وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة : العلوم السياسية

التخصص: دراسات أورومتوسطية

العنوان:

واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

من إعداد:

لامية حروش

المناقشة بتاريخ 2018/07/10 من طرف اللجنة المكونة من:

محمد غربي	أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيسمسيلت	رئيس
محمد طوالبية	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	مقرر
العربي زروق	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	ممتحن
نبيلة بن يوسف	أستاذة محاضرة أ	جامعة مولود معمري تيزي وزو	ممتحن
سعاد حفاف	أستاذة محاضرة أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	ممتحن
نادية فرحات	أستاذة محاضرة أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	ممتحن

الشكر والعرفان:

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" سورة هود الآية 88

بعد شكر المولى عز وجلي الذي أعانني على إتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر لوالدي وإخوتي الذين ساهمت دعواتهم وتشجيعاتهم في تيسير الطريق وتذليل العقبات.

الشكر والتقدير للأستاذ المشرف محمد طوالبية على توجيهاته القيمة طول فترة إنجاز هذا البحث، وإشرافه وتقويم هذا العمل، والثقة الكبيرة التي وضعها في شخصنا للعمل بجد في هذا الموضوع.

كما أشكر الأستاذ المشرف المساعد العربي زروق الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية وتشجيعه لنا.

شكر خاص للأستاذ محمد غربي على مجهوداته الكبيرة التي بذلها، وآفاق البحث التي فتحها لنا، والإمكانيات التي وفرها لنا، وحثه المتواصل لنا على العمل، جزاه الله خير الجزاء.

أشكر كل أستاذ، خصص وقته وجهده لقراءة الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية وتحكميه، وكل من أجاب على أسئلته، وكل من كان موضوع مقابلة فإجابتكم كانت أساس الدراسة التي قمنا بها.

كما أتقدم بالشكر مسبقاً لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على فضل قراءة هذا العمل وتقييمه وتصويبه.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى:

أمي وأمي و أمي وأبي

وفاءاً واعتزازاً وتقديراً ورجائي أن أكون لهما ذخراً .

إخوتي "كاتيا " و"رشيد"

كل عائلتي

مقدمة

مقدمة:

تعد المعرفة دعامة رئيسية من دعائم تقدم الأمم والنهوض بها، فضلاً على أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، لذا يطلق على العصر الحالي (عصر المعرفة)، حيث أصبحت هي المورد الرئيسي فيه، هذا الوضع فرض تغيرات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة، وربما مغايرة لما كان مألوفاً عليه في الماضي، ذلك لأن أهمية المعرفة ليست بالأمر الجديد لكن الجديد فيها يمكن في حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى حياة الإنسان عموماً مما فرض على المجتمعات المعاصرة تحولات عديدة أفرز ما يمكن تسميته اليوم بمجتمعات المعرفة، وأصبح التقدم المعرفي الأكثر دقة في الحكم على تطور المجتمع، فلم تعد مسألة المعرفة اختياراً وا نما قضية مصير وانتماء إلى هذا العالم، كما لا يمكن النظر إليها من زاوية النقل والتعامل مع المعرفة بوصفها مجرد تقنيات ووسائل، لأن عملية النقل قد تدل على عجز ونقص في التدابير أو التعامل معها، في سياق يكرس الكسل العقلي، بل يجب النظر إليها كذلك من زاوية الإنتاج.

ولقد طرحت مناقشات عديدة حول موضوع إنتاج المعرفة خلال السنوات الأخيرة، في كل من الدول النامية والدول المتقدمة بشكل واسع، إذ تتزايد التنافسية داخل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيال عملية تأهيل الموارد البشرية، من أجل إنتاج المعرفة في نظام تعليمي تكون الصدارة فيه لإنتاج المعرفة، وتعطي أهمية كبيرة لتوظيفها وا حداث التقدم العلمي والاقتصادي المبني على المعرفة.

في سياق التحولات والتكيف مع النظام العالمي الجديد ومواكبة التطورات الجديدة التي تطرحها العولمة، لقيت فكرة التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتطوير قبولا واسعاً بوصفها إحدى السبل المهمة في تطوير المعرفة وتبادلها ونقلها، لتدعيم الروابط الأكاديمية والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة، وتقديم مشروعات بحثية مشتركة، إضافة إلى دعم التعاون العلمي والتقني بين الجامعات.

إذن يبدو أن هناك علاقة بين هذا التسابق التكنولوجي والثورة المعلوماتية والمعرفة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في ظل هذه العلاقة تسعى حكومات الدول إلى تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات المؤهلة لاستيعابها واكتسابها .

إن الجزائر ليست بمعزل عما يجري من تطورات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في هذا العصر الذي تتزاخم فيه التغيرات وتتعاظم فيه كمية المعرفة، حيث أصبح من الضروري التفكير في أنماط ملائمة لاكتساب هذا الكم الهائل من المعرفة المتجددة، ونقله وكذلك المساهمة في إنتاج المعرفة، وفي الرصيد المعرفي العالمي.

من هذا المنطلق وبعد مرور أكثر من نصف قرن على الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إعادة ترتيب أجندتها السياسية بشكل جذري، من خلال التركيز على الإدارة الفاعلة والتخطيط ورفع ميزانية البحث العلمي من أجل ضمان تنمية مستدامة، لذا لجأت إلى إقامة شراكات على مستوى البحث العلمي والتطوير مع الدول الرائدة في هذا المجال، واغتنام الفرص المتاحة التي تمكنها من مواكبة التطورات وتحقيق التنمية، وقد كانت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أهم هذه العلاقات في إطار التعاون الخارجي، حيث اُعتبرت برامج التعاون الدولي، واتفاقيات التوأمة المتعددة مع مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية التي تضمن الاتصال واكتساب الخبرات وتحصيل برامج الجودة، أحد تلك الأسس التي تم الاعتماد عليها لتحقيق تنمية مهارات الباحثين الجزائريين من أجل زيادة إنتاج المعرفة والتحكم أكثر في التقنيات التكنولوجيا الحديثة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كون البحث العلمي أساس خلق المعرفة العلمية التي لها أثر قوي على الإنتاج والتقدم التقني، وعلى التطور الاقتصادي والاجتماعي، فخلف كل مظاهر التقدم تكمن جهود الباحثين هذا من جهة. من جهة أخرى أضحى التعاون العلمي الدولي عنصراً مفتاحياً من عناصر إستراتيجية العولمة، التي تعد توجه عالمي في انتقال الأفكار وحركة العلماء، وتقلص المسافات عبر الحدود والقارات لخلق تشابك وتكامل في سوق البحوث العلمية والمؤسسات البحثية، والبرامج التكنولوجيا، ومشروعات تطوير البحث، على الصعيد الدولي والإقليمي والعالمي.

وبذلك تضيف هذه الدراسة إضافات هامة إلى بنية إنتاج المعرفة، وتمد القائمين على البحث العلمي والتطوير ومؤسساته، بمؤشرات هامة يمكن الاستعانة بها من أجل النهوض بالتعاون العلمي الجزائري الأوروبي، الذي يمثل أداة متعاظمة الأهمية في بناء القدرات العلمية

والتكنولوجيا وتعزيز المنظومة الوطنية للابتكار، وذلك من خلال تشخيص واقع إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وتبيان الأسباب الحقيقية التي تحول دون تحقيق إنتاج معرفي بالقدر الذي طمحت إليه الجزائر.

أهداف الدراسة:

تشكل أهداف أي دراسة علمية مجال المعلومات الذي تسمح لنا المناهج بتداولها، لذا فإن تحديد هذه الأهداف يعد ضرورة منهجية لقياس حدود بحثنا. إن من أهم أهداف البحوث السوسيولوجية عامة، والدراسات السياسية خاصة، البحث في طبيعة العلاقات المحتملة بين المتغيرات والبيئة التي ظهرت فيها، وتفسير هذه العلاقات تفسيراً موضوعياً وبالتالي تسليط الضوء على ماهية إنتاج المعرفة،و السياق العام لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية، ومن ثمة إبراز العلاقة بين متغيري إنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بالتعاون العلمي الأورومتوسطي. تحليل وتشخيص مدى مساهمة التعاون العلمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية في إنتاج المعرفة في الجزائر، وذلك بتحليل الإحصائيات المعنية بالبحث العلمي والمرتبطة بمستوى تعاون الجزائر مع الجانب الأوروبي. وقياس رأي مجتمع البحث العلمي بخصوص قيمة هذا التعاون. والوقوف على أبرز المشكلات والمعوقات التي تعترض عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والتوصل إلى أهم المقترحات الكفيلة بتفعيل دور الشراكة الأورومتوسطية في إنتاج المعرفة في الجزائر، ومحاولة تحديد السيناريوهات المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

دوافع الدراسة:

يعود اختيارنا لدراسة،"**واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية**"، كموضوع بحث إلى مجموعة مبررات منها ما تعلق بالجانب الأكاديمي ومنها ما تعلق بالجانب الشخصي.

أ/ الأسباب الموضوعية: ترجع الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع إلى الاقتناع الراسخ بأن المعرفة فضلاً عن كونها تشكل الرافد الأساسي لكل تنمية مرغوبة، فإن اكتسابها أضحي يمثل شرط ضروري لبناء الكفاءات، الذي تؤطره وتوجهه شروط إنتاج المعرفة بما يحقق

التنمية في عالم تسوده مظاهر الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية وعولمة المبادلات وبالتالي فاستمرار الدول في إتباع النهج التقليدي اقتصادياً واجتماعياً سيؤدي إلي تهميشها. انتقال الثقل في عالم اليوم من صاحب المال إلى صاحب العلم والذكاء، بحيث أصبح من يمتلك المعرفة هو الذي يستطيع أن يتحكم ويخلق مفاهيم جديدة في عالم اللغة والسياسة والفكر والمجتمع،...إلخ. في حين نجد بأن موضوع الشراكة الأورومتوسطية غالباً ما يتناول من طرف الباحثين والمختصين إما من زاوية اقتصادية أو سياسية أمنية، ذلك رغم أن الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل ركزت على قاعدة التوزيع إلى سلاسل ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً وهي الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية، ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين السلال الثلاثة.

لذا سنحاول من خلال دراستنا تناول بعد من أهم أبعاد الشراكة الأورومتوسطية، هو"الجانب الثقافي الاجتماعي"، تحديداً "البعد العلمي"، الذيقلّ الاهتمام به مقارنة بأبعاد الشراكة الأخرى سواء في إطار الشراكة الأورومتوسطية التي لم توليه أهمية حقيقية مقارنة بأبعاد الشراكة الأخرى، أومن طرف الباحثين والمختصين. ذلك لأن قوة الدول أصبحت تقاس بما تمتلكه من تقانة معلوماتية، وتصنف حسب ما تتحكم فيه من تقنيات ومعارف حديثة، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن معظم الدول العربية وبما فيها الجزائر لازالت تعتمد على المعرفة التي ينتجها الغير، لذا ينبغي علينا كباحثين الوقوف على هذا الواقع، وطرح بدائل وخطط تعمل على رفع فعالية التعاون العلمي في الفضاء الأورومتوسطي بما يخدم مصالح جميع أطراف الشراكة الأورومتوسطية.

ب/ <u>الأسباب الذاتية</u>: يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار هذا الموضوع كون ميلي الشخصي والعلمي ينحصر حول الاهتمام بكل ما يرتبط بمجال البحث العلمي والتطوير، وكذا الميل للبحث في المواضيع الوطنية وفهم الواقع الذي ننتمي إليه ونشكل جزءاً منه، يحتم علينا كباحثين الوقوف على محاوره الأساسية حتى نتمكن من استخلاص استراتيجيات جديدة تساهم بالنهوض بمجتمعنا. كما تم اختيار الموضوع كتكملة لمذكرة الماستر الموسومة بـ" **دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر**"، حيث ارتأينا

إلى المواصلة في نفس مجال الدراسة، والتخصص أكثر بالتركيز على أهم محور من محاور مجتمع المعرفة وهو محور " إنتاج المعرفة"، من خلال محاولة تشخيص واقع إنتاج المعرفة الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أملاً مناً أن نوفق في معالجة هذا الإشكال وفق منهجية علمية سليمة وأسلوب علمي أصيل، يسمح لنا بأن نسلط الضوء على موضوع مهم في إطار الشراكة الأورومتوسطية ألا هو التعاون العلمي الجزائري الأوروبي. الحداثة النسبية للموضوع والأهمية الإستراتيجية له، ولد لدينا فضولاً للبحث عن انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر، خاصة في ظل قلة دراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الثقافي والاجتماعي عامة والعلمي خاصة والموقع الذي أصبح يحتله التعاون العلمي في تسهيل تواصل الباحثين وتبادل الخبرات، وتحقيق الجودة، لزيادة إنتاج المعرفة والتحكم أكثر في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. وأخيراً نأمل أن تكون نتائج هذه الدراسة كبداية لدراسات أخرى في هذا المجال، وبالتالي يتحقق مبدأ المراكمة العلمية نهاية كل بحث علمي هو بداية لبحث آخر.

الدراسات السابقة:

إن المعرفة العلمية ليس لها حدود إنما تطغي عليها صفة التراكمية لذا لم ننطلق في دراستنا من العدم بل كانت هناك قاعدة علمية استندنا عليها لبناء موضوع بحثنا هذا.

وسوف نقوم بعرض بعض هذه الدراسات التي تحصلنا عليها والتي كانت ذات صلة بموضوع بحثنا، محاولين تحليلها بالتعرف على أبعاد تناولها النظري والمنهجي، وجوانب الالتقاء والافتراق بين هذه الدراسات وبين دراستنا هاذه، ونبين كيف استفدنا منها في بحثنا هذا.

أ/الدراسات المنشورة، معظم التقارير الحديثة للمؤسسات الدولية تركز علي المعرفة وتؤكد عليها، فنجد أن تقرير البنك الدولي لعام 1989–1999، يؤكد علي أن المعرفة عنصر حاسم في التنمية، وأن اقتصاديات اليوم أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، فهي اقتصاديات تستند حقاً إلى المعرفة، كما أكد التقرير علي أنه لا سبيل للمبالغة في حاجة الدول البلدان النامية إلي زيادة قدرتها علي استخدام المعرفة، مما يقتضي عليها بذل جهد أكثر وبسرعة أكبر لتوسيع قاعدة المعرفة لديها. وتوصل التقرير إلي أن البلدان التي تؤجل الاضطلاع بهذه المهمة تتخلف عن البلدان التي تتحرك بصورة أسرع، وسيكون من العسير تدارك العواقب الوخيمة عن

إمكانيات تنميتها. وفي نفس السياق جاء تقرير البنك الدولي لعام 2003، "**بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي**"، يؤكد علي أن المعرفة تعد أهم عنصر في التنمية الاقتصادية، وأن قدرة المجتمع علي إنتاج المعرفة واختيارها ومواءمتها وتحويلها إلى خدمات أو سلع يعد عنصراً هاماً للنمو الاقتصادي المستمر وتحسين نوعية حياة الناس.

عالجت هذه التقارير جزء مهم من دراستنا، حيث ركزت على أهمية استخدام المعرفة في الدول النامية عامة، باعتبار أن اقتصاديات اليوم تستند أكثر للمعرفة والتطور التكنولوجي و على الدور الجوهري للتعليم العالي باعتباره الأساس في إنتاج ونقل وتطبيق المعرفة، و كذالك في الارتقاء بالعقل والأداء الإنساني.

ونحن في بحثنا سنقوم بدراسة موضوع على إنتاج المعرفة في الجزائر كدراسة حالة من الدول النامية، بالتركيز على التعاون العلمي مع الدول الأوروبية، باعتباره إحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة وتبادلها ونقلها، حيث أصبح الانفتاح على جامعات العالم أحد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات.

ب/أما عن الدراسات الغير المنشورة فجد على المستوى الوطني أطروحة الدكتوراه للدكتور "محمد الطيب الدويس"، بعنوان:" تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر 1996-2009"، حاول من خلال دراسته تقييم وضعية التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الصناعي في الجزائر لمعرفة وتحديد مدى مساهمة القطاعات في الابتكار، وقد تمت عملية التقييم من خلال تحديد وضعية هذه القطاعات وا إنتاجها العلمي والتكنولوجي والوقوف على مختلف مراحل تطورها. بعدها قام بتحديد وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر عبر القيام بعملية تشخيص، تليها عملية تقييم مدخلات ومخرجات هذا النظام لتوضيح مدى أداء هذا النظام لوظائفه، ثم إجراء مقارنة مع مجموعة من الدول قصد تحديد وضعية الجزائر في مجال التكنولوجيا والابتكار.

توصل الباحث إلى نتيجة هامة مفادها صعوبة القيام بنشاطات البحث والتطوير والابتكار بمعزل عن محيط الجامعة أو مراكز البحث أو حتى المؤسسات المتوفرة على قدرة مالية، لأن هذه النشاطات تحتاج إلى دور العديد من الهيئات والهياكل المختلفة وتوفر الظروف المساعدة على مستوى البيئة والمحيط، وهو ما أكدته عدة مؤشرات عن الوضعية المحتشمة لنشاط

الابتكار، على غرار تدني نصيب السلع ذات مستوى تكنولوجي عالي من الصادرات الصناعية وضعف مخرجات النظام الوطني للابتكار، كما أن بيئة ومحيط النظام الوطني للابتكار غير ملائمة وغير مشجعة على مزاولة نشاطات البحث العلمي والتطوير والابتكار.

عالجت الدراسة جزءاً مهماً من دراستنا وهو تقييم واقع قطاع البحث العلمي والتطوير في الجزائر، غير أن الاختلاف هو أنه في دراستنا سنركز على تقييم قطاع البحث العلمي والتطوير في إطار التعاون العلمي مع الدول الأوروبية.

أما **على المستوى العربي** فنجد أطروحة الدكتورة، من إعداد أحمد محمود الزهيري جامعة مصر، الموسومة بـ:"**دور البحث العلمي في التنمية الإقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية**"، تطرق الباحث فيها إلى التأثير الاقتصادي لنشاطات البحث العلمي، حيث تعرض للبحث العلمي وأنواعه، وبين الآثار الإيجابية المترتبة على نشاطات البحث العلمي، وتوصل إلى أن أحد مقومات التنمية الاقتصادية الحديثة هو البحث العلمي، ثم استعرض تجربة الدول النامية في هذا المجال مع التركيز على التجربة المصرية ليخلص في الأخير إلى الضعف المسجل في هذه الدول وقلة إهتماهها بهذا النشاط خاصة في مجال الإنفاق عليه.

عالجت الدراسة السابقة جزءاً مهماً من إشكالية موضوع بحثنا أهمية البحث العلمي، ووقع الاختلاف في أنه توقف عند نهاية نشاطات البحث العلمي، بينما نحن أكملنا البحث العلمي والتطوير الذي يعد تجسيداً لنتائج البحث العلمي المتوصل إليها، كما أن الباحث لم يركز على دور الفاعلين القائمين بالبحث العلمي ولم يدرس وضعيتهم ولم يتطرق لدراسة بيئة ومحيط البحث العلمي، وهو ما سنحاول تناوله في هذه الدراسة بالتركيز على الجزائر.

و**على المستوى الدولي يوجد** أطروحة دكتوراه للدكتوراه Rachel levy نوقشت سنة 2005 بجامعة louis pasteur بفرنسا تحت عنوان: la place de la recherche universitaire dans les systémes d innovation: une approche territorialiseé، قامت الباحثة بإبراز المكانة الهامة للبحث الجامعي في النظام الوطني للابتكار، اعتمدت على العديد من الدراسات التجريبية التي تغطي مختلف أشكال التعاون، شملت أبحاث أساتذة الجامعة وطلبة الدكتوراه، بدءاً بدراسة المهام الأساسية للجامعة، بعدها ركزت على تحليل علاقات

التعاون المعرفي بين الجامعات والمؤسسات في درجة تبادل المعرفة الذي يؤدي إلى الابتكار بعدها تطرقت إلى دور القرب الجغرافي في نظم الابتكار الذي يمكن أن يساعد على تبادل المعرفة بين المؤسسات والأفراد الذي يعزز بدوره تطوير نظم الابتكار ثم ركزت على تنوع نظم الابتكار الإقليمية القائمة، بعدها قامت بدراسة تطبيقية على النظام الفرنسي للابتكار وتحليله بالاعتماد على نظام(cifre) (*)، ومقارنة سلوك التعاون بين الجامعات والمؤسسات في المناطق الفرنسية المختلفة، توصلت الباحثة من خلال هذه المقارنة إلى تصنيف المناطق الفرنسية إلى أربع مجموعات: "مناطق متوازنة"،"مناطق مستوردة للمعرفة"،"مناطق مصدرة للمعرفة"، وأخيراً المناطق الأقل تنظيماً التي لا يظهر فيها السلوك التعاوني كثيراً، كما خصصت دراسة تفصيلية لمنطقة الألزاس كنموذج لمنطقة مصدرة للمعرفة، مع الأخذ بجامعة لويس باستور كدراسة حالة لمخرجاتها وأعمالها البحثية، وطبيعة علاقات التعاون الموجودة بين الباحثين وطلبة الدكتوراه والمؤسسات الصناعية المختلفة، وأخيراً درست الباحثة بتفصيل أكثر دور القرب الجغرافي في التعاون بين طلبة الدكتوراه والجامعات والشركات كوسيط بالاعتماد على نظام(cifre)، اتخذت الباحثة استمارة استبيان مع مختلف الجهات الفاعلة في هذه العملية.

توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى تحديد منطقة الألزاس كمنطقة مصدرة للمعرفة لإمكانياتها العلمية الكبيرة أما نظام (cifre) لديه دور هام كوسيط بين طلبة الدكتوراه وبين الجامعات والشركات في نقل المعرفة، وتوصلت إلى نتيجة هامة وهي ضرورة تشجيع البلدان الأخرى للأخذ به باعتباره يمكن المختبرات الأكاديمية والشركات للتعاون حول مشروع بحثي وعلى نطاق واسع، كما يسمح للطلاب الدكتوراه بتوجيه أنفسهم مهنياً لعالم الأعمال.

تشترك هذه الدراسة المراد القيام بها في عدة محاور، الأول هو البحث العلمي الجامعي وأهمية القرب الجغرافي في التعاون وتبادل المعرفة، وكذا تأثير محيط النظام الوطني للابتكار على نتائج البحوث من حيث الكم والكيف، غير أن الاختلاف هو أن الباحثة ركزت على مخرجات جامعة واحدة "جامعة لويس باستور"، وعلى أهمية التعاون العلمي الداخلي بالتركيز

(*) - (cifre): Le Systéme De Convention Industrielle De Formation à La Recherche En Enterprise

نظام (cifre): اتفاقية تسمح بتعاون طالب الدكتوراه ومخبر البحث، والشركة للعمل في مشروع البحث المشترك، تسمح هذه الاتفاقيات بالإضافة للحصول على شهادة الدكتوراه على تنفيذ مشروع مبتكر للشركة يسهل الاندماج المهني للطالب الدكتوراه

على القرب الجغرافي بين (طلبة الدكتوراه، مختبرات البحث والشركات)، أما نحن في دراستنا لن نركز على مخرجات جامعة واحدة فقط نظراً لتشعب الموضوع محل الدراسة، مع التركيز على أهمية التعاون العلمي الخارجي للجامعات الجزائرية مع نظيرتها الأوروبية، ومدى انعكاس هذا التعاون على مردودية البحث والتطوير في الجزائر من حيث الكم والنوع، كما تتضمن دراستنا دراسة استطلاعية، تأخذ آراء شريحة معينة.

كما استفادت الطالبة كثيراً من تقارير التنمية البشرية، والمراسيم التنفيذية، والمراسيم المعدلة والمتممة المتعلقة بتنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير بالجزائر.

إشكالية الدراسة:

تتأسس إشكاليتنا على نظرية التبعية التي تقر بأن أوروبا (الغرب عموماً) احتكرت المعرفة العلمية في ظروف تاريخية غامضة، وهي ترفض اليوم (ضمناً وصراحة) وبالمطلق تصدير آليات ومناهج تحقيق العلوم (لا قشورها) إلى الدول الأخرى. وعليه فما مدى جدية المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الشمال والجنوب بخصوص البحث العلمي والتقني في بعديه الثقافي والاقتصادي؟ على أساس هذا السؤال العام نقول أن عملية برشلونة التي تقع ضمن إطار العلاقة شمال-جنوب، والتي تعتبر مبادرة فريدة وطموحة من نوعها، وضعت أسس لعلاقات إقليمية جديدة، تمثل نقطة تحول في العلاقات الأوروبية المتوسطية، أثرت منذ نشأتها عام 1995 في العديد من القطاعات (سلباً إيجاباً) للدول الضعيفة، ورغم أن التعاونين الأمني والإقتصادي طغيا على مضمون الشراكة الأورومتوسيطية إلا أننا نصر على طرح إشكاليتنا على مستوى واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر، **ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في إنتاج المعرفة في الجزائر؟** لمعالجة هذا الإشكال اتبعنا منهجية ثنائية جمعت بين التساؤلات والفرضيات، وهذا لضمان تناول موضوعي صارم لهذه القضية. **أما على مستوى التساؤلات:**

1/ ما طبيعة العلاقة بين إنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية ؟

2/ ما هي انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على واقع إنتاج المعرفة في الجزائر؟

3/ ما هي أهم معوقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، وفيما تتمثل أهم المقترحات الكفيلة بتعزيز التعاون العلمي الجزائري الأوروبي؟

4/ ما هي الآفاق المستقبلية للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي في الفضاء الأورومتوسطي ؟

حدود الدراسة:

أ/ الحد الزمني: يتوافق سياق التحليل في دراستنا في مجاله الزمني مع تحولات العولمة المتشابكة والمتسارعة والمتداخلة فيما بينها، والذي جاء ممتداً من سنة 2005 إلى غاية 2015 نظراً لخصوصية هذه المرحلة، بحيث تمثل سنة 2005 تاريخ دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ، وذلك في سياق الانفتاح على العالم، كما باشرت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة مجموعة هامة من الإصلاحات في مجال البحث العلمي والتطوير، وعلى رأسها القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي رقم 98-11، وصولاً إلى القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، بينما تمثل سنة 2015 تاريخ مطالبة الجزائر إعادة تقييم ومراجعة اتفاق الشراكة الأورومتوسطية بعد عشرة سنوات من دخولها حيز التنفيذ بما يؤمن مصالح الطرفين وفق معادلة (ناجح-ناجح)، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد استغرقت مدة ستة (06) أشهر متتابعة، من منتصف شهر جانفي 2018 إلى نهاية شهر جوان من نفس السنة. **ب/ الحد المكاني**: هذه الدراسة تهتم بتشخيص واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أي أنها تختص بميدان محدد وهو الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وبمجال معين وهو البحث العلمي والتطوير، على أن يتم تحديدها مكانياً بالدراسة والتحليل في الجزائر كأهم طرف فاعل في الطرف الجنوبي لمنطقة المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وهي بمثابة الطرف الشمالي.

أما على مستوى الفرضيات، تقيدنا بثلاث فرضيات أساسية وفرضيات بديلة:

1/ الفرضيات الأساسية هناك فرضية أساسية كبيرة يمكن أن تجيب بشكل مباشر على إشكاليتنا نوردها فيما يلي: **ساهمت الشراكة الأورومتوسطية بشكل كبير في زيادة إنتاج المعرفة في الجزائر.** يمكن الاستعانة بفرضيات أساسية أخرى تعالج محاور جزئية داخل الدراسة، نحددها فيما يلي:

الفرضية الأولى: كلما ارتفع مستوى الاحتكاك العلمي بين الباحثين والأساتذة الجزائريين والأوروبيين كلما ارتفعت مستويات إنتاج المعرفة العلمية على المستوى المحلي كما وكيفا.

متغيرات الفرضية: الاحتكاك العلمي متغير مستقل، إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر متغير تابع، العلاقة بين المتغيرين طردية متجهة نحو الارتفاع كدلالة إحصائية.

مؤشرات الفرضية: مؤشر المتغير المستقل: التربصات بكل أنواعها، والملتقيات العلمية والإشراف العلمي. مؤشر المتغير التابع: النشر العلمي الأصيل، براءات الاختراع، الكتب المتخصصة، ارتفاع مستوى الأداء العلمي.

قياس الفرضية: الاستبيان

فروع الفرضية: 1/ الذين يتقنون اللغات الأجنبية هم الأكثر مشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية. 2/التخصصات العلمية الإنسانية أقل مشاركةً في الملتقيات العلمية الأوروبية.

يمكن أن نضيف فرضية بديلة أخرى: يؤدي التعاون الجزائري الأوروبي في مجال البحث العلمي والتطوير دوراً هاما في إنتاج المعرفة في الجزائر.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لاتفاقيات الشراكة العلمية بين الجزائر والدول الأوروبية على نشر بحوث ودراسات الباحثين الجزائريين في الدوريات الأوروبية المتخصصة.

يمكن أن نبرر هذه الفرضية بفرضية بديلة أخرى: إن معوقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي تحد من إنتاج المعرفة.

الفرضية الثالثة: أكثر من ثلثي الأساتذة الجزائريين أعضاء الدراسة الميدانية غير مطّلعين على مضامين الاتفاقيات العلمية المبرمة بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

منهجية الدراسة:

بما أن اختيار المنهج سيكون حسب طبيعة الدراسة، أو حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على:

نظرية التبعية: تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد ومن أهم منظريها جون غالتونغ وسمير أمين، وحسب هذا المذهب فإن تفسير الامبريالية من منطلق الأطراف وليس من المركز فقط، فأساس تخلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحث تستغل الأطراف لحساب المركز، ولقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً حيث أن هذا الطرح يقدم أفكار

واقعية فالعامل التاريخي يؤثر بوضوح من حيث ربط الاقتصاديات النامية باقتصاديات الدول الاستعمارية أساساً وتعمل هذه الأخيرة على استنزاف ثروات دول الجنوب بأقل تكلفة.

كما أن هذه التبعية لا تكون اقتصادية فقط وا ٍنما سياسية، ثقافية، واجتماعية،...إلخ.[1] تساعدنا هذه النظرية كثيرا في فهم موضوع الشراكة الأورومتوسطية، حيث نحن أمام دول مركزية أوروبية وأخرى محيطة وتابعة وهي دول الضفة الجنوبية.

الاقتراب النسقي: يعتبر من أكثر المداخل النظرية شيوعاً في مجال العلوم الاجتماعية يرى أصحاب هذا الاقتراب أن الإدارة تشكل نظاماً مفتوحاً يتفاعل مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية على حد سواء، هذا الاقتراب يوضح أن التنظيم نظام مفتوح يتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به، وبالتالي لا توجد طريقة واحدة لإدارة التنظيم والتحكم في سلوكه. يمكن استخدام هذا الاقتراب في دراسة مدخلات ومخرجات البحث العلمي والتطوير، مع تحديد أهم العناصر البيئية الداخلية والخارجية المتحكمة في العملية، إضافة إلى ما يتم من عمليات داخلية لتحويل الموارد والمعلومات والطاقات، إلى مخرجات إنتاجية، تؤثر على الدولة، الجامعة والمجتمع.

المنهج التاريخي: وهو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذوره للماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بمعنى تتبع مسار تطور سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائر، بالإضافة إلى رصد المراحل التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية، فتتبع الأحداث وتحليلها بموضوعية يسمح لنا بمعرفة الوضع الراهن والتنبؤ بالوضع المستقبلي الذي قد يتطور إليه.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، فهذه الدراسة وصفية تحليلية تحاول تشخيص واقع إنتاج المعرفة في الجزائر وتحليلها؛ قصد الوقوف على أهم الإصلاحات التي مست ميدان البحث العلمي والتطوير، وا ٍنعكاسات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي على إنتاج المعرفة.

---

(1)- ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية "نظام فوضى أم فوضى في ظل العولمة"**، (تقديم شاذلي القليبي)(بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص 180-182.

بالإضافة **الإقتراب المقارن**:والذي تم الاستعانة به في هذه الدراسة لإبراز وضعية الجزائر مقارنة بالدول الأخرى في العديد من المجالات المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير، وتحديد وضعيتها في العديد من التصنيفات الدولية في هذا المجال.

المنهج القانوني: هو منهج قديم الاستعمال، هو طريقة علمية تعمل على تقنين العلاقات الدولية من خلال دراسة وتحليل ظاهرة معينة من الزاوية القانونية ومدى تطابق الأفعال مع القواعد القانونية، حيث ركزنا في دراستنا هذه على الأطر القانونية التي تحكم، عملية البحث العلمي والتطوير في الجزائر من خلال التطرق للقواعد والنصوص التنظيمية والقانونية المتعلقة بهذا المجال، والاعتماد على معاهدات ومواثيق وقعت عليها أطراف العلاقة التعاونية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

المنهج الإحصائي: الذي يعد من أهم المناهج العلمية التي أضافت الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية التي تهتم بدارسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، والغرض من استعمال هذا المنهج هو تتبع الموضوع والوقوف على تفاصيله والتعبير عن كمياً ونوعياً، عن طريق جمع المعلومات والبيانات حول التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، وهو بذلك يعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام والرسوم البيانية.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على أدوات منهجية لجمع المعلومات من الميدان وذلك من خلال "**استمارة استبيان**"، نهدف من خلالها إلى محاولة معرفة مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في إنتاج المعرفة في الجزائر، حيث تستعمل استمارة الاستبيان عندما تتوفر الثقة لدى الباحث بأن الاستمارة تساعد على جمع معطيات ذات مصداقية عالية، ولأن أفراد العينة ينتمون إلى مجتمع النخبة التي تتمتع بمستوى علمي عالي، وتجسدت قناعة لدى الطالبة أن هذه الفئة من المبحوثين تتمتع بدرجة كافية من التفتح الذهني التي يسمح لها أن تتعامل مع الأداة بالصدق والمصداقية الكافية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وبالتالي لم يطرح الإشكال الذي عادة ما يواجه الباحثين بخصوص قلة المصداقية في البيانات التي تقدمها الاستمارة.

بالنسبة للمجال الزمني للدراسة الميدانية: بدأت الدراسة الميدانية بمرحلة القراءة الأولية وجمع المادة العلمية مع القيام باستطلاعات استكشافية بإجراء بعض المقابلات غير المقننة مع بعض

الأساتذة من جامعات وتخصصات علمية مختلفة، مما ساعدنا على إعداد أسئلة الاستبيان، بعدها قمنا بتحكيم الاستبيان بتوزيعه على مجموعة من الأساتذة من مختلف الجامعات والتخصصات العلمية مع منحهم كامل الحرية في إدخال التعديلات اللازمة على أسئلة الاستبيان، والجدير بالذكر أننا قمنا بتعديل الاستمارة لأكثر من مرة بناءاً على رؤى مختلفة من طرف الدارسين وأهل الاختصاص، والتي أوضحت أن بعض الأسئلة تحتاج إلى تعديل والبعض الآخر كان بدون جدوى تم حذفها.

بعد ذلك قمنا بتوزيع الاستمارة التجريبية إليكترونياً، وورقياً على 30 أستاذاً من تخصصات علمية مختلفة، على أساس أنه الاستبيان النهائي من أجل التأكد من صحة البيانات وثباتها وكذا من أجل الوقوف على مدى قابلية الأسئلة للفهم من طرف المبحوثين، بعد تفريغ البيانات الأولية التي تحصلنا عليها بتوزيع الاستمارة التجريبية اتضح لنا غموض بعض الأسئلة مما استدعى إعادة ضبطها وصياغتها، كما لاحظنا صعوبة فهم مضمون بعض أسئلة الاستبيان من طرف أساتذة التخصصات العلمية مما استدعى ترجمة استمارة الاستبيان إلى اللغة الفرنسية، وبعد تصحيح الأخطاء تحصلنا على الاستمارة في شكلها النهائي، اشتملت على (30) سؤالاً موزع على (05) محاور أساسية (أنظر الملحق رقم 01):

- **المحور الأول:** متعلق بالبيانات الشخصية
- **المحور الثاني**: إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.
- **المحور الثالث:** برامج التعاون العلمي الأورومتوسطي.
- **المحور الرابع:** معوقات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.
- **المحور الخامس:**تقديم الحلول و المقترحات.

بعدها بدأت عملية التوزيع النهائي الكترونياً وورقياً من 20 جانفي 2017 إلى غاية 30جوان 2017، قمنا بتوزيع أكثر من 600 استمارة ورقية والعديد من الاستمارات الإليكترونية استرجعنا (223) استمارة، (23) استمارة ملغاة.

قمنا بتفريغ أسئلة الاستبيان، عن طريق استخدام أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتسهيل عملية جمع وتفريغ ومعالجة البيانات الكمية للدراسة

باعتباره يجمع بين كل الأساليب التي يستخدمها الإحصاء الوصفي بطريقة رقمية تسهل للباحث جمع وتبويب كم هائل من البيانات الكيفية وتحويلها إلى بيانات كمية في وقت وجيز.

بالنسبة للمجال البشري للدراسة الميدانية، فيما يخص عينة الدراسة، فقد غطت الدراسة المسحية للطالبة جميع الكليات من جامعات مختلفة، اعتمدنا على عينة غير احتمالية" القصدية"، ممثلة في أعضاء هيئة التدريس الدائمين والمثبتين والمكونين من 200 أستاذ ما بين (أستاذ، أستاذة) من مختلف التخصصات العلمية (التخصصات العلمية والإنسانية)، حيث تكتسب أرائهم أهمية إضافية بسبب وضيفتهم في تكوين الرأس المال البشري عبر وضيفتهم في التعليم العالي والبحث العلمي.

أما المجال المكاني للدراسة، فقد تمت الدراسة على أساتذة من مختلف الجامعات (جامعة الشلف، جامعة تيزي وزو، جامعة الجزائر، جامعة تلمسان، جامعة وهران). يعود سبب اختيار هذه الجامعات إلى القرب الجغرافي بالنسبة للطالبة وذلك بهدف كسب الوقت، كما أن أغلب الأساتذة الجامعيين عينة الدراسة الميدانية يعملون في أكثر من جامعة واحدة، ويشتركون في نفس الانشغالات ويتقاسمون نفس الظروف، وبالتالي يشتركون في نفس الاهتمامات والاتجاهات.

أعضاء لجنة تحكيم الإستبيان:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص العلمي	الجامعة الأصلية
1-محمد غربي	أستاذ التعليم العالي	علوم سياسية	المركز الجامعي تسمسيلت
2- بطاهر أحمد	أستاذ التعليم العالي	هندسة ميكانيكية	جامعة الشلف
3- عاشور مزريق	أستاذ محاضر قسم أ	علوم إقتصادية	جامعة الشلف
4- نادية فرحات	أستاذة محاضرة قسم أ	علم الإجتماع	جامعة الشلف
5- شايب الذراع بن يمينة	أستاذ محاضر قسم أ	علوم سياسية	جامعة الشلف
6- فيدما عبد الحق	أستاذ محاضر قسم أ	علم الإجتماع	جامعة وهران
7- محمد سمير عياد	أستاذ محاضر قسم أ	علوم سياسية	جامعة تلمسان
8- شاقوري عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ	علوم سياسية	جامعة الشلف
09- سلمى الإمام	أستاذة مساعدة قسم أ	علوم سياسية	جامعة ورقلة
10- محمد بلغالي	أستاذ مساعد قسم أ	علوم سياسية	جامعة الشلف
11 -أحمد سرير	أستاذ مؤقت	علوم سياسية	جامعة الشلف

12- العربي بومدين	أستاذ مساعد قسم ب	علوم سياسية	جامعة الشلف
13 -محمد عمرون	أستاذ مساعد قسم أ	علوم سياسية	جامعة تيزي وزو
14- صفية بوداني	أستاذة محاضرة قسم ب	علم الإجتماع	جامعة الشلف

كما تم الاستعانة في هذه الدراسة ببعض الأدوات الميدانية الأخرى، تمثلت في إجراء مقابلات ميدانية مع نخب علمية قصد تدعيم بحثنا وإعطائه أكثر مصداقية.

هندسة الدراسة:

حسب تصوراتنا المنهجية ولأجل بلوغ أهدافنا النظرية والعلمية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يمثل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، نتناول ماهية إنتاج المعرفة، بدءاً بمدخل مفاهيمي حول المعرفة، مروراً بمفاهيم أساسية حول إنتاج المعرفة ومن ثمة نتطرق لأهمية البحث العلمي والتطوير في خدمة التنمية، مروراً بالسياق العام لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية، مفهومها، تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة، وبعدها نخصص الحديث عن علاقة إنتاج المعرفة بالشراكة الأورومتوسطية أو ما يعرف بالتعاون العلمي الأورومتوسطي، ونختم الفصل بالخلاصة والاستنتاجات. أما الفصل الثاني فيشمل الدراسة التحليلية لواقع إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وهذا من منطلق تحديد محددات البيئة الداخلية المؤثرة على إنتاج المعرفة في الجزائر من أوضاع سياسيةوقانونية، اقتصادية، اجتماعية أولاً، ثم محددات البيئة الخارجية ثانياً، وثالثاً تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر وكيف ساهمت الشراكة في بلوغ ذلك، انتهاء بالخلاصة والاستنتاجات. بينما يدرس الفصل الثالث الآفاق المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، نتطرق في البداية إلى انعكاسات مخرجات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية على تحقيق التنمية في الجزائر، مروراً بالوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وأهم المقترحات الكفيلة بتعزيز الإنتاج المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ثم تأتي السيناريوهات المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ننهي الفصل بالخلاصة والاستنتاجات.

وأخيراً تأتي الخاتمة كحوصلة عامة وموجزة عن للبحث، وشاملة لموضوع الدراسة تتضمن الإجابة عن إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات، ثم فهرس الجداول والأشكال البيانية

والملاحق، وبعدها قائمة المراجع العلمية المعتمدة في البحث، منتهين بملخص لموضوع البحث باللغة الإنجليزية.

صعوبات الدراسة:

لأسباب منهجية وأخرى خارجة عن نطاق المنهج تماماً ، تعرضنا كسائر الباحثين في دول العالم الثالث إلى الكثير من الصعوبات، الإدارية والايبستيمية وصعوبات سوسيولوجية وهي مبررة إلى حد ما، يمكنني أن أحصر أهم مشكلة في تصوري لأنها مرتبطة ارتباطاً بنيوياً بموضوع بحثي، في ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التعاون العلمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية عامة، والتعاون العلمي الجزائري الأوروبي خاصة. مشكلة الحصول على الإحصائيات والأرقام الخاصة بالبحث العلمي والتطوير، بسبب سياسة التكتم التي تتبعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومديرية البحث العلمي، ويمكنني اعتبار هذا المشكل من أهم عوائق نشاط البحث العلمي والتطوير في الجزائر وربما في الوطن العربي، لأنه يعكس في الواقع عدم وعي السلطة السياسية بقيمة المعرفة العلمية التي أشرنا إليه في مقدمتنا.

كما أن تضارب الأرقام وتعارض الإحصائيات المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر مشكل آخر زاد من همومنا البحثية وعقَّد مسارنا العلمي، وهو ما تطلب منا الإطلاع على عدد هائل من الدراسات، وا ٍجراء عمليات مقارنة دقيقة بينها، وبالتالي كلَّفنا وقت وجهد إضافيين كان من الممكن توفيرهما.

كنا نعتقد أن صعوبة تجاوب، وفي الكثير من الأحيان، عدم تعاون أعضاء هيئة التدريس معنا في إطار جمع البيانات الميدانية مشكل حقيقي، لكن مقارنته بما سبق جعله هيناً ، لأن معرفة سببه جعلتنا نستسيغه، إن هذه الفئة السوسيوعلمية (التي تشكل عنصراً بنيوياً أساسياً داخل منظومة العلم حسب ميشيل دوبوا) تعتقد بعدم جدوى مثل هذه الدراسات الاستطلاعية وهي غير ملزمة، فيما تعتقده، بالمشاركة في العملية البحثية، وهذا الأمر عقَّد كثيراً عملية استرجاع الاستبيانات، رغم تنوع طرق إيصال الاستبيان واسترجاعه ورقياً وا ٍلكترونياً ، وتكرار العملية عدة مرات، مما أدى إلى صغر حجم عينة الدراسة مقارنة بعدد الاستبيانات الموزعة لذا لم نحقق العدد الذي توخيناه. أما قضايا ضيق الوقت ومحدودية فترة الدراسة وعدم توفر

المراجع (والتي نصنفها في الصعوبات الكلاسيكية) رغم أنها من أهم الصعوبات فإننا نعتبرها تحصيل حاصل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لإنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية.

لقد تزايد إدراك المجتمعات بأهمية إنتاج المعرفة باعتبارها قاطرة أساسية للتقدم والتطور في عالم يشهد طفرة كبيرة في شتى مجالات العلوم والتكنولوجيا، إذ لا يمكن تجاهل حقيقة أن المجتمع أصبح يمتلك معايير ومقاييس التقدم في العصر الحالي والتي لا تعتمد على حجم ما تملكه الدولة من ثروات طبيعية ومالية بقدر ما تعتمد على حجم ما تملكه من رصيد الثروة البشرية القادرة على إنتاج المعارف والاستفادة القصوى من الرأس المال البشري. ولا طالما مثل التعاون العلمي الدولي أحد العناصر الأساسية لسياسة البحث العلمي والتطوير في عصر العولمة، وانفتاح الباحثين على العالم الخارجي لتحقيق شرط التميز والجودة، وتدعيم الروابط الأكاديمية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة وتقديم مبادرات ومشروعات بحثية مشتركة، فلا يمكن للبحث العلمي والتطوير حتى في الدول المتقدمة أن يكون منعزلاً عما يقع في باقي أنحاء العالم.

أمام هذا التراكم المعرفي الهائل، فإن الانغلاق الأحادي لأية أمة لن يكون له جدوى، وهذا ما يحتم على الدول العربية خوض تجربة التفتح والانسجام لإستعاب التقدم المادي والتقني وعدم الإصرار على العيش في الماضي والتقوقع على الذات. حيث تمثل الشراكة الأورومتوسطية مرحلة أساسية من مراحل التوجه الجماعي الأوروبي نحو المتوسط، ومن أهم خصائص هذه المرحلة، ارتباط سياستها المتوسطية بالبعد الثقافي، إلى جانب البعدين التقليدين في السياسات المتوسطية الأوروبية وهما البعد الاقتصادي والسياسي، وتتمثل أهم الإجراءات الأكثر جوهرية والتي اتخذت على مستوى البعد الثقافي للشراكة، طرح العديد من برامج البحث الدولية والاتفاقيات الثنائية لتطوير التعاون العلمي والبحثي في المنطقة المتوسطية.

يتبنى هذا الفصل الإطار النظري لمفاهيم الدراسة المتعلقة بإنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية، مع إبراز العلاقة الموجودة بينهما، وذلك من خلال عرضنا لأهم النقاط التالية:

- ماهية إنتاج المعرفة.
- السياق العام للشراكة الأورومتوسطية.
- العلاقة بين إنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية.
- الخلاصة والاستنتاجات.

المبحث الأول: ماهية إنتاج المعرفة

رافقت المعرفة الإنسان وتطورت معه من مستوياتها البدائية حتى وصلت إلى ما عليه الآن، ومن ثم فالمعرفة مصطلح قديم وليس بالأمر الجديد، إلا أن الجديد في هذا المفهوم يكمن في حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى حياة الإنسان عموماً ، ومن المؤكد أن التقدم والتطور الهائل في تقنية المعلومات الذي شهده الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي جعل المعرفة أكثر تأثيراً في الحياة البشرية عن غيره من العوامل المادية الأخرى، وبذلك أصبحت المعرفة تمثل أساس القوة للمجتمعات وأساس النجاح والتقدم لها. وظهر ما يسمى بمجتمع المعرفة، الذي يتميز بإنتاج المعرفة التي تعد أهم عامل في الإنتاج وتفوق رأس المال والجهد الذي يبذل في العمل والتي تهدف إلى إيجاد بيئات تعلم مناسبة وبناء المعرفة وتطبيق الذكاء الفردي ومعالجة مشاكل التعلم المستقل أو الفردي، والتشجيع على المشاركة الفعالة بين المتعلمين وبين الخبراء. وتعتمد على ربط المعلومات وتحليلها ونقدها وتركيبها من جديد لتصبح تلك المعلومات معرفة يمكن الاستفادة منها في حل مشاكل الفرد الحياتية وبناء علاقات مع الآخرين والتواصل معهم وتنمية الإبداع والابتكار لدى الأفراد.

سنطرق من خلال هذا العنصر في البداية إلى مفهوم المعرفة، ، ونعرج على مفاهيم أساسية حول إنتاج المعرفة.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المعرفة

لايمكن فهم المقصود بإنتاج المعرفة، دون فهم المقصود بمصطلح "المعرفة" بحذاتها، لذا وجب الإحاطة بالمصطلح قبل تناول مفهوم "إنتاج المعرفة"، لذا سنطرق في البداية من خلال هذا العنصر لأهمية المعرفة في النهضة الحضارية، ومن ثم تعريفها، وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة، خصائصها.

أولاً - أهمية المعرفة في النهضة الحضارية

باعتبار أن المعرفة ليست بالأمر الجديد فقد رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه وارتقت معه من مستوياته البدائية، مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية. فقد ارتكز تقسيم المجتمع البشري لمراحل على أساس مجموعة من المعايير أهمها المدخل المعرفي الذي يتجه إلى تحليل وتفسير المستوى العلمي والتكنولوجي، الذي وصل إليه المجتمع بحيث تصبح المعلومات والمعرفة هي المقياس والمعيار الذي يشير إلى مدى تقدم المجتمع.(1)

وفي هذا الإطار أشار السوسيولوجي الأمريكي "ألفن توفلر،A.TOFFLER" إلى ثلاثة موجات أو مراحل من تطور المجتمعات وهي "الزراعية، الصناعية، والمعرفية"، وأساس هذا التصنيف قائم على مدى توفر المعلومات وكميتها التي يمتلكها الفرد والنخب في المجتمعات.(2)

الموجة الأولى هي أولى مراحل التطور التي تمثلت في المجتمع "الزراعي" بحيث تعتبر هذه المرحلة أبسط المراحل التي عرفها الإنسان، من خلال سعيه المستمر لإشباع حاجاته حيث اعتمد على الخيارات الطبيعية التي توفرها له الأرض وجهده العضلي وبالتالي كانت السيطرة فيه للإقطاع، وكانت قيمة الفرد تقاس بما يمتلكه من أرض زراعية، ضف إلى ذلك اعتماد المجتمع على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية، وتشكل القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة، كما ظهرت في هذا العصر أهمية المعرفة في أنها تساعد الإنسان في إدارة العملية الزراعية وا ٍن كانت بسيطة في بدايتها.(3)

ويمكن ذكر أهم خصائص هذه الفترة فيما يلي: (4)

- الاعتماد على الأرض والخيارات الطبيعية كمورد أساسي؛
- الاعتماد على الجهد العضلي للإنسان؛

---

(1) – رائد صابر لفتة، "إستراتيجيات التحول إلى مجتمع المعرفة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد (13)(لعراق، السنة 2004)، ص 114.

(2) – ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، تر جمة: عصام الشيخ قاسم)(ليبيا: الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990) ص21.

(3) – عبد الهادي محمد فتحي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد** (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب 2000)، ص19.

(4) – عبد الهادي محمد فتحي، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

- طبيعة الأنشطة الممارسة بسيطة المهارات، تتطلب جهد بشري كبير مع بساطة وقلة المعلومات المعتمدة.

الموجة الثانية من مراحل التطور هي مرحلة "المجتمع الصناعي"، حيث تعد نقلة نوعية في الحياة البشرية، والتي بدأت منذ اكتشاف الآلة البخارية التي حلت مكان الجهد العضلي، وبذلك أصبحت التكنولوجيا هي الموضوع الرئيسي بداية من الثورة الصناعية حيث كان المدخل التكنولوجي هو المسيطر على الأعمال والفكر أي تطبيق العلم والمعرفة في أداء الأعمال. كما تعد فترة نمو المجالات (التعليم، المواصلات والاتصالات، المعلومات) وبدأ استخدام الحاسبات في العمل،وأهم ما ميّز هذه المرحلة: [1]

- الاعتماد على الجهد الميكانيكي في تنفيذ الأنشطة؛
- تطبيق المعرفة في الأعمال؛
- بداية الاهتمام بالمعرفة كعنصر أساسي في الإنتاجية.

أما الموجة الثالثة التي تحدث عنها "توفلر، TOFFLER" تمثلت في مرحة مجتمع ما بعد الصناعي، أين ظهرت بوادر مجتمع المعلومات منذ الستينات إلى التسعينات من النصف الثاني من القرن العشرين، من خلال التحولات والاتجاهات التي وصفها الرواد الأوائل أي اختراق التكنولوجيا، وهي المرحلة التي يعتمد المجتمع فيها للتطور على المعلومات بشكل أساسي، وذلك بالاستغلال الرشيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تتيحه من فرص لاكتساب واستغلال المعلومات لتوليد المعرفة، وفي هذه المرحلة تعد المعلومة هي قوام المجتمع. [2]

تتمثل مميزات هذه المرحلة فيما يلي: [3]

- سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة، مع بروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد قوي؛
- الاستثمار المكثف لتقنيات الحاسب الآلي والاتصالات والالكترونيات؛

(1) – ندار محمد النجار، "دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ضل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة جامعة غزة" **رسالة ماجستير** (قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة،2011- 2012، الجامعة الإسلامية غزة)، ص26.

(2)- ألفر توفلر، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

(3)- سالم بن محمد السالم، **صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية**، ط02 (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2010)، ص 57-58.

- الاستخدام المتنامي للمعلومات بين أفراد المجتمع؛
- انتشار التجارة الإلكترونية وكذا التشريعات والحكومة الإلكترونية؛
- انتشار المهن والوظائف الالكترونية والمكتبات الإلكترونية والافتراضية،...،إلخ.

وكان من نتاج ثورة المعلومات والاتصالات هذه ظهور مجتمع المعرفة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمر أكثر سهولة بزمن أقل وبمردودية اقتصادية أعلى من جهة، فضلاً عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات وثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها من جهة ثانية[1]. ما أدى لتحول مجتمع المعلومات إلى مجتمع يتصف بالشمولية المعرفية التي تتناول الأبعاد العلمية والإنسانية للمعرفة واستيعابها، بعد ذلك إنتاجها والاستفادة منها ونشرها وتطبيقها، وبذلك يصبح المجتمع ملماً بالمعرفة من جميع الجوانب وهذا ما يطلق عليه "مجتمع المعرفة".[2]

إذن القوة في القرن الحادي والعشرين سوف تكمن في العنصر المعرفي، وليس في المعايير الاقتصادية أو العسكرية التقليدية، وعلى عكس هذه الأخيرة فإن المعرفة لا حدود لها ولا تنضب فحسب تعبير "ألفن توفلر" فإن المعرفة هي الأكثر ديمقراطية بين مصادر القوة لأنها تبقى في متناول الجميع أغنياء كانوا أم فقراء.

فإذا كانت حضارة الموجة الثانية قد ولدت (طبقة البوليتاريا)، فإن حضارة الموجة الثالثة أنتجت (طبقة أهل المعرفة)،و التي هي جماعة مؤسسة على المعرفة واستعمال العقل بدلاً من القوة العضليةوتملك معرفة منظمة وخيالاً علمياً راقياً وصفات ثقافية مركبة، كما تملك الوسائل المولدة للمزيد من المعلومات أشبه ما تكون بالموارد الأولية الأساسية، أو أشبه بحقيقة أدوات عقلية تستخدم على طاولة المفاوضات بأوراقها الرابحة، التي لم تملكته طبقة البروليتاريا في أي وقت [3].ولهذا السبب أصبحت المعرفة محوراً للتنافس يتجاوز أسباب تنافس القرون الماضية من أجل

(1)– عبد الرحمان عبد السلام جامل، "محمد عبد لرزاق إبراهيم ويح، "التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة" **مداخلة قدمت إلى:المؤتمر الدولي الأول حول التعليم الإلكتروني**(عمان، 17 / 19 أفريل 2006)، ص04.

(2)- سالم بن محمد السالم، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

(3)- بتول رضا عباس، **حاضر العالم ومستقبلنا: دراسة في حضارة الموجة الثالثة لألفن توفلر** (عمان: دار دجلة، 2010) ص 93.

السيطرة على المواد الخام التي تحتاج إليها لقيام اقتصادياتها الصناعية، بل أصبحت المعرفة أكثر الموارد الخام أساسية والتي قد تدور حولها حروب المستقبل وثرواته الاجتماعية.

وإن المجتمعات القادرة على تحويل المعرفة إلى نواتج مفيدة تزيد باستمرار من المسافة التي تفصلها على البلدان التي تكون غير قادرة على ذلك، وقد سيطرت هذه الفجوة المتسعة على الأمم منذ العام 1700-1100 على الحضارات والاقتصاديات وعلاقات القوى بين الأمم، وقد أدت الانجازات في تقدمالمعرفة إلى أنماط جديدة من الاستعمار والامبريالية وإلى أشكال جديدة من العلاقات الدولية، مثل نمط العولمة الحالي للاقتصاد العالمي وقد تخلفت تلك الدول التي لم تستطع أن تدبر علاقاتها مع إنتاج المعرفة واستهلاكها وبقيت في حالة فقر.

إن السعي الدولي نحو المعرفة العلمية هو على مستوى عالي من الكثافة، والصرف على هذه الأنشطة، أو بالأحرى الاستثمار فيها يفوق الترليون دولار في العالم، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والصين واليابان 90% من الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير ومن المرجح جداً أن يستمر تنامي الصرف العالمي على البحث والتطوير بوتيرة 7% في السنة مع مشاركة المزيد من الأمم في "نادي المعرفة" واشتداد المنافسة، والتزام بلد ما بالبحث العلمي يساوي التزامه بالرغبة في البقاء ورفضه التبعية.[1]

ذلك لأن حاجتنا إلى الدراسات والبحوث لهي اليوم أشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة للإنسان، وتضمن له التفوق، ولهذا نجد بأن الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي، هذا لأنها تعتبر البحوث دعامة أساسية لاقتصادها وتطورها وحضارتها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها الداخلي. تزايد الاهتمام بالبحث العلمي طوال القرن العشرين الأمر الذي أدى إلى بلوغ أهداف أكبر ما كان مصوراً أو منتظراً من قبل واضعي السياسات العامة في مجال البحث العلمي عموماً، فالاكتشافات المتتالية في مختلف الميادين أعطت الإنسان وسائل لم يكن يتصورها. فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية

(1)– أنطوان زحلان، **العلم والسيادة التوقعات والإمكانيات في البلدان العربية**،(تر جمة: حسن الشريف)(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 33.

أو إنسانية، وتشير التقارير الدولية إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% و45% في النمو.[1]

ثانياً - مفهوم المعرفة:"Knowledge-Connaissance"

إن المفهوم التقليدي للمعرفة يفترض أن المعرفة هي كل ما يمكن أن تحتويه المراجع والكتب والوثائق والتقارير الموجودة في وسائط التخزين التقليدية والرقمية أي المعرفة المكتوبة، غير أن المعرفة بمفهومها الحالي تتجاوز النصوص المكتوبة والمنقولة والمترجمة إنها في الواقع أكثر تعقيداً واتساعاً وأكثر غناً من هذا المفهوم البسيط للمعرفة.

ومما أسهم في انتشار المفهوم البسيط للمعرفة وسبّب وجود قدر من الغموض والالتباس في فهمنا لها وتداخلها مع بعض المفاهيم المتشابهة كتصور المعرفة أحياناً على أنها بيانات أو كونها معلومات مكتسبة ومتراكمة أحياناً أخرى.[2]

وهكذا نجد أفضل مدخل لفهم المعرفة، هو التمييز أولاً بين مفاهيم البيانات والمعلومات والمعرفة:

1- البيانات: "DATA"

تعرف البيانات بأنها: « المادة الأولية الخام التي نستخلص منها المعلومات، بنود البطاقة الشخصية، الإشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال، هي ما ندركه مباشرة بحواسنا»

أو هي « المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وذلك طبقاً لمفهوم النظام بحيث تمثل البيانات المدخلات والمعلومات المخرجات وهذا بعد المعالجة ».[3]

تعرف البيانات أيضاً أنها: «مواد وحقائق خام أولية تجمع بناءاً على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية، وتكون ليس لها قيمة بشكلها الأولي، وهذا ما لم تعالج و تتحول إلى معلومات».[4]

---

(1)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**، نحو إقامة مجتمع المعرفة(عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية)، ص 113.

(2)– سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص09.

(3)– عاشور مزريق، قدور بن نافلة،تنّمية الموارد البشرية بين مجتمع المعلومات وا إدارة المعرفة"، ص 04، أنظر في:

(4)– العبيدي هديل شوكن، "من البيانات إلى الحكمة باتجاه إدارة المعرفة"، أنظر في:

http://www.informatics-gov-sa/modules-php

2- المعلومات: "INFORMATION"

لغةً: المعلومة مشتقة من كلمة " يعلم، Informe" وهي مشتقة من الكلمة التي تكتب بنفس الطريقة وهي"Information".

اصطلاحاً : تعرفها الموسوعة البريطانية على أنها: «الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، وذلك عبر وسائل الاتصال ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع».[1]

«المعلومات ناتجة عن معالجة البيانات تحليلاً أو تركيباً لاستخلاص ما تتضمنه البيانات وتطبيق عمليات حسابية، موازنات، معادلات، وطرق إحصائية ورياضية ومنطقية».[2]

نستنتج بأن المعلومات هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم التي تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الحصول على المعرفة واكتسابها.

أ- خصائص المعلومات:

لقد تم تحديد خصائص أساسية للمعلومات يمكن تحديدها على النحو الآتي:[3]

-السن: أي يجب أن تصل المعلومات إلى متخذي القرار وهي فتية بمعنى عدم تقادمها.

-الدقة: هي أن تكون المعلومة محددة وخالية من الأخطاء ومستندة إلى الحقائق والثوابت.

- الوضوح: وهي أن تكون المعلومات بسيطة ومفهومة وغير معقدة وسهلة التطبيق.

-الملائمة: يقصد بذلك أن تكون المعلومات مناسبة لطبيعة وحجم الاستخدام.

- الشمولية: أي قدرة المعلومات على تغطية جميع جوانب الموضوع التي جمعت من أجله.

-لتوقيت والسرعة: بمعنى توفر المعلومات ووصولها في الوقت المناسب والسرعة الممكنة.

---

(1)- عبد الرحمان بن عنتر، "دور المعلومة الصناعية في تطوير المؤسسات وتحقيق الميزة التنافسية"، **ندوة حول تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية**(الجزائر: 06/04 ديسمبر 2012)، ص02.

(2)- عاشور مزريق، قدور بن نافلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

(3)- ثابت عبد الرحمن إدريس، **نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005) ص 80-81.

ب- دورة المعلومات:

تحتاج المعلومات لكي تصبح صالحة الاستعمال إلى المرور بمراحل أو ما يسمى عادة بدورة المعلومات والتي يمكن أن نعرفها من المراحل الموالية:

-**التوجيه العام:** في هذه المرحلة يتم التعبير عن ما نحتاج إليه، والقيام بالتقويم الملائم للإجابات في إطار الأسئلة المطروحة والتي تسمح بتصفية أو تنقية وتحليل الإشكاليات والانطلاق في طلبات جديدة.

- **البحث أو التجميع**: يتم ذلك من خلال التصور ووضع مخطط بحث، التعريف بوسائل جمع المعلومات، فنجد أن البحوث حول ميدان الحوادث، والبحوث الوثائقية هي كلها عمليات لتجميع المعلومة.

- **الاستغلال:** في هذه المرحل تتم عملية التقويم، التحليل والتلخيص، أو الملخص للعناصر المتحصل عليها، والهدف منها هو استنتاج المعلومات وا ظهار أهميتها الإستراتيجية، وهو ما يتطلب التحصيل المعرفي والتكوين أولاً، والخبرة ثانياً .[1]

3-المعرفة: "KNOWLEDGE,CONNAISSANC "

لغة: ورد في معجم متن اللغة أن المعرفة هي مصدر للفعل عَرفَ "يَعْرِفُ "، عرفاناً، ومعرفة الشيء أو أدركه بحاسة من حواسه، فهو عَارف، وعرُوفٌ وعَرِيف[2].أما في معجم الوسيط فقد ورد أن المعرفة هي مصدر الفعل عَرف، يعرف معرفة وعرفاناً، وعرفه عرفاناً، أساسَلم .[3]

كمقابل للفظة "معرفة" في اللغة العربية، تستخدم كلمة "Knowledge" في اللغة الإنجليزية المشتقة من "Cognoscere" اللاتينية،وفي شرح المفردة فقد وردت كل من علم، در اية، خبرة كمعاني مقابلة لها.[4]

وقد ورد تعريف كلمة "knowledge"، في قاموس"Oxford"، بأنها: "الحقائق والفهم والمهارات التي اكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم".[5]

---

(1)– عبد الرحمان بن عنتر، **مرجع سبق ذكره** ، ص09-10.

(2)– رضا أحمد، "معجم متن اللغة"، **موسوعة لغوية حديثة**، مج 04 (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960)، ص 78.

(3)- مصطفى إبراهيم، الزيات أحمد حسن، وآخرون، **المعجم الوسيط**،ج13 (إسطمبول: المكتبة الإسلامية، 1989)، ص595.

(4)– إبن منضور، **لسان العرب**، مج9 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، ص 284.

(5) - Oxford, **Advanced Learner s Dictionary**, 5thed, London: Oxford, 1995,P 655.

أما في اللغة الفرنسية فقد تم إحصاء أكثر من 27 استخداماً لها، غير أن الأكثر استخداماً والأكثر تعبيراً هما لفظتي: "Connaissance"،"Savoir" حيث يشيران إلى "علم، معرفة، دراية تحصيل"، والملاحظ أن كيلهما يعبر عن المعرفة بنفس المعنى ودليل ذلك استخدام إحدى الكلمتين في شرح الأخرى.[1]

كخلاصة لكل التعاريف اللغوية السابقة،نستشهد بالتعريف الأكثر وضوحاً وشمولاً، الوارد في معجم المنجد للغة العربية المعاصرة والقائل بأن المعرفة هي: « ما يتكون في الذهن من إدراك لشيء ما، وهو يعبر عن فهم أي منا للحقيقة ».[2]

إصلاحاً : لقد وردت تعاريف عديدة للمعرفة أهمها:

عرفها قاموس أوكسفورد بأنها: « المعلومات أو الفهم والمهارات التي يكتسبها الشخص من خلال التعلم والخبرة العلمية والعملية وهي حالة معرفة حقيقية للعلم».[3]

وتعرفها الموسوعة العالمية على أنها: « اكتساب الوقائع، والحقائق والمبادئ من خلال الدراسة أو البحث والإطلاع على موضوع خاص أو فرع من فروع التعليم، وكذلك اكتساب المعرفة عن طريق الإدراك والخبرة، وهي الإدراك لحقيقة وواقع معين وهي بذلك مجموعة الإدراك والخبرات المتراكمة».[4]

وترى حسانة محي الدين أن المعرفة يقصد بها: « حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، إذ نتلقى المعلومات ثم نخرجها بما تدركه حواسنا فالمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم».[5]

أما "وايت ماير" WIT-MEYER فيشير للمعرفة بأنها: « القواعد الشاملة المتمثلة بأعرف كيف؟ KNOW-HOW، وأعرف ماذا؟ KNOW-WHAT، وأعرف أين؟ KNOW-WHEN

(1)- Grand Usuel Larousse, **Dictoinnaire Enyclopédique**, Paris: Larousse, 1997, P1717.

(2)– المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2 (بيروت: دار المشرق، 2001)، ص 967.

(3)– رائد صابر لفتة، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

(4)– **نفس المرجع، نفس الصفحة**.

(5)– سالم بن محمد السالم، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

وأعرف لماذا؟ KNOW-WHY، وتعد المعرفة على وفق هذه القواعد تستند إلى الذكاء التنافسي والخبرة التكنولوجية وفهم التطورات الاقتصادية والسياسية».[1]

إذن المعرفة وفق المفاهيم السابقة هي الاستخدامالكامل و المكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمتكسبة والتي توفر له الإدراك والفهم، فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين البيانات والمعلومات والخبرة والمهارات والمدركات الحسية والقدرة على الحكم.

انطلاقاً مما سبق نصل إلى أن النموذج الهرمي للمعرفة، يبدأ بالبيانات الجامدة والغير المفسرة، ثم المعلومات التي تنتج البيانات المفسرة بعد معالجتها، وتأتي المعرفة في المستوى الثالث كنتيجة لتطوير المعلومات خلال فترة زمنية معينة وفهمها من خلال استعمالها، ويمكن أن تنتقل المعرفة وتتحول إلى حكمة لتكون في قمة الهرم وتعبر عن تكامل المعارف في منظومة واحدة تأخذ الجوانب الاجتماعية والأخلاقية بعين الاعتبار.[2]

حيث تجسد الحكمة الذكاء الذي يعني قدرة الفرد على التفكير المنطقي والتعلم والفهم والقدرة على الإبداع واكتساب المعرفة المعبر عنها في مبادئ للوصول إلى قرارات حكيمة.[3]

ووفق النموذج الهرمي تتجسد المعرفة في مستويات نضج مختلفة؛ معرفة أولية تتمثل في البيانات، ثم معرفة منظمة تمثلها المعلومات، ثم معرفة معمقة تجسدها المعرفة، وأخيراً نصل إلى المعرفة المتكاملة متمثلة في الحكمة.

وعليه فالمعرفة تتمثل في أنها نتائج لمعالجة البيانات التي تخرج بمعلومات إذ تصبح معرفة بعد إستعابها وفهمها وتطبيقها، وتكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة.

لتوضيح أكثر لمفهوم المعرفة سنعرج على أهم خصائص المعرفة، وأنواعها، ومن ثم دورة حياة المعرفة.

---

(1) - رائد صابر لفتة، **المرجع السابق الذكر**، ص123.

(2)– سلطاني محمد رشدي، "المعارف الجماعية وأثرها على نشاط الإبداع في المؤسسة"، **أبحاث إقتصادية وا دارية** العدد (11) (جامعة بسكرة ، جوان 2012)، ص 136.

(3)– **المرجع نفسه**، ص 138.

أ-خصائص المعرفة:

المعرفة نتاج العمل الإنساني القادر على التفكير والتدبر والتأمل، وتتميز المعرفة عن سائر مظاهر النشاط الفكري والإنساني بعدد من الخصائص نذكر منها: [1]

- **التراكمية:** المعرفة تظل صحيحة في المرحلة الراهنة لكن ليس بالضرورة أن تبقى كذلك في مرحلة قادمة، وهذا يعني أن المعرفة متغيرة بصبغة إضافة المعرفة الجديدة إلى المعرفة القديمة.
- **التنظيم:** المعرفة المتولدة ترتب بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها وانتقاء الجزء المقصود منها.
- **الشمولية واليقين:** شمولية المعرفة لا تسري على الظواهر التي نبحثها فحسب، بل على العقول التي تتلقاها، واليقينية لا تعني أن المعرفة ثابتة، بل تعني الاعتماد على أدلة مقنعة ولكنها لا تعني أنها تعلوا على اليقين.
- **البحث عن الأسباب:** التسبيب والتعليل يهدفان إلى إشباع رغبة الإنسان إلى البحث ومعرفة أسباب الظواهر لأن ذلك يمكننا أن نتحكم فيها على نحو أفضل.
- **المعرفة لا تستهلك بالاستخدام:** بل على العكس فهي معين متجدد دائم التنامي يزداد بالممارسة والاستعمال، ولذلك فمن الضروري أن تقوم منظومة مجتمعية كفؤة ونشطة تتسم بالمرونة على مهام اكتساب المعرفة نشراً وا إنتاجاً وتوظيفاً في خدمة التنمية.

ب-أنواع المعرفة: عادة ما تتوفر المعرفة على هيئتين:

- **المعرفة الصريحة أو المعلنة:** هي المعرفة الرسمية القياسية الموجودة على شكل رموز قابلة للنقل والتعليم والتي تتمثل في الملكية الفكرية المحمية قانوناً مثل: براءات الاختراع، حقوق النشر، الأسرار التجارية، التصميمات الصناعية، كما يمكن أن نجدها مجسدة في منتجات الشركة وخدماتها وا إجراءات العمل وخططها،...،إلخ.[2]

---

(1)- كمال منصوري، عيسى خليفي، " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد (04) (الجزائر، جوان 2006)، ص51–52.

(2)- نبيلة جعيجع، حياة براهيمي، "إسهامات إدارة المعرفة في تحسين الأداء التنافسي وتطوير الكفاءات في منظمات الأعمال" **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة** (14/13 ديسمبر 2011)، ص 09.

-المعرفة الضمنية: هي المعرفة غير الرسمية الذاتية والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية [1] هي شخصية إلى حد معين وهناك صعوبات بالغة في تحديد معالمها والتعرف عليها لذلك فمن الصعب تناقلها والمشاركة فيها، محلها العقل البشري، تتمثل في الخبرات والمواهب والقدرات البشرية.[2]

تتمثل أهمية المعرفة الضمنية كونها تشمل الخبرة والمهارات التي امتلكها الأفراد بمرور الزمن، لذا وجب تحويلها إلى معر فة صريحة بغية توسيع حقل المعرفة وتبادلها واقتسامها بين الأفراد من خلال خلق التفاعل المميز بين الأفراد.

غير أنه لا ينبغيرؤية المعرفة الضمنية و المعرفة الصريحة على أنهما نوعان مختلفان من المعرفة، لأن من جانب المعرفة الصريحة هي المعلومات المدونة والمتبادلة كأنها صيغة رياضية أما المعرفة الضمنية فهي مهارات، إذ يجب النظر إلى المعرفة العلمية على أنها تركيبة من المعرفة الضمنية والصريحة.

ج- دورة حياة المعرفة:

للمعرفة أنشطة أساسية ترتبط ببعضها كسلسلة متصلة، وتتبادل تلك الأنشطة الأدوار في التأثير والتأثر والسبب والنتيجة وهي كالآتي:

- إنتاج أو توليد المعرفة:

تنطلق المعرفة من التفاعل بين الحقائق والمعارف المتوفرة من جهة، وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير ومعالجة تلك الحقائق من جهة أخرى، وذلك لإنتاج معرفة جديدة.[3]

وفي هذه المرحلة من دورة حياة المعرفة يستلزم إنتاجها وجود قدرات عقلية متميزة تشمل جميع مهارات التفكير الأساسية والعليا؛ وذلك لمعالجة كل ما يدخل إلى العقل من معارف أو بيانات أو معلومات والتعامل معها بكافة القدرات العقلية التي تبدأ باستقبال المعارف والمعلومات ثم ترميزها ومعالجتها؛ بالتذكر والفهم والتطبيق والتحليل، لنصل إلى نقد تلك المعرفة والحكم عليها وصولاً إلى الإبداع والإبتكار بتعديل تلك المعارف أو الإضافة عليها أو حتى إلغائها وا ثبات

(1)– نبيلة جعيجع، حياة براهيمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10.

(2)– عبد الرحمن بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

(3)– عمر بن مساعد الشريوني، "التحول إلى مجتمع المعرفة وأثره في تعزيز الأمن الفكري"، **المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات**(السعودية، 22– 25 مارس، 1430هـ)، ص 08.

خطئها أو تجديدها، لتنتهي تلك السلسلة من المعالجات العقلية بإنتاج معرفة جديدة تكون وقوداً لإنتاج معارف أخرى.[1]

- **نشر المعرفة:**

تشكل عملية نشر المعرفة محطة أساسية من محطات دورات المعرفة الثلاثة، ولا تنفصل تلك المحطات عن بعضها البعض؛ وتعني عملية نشر المعرفة إتاحة وصول جميع الأفراد لها من خلال وسائل مختلفة [2]. مثل التعليم بكل أشكاله ووسائله، والتدريب ووسائل التعلم الذاتي وغيرها من الأشكال والوسائل والوسائط التي استحدثت في العصر الحديث كمواقع الانترنيت التي تتضمن بيئات التعلم الإلكترونية وتعليمية وتدريبية التي تسهم بفعالية في نشر المعرفة وا ٍتاحة استخدامها بصور قد لا تستطيع الأشكال التقليدية لوسائل التعليم الوفاء بمتطلبات النشر.[3]

- **توظيف المعرفة:**

يمثل توظيف المعرفة المسار الأهم لإنتاجها، وتتلخص عملية التوظيف في استخدام المعرفة المتوفرة سواء ً المعرفة ذات الصيغة المادية الملموسة أو المعرفة ذات الصيغة غير الملموسة الإنسانية، وتطبيقها في مجالات مختلفة.

وتستلزم عملية توظيف المعرفة، تشجيع البحث والابتكار في مجال المعرفة لتوليد معارف أخرى تكون وقوداً ومدخلاً من مدخلات دورة حياة المعرفة، كما تستلزم عملية التوظيف أيضاً نشر المعرفة والحاجة لاستثمارهما وا ٍلقاء الضوء على العوائد التنموية نتيجة التفاعل والاهتمام وتفعيل دورة حياة المعرفة.[4]

ومن المهم النظر إلى مراحل دورة المعرفة هذه بصورة تكاملية؛ فلا يمكن مثلاً نشر المعرفة بدون الاعتماد على المعرفة السابقة المنشورة في وسائل مختلفة، كما أن عملية توظيف المعرفة هي المحرك الأساسي للاهتمام بتوليدها ونشرها، هذا فضلاً على أن عمليات التوظيف والاستخدام قد ينتج عنها توليد معارف جديدة.

---

(1)– عمر بن مساعد الشريوني، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

(2)– كمال منصوري، عيسى خليفي، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

(3)- عمر بن مساعد الشريو ني، **مرجع سابق ذكره**، ص10.

(4)– **المرجع نفسه**، ص10-11.

بعد أن حددنا العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة، سنتطرق إلى تحديد المفاهيم المرتبطة بإنتاج المعرفة بنوع من التفصيل باعتباره يمثل محور دراستنا.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول إنتاج المعرفة

يعني **"الإنتاج، Production":** "خلق الشيء بحيث لم يكن له وجود من قبلوا إضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدراً معيناً منها".

كما يعرف أيضاً على أنه:" خلق للأشياء والخدمات التي يمكنها إشباع حاجات الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة"، ويفهم من هذا بأن الإنتاج في جوهره هو عملية إبداع وابتكار

وباعتبار أن المعرفة تشكل المعلومات التي تم استثمارها للوصول إلى نتائج مفيدة، قد تكون جديدة مبتكرة لا نعرف عنها شيء من قبل أو نضيف شيئاً جديداً يوسع من معارفنا السابقة أو يعدل فيها[1].وبالتالي فإن عملية إنتاج المعرفة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة البحث العلمي والتطوير.

إذن إنتاج المعرفة هو ذلك الرصيد الذي يكونه الإنسان نتيجة ممارسة عمليات البحث العلمي والتطوير والتفكير الإبداعي المنتج، وتهيئة ذلك الرصيد للتوظيف واستخدامه في بيئات ومجالات متنوعة.

على ضوء ما تقدم سنتطرق إلى مفهوم نشاط البحث العلمي والتطوير.

يعرف البحث العلمي والتطوير بأنه: "عبارة عن مجموعة من الآليات التي يتم اعتمادها والأعمال والمشاريع الإبتكارية والإبداعية التي يجرى تنفيذها بطر يقة منظمة وتكاملية بهدف زيادة المخزون المعرفي والثقافي للبشر بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة، وتحسين حياة البشر وزيادة النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية".[2]

كما ترى منظمة "اليونسكو، Unesco"، "أن البحث العلمي والتطوير يحتوي على كل الأنشطة والأعمال الإبداعية حسب منهجية وطرائق نسقية، من أجل إثراء الرصيد المعرفي

(1)– العبيدي هاديل شوكت، من البيانات إلى الحكمة بإتجاه المعرفة، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: (2016/12/12) **http://www.informatics-gov-sa/modules.php**

(2)– عبد الحسن الحسيني، **إستراتيجيات العلوم والتعليم في اسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 124.

الإنساني الذي يشمل معرفة الإنسان و الطبيعة والثقافة والمجتمع، واستغلال هذا الرصيد المعرفي المثري في تطبيقات جديدة خدمة للتنمية الإنسانية المتكاملة".[1]

كما يمكن اعتبار البحث العلمي والتطوير: "ذلك النشاط المنهجي والمبدع الذي يهدف إلى زيادة ذخيرة المعرفة في جميع حقول العلم بما في ذلك الحقول الإنسانية والثقافية".[2]

وفي هذا السياق يمكننا أن نميز بين "البحث العلمي" من جهة و"التطوير" من جهة أخرى:

أولاً - تعريف البحث العلمي: "Scientific Research"

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، واختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة، وحسب ميوله أو قناعته العلمي. وعند تناول مصطلح البحث العلمي يلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما **البحث** (و) **العلمي**.

1- البحث، "Recherche": من أجل الإحاطة بمفهوم "البحث" سنقوم بتناول مختلف التعريفات التي قدمت له، من الناحية اللغوية، ثم بعد ذلك نحاول التطرق لتعريفه من الناحية الاصطلاحية.

أ- لغة: هو مصدر الفعل الماضي (بحث)، بمعنى السؤال والكشف والتفتيش عن شيء استبحثت، وابتحثت، تبحثت عن شيء واحد بمعنى فتشت عنه.[3]

ب-إصطلاحاً: هو طلب الشيء، أو السؤال عنه، وغايته القصوى تحري الحقيقة في شتى مراتبها من أبسطها إلى أعقدها"، "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها تنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها بشكل متكامل وذكي لتسير في ركب الحضارة العلمية والمعارف البشرية"[4]. هو الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور".[5]

---

(1)– محمد بن أحمد، "توظيف البحث العلمي لتنمية مجتمع المعرفة"، **مداخلة قدمت إلى وقائع المؤتمر التاسع للزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، (دمشق، 18/15 ديسمبر 2003)**، ص 360.

(2)– محمد قويدري، "واقع وآفاق بعض أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية" (**مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة الأغواط**)، ص 163.

(3)– جمال الدين بن محمد بن منظور، **لسان العرب**، ط2 (بيروت:دار صادر)، ص 115.

(4)– هاني عرب، "مهارات البحث العلمي"، أنظر في:

heniharab@hotmail.com

(5)– محمد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة** (عمان: دار زهران، 2008) ص 21.

ومهما يكن فإن البحث في عمومه عنصر أساس لكل تقدم ولحل المشكلات ونقد الظواهر أو التأصيل لها ومعرفة مسبباتها.

2- العلم، "**Science**": من أجل تعريف البحث العلمي، وبعد التطرق إلى تحديد تعريف البحث لا بد من تحديد تعريف العلم، ومن ثم تعريف البحث العلمي، وبنفس الطريقة السابقة سنقوم بتعريف العلم لغة ومن ثم تعريفه اصطلاحاً.

أ- لغة: مصطلح العلمي نسبة للعلم، والعلم لغة بمعنى المعرفة والدراية، علمه علماً َ فَه. وهي الدلالة على الشيء الذي ينفي عدم المعرفة أو الجهل، كما يعني إدراك الشيء ووجدانه بحقيقته.

ب- اصطلاحاً: "نشاط إنساني يهدف إلى فهم الظواهر المختلفة، من خلال إيجاد العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والتنبؤ بالظواهر والأحداث والطرق المناسبة لضبطها والتحكم فيها".[1]

يعرفه قاموس أوكسفورد العلم بأنه:" الإدراك الذي يستحصل بواسطة الدراسة التي لها علاقة بنوع من أنواع المعرفة".[2]

بعدما حددنا معنى مصطلحي "البحث" و"العلمي"، نتطرق إلى تعريف المصطلحين معا أي "البحث العلمي"، في هذا الإطار لم يتفق الباحثون على تعريف موحد للبحث العلمي وذلك لتنوع ميادين ووسائل وأهداف البحث، لذا وجب التطرق لمجموعة من التعاريف حتى نتمكن من الإحاطة بمفهوم البحث العلمي.

عبارة "البحث العلمي" مترجمة عن اللغة الإنجليزية،"Sientific ,Research"، فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية، وهذه الطريقة تعتمد على الأساليب والطرائق المنظمة الموضوعية في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات.

---

(1)– إسماعيل محمد صادق، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا...؟ ولماذا تراجعنا** (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، ص 32.

(2)– هاني عرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

وفقاً لهذا التحليل فإن البحث العلمي يعني:" عملية تقصي وتنقيب منظمة بإتباع أساليب وطرائق ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها أو تعديلها".[1]

يعرف البحث العلمي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)".[2]

يؤكد هذا التعريف على عدة أبعاد هامة أهمها، حاجة البحث العلمي من الباحث إلى التفكير العلمي المنظم، وتحديد موضوع البحث،وا ٍتباع منهج منظم والحصول على نتائج صالحة للتعميم ومن ثم حل المشكلات.

كما يعرف أيضاً أنه:" المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية، بالفحص والتقصي المنظم الذي يهدف إلى زيادة المعرفة الحاضرة ويتم بطرق تسمح بالنقل والنشر والتعميم والتنوع.[3]

هذا التعريف ربط بين البحث العلمي من جهة وبين زيادة ذخيرة المعرفة العلمية من جهة أخرى. وهو نفس ما أشارت إليه منظمة اليونسكو التي عرفت البحث العلمي أنه:" عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختبار الفرضيات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية ".[4]

كما عرف أيضاً أنه:" طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تساهم في نمو المعرفة، ويتحقق البحث حيث تخضع حقائقه للتحليل والمنطق والتجربة والإحصاء مما يساعد على نمو النظرية".[5]

---

(1)– علي عزوز، "دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر"، **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الوطني حول:آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية**(جامعة الجزائر، 26/25/24/23 أفريل 2012) ص 231.

(2)– عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**، ط3(السعودية: سلسلة دراسات، 1992)، ص 18.

(3)– محمد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجان، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

(4)– ديكسون جون، **العلم والشتغلون في البحث العلمي في العصر الحديث** (ترجمة: شعبة الترجمة في اليونيسكو) العدد (12)(بيروت :عالم المعرفة)، ص 371.

(5)– رمزي أحمد عبد الحي، **البحث العلمي في الوطن العربي ماهيته ومنهجيته** (القاهرة: زهران الشرق، 2009) ص17

أما هذا التعريف فهو يحدد للبحث العلمي معايير يتم في ضوئها إخضاع الحقائق للتحليلات والمنطق والتجربة والإحصاء.

الملاحظ مما سبق أن التعاريف التي قدمت للبحث العلمي كثيرة ومتنوعة بتنوع أهداف ومجالات وأدوات ومناهج البحث العلمي. لكن معظم هذه التعاريف تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقاً لقواعد علمية دقيقة. ومن خلال التقديم السابق لبعض تعريفات البحث العلمي يمكن القول أن كل تعريف إلا وجاء مركزاً على زاوية معينة، فمن هذه التعاريف من أبرز أهداف البحث العلمي، ومنها من أبرز جانب الوضائف، والبعض أبرز جانب الأهمية أو جانب الخصائص، ورغم تنوعها كانت في مجملها تعطي صورة واضحة لمفهوم البحث العلمي.

ومهما اختلفت الصيغ الواردة في تعريف وتحديد مفهوم البحث العلمي، فإنها تجتمع على أن البحث العلمي:[1]

- نشاط منظم يقود إلى ملاحظة مقصودة.
- أنه محاولة منظمة تتبع أسلوباً أو منهجاً معيناً .
- يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي والمنهجي.
- يهدف إلى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارفه.
- يهدف إلى إيجاد حل لمشكلة من مشكلات العصر القائمة أو المتوقعة، أو التعريف على حقيقية علمية.
- يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم جميع المجالات على حد سواء.

وفي ضوء التعاريف السابقة، ترى الطالبة بأن البحث العلمي هو:" مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً في ذلك الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد علاقات هذه الظواهر".

ثانياً - <u>أنواع البحث العلمي</u>:

ينقسم البحث العلمي إلى نوعين رئيسيين، هما البحث الأساسي والبحث التطبيقي، حيث أن البحث الأساسي يبحث عن الأشياء وعلاقاتها وفهمها، وعادة الدولة هي من تتكفل به فهي أبحاث

(1)– أحمد سليمان عودة، **<u>أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية</u>**، ط2(أربد: مكتبة الكتائي، 1992)، ص 15.

ذات اهتمامات استراتيجيه لن ترعاها مؤسسة خاصة، في حين البحوث التطبيقية تسعى لأن تقدم منتجاً، ويمكن أن تكون مسؤولية المؤسسات والمراكز الإنتاجية والمؤسسات المختلفة.

1- البحث الأساسي، "Basic Research, Recherche De Base":

هي الأعمال النظرية والتجارب العلمية التي يتم تنفيذها للحصول على معارف جديدة تستهدف بالأساس استكشافوتفهم الظواهر والقو انين الطبيعية، ورغم أنها لا تهدف بالضرورة إلى إيجاد تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات قائمة، إلا أنها تساهم بشكل كبير في إبداع هذه التقنيات وتهيئ الأرضية للبحوث التطبيقية أو النظرية.(1)

يهدف البحث الأساسي إلى الكشف عن أسرار الحياة والطبيعة وتطوير المعارف النظرية (إنتاج المعرفة)، وغالباً ما تكون البحوث الأكاديمية نظرية، يطلق أثنائها الباحث العنان لفكره ليطور نظرية جديدة أو يقدم تفسيراً لظواهر موجودة، أو يقوم بحل معادلات رياضية معقدة، ويتم هذا عادة بغض النظر عن إمكانية تطبيق النتائج عمليا في المستقبل القريب.(2)

أي أن البحث الأساسي(النظري) هو الذي يتفق مع مفهوم البحث العلمي عموماً . فإذا كان هذا الأخير يعني الدراسة الفكرية الواعية المنظمة لظاهرة أو مسألة معينة بقصد الوصول إلى معرفة محددة حولها، فإن البحث الأساسي هو ذلك البحث الذي يرمي للوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط، فغرض الباحث هو الإحاطة بالحقيقة العلمية، وتحصيلها، دون اهتمام بالتطبيقات العلمية لها. وتجد هذه الأبحاث مجالها بقوة في ميدان العلوم الإنسانية المختلفة: كالفلسفة والمنطق والتاريخ وعلم الاجتماع واللغويات والأدب وعلوم الدين والقانون، وكذلك في ميادين أخرى من العلوم الدقيقة والتجريبية والحية، مثل الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية،...إلخ، ومختلف العلوم الأخرى، وتسجل نتائج هذه الأبحاث وتنشر في المجلات العلمية المتخصصة.(3)

يمكن تقسيم البحث الأساسي بناءاً من الهدف المتوخى من إجراء البحث وكذا القدرة على تحديد فو ائده الاقتصادية والاجتماعية إلى:

---

(1)– محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 166.

(2)– عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد(15)، العدد(02)(يونيو 2007)، ص 1155،133.

(3)– أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص 24.

أ-البحث الأساسي الموجه: يتم القيام به ضمن التوقعات بإنتاجه قاعدة واسعة من المعرفة التي تؤدي إلى عمل خلفية لحل التساؤلات أو الاحتمالات المعروفة أو المتوقعة حالياً أو في المستقبل".[1]

ب-البحث الأساسي المجرد أو الخالص: يعرف أنه البحث الذي يتم لزيادة المعرفة بوجه عام ولكن دون أن يكون له توجه اقتصادي ولا تعرف فوائده الاجتماعية، ودون بذل جهد لتطبيق نتاجه على مشكلات خاصة أو لنقل النتائج إلى قطاعات معينة أو ذات ارتباط بتطبيقات بعينها.[2]

كما يمكن الإشارة إلى أن هذا النوع من البحوث (البحث الأساسي) تطلب أموالاً كبيرة وا نفاقاً مستمر غير منقطع ويكون ذلك من المخصصات للإنفاق على البحث العلمي كنسبة من ميزانية الدولة، مع العلم أن العائد لن يكون بشكل مباشراً، ولا على المدى القريب والمتوسط، لأن العائد من هذه الأبحاث ستكون في المستقبل البعيد من خلال مساهمتها في تطوير العلوم والنظريات التي تؤدي بالضرورة إلى تطوير التكنولوجيا والتقنية في مختلف المجالات.

2- <u>البحث التطبيقي</u>: "Applied Research, La Recherche Appliquée"

يهدف للحصول على معارف جديدة مرتبطة بأهداف تطبيقية محددة كالأبحاث والتجارب في مجال الفيزياء النووية والكيمياء وفي الهندسة، والطب وغير ذلك من المجالات.[3] وينقسم إلى نوعين:[4]

أ-البحث التطبيقي الإستراتيجي: هي أبحاث مستمرة ذات أهداف بعيدة المدى، إذ لا يقتصر البحث على مشكلة بعينها وا نما أبحاث إستراتيجية تهدف إلى حل مشاكل مستقبلية عديدة.

ب-البحث التطبيقي النوعي أو المحدد: هو العمل البحثي الذي يهتم بتطبيقات عملية محددة بأدوات جديدة أو حديثة للإنتاج والعمليات والأنظمة والخدمات وحلول للمشكلات وهذه الأبحاث لها أهداف ونتائج واضحة و موضوعة مسبقاً .

---

(1)– عبد السلام مصطفى شلعب، "أساليب وآليات تصعيد استثمار الطاقات العلمية والتقانية المتاحة بالجامعات والمؤسسات البحثية في أنشطة البحث والتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية"، **<u>مداخلة قدمت إلى المؤتمر العربي الأول حول: الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث العلمي والتطوير</u>** (الجزائر، 23/21 ماي 2000)، ص55.

(2)– **<u>نفس المرجع، نفس الصفحة</u>**.

(3)– محمد قويدري، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص 166.

(4)– محمد أحمد محمود الزهيري، **<u>البحث العلمي والتنمية الإقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية</u>** (مصر: دار المغربي للطباعة، 2006)، ص16.

وتعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي في البحث، الذي يقوم على الملاحظة وفرض الفرضيات والتجربة للتأكد من صحة هذه الفرضيات، ثم تطبيق نتائجها في المجالات المختلفة، ومن أهم مجالات هذه البحوث: الكيمياء، الفيزياء والرياضيات والهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والطب،...،إلخ، وغالباً ما ترتبط البحوث التطبيقية بالمجالات المهنية. كما أنها تهتم بتطبيق وتطوير نتائج البحوث الأساسية في هذه المجالات، ويهدف إلى إنتاج معرفة مرتبطة بإيجاد حل يمكن تعميمه على مشكلة عامة، وتختبر البحوث التطبيقية قيمة وفائدة النظريات العلمية.

بإيجاز يمكن القول بأن البحوث الأساسية والتطبيقية تختلف من حيث الأساس، وذلك بسبب اختلاف أغراض البحث والدراسة وبسبب اختلاف وظائفها ومشكلاتها. فالبحوث الأساسية تختبر النظريات وتفسر العلاقات في العلوم الطبيعية والسلوكية والاجتماعية. ويستخدم البحث الأساسي لتطوير المعرفة العلمية للقوانين الأساسية والمبادئ العامة، أما البحوث التطبيقية فإنها تختبر جدوى النظريات في المجال التطبيقي بإيجاد حلول علمية مباشرة لمشكلة خاصة بموقع معين، وكلا النوعين من البحث قد يؤثر بشكل غير مباشر وبعد فترة طويلة من الزمن في طريقة تفكير الباحثين والممارسين حول مشكلاتهم الخاصة ومدى إدراكهم لها.

ثانياً - التطوير، "Développement":

يعرف "التطوير" بأنه:" أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث الأساسي أو التطبيقي أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه ابتكار وا ٍنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة".[1]

يمكن القول كذلك بأن التطوير:" يتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة (في طرق الإنتاج والمنتج)".[2]

يعد التطوير نتاجاً لأعمال البحث العلمي، حيث تكون المنتجات محمية في شكل إبداعات مبرأة، مهما كانت أهمية أو استعمال أو شكل هذه الإبداعات ويمكن قياس أثر البحث والتطوير

(1)– محمد قويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص166.

(2)– الجوزي جميلة، "دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد (11) (جامعة الجزائر، السنة 2011)، ص 278.

على الإبداع التكنولوجي بالاستناد إلى درجة الإبداع المحققة حيث يمكن التفرقة هنا بين درجتين: [1]

تتمثل الأولى في "**الإبداع الطفيف أو التراكمي**"، الذي يستمد من التحسينات الطفيفة والمستمرة في المنتجات وطرائق الإنتاج.

أما الدرجة الثانية تتمثل في **الإبداع النافذ أو الجذري** الذي مفاده الإبداع في المنتجات وطرائق الإنتاج على أسس جديدة ومختلفة تماماً .

مما سبق يبرز لنا فرق واضح بين مصطلحي "البحث العلمي"، و"التطوير"، فالأول (البحث العلمي) هدفه الأساسي هو إنتاج وتوليد معرفة جديدة بغض النظر عن كون البحث نظرياً أم تطبيقياً ، غايته ليست عملية، أما الثاني (التطوير) فهو بحث منظم بغرض زيادة المعرفة العلمية وغايته النهائية عملية تستهدف تجديد المنتجات وتحسينها، وا ٍنتاج ابتكارات جديدة وكذا تحسين فعالية وصيرورة الإنتاج يتميز بالاستمرارية.

وبشكل عام تتوزع نتائج البحوث والتطوير على[2]:

- بحوث ودراسات إستراتيجية: بحوث سياسية، حقوقية، اقتصاديه، يستفاد منها في مراكز القرارات وا ٍدارة الدولة والحكومات والمؤسسات الاقتصادية.
- بحوث إبداعية: في الأدب والفنون والإنسانيات وهي تشير إلى المستوى الثقافي في المجتمع.
- بحوث تطويرية: في الطب والهندسة والتكنولوجيا، وغيرها.
- بحوث نظرية تطبيقية: في العلوم البحتة، رياضيات، فيزياء، كيمياء، وغيرها.

حسب المؤشرات المتفق عليها فإن تقويم النشاط البحثي والتطويري يرتكز على جملة من المقاييس تخص ثلاثةمحاور أساسية الآتية: [3]

- الإنتاج العلمي.
- البراءات ومختلف أنواع الملكية الفكرية.

---

(1)– الحاج عرابة، نور الدين تمجغدين، "وظيفة البحث العلمي كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**(جامعة الشلف، 28/27 نوفمبر 2007)، ص 03 .

(2)– عبد الحسن الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

(3)– محمد بن أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 631.

- قوة وا إنتاج وتصدير منتجات التقانة العالية.

ثالثاً - مقومات البحث العلمي والتطوير:

يرتبط نجاح البحث العلمي في أية دولة بتوفر مجموعة من المقومات والظروف المالية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تساهم في توفير الظروف المساعدة على مزاولة هذا النشاط وتحقيق نتائج مرضية، وتنقسم هذه المقومات إلى قسمين:

1 - المقومات العامة:

يشتمل على مجموعة من المتغيرات، المرتبطة بمحيط البحث العلمي والتطوير:

أ - السياسات الاقتصادية المناسبة:

إن البحث العلمي والتطوير يتطلب بشكل أساسي توفر إجراءات اقتصادية من شأنها تطوير نشاطات البحث والتطوير، ولما كانت التنمية بحاجة للبناء التحتي من هذا النشاط، فإن مثل هذه الإجراءات تتطلب وجود سياسات اقتصادية مناسبة ترتبط بإجراءات نقدية ومالية تجارية واستثمارية، الأمر الذي يستوجب صياغتها وبما ينطوي خلالها من تأهيل البحث والتطوير، من خلال إنشاء أو تطوير المختبرات وتوافر الأجهزة وتأسيس المراكز والمعاهد المتخصصة للبحث العلمي والتطوير كبنى داعمة للقدرة التنافسية.[1]

ب - الاهتمام السياسي:

النظام السياسي يؤثر كثيراً على تطوير البحث العلمي، ذلك أن اتجاهات النخبة السياسية الحاكمة إزاء العلم سواء من ناحية تقديره باعتباره قيمة عليا في حدذاته، ووسيلة ناجعة من ناحية أخرى للتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع، يحدد إلى مدى كبير حجم الاهتمام الذي سيعطى للمؤسسات العلمية، ودرجة التركيز على تأهيل أصحاب العلم، إضافة إلى مقدار التمويل الذي سيخصص للبحث العلمي ونوع الصلة التي ستقام بين أعضاء المجتمع العلمي والنخبة السياسية الحاكمة، وذلك لترشيد صنع القرار. كما أن توجهات النظام السياسي قد تفرض توجيهاً للموارد باتجاه بحوث معينة، نظراً لتعلقها بسياسات الأمن القومي، فقد ترى دولة ما أن التركيز

(1)- نزار كاظم صباح الخيكاني، "إمكانيات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (12)، العدد (01)، 2010، ص 100.

على بحوث المياه أو الطاقة النووية أو الغذاء أو غير ذلك أهم من غيره، وسوف يؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على توجيه موارد تلك الدولة في الاتجاه الذي تحدده .[1]

ج-البيئة الاجتماعية والثقافية:

تعد البيئة الاجتماعية والثقافية من المستلزمات الضرورية لتحفيز الباحثين على الإبداع والابتكار والبحث المستمر، وفي حالة غياب ذلك فإن الكفاءات البشرية ستتقلص وتحدث الهجرة منها إلى خارج بلدانها الأصلية، إذ أن ثقافة البحث والتطوير تساعد على السماح للأفراد لمسايرة التطور الاقتصادي، وبالتالي فإن النظرة المجتمعية للباحث العلمي ستكون أساساً لتطوير البحث العلمي[2]؛ كما يحتاج البحث العلمي إلى توفر عناصر الإبداع والابتكار لدى الباحثين، و هي أمور لا تتأتى إلا من خلال توفر بيئة ديمقراطية تتيح للإنسان حرية الفكر والتعبير.[3]

د-المتطلبات التشريعية:

هناك توافق عام على أن حقوق الملكية الفكرية الفعلية تيسر عمل الأسواق وتعزز نقل التكنولوجيا بوسائل متعددة منها الترخيص الطوعي والاستثمار المباشر ومبيعات التكنولوجيا والمشاريع المشتركة، إذ تساعد حقوق الملكية الفكرية الشركات المتعددة الجنسيات من خلال البحث المشترك بوضع المعايير الصناعية المختلفة قبل الاضطلاع بعملية المنافسة.

وعليه يتطلب النهوض بمستوى البحث والتطوير وجود تشريعات تضمن حقوق الملكية الفكرية؛ من خلال ضمان حقوق المخترعين والمبدعين قانونياً لحماية إنتاجهم بهدف تشجيعهم على الاستمرار في تفعيل دور هذا النشاط، فضلاً على أنها تنظم العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة والباحثين العاملين في هذا النشاط.[4]

هـ-الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي:

باعتبار أن البشرية أصبحت على عتبة الدخول إلى مجتمع المعرفة لابد أن يكون التعليم عامة والأساسي والثانوي على وجه الخصوص، متواجداً في مركز اهتمام الأمم مما يجعل هذا

---

(1)- عدنان نايفة، محمد السيد سليم، وآخرون، **العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي: الواقع والطموح**(عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002)، ص 08-09.

(2)- نزار كاظم صباح الخيكاني، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

(3)- عدنان نايفة، محمد السيد سليم، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

(4)- نزار كاظم صباح الخيكاني، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

الأمر أحد المهام الرئيسية للدول لكونه يصب في بناء الموارد البشرية التي سوف تتحول إلى قوى عمل معرفية، لم يعد الحديث الآن مجدياً عن التمييز بين الدول من حيث الفقر والغنى، بل باتت كل الأحاديث تتمحور حول درجات التعليم التي بلغتها الأمم لا مناص من تدخل الدولة في دعم التعليم الأساسي والابتدائي وربما أكثر من غيره من مراحل التعليم الجامعي وما بعده نظراً لكونه يشكل القاعدة الصلبة والركيزة الأساسية لبناء رأس المال الفكري الذي سيكون محور الاقتصاد الجديد.[1]

2-المقومات الخاصة:

تشمل على مجموعة من المتغيرات الفرعية، المرتبطة مباشرة بعملية البحث العلمي وهي:

أ- مؤسسات البحث العلمي والتطوير:

تعتبر المؤسسات التي تمارس نشاطات البحث العلمي والتطوير من أهم المدخلات في منظومة البحث والتطوير، لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية عموماً والعربية خصوصاً، ومن أمثلة هذه المؤسسات مؤسسات التعليم العالي كالجامعات، لمراكز البحثية المتخصصة، ومراكز أو هيئات البحث العلمي.[2]

ج- العاملين في إنتاج البحث العلمي والتطوير:

تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والإبتكارية، ويعد العدد الإجمالي للباحثين والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير لكل واحد مليون من السكان من أهم المؤشرات التي تقاس على ضوءها مدخلات البحث العلمي والتطوير.[3]

(1)- آصف دياب، نجيب عبد الواحد، "دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة"، في: **التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006) ص517.

(2)- عمر حمداوي، أحمد بخوش، "إنعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحوث: من منظور بعض الأساتذة بجامعة قاصدي مرباح بورقلة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (08) (الجزائر، جامعة ورقلة، جوان، السنة 2012)، ص147.

(3)- **المرجع نفسه**، ص148.

د- الإنفاق على البحث العلمي والتطوير:

يعد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير أحد المتطلبات المهمة التي تستخدم في قياس فعالية عمليات البحث العلمي والتطوير لعملية التنمية، والمؤشر الأكثر شيوعاً يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث العلمي والتطوير قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي فإذا كان الإنفاق على البحث العلمي والتطوير أقل من 1% من الناتج الوطني فإن التأثير المرجو من تلك البحوث سوف يكون محدوداً، وأما إذا كان يتراوح بين 1% و1.5% فهو في مستوى الحد الأدنى، وإذا كان يتراوح بين 1.5% و2% فإنه يقع ضمن المستوى المقبول، وأما إذا زاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عن 2% من الناتج الوطني الإجمالي لأية دولة فإن البحث العلمي يكون في مستوى مناسب على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة.[1]

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي في خدمة التنمية

حقق العلم خلال القرن العشرين كماً كبيراً من الاكتشافات العلمية الهامة والمحورية، مما أفسح مجالاً هائلاً للبحث التطبيقي والاستفادة من الاكتشافات للوصول بها إلى تكنولوجيات ناضجة، كذلك فإن المجتمع العلمي العالمي يعيش الآن مرحلة من البحث العلمي التطبيقي والموجه، حتى كاد البحث العلمي في الدول الصناعية يكون منظمة تحكمه إدارة كاملة وواعية لضمان ليس فقط سرعة الإنجاز، ولكن أيضاً ضبط مسار البحث في اتجاه آمن على المدى الطويل حفاظاً على بيئة الإنسان وعوامل توازن الحياة على الأرض.

إن تلبية متطلبات التنمية تكون من خلال نشاطات البحث العلمي والتطوير، وذلك بإيجاد آلية لمساعدة القطاعات الاقتصادية، والمؤسسات العامة والخاصة، في تشخيص مشاكلها وتوجيه الأبحاث العلمية لحل هذه المشاكل، ويدعم الارتباط المؤسسي الوثيق بين القطاعات المختلفة من جهة ومؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي من جهة أخرى، عن طريق الاستثمارات والبحث العلمي التطبيقي، وتوثيق دعم الشراكة بين قطاعات الإنتاج والتعليم العالي، والبحث العلمي، وربط مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع، وضمان الاطلاع على تجارب إقليمية ودولية عن استثمار البحث العلمي في التنمية، بحيث يجب تدعيم العلاقة بين الجامعة، والمجتمع

(1)- محمد غانم، "البحث العلمي في الجامعات العربية ودوره في تنمية القدرات التكنولوجيا"، **مداخلة قدمت إلى الندوة الثانية حول: آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي**(جامعة دمشق، 2007)، ص15.

وصولاً إلى تعزيز دور البحث العلمي كرافد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات.

أولاً - البحث العلمي والتنميةأيّ ة علاقة

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، بمداخل مختلفة، واتجاهات متباينة حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة، وحسب ميوله أو قناعته العلمية. وانطلاقاًمن التعاريف الأكثر انتشاراً، واستخداماً بين الباحثين في كتبهم، ومقالاتهم، والتي تؤكد أن البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة تهدف إلى الوصول إلى حلول ملائمة، أو نتائج للمشكلات التي تواجه المجتمعات؛ هذا يعني أن علاقة البحث العلمي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لهذه المجتمعات والحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورها في التنمية(*) حديث قديم يضرب بجذوره في تاريخ العلم والبحث العلمي، وفي نفس الوقت حديث جديد متجددة عبر الزمان والمكان، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دولة على سلم التقدم والحضارة مرهون بمدى ودرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي بشقيه الطبيعي والاجتماعي. فما نشهده اليوم ونلمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفي مختلف الأنشطة والمجالات وليد الثورة العلمية، والتي تترجم لمنجزات تكنولوجية تستخدم وتوظف في شتى مناحي الحياة. فالعلاقة أضحت جدلية، تفاعلية ما بين استخدام وتوظيف نتائج البحث بغض النظر عن مجاله وبين التقدم البشري(1). فمستقبل الإنسانية ورفاهيها يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها وسرعة استخدامها

(*)- **مفهوم التنمية Développement**: تعددت مفاهيمها ويمكن ذكرها في ما يلي: كان يعتقد الكثير أن مصطلح النمو والتنمية مرادفين لبعضهما فكلاهما يشير إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وتعرف بأنها "عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه باستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، ولقد عرفت تطورا استجابة واقعية لطبيعية المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين لمفهوم التنمية، فنجد التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة متوسط الفرد من إجمالي الناتج القومي، كما نجد التنمية البشرية والتي تعني توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان صحة والتعليم، السكن، وغيرها.

(1)- حدة يوسفي، "معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر **مداخلة قدمت للملتقى الوطني الأول حول" إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر: واقع وآفاق"**، (08/07 مارس 2012 كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة)، ص 08.

وتسويقها، واستيراد التكنولوجيا لن يأتي بالكثير للدول التي تركز عليه، بل سيساعد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج والتقليد أكثر من الإبداع، ومنه ينبغي على الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية وبالخصوص الجزائر، الاهتمام بموضوع إنتاج المعرفة محلياً وزيادة التمويل المادي والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي على أن لا يكون ارتفاع تكلفة الاستثمار في هذا المجال عائقاً لأن عوائده تتحقق حتى ولو على المدى الطويل.

ولا يخفى أن البحث العلمي أساس النهضة والحضارة، فإذا كانت الصراعات بين الدول في الماضي قد اكتسبت طابعاً سياسياً أو عسكرياً، ففي الوقت الراهن أصبح البحث العلمي هو مجال الصراعات والمنافسة، وإذا ما أرادت أي دولة التفوق على نظيرتها وجب عليها التألق في مجال البحث العلمي، لذلك تولي جلّ الدول اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي لإدراكها أن قوة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية، لذا يعتبر البحث العلمي ميداناً خصباً ودعامة أساسية لاقتصاديات الدول وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية حيث أن حاجيات الإنسان لن تتوقف وستضل تتجدد وتتزايد باستمرار؛ وهذا ما جعله يبحث الوسائل والطرق التي تمكنه من إشباعها، وأصبح البحث العلمي عملية مستمرة ومتجددة ومتطورة لاسيما في عصر المعلومات والثورة العلمية الواسعة.[1]

إذ يعتبر البحث العلمي والتطوير من المكونات الهامة للتنمية، إن لم يكن القوة الدافعة لعجلة التنمية، فالبحوث الأساسية تساعد على زيادة المعرفة وانتشارها، أما البحوث التطبيقية والتطويرية فتعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات ورفع كفاءتها، إضافة إلى أنها تساهم في تطوير وسائل ونظم جودة الإنتاج، إذاً فالبحوث العلمية فرصة مثالية للباحثين والعلماء التي يمكن من خلالها أن تترجم نتائج أبحاثهم إلى منتج أجود أو خدمة أفضل، ومن المعروف بأن التنمية عملية متشابكة تتضافر فيها جهود عديدة، كما أنها تتميز بمراحل تبدأ بوضع الأهداف الإستراتيجية العامة التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية، ثم تتبلور في شكل أهداف نوعية تتحول إلى برامج تنفيذية تتابع من أجهزة متخصصة[2]، هو ما يؤكد الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية ، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعياً

(1)- العونية بن زكورة، ميمونة بن سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص08،

(2)- بشير أبو راوي، "دور البحث العلمي في التقدم والتنمية"، **مداخلة قدمت إلى: المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل**(جامعة المرتقب، 2007)، ص 05.

بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني؛ بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال.[1]

ومن جهة أخرى، فإن مسألة علاقة البحث العلمي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تضعنا من جديد، أمام مسألة مهمة تعلق بتعميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي والمجتمع، الأمر الذي لا نجده متوفراً في الدول النامية، فنحن أمام مفارقة كبيرة (انفصال الجامعة عن البحث العلمي واقتصارها على التعليم العالي والتكوين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بعد الأبحاث العلمية على قلتها سواء في الجامعات أو مراكز البحث عن المجتمع وواقعه ومتطلباته الحقيقية كما أن هذه الأبحاث على قلتها وعلى الرغم من بعدها عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد فهي تبقى حبيسة الجامعات ومراكز البحث ولا يتم تطويرها إلى منتجات توجه للأسواق، وهنا نبحث عن دور المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر حلقة ر بط بين البحث ونتائجه القابلة للاستهلاك.

وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أنه أصبح واضحاً، ومقبولاً بصفة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، والرأس المال البشري، وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعر فة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية.[2]

إن الاعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي وتفادي الارتجال والعشوائية في اتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها؛ يمنح هذه الأخيرة مصداقية ونجاعة واستقراراً ؛ بما ينعكس بالإيجاب على تطور وتنمية المجتمع. ويفترض أن تلعب مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات بمختلف تخصصاتها أدواراً كبيرة في هذا الصدد؛ بخاصة على مستوى وضع الخطط والدراسات والمقترحات والتوصيات المرتبطة بمجالات مجتمعية حيوية على طريق ترشيد القرارات وتوجيهها.[3]

---

(1)- محمد كيلاني، "معوقات الأخذ بنتائج البحوث الاجتماعية في رسم السياسات، وصنع القرارات في العالم العربي"، أنظر في: **htt p://asbar.com/ar_lang**

(2)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002، حول خلق الفرص للأجيال القادمة (** عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)، ص65.

(3)- حدة يوسفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

ثانياً - الاستثمار في البحث العلمي والتطوير خدمة للتنمية

تعتبر نشاطات البحثالعلمي والتطوير من الأنشطة الهامة التي أصبحت تشكل عاملاً مؤثراً في قطاع الاقتصاد والاستثمار، ويقصد بالاستثمار في البحث توفير الأموال اللازمة من موارد رسمية وغير رسمية، لتمويل دراسات وبحوث واضحة ومحددة الأهداف، لتنعكس نتائجها على مجالات مختلفة مثل الصناعة والبيئة، والتعليم والطب، والزراعة، وقطاعات أخرى في المجتمع ومن أحد أهم أهداف إنشاء معاهد البحث والتطوير، استثمار وتطبيق نتائج الأبحاث في خدمة الأهداف التنموية للتغلب على المشكلات التي قد يواجهها المجتمع وتحقيق طموحاته، إضافة إلى الأهداف الأخرى والتي منها القيام بالبحوث العلمية المرتبطة بتقنيات الصناعة الوطنية واستغلال الثروة والمصادر الوطنية في سبيل دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي وتكييفها لملائمة البيئة المحلية.

تتسارع العديد من الدول الصناعية إلى الاستثمار في مجال البحوث نظراً لشعورها بأهمية هذا النشاط في تحقيق أهداف التنمية، حيث أدركت حكومات دول العالم أهمية الاستثمار في البحث والتطوير فأخذت على عاتقها إنشاء معاهد ومراكز البحوث العلمية سواء المرتبطة بالجامعات أو مراكز بحثية متخصصة، ورصدت لها مبالغ مالية هامة، ولقد أثبتت شواهد التطور الاقتصادي الذي شهدته البشرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أن الدول التي وضعت البحث العلمي ضمن أولوياتها عند إعداد الاستراتيجيات والخطط الإنمائية، وخصصت الموازنات المالية المناسبة لمراكز الأبحاث، هي الدول التي استطاعت أن تحقق قفزات تنموية هائلة وترتقي بمستوى تنافسية اقتصادها، كاليابان وكوريا الجنوبية، وماليزيا والصين، وانعكس ذلك في تحقيقيها لمعدلات نمو اقتصادي مرتفع، علاوة على تحقيق تقدم في الجوانب التنموية المختلفة.[1]

إن آلية الاستثمار والاستفادة من نتائج البحث والتطوير، تبدأ من مؤسسات البحث والتطوير باستجابتها لطلب قطاع ما أو بمبادرتها لوضع حلول ودراسات؛ تهدف إلى تعزيز هذا القطاع حيث تبدأ حينها هذه المؤسسات بتشخيص المشكلة ودراستها ثم وضع المقترحات الوافية والكفيلة بمعالجتها للتوصل إلى الحلول، ومن ثم وضع التوصيات الأزمة على أن تطابق هذه الحلول واقع

(1)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسيب عبدالله الشمري، "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات"، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد(07)، العدد(02) (السنة 2017)، ص66.

الحال لدى القطاع، ويتم اختبارها والتأكد من فعاليتها قبل إعدادها بصورة نهائية وتقديمها إلى القطاع أو المؤسسة المستفيدة.[1]

وتظهر أهمية الاستثمار في مجال البحث العلمي في كون المعرفة أصبحت أحد أهم عوامل الإنتاج الذي يزيد في الإنتاجية وفرص العمل، حيث أصبحت السلعة المعرفية من السلع الهامة "سلعنة المعرفة"، وقد أكدت معظم نظريات التنمية الاقتصادية منذ أفكار المدرسة الكلاسيكية والكينزية والكلاسيكية الحديثة، وصولاً إلى التنمية المستدامة، أنه على البلدان النامية الاعتماد على الذات وتوليد محفزات النمو والتنمية ذاتياً وعلى نحو دائم.[2]

وأما على صعيد الصناعات الإبتكارية والإبداعية والتي ترتكز على تنمية الموهبة الفردية وتزويدها بالمعارف (الفنية، الصناعية، التكنولوجيا)، والتي ينتج عنها نواتج ثقافية (فنون إبداعية سينما،...إلخ)، أو صناعية (سلع تحويلية، أدوات ووسائل الإنتاج، أجهزة،...،إلخ) أو زراعية (تحسين وسائل الري، بذور جديدة،...إلخ) أو مالية أو خدماتية، وغير ذلك، فقد عدت عنصراً مهماً في تكوين الاقتصاديات المتقدمة مما أدى إلى تحول النشاط الاقتصادي من إنتاج وتسويق السلع والبضائع إلى إنتاج وتسويق نواتج الإنتاج والابتكار والإبداع من معلومات وخدمات وأجهزة دقيقة.[3]

إذ نجد في الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا بأن مكونات ومواصفات الصناعة الإبداعية والابتكارية نالت عناية مستمرة، وذلك لابتكار أدوات وأجهزة وسلع جديدة بالإضافة إلى ابتكار بروتوكولات ومحركات بحث في الشبكات، ونو اتج ثقافية وفكرية جديدة ترتكز على التعليم والبحوث، حيث توفر مثل هذه الصناعات الإبداعية للبلدان ذات الموارد المالية والطبيعية المحدودة فرص عمل محلية للعمل الدائم أقل تأثراً بأزمات الاقتصاد العالمي، وأزمات

(1)- محمد الحمود، " تسويق واستثمار نتائج البحث والتطوير: تجربة معهد الكويت للأبحاث العلمية"، **ورقة عمل قدمت للملتقى الأول حول: التسويق في الوطن العربي: الواقع وآفاق التطوير، 15 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة**، 16 أكتوبر 2002، ص 186-187.

(2)- محمد عمر باطويح،"البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية: دراسة نظرة تحليلية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (03)(مصر، ديسمبر، السنة 2005)، ص 314.

(3)- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، "مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003، ص 31، أنظر في:

http://www.escwa.org.old تاريخ الإطلاع: (2018/03/30)

الطاقة والبورصة، وهي لا تثير مشاكل بيئية أو صحية ، كالصناعات الكبيرة، ولها أسواق داخلية أوسع من أسواق السلع الصناعية الأخرى.[1]

وتتبوأ ماليزيا صدارة دول العالم في تصدير منتجات صناعات ذات التكنولوجيا العالية بمعدل 54.7% من إجمالي الصادرات الصناعية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة صادراتها الصناعية حوالي 82% من إجمالي صادراتها، منها 13.8% صادرات لمنتجات ذات تكنولوجيا عالية، وفي الصين بلغت الصادرات الصناعية حوالي 92% من إجمالي صادراتها، وشكلت صادرات التكنولوجيا العالية ما نسبته 30.6% منها.[2]

إذن التجارب تبين بأنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية في مختلف المجالات دون وجود باحثين ومهندسين ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي والتطبيقي الذي تحتاجه الدولة، وتحتاجه مجتمعاتهم التي يعيشون فيها. فالبحث العلمي هو الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يعتبر الاستثمار في البحث العلمي استثماراً غير مادي يحقق مردوداً على المدى الطويل ويؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية.[3]

(1)- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، "مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

(2)- عبد الحسن الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص 311.

(3)-Boudaoud Fatima , **Compétitivité par la recherche scientifique** ,actes de 4émes Semaine Scientifique National des universités , 16/21 avril 2005, Sur Le Thème : La Formation Défis Du 21 éme siécle,Université Abou-Berker Belkaid, Tlemcen, 2005,p264.

المبحث الثاني: السياق العام لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

لقد دخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية، بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري عميق وتكتل بشري كبير وموارد طبيعية مهمة أعادت له الاهتمام الدولي

وهذا من خلال تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية tي نفس العام وثيقة بعنوان"إعادة توجيه السياسة المتوسطية"، وتمثلت هذه السياسة في الشراكة الأورومتوسطية التي تندرج في إطار الموجة الأخيرة من التكتلات الاقتصادية الحالية، والتي تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بالإقليمية الجديدة.

ونجد أن مشروع الأورومتوسطي نتاج لامتزاج العولمة والإقليمية، هذه الأخيرة تجسد مجموع الصياغات الإقليمية المفروضة من جانب مركز أو أكثر من المراكز الكبرى للعولمة؛ والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج في العولمة وا ٍرساء المصالح المشتركة بين فئات وشرائح اجتماعية مستفيدة من مجريات العولمة.

وللتوضيح أكثر سنركز في هذا المبحث على السياق العام للشراكة الأورومتوسطية، بدءاً بتعريف الشراكة الأورومتوسطية، ومن ثمة نتطرق إلى مسار تطور العلاقات الأورومتوسطية.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

طرح الإتحاد الأوربي ابتداء من سنة 1995نوعاً جديداً من العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطة، معبراً بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010، هذه المبادرة تندرج ضمن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد في ظل تصدع المعسكر الشيوعي، ونهاية الحرب الباردة من جهة واستمرار الصراعات والنزاعات الداخلية في أوروبا، وكذا التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب.

أولاً - تعريف الشراكة الأورومتوسطية:

يعد مفهوم الشراكة مفهوما حديثاً، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987، بالصيغة التالية:" نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"[1]، أما في العلاقات الدولية فإن أصل

([1])- Marie Françoise Labouz, **Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, Conflits Et Convergence**(Bruxelle : Bruylant,2000),P48.

استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED) في نهاية الثمانينات.[1]

قبل تعريف الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة، فإنه ينبغي في البداية معرفة ما المقصود بمصطلحي، "الشراكة"، "الأورومتوسطية".

1-الشراكة: "Partenership, Partenariat"

أ-**المدلول اللغوي**: الشراكة، هي من الفعل شاركَ ، يُشاركُ ، أي وقعت بينهما شراكة، أي اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر.

ب-**المدلول الاصطلاحي** للشراكة، لقد تم استعمال كلمة "شراكة" كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقاً، من بين أهم هذه التعاريف:

يعرف فتح الله ولعلوا الشراكة أنها:« العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة».

وعرف محمد السيد أمين الشراكة أنها:« نمط من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية ».[2]

كما يعرفها جون فليب نوفيل بأنها:« شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات ».[3]

أما ماري جوزيف سوستر عرفها أنها:« حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون للتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل، بدون شرط ضروري من أجل تجسيد علاقة ثقة بين المتعاملين ».[4]

---

(1) - محمد جمال الدين مظلوم،"نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية : دول الجوار"، **مداخلة قدمت للملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، 03/05/فيفري 2013) ص 05.

(2)- معين أمين سيد، "مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الإقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية الجزائر** (09/10 ماي 1999)، ص 06.

(3)- فاروق تشام، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالحي وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية** (عين مليلة: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005)، ص75.

(4)- معين أمين سيد، **المرجع السابق الذكر**، ص 06.

نستخلص بأن الشراكة، هي خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لتحقيق مصالح مشتركة، عن طريق اتفاق طويل المدى(*)، في مجال أو عدة مجالات تقوم على أساس وجود أجهزة دائمة وثابتة وملكية مشتركة، حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية)، لتحقيق نتائج تعود بالنفع على كل الأطراف.

ج- مميزات الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، وهذه العملية تتطلب مجموعة من الخصائص منها:

- التعاون والتقارب المشترك أي لابد من الاتفاق حول أدنى المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ والتوازن بين المتعاملين.(1)
- وجود مصلحة دائمة ومشتركة.
- خاصية الحركة في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين الطرفين.(2)
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة.
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.(3)

(*)- اتفاق أو عقد الثواكة، هو مجموعة من القواعد التي يتفق عليها الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة أو عقد الشراكة، وهو ما يتضمنه العقد من التزامات الطرفين، من خلال مجموعة من مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة عدد العمال، كيفية تقسيم الأرباح والخسائر، ....،إلخ.

(1)- جمال الدين مظلوم، **مرجع، سبق ذكره**، ص 06.

(2)- عبد اللطيف بوروبي، "العلاقات الأوربية المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة: مناقشات وآراء"، **مجلة المستقبل العربي**، ص 96.

(3)-Marie Françoise Labouz**, Op,Cit** ,p26.

ج- الشراكة وبعض المفاهيم المشابهة:

لعل أهم المفاهيم الأكثر ارتباطاً بمفهوم الشراكة نجد:

-التعاون: "Coopération"

التعاون قديم قدم التاريخ الإنساني وقد مر بعدة مراحل من مجرد التفاهم والتوافق والمشاورة إلى توثيق التعاون بمعاهدات واتفاقيات، فلا يمكن أن تعيش الدول وتستمر، وهي في عزلة عن بعضها البعض، لأن المصالح الإنسانية وبناء الحضارات يتطلب إقامة علاقات متنوعة وتوثيق روابط التعاون الإنساني.

إذ يقصد بالتعاون:« مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسو بالضرورة متقاربين مكانياً أو جغرافياً أو منتمين إلى دين واحد أو ذوي أصول عريقة واحدة، وإذا تعلق الأمر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم ».[1]

كما يعرف أيضاً بأنه: «صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسية وبالتالي (إستراتيجية تكتيك)، متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال أو عدة مجالات، مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية».[2]

إذن التعاون هو تبادل مساعدة ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة وهو ذو طبيعة مؤقتة أهداف مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين الدول ذات مستوى إنمائي متفاوت، ومن المؤكد أنه لا يؤدي حتماً إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن غيره من المفاهيم كالشراكة.

(1)- محمد غربي، **واقع التنمية المستدامة وضغوط العولمة** (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014)، ص 20.

(2)- فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورومتوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق : التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة** (عمان: دار زهران انشر والتوزيع، 2014)، ص 30-31.

-التكامل:" Integration "

يشكل التكامل أحد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية باعتباره انقلاباً على الفكر الواقعي في العلاقات الدولية الذي يقوم على اللاتعاون، كحل لإشكالية اللأمن وعلى مواجهة النزاعات.[1]

يعرف بيلا بلاسا B.Balassa التكامل بأنه:« عملية وحالة في آن واحد، فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف».[2]

يرى المفكر العربي عبد الغني أن التكامل هو: « جمع ما ليس موحد في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي؛ بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية».[3]

يعد التعاون مرحلة متطورة من التكامل، يتجلى الفرق في طبيعة الأهداف والبناء المؤسساتي أما الشراكة فهي تدخل في إطار العمل التكاملي بحيث يمكن اعتبارها إحدى مستويات التكامل الإقليمي، إلا أنها في الوقت نفسه تقوم على مجموعة من الأسس والاعتبارات التي تختلف في مضمونها على أسس ومفهوم التكامل الاقتصادي التقليدي.

-التبعية: "Dependance"

تم تطوير مفهوم التبعية في الستينات والسبعينات لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للإقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصادي الأمريكي راول بريبيس الذي برز في الثلاثينيات.

يقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير متساوية، وتسديد فوائد على الديون

(1)- عبد اللطيف بوروبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(2)- محمد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17..

(3)- عبد الغني حماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (25)(ديسمبر 1999)، ص 65.

بالإضافة إلى تبادل الموارد الأولية بسلع مصنعة غالية الثمن، هو ما يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، بحيث تتحول الثروة تلقائياً من الأطراف إلى المركز ويأتي التخلف المزمن كنتيجة لذلك.[1]

إذن مفهوم التبعية عكس مفهوم الشراكة، يقوم على أساس اعتماد غير متكافئ، لا يهدف لخلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتوسع وتطور دولة أخرى.

-الإعتماد المتبادل: "Interdépendance"

يعرف عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة التكامل على أنه: « حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات في هذا العصر، الذي جعلت فيه التكنولوجيا العالية العنصر البشري أشد أهمية من العنصر المادي والطبيعي، وتستخدم هذه العبارة تمييزاً عن التبعية التي تعني ضمناً أن بعض الدول أو المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه المجتمعات الأخيرة معتمدة على الأولى ».[2]

2-الأورومتوسطية: "Euro-mediterranée"

إن القراءة الواضحة لكلمة "الأورومتوسطية" توحي بتواجد طرفين، الأول يضم الإتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول "الأورو"، والشطر الثاني "المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يعني أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي ممثلاً في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي، وهي دول الضفة الجنوبية. حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام الإتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه

(1)-مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث الإمارات العربية المتحدة)(مركز الخليج العربي للأبحاث، 2008)، ص 118-119.

(2)- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة علم السياسة** ، ط3(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) ص 214.

السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية وصول النفط و الغاز إلى أوروبا، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976).[1]

كلمة "المتوسط حسب "إيف لاكوست"، هو الإطار الذي تشغل فيه الظاهرة المتوسطية، إذ هي تنوع التفاعلات المباشر ة عن طريق البحر بين مجموعة من الدول تحيط الإمداد البحري نفسه والمضايق نحو المحيطات التي تسهل بدورها التداخلات البحرية القادمة من المناطق العالمية الأخرى.[2]

تأتي تسمية البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée) من كلمتين لاتينيتين هما "Medius" أي المتوسط، و"Terra" أي الأرض كونه يقع وسط الأرض، وهو حلقة وصل ونقطة التقاءبين القارات القديمة الثلاثة، فأوروبا تقع من الشمال منه وآسيا إلى الشرق وا ٍفريقيا إلى الجنوب، أما الغرب فيربط مضيق جبل طارق البحر الأبيض المتوسط (بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق الدردنيل البحر الأبيض المتوسط ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود، وفي الجوب الشرقي تفصل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر.[3]

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بموقعه المركزي، نقطة التقاء محورين: الشرق والغرب الشمال والجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الإستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسية من الأوروبيين "قلب العالم"، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث.[4]

كما كتب "ألفريد ماهان" الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر يقول: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً في تاريخ العالم

---

(1)- محمد عبد العزيز سمير، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة** (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، 2001) ص184.

(2)-Ives Lacoste, **Géopolitique De La Méditerranée**(Paris, Armand colin), p19.

(3)- عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009) ص16.

(4)- بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (10) (القاهرة، جوان 2002)، ص 174.

أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته؛ فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة علية، ولا يزال الصراع مستمراً وهذا التقييم يصعب تحديه".[1]

فحوض البحر الأبيض المتوسط ليس كتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض لكل من أوروبا وا ٍفريقيا وآسياوا ٍنما هو بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً، وهذه الدول مرتبطة بعلاقات الجوار، إذ يجب التفكير في حوض المتوسط كمنطقة لها وضعها الخاص وكوحدة جغرافيا تربط الدول باهتمامات مشتركة لمشاكلها المحلية التي تزيد تعقيداً وتشابكاً واتساعاً، كما أن الأهمية المركزية لحوض المتوسط جعلت أمنه قضية جوهرية تهم العالم كله لذلك اكتسبت هذه المنطقة ثقلاً خاصاً عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية، كما يشكل البحر الأبيض المتوسط فضاءاً للصراع والتنافس على المصالح من جهة، والتعاون والشراكة من جهة أخرى، وأهميته لم تتآكل بسقوط نظام القطبية الثنائية بل احتدم الصراع والتنافس الخفي على حد سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي المدافع عن الشراكة الأورومتوسطية.[2]

بعدما حددنا المقصود من مصطلحي "الشراكة" (و) "الأورومتوسطية"، نتطرق إلى تعريف المصطلحين معاً، أي الشراكة الأورومتوسطية.

يجمع الاقتصاديون على أن الشراكة الأورومتوسطية هي تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط تضم دول الإتحاد في غربي المتوسط، وجميع الدول المتوسطية غير الأوروبية في شرق وجنوب المتوسط (مع كل من تركيا،إسرائيل).

يرى واضعوا مشروع برشلونة بأن مفهوم الشراكة، يستهدف خلق مجال حقيقي للرخاء المشترك، ولكنه لا يستطيع الاكتفاء بمجرد العلاقات بين الدول، إذا أراد تحقيق أهداف تنموية مشتركة، لذلك يجب تعزيز الآليات اللازمة لتحقيق تعاون اللامركزي وتعزيز التبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية الوطنية، والمسؤولين في المجتمع السياسي والمدني والعالم

(1)- على الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 97.

(2)- الحسين شكراني، "البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورومتوسطية " فميب"، **بحوث إقتصادية عربية** العدد (22)(مارس، 2014)، ص 44.

الثقافي والديني،...إلخ، ولتحقيق ذلك يجب تدعيم الهيئات الديمقراطية، وتقوية دولة القانون وتفعيل دور المجتمع المدني.[1]

وباعتبار أن الشراكة الأورومتوسطية تضم طرفين أوروبا من جهة، ودول جنوب المتوسط من جهة أخرى، فإن لكل طرف مفهومه الخاص للشراكة.

يرى المفكر العربي ناصف حتى، بأن الشراكة الأورومتوسطية هي: "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريباً وا إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية".

فبالنسبة لأوروبا الشراكة تعني:" مصالح مشتركة بين الطرفين، وتوسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي".[2]

أما بالنسبة للدول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :" تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة، وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[3]

إذن الشراكة الأورومتوسطية[4] هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المتوسطية من جهة أخرى، بهدف تحقيق أهداف الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل برشلونة.

من بين أهم خصائص الشراكة الأورومتوسطية:[5]

-التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف لحكم علاقات الاتحاد بالمنطقة المتوسطية.

---

(1)- علي الكنز، "المشروع الأورو -متوسطي بين الواقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية** (القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002)، ص 23.

(2)- جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد (2)(19 ديسمبر 2014)، ص 05.

(3)- عراب رزيقة، سجار نادية،"محتوى الشراكة الأوروجزائري"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول:آثار وا نعكاسات إتفاق الشراكة الأورمتوسطية على الإقتصاد الجزاري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006)، ص 05.

(4)- يتماشى هذا التعريف مع نص المادة (01) من اتفاقية فينا، لقانون المعاهدات لعام 1969، والذي يشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقاً دولياً يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تطلق عليه.

(5)- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية** (لبنان: دار الحداثة، 1982)، ص49-50.

-اتساع نطاق الشراكة لتغطي قضايا متعددة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، والهجرة غير الشرعية،...،إلخ.

-الدعم المالي الممنوح في إطار الإصلاحات الاقتصادية في شكل قروض لدعم الإصلاح القطاعي والهيكلي لإعادة الهيكلة الاقتصادية.

-اختلاف درجات ومؤشرات التنمية بين الاتحاد والدول المتوسطية مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمراً صعباً على اعتبار أن اقتصاديات الدول المتوسطية هي اقتصاديات تقليدية تعتمد أساساً على الموارد الأولية والزراعة، أما الاتحاد فيعتبر اقتصلداً متنوعاً ذو تنافسية مرتفعة، هذه الاختلافات تكرس عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الإتحاد من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى، بدليل أن المفاوضات تتم بين الاتحاد ككتلة واحدة وكل الدول المتوسطية.

إن مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة؛ يعني تحول المنطقة المتوسطية بشكل عام والدول العربية-المتوسطية بشكل خاص، إلى اقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه، وا ٍن كانت اتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاته، فإن العمل بموجب هذه الاتفاقية يعني دخول الدول العربية-المتوسطية لمنافسة غير متكافئة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق فوائد الطرف الأقوى و خسائر للطرف الأضعف.

ثانياً - <u>دوافع الشراكة الأورومتوسطية</u>:

هناك مجموعة من العوامل دفعت الإتحاد الأوروبي إلى تبني مبادرة الشراكة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- بروز فكرة "الدولة الحاجز"، بتعبير"Ean Christophe Rufin"، أو "الدولة المحورية" بتعبير "بول كيندي، Poul Kindi"،و التي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حال المكسيك، دول جنوب البحر الأبيض المتوسط) لتشكل "تخوم، Limes"، تكون وظيفة هذه الدولة الحاجز أو المحورية امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وا ٍضعافها حتى لا تصل إلى قلعة الشمال، مقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة في كلمة واحدة وهي "ضمان استقرار

الشمال" ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس "التخم، Lime" تملك شيئاً لا يقدر بثمن، ثروة لا تنفذ في مساهمتها في حفظ أمن الشمال، وهو الشئ الذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافيا.[1]

2- سقوط وانهيار الإتحاد السوفياتي والذي مثل فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كانت منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.[2]

3- استعادة التوازن داخل الاتحاد الأوروبي حيث تمكنت ألمانيا بفضل قوتها الاقتصادية الهائلة من السيطرة على الاتحاد خاصة بعد أن نجحت في إقناع شركائها بضرورة توسيعه إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى مما زادها قوة. لذا فإن اقتراح الشراكة الأورومتوسطية من قبل فرنسا بمساندة إيطاليا وا ٍسبانيا يدخل ضمن رغبة هذه الأخيرة في إعطاء نفسها الوسائل الكفيلة بالتوازن مع التوسع الألماني، ذلك أن فرنسا لا يمكنها أن تستعمل كل ثقلها ولاسيما في أوروبا دون الروابط التي عقدتها وراء البحر خاصة نحو جنوبها.[3]

4- إن الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبيوا ٍبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذ لها، مما يدعم موقعها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، من أجل رعاية مصالحها الحالية والمستقبلية وتعظيمها و استمرارها، ويبقى الهدف الرئيسي لفكرة الشراكة هو التنافس الخفى والمعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية والرغبة في لعب دور في إدارة وتقرير شؤون المنطقة؛ التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، والتي تعود جذورها إلى أعماق التاريخ خاصة بعد أن انفردتالو لايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية خاصة النفطية منها.[4]

---

(1)– مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (03) (جامعة بسكرة، أكتوبر 2002)، ص 05.

(2)– جعفر عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

(3)– شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** (الجزائر: دار قرطبة، 2009)، ص 340.

(4)– رميدي عبد الوهاب، سماي علي، " الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول:آثار وا ٍنعاكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006)، ص66.

5- إيمان أوروبا بأن أمن الشمال وجنوب المتوسط لا ينفصلان، هو ما جعل أوروبا تسعى لممارسة سياسة جغرافيتها، حيث أدركت أن أمنها لا ينفصل عن أمن جيرانها بالضفة الأخرى والتي تعد امتداداً طبيعيا لها، لذلك يرى الأستاذ "وجيه كوثراني، "Kawatharani Wajih" أن أوروبا طرحت الشراكة كوسيلة لتنمية جنوب المتوسط للحفاظ على استقراره.(1)

6- كما أن توجه أوروبا نحو الجنوب والشرق يأتي متسقاً مع التوجهات العالمية السائدة ومع تطلعات المجموعة لدورها العالمي،ورداً على التحولات التي تشهدها الساحة العالمية وتجسيداً لهذه التوجهات فإن المجموعة تسعى من خلال الإطار الجديد للتعاون إلى إقامة منطقة أوروبية يتوقع أن يصل عدد المشاركين فيها 40 دولة، ويبلغ حجم سوقها ما يقارب 800 ملون نسمة عام 2025، مما لاشك فيه أن إنشاء مثل هذه المنظومة الأوروبية الإستراتجية سيجعل أوروبا في وضع متوازن في مواجهة المنطقتين الأمريكية والآسيوية.(2)

7- يرى الجانب الأوروبي دائماً أن جيرانه المتوسطيين يمثلون سوقاً واسعة ونامية وأن المنطقة تتمتع بمحزون كبير من الموارد الطبيعية، لذلك فإنه من الأهمية الحيوية والسياسية والاقتصادية لأوروبا العمل على تطوير العلاقات معهم، لأن ذلك يجعل أوروبا في موقع تنافسي أفضل في وجه المنافسة الأمريكية والصينية واليبانية.(3)

إذا كان للضفة الشمالية أسباب دفعتها إلى عرض مشروع الشراكة، فإن دول الضفة الجنوبية هي الأخرى انطلقت من ظروف معينة أجبرتها على الاستجابة للدخول في الشراكة الأورومتوسطية، تتلخص فيما يلي:

1- تأثر العالم الثالث بانهيار الإتحاد السوفياتي، حيث أدى زوال الحرب الباردة إلى جعل حصول الدول الجنوبية على مساعدات أو استثمارات صعب جداً، وذلك لاتجاهها إلى دول أوروبا الشرقية والتي كانت اشتراكية بالأمس، لكنها أوروبية سابقاً وحاضراً، ناهيك عن تمتعها بهياكل أحسن ويد عاملة أكثر تأهيلاً، فقد كان ما يستثمره الإتحاد الأوروبي في جنوب

(1)– شمامة خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

(2)– أحمد فارس العوران، "الشراكة الأورومتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية: دراسة تحليلية أولية" **مجلة الجامعة**، المجلد (19)، العدد (01)(دمشق، 2002)، ص 193.

(3)–أحمد فارس العوران، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

المتوسط لا يتجاوز 03%، مقابل 35% بأوروبا الشرقية، 30% بآسيا، 30% بأمريكا اللاتينية.[1]

2- الخوف من التهميش، فالعالم كان يتجه نحو التكتل الاقتصادي وبالتالي فإن دول الضفة الجنوبية بدأت تشعر بأنها إن لم تجد فضاء اقتصاديا ما، سيكون مآلها التهميش في ظل عولمة لاترحم، وقد بدت لها الشراكة الأورومتوسطية أنسب تكتل إليها نظراً للروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين الضفتين.[2]

انطلاقاً مما سبق نجد أن أهداف ودوافع مشروع الشراكة الأورومتوسطية، مختلفة فنجد أن دول الاتحاد تسعى لتحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة؛ المتمثلة أساساً في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية، ومقاومة الهجرة السرية، وهو ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال المشروع المتوسطي على اعتبار أنه فرصة لبناء مركز تفاوضي قوي في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والاستفادة من حجم ونوعية التطور الاقتصادي والتكنولوجي لدول الشمال وتحقيق التوازن مع دول الجوار الجغرافي، أما دول الضفة الأخرى فهي تسعى للحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تطورت العلاقات بين ضفتي المتوسط (الشمالية الأوروبية والجنوبية الشرقية) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ لتدخل مرحلة التوازنات الدولية التي فرضتها الثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة، ولقد شهدت العلاقات التاريخية بين أوروبا والعرب وحتى النصف الأول من القرن العشرين، عدداً من الصراعات كان آخرها حرب السويس عام 1956، ثم اتخذت هذه العلاقات مع نهاية حرب الجزائر ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها في المنطقة منحى آخر، أدى إلى قيام الدول الأوروبية بوضع سياسات إقليمية تركز على التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى زيادة معدلات النمو في بلدان المتوسط.[3]

تميزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية العربية وغير العربية في السبعينات والثمانينات، بمنح الامتيازات التجارية ودعم التعاون المالي، إلا أن هذه الإجراءات

(1)– شمامة خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 340.

(2)– **المرجع نفسه**، ص 340.

(3)- على الحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص200.

أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها، وبين دول الإتحاد الأوروبي، لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكن الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها.[1]

من أجل إيفاء مسار العلاقات الأورومتوسطية بجميع مراحلها عبر مختلف الحقب الزمنية سنعتمد على تقسيمها إلى مرحلتين:

أولاً -المرحلة الأولى: التعاون الأورومتوسطي في الفترة الممتدة من (1963-1994):

تتكون هذه المرحلة بدورها من مجموعة من المراحل الجزئية التالية:

1- السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (السياسة المتوسطية الجزئية):

شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من (1969-1973) وتحددت منذ اتفاقية روما، عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة في منطقة الغرب العربي، ومن بين أهم العوامل الأساسية التي دفعت الدول الأوروبية خاصة فرنسا لإعادة تصميم علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط وخاصة الدول المغاربية:[2]

-حصول معظم الدول المغاربية والمتوسطية على استقلالها الكامل (المغرب- تونس)، وبالتالي لم يعد هناك عملياً أية إطار بنيوي أو تنظيمي يضمن لفرنسا والدول الأوروبية استمرار هيمنتها ومصالحها عليها.

-الخطر الشيوعي وتخوف دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من تبني الدول المتوسطية والمغاربية المستقلة لنماذج سياسية واقتصادية شيوعية.

-حاجة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعد بدأ مسار تكاملها بتأمين حدودها الجنوبية ببث الاستقرار فيها.

نظراً لهذه المتغيرات بادرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية برسم سياسة متوسطية واضحة المعالم منذ التوقيع على اتفاقية روما 1958، والمنشأة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مثلت هذه

(1)- علي الحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 200.

(2)- مصطفى بخوش، **البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف** (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996)، ص77.

المعاهدة الإطار القانوني الذي تحولت عبره العلاقات الفرنسية مع البلدان المغاربية من علاقات الاستعمار التدخلي المباشر إلى علاقات تعاون جوهرها اقتصادي.[1]

وفي هذا الإطار بدأت كل من تونس والمغرب منذ 1963 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بغية التوصل إلى اتفاقيات التعاون بينهما، وبين الدول الستة المكونة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في تلك الفترة، أما الجزائر فلم تكن معنية بهذه المفاوضات بالنظر للوضع الاستعماري الذي كانت تخضع له والذي جعلها جزء من المجموعة الاقتصادية الأوروبية حسب وثيقة مشروع القسطنطينية.

سنة 1969 انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية مع تونس والمغرب كل على حدى لمدة خمس سنوات، مع الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية كانت قد وقعت في السابق اتفاقيتين متماثلتين واحدة مع اليونان سنة 1962، وأخرى مع تركيا سنة 1963، إسرائيل سنة 1963.[2]

غير أن هذه الاتفاقيات سرعان ما أظهرت محدوديتها بسبب:[3]

-كونها عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية، تشمل المساعدات المالية، وتقف فقط عند حد التعامل التفضيلي، فضلاً عن الطابع الثنائي لاتفاقيات الستينات، فهي تربط بين كل قطر مغاربي على حدى والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دون إعطاء أي اعتبار للبعد الجهوي.

وعليه فقد أدت جميع هذه الاعتبارات لاختلال معدلات التبادل التجاري على حساب البلدان المغاربية، مما يعني الفشل العملي لهذه الاتفاقيات في بناء مشروع تنموي فاعل، وفي محاولة أوروبية لاستدراك الوضع تبنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في قمة باريس 19-21 أكتوبر 1972، إستراتيجية جديدة اتجاه جيرانها في المتوسط.

(1) - BKhader Bichara, **Le Grand Maghreb L'europ:Enjeux Perspective** (Paris, Publisid, 1992), P 12.

(2)- مصطفى بخوش، البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

(3)- فتح الله ولعوا، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية** (المغرب: دار طوبقال، 1997) ، ص 197.

2- السياسة المتوسطية الشاملة:(1972-1988):

تعتبر السياسة المتوسطية الشاملة بمثابة الجيل الثاني من الاتفاقيات التي جاءت لدعم التبادلات التجارية، حيث شعرت الدول الأوروبية بضرورة إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتشمل جميع الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

تميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من جانبين، سواء من حيث عدد الدول بدءاً بإسرائيل سنة 1975، و(تونس ، المغرب، الجزائر، سنة 1976)، المشرق العربي(مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، ويوغوسلافيا، أما من حيث مجالات التعاون فنجد أنها شملت، المبادلات التجارية، التعاون المالي والتقني، التعاون في مجال اليد العاملة، وفي المجال المؤسساتي.[1]

السياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف إنما جرت المفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة وكل دولة متوسطية من جهة أخرى، والجديد الذي تمخض عنها هو انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على معظم الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، والأردن، بالإضافة إلى الطابع الشمولي لهذه السياسة، وأما عن جوهر هذه السياسة الأوروبية فهي كالتي سبقتها هي المصلحة الأوروبية، الهدف منها هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، وا ٍقرار معاملة تفضلية للمنتجات الزراعية والخفض من الحقوق الجمروكية التي تتراوح بين 20%، و80% حسب نوع المنتوج.[2]

إذن السياسة المتوسطية الشاملة، جاءت لهدف جوهري هو تدعيم المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية، ودعم القطاع الصناعي والفلاحي، عن طريق تقديم قروض مالية، إلا أن الواقع وبعد أعوام من انطلاق هذه السياسة بقيت التبادلات التجارة غير متوازنة، بل أكثر من ذلك عملت هذه الاتفاقيات على تعميق التبعية بين دول الضفتين.

لنخلص بنتيجة هامة أن سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية الشاملة أكثر إستراتيجيه تسعى لتوسيع منطقة النفوذ والتبادل في المتوسط.

(1)- Khader Bechara, **Le Partenariat Eeuro-Méditerranéen Après La Conférance De Barcelone**(Paris, l'armathan, 1997), p31.

(2)- **Ibid**, P 34,36.

3- السياسة المتوسطية المتجددة (1988-1995):

نظراً لعدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها والأهداف التنموية، عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية، والتي جاءت تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللامركزي.

السياسة المتوسطية المتجددة لا تختلف إختلافاً جوهريا عن السياسة المتوسطية الشاملة مع إدخال تعديلات وتطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقات أهمها: [1]

زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية من خلال بروتوكول رابع بالإضافة إلى فتح الأسواق بشكل أوسع أمام السلع الزراعية والصناعية للدول جنوب المتوسط وتنويع هذه السلع والمنتجات التي تحضي بالأفضلية التصديرية لأوروبا.

غير أن الواقع بين أن السياسة المتوسطة المتجددة بقيت موجهة أساساً بالمصالح التجارية ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية متضامنة.

أخيرا نستنتج أن السياسات الثلاثة التي جاءت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية جوهرها نفسه، بمعنى أنها منذ 1969 هي سياسة مركنتلية (مصلحية)، فمعاملاتها التجارية والمالية وطبيعتها الاستمرارية، وكذا محاولة سد النقائص التي بقيت بارزة خاصة في عدم تناسب الهدف المرغوب تحقيقه مع الإمكانيات والوسائل المتاحة والمسخرة لذلك، ويبقى عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة التعاونية عائقاً يصعب تجاوزه لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين.

هذا ما استوجب ضرورة إيجاد مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الضفتين وبذلك ضمان استقرار المنطقة، فجاء مسار مشروع برشلونة كمقاربة شاملة تهتم بالمسائل الأمنية و الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مما جعل هذه المبادرة رؤية جديدة لشراكة أورومتوسطية.

(1)- فتح الله ولعلوا، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

ثانياً - المرحلة الثانية: التعاون الأورومتوسطي بين الفترة الممتدة(1995-2008):

بعد تعطل مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي من خلال المبادرات التي سبقت مرحلة 1995، وبعد تطور الجماعة الأوروبية، وتحولها إلى الإتحاد الأوروبي وفق نصوص اتفاقية مستريخت لسنة 1992، أخذ هذا الأخير يعيد النظر في سياسته اتجاه جواره المتوسطي الجنوبي وهذا ما أخذ في التبلور الفعلي انطلاقاً من قمة لبشونة للمجلس الأوروبي في جوان 1992.

1- مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الأورومتوسطية:

يعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر 1995 تتويجاً للجهود الأوروبية الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي الاقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثمانية دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا المغرب، الجزائر، تونس) فضلاً عن (قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل)، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الإتحاد الأوروبي أنا ذاك، حيث تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تشكل امتداداً للحوار الأوروبي العربي الذي انطلق في سبعينات القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة شراكة أورومتوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني مع الاهتمام بالعلاقات الثقافية. (1)

لقد برزت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الإتحاد الأوروبي وهي:(2)

- **التوجه الألماني**: الذي يصيب اهتمامه في تطوير الشراكة مع دول أوربا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسياً في جوارها الشرقي.
- **التوجه البريطاني**: المتشبث بالتعاون الأطلسي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية الأساسية للحلف الأطلسي والممرات المائية.

(1)- علي الحاج، **مرجع سبيق ذكره**، ص 193.

(2)- أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

- **التوجه المتوسطي**: والمتمثل في الدول المتوسطية الأربعة وهي فرنسا، إسبانيا إيطاليا اليونان؛ والذي حقق إنتصاراً على المحاور السابقة من خلال دفعه للاتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.

تشمل الشراكة الأورومتوسطية على صيغتين للتعاون هما:

- **الصيغة الثنائية:** يقوم من خلالها الإتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها اتفاقيات الشراكة التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى بشروط متباينة من دولة لأخرى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطة الجديدة. (1)
- **الصيغة الإقليمية:** يمثل الحوار الإقليمي أكثر الجوانب إبداعاً، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع، ويعد هذا التعاون أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجرى اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملاً لها في الوقت نفسه.(2)

-<u>المحاور الأساسية لمشروع برشلونة</u>:

وافق المشاركون في مؤتمر برشلونة على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية مركزين على المحاور التالية:

•المحور الأول: مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والإستقرار

اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط، وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان أهمها: تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي...احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم...احترام سيادتهم المتساوية...احترام

(1)- أحمد مختار الجمال، "التعاون المصري الأوروبي"، **<u>سلسلة قضايا</u>**، العدد(29) (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة 2008)، ص 06.

(2)– أحمد مختار الجمال، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص 08.

مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم...عدم التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للشريك الآخر...حل الخلافات بالطرق السلمية... توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب وضد انتشار الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات...تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلاً على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وعدم التجهيز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع، تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط. (1)

•المحور الثاني: شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار متكاملة

حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف أهمها: إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تزال من خلالها تدريجياً كافة العوائق الجمروكية وغير الجمروكية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية. ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها: (2)

- توحيد الأنظمة بإصدار شهادات المنشأ.
- حماية الملكية الفكرية، والمنافسة المتكافئة.
- تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وتخلق مناخاً مواتياً للاستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه وتنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا.

•المحور الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات،والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي يشكل عاملاً رئيسياً في التقارب بين الشعوب وفي هذا السياق وافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل هذا:

---

(1)- وثيقة إعلان برشلونة، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي(28/27 نوفمبر 1995)، أنظر في:
http://www.de//bn.ec.europa.eu/ar/eu_and_med/barcelona

(2)- **المرجع نفسه.**

يركزون على أن حوار احترام الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب،...، يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية المواد البشرية سواء فيما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة،...، يؤكدون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة،...، يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية التي يجب أن تواكب التنمية الاقتصادية،...، يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة،...، يعترفون بأهمية تشجيع الإتصلات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية، تركيزه على قضية الهجرة التي تؤرق الدول المتوسطية،...،إلخ.[1]

تتمثل أحد أهم الإجراءات الأكثر جوهرية والتي اتخذت على مستوى الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتي تمثل محور دراستنا، قيام المفوضية الأوروبية بطرح العديد من برامج البحث الدولية والاتفاقيات الثنائية لتطوير التعاون العلمي والبحثي في المنطقة المتوسطية والذي سنتناوله بالتفصيل في المبحث الموالي .

يتضح أن طرح هذه المجالات من "الشراكة"، بهذه الصورة إنما يخدم في الأساس المصالح الأوروبية، في ظل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي والثقافي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

وهذا يدخل ضمن النظرة النيوكولونيالية لأوروبا المتمثلة في تحويل جنوب المتوسط إلى منطقة تابعة لها، عن طريق انفتاح اقتصادياتها وخصوصياتها وتكييفها لحاجيات الاقتصاديات الأوروبية، ومن ثمة تصبح المنطقة سنداً قوياً لأوروبا في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا نجد بأن المنطقة تصبح بؤرة للتأثير الخارجي الأوروبي تمرر عبره أوروبا ما تشاء من أطروحات لتعزيز مكانتها الدولية، وجعل المنطقة دروعاً واقية تتحكم في تحركات الهجرة وتلعب دور حراس الحدود لحماية أوروبا من الهجرة، وهنا تكمن الأغراض الخفية للإستراتيجية الأوروبية في المنطقة.

(1)– وثيقة إعلان برشلونة، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي(28/27 نوفمبر 1995)، **مرجع سبق ذكره**.

2- من شراكة برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط:

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاج والنجاح النسبي إذ يبدوا أنه هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الإتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار سابق يسمى برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط.

شكلت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط هاجساً "لنيكولا ساركوزي"منذ أن كان وزيراً للداخلية سنة 2005، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية أعلن في 07-02-2007 صراحة عن مشروعه مستعرضاً فوائد التعاون والإتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن العولمة، وبعدما تم انتخابه رئيساً للجمهورية أطلق نداء للإنضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلماً كبيراً للحضارة، لوحدة إفريقيا وأوروبا ويبني مصيراً مشتركاً بينهما للتأثير في مصير العالم ومواجهة العولمة.[1]

ولقد كانت قمة "هانوفر، Hanouvre"، بألمانيا في 03 مارس 2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ومنه كان الانتقال من "الإتحاد المتوسطي" إلى "الإتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط". ذلك نظراً للتداخل بين "الإتحاد المتوسطي" و"مسار برشلونة" والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "الإتحاد المتوسطي" إلى "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة انعكاساً لما يأتي:[2]

- انتقال الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الإتحاد الأوروبي.
- اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد؛ تحديثاً لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة.

(1)– عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

(2)– جعفر عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

- الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدماً من ميثاق برشلونة.[1]

إلا أنه من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحديات على مشروع الإتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية،وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، هذا فضلاً عن الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يدري أحدٌ عواقبها، ولا كيف سيتم تجاوزها، وغيرها من التحديات الأخرى.[2]

(1)– أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

(2)– جعفر عدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

المبحث الثالث: العلاقة بين إنتاج المعرفةو الشراكة الأورومتوسطية

بعد عقد من الزمن على توقيع "إعلان برشلونة"، فإن القليل فقط قد تم انجازه، مقارنة بأهداف الشراكة الأورومتوسطية، ومنه يمكن أن نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الشراكة الحقيقية لا تعتمد على الجانب المالي أو الجانب الاقتصادي فحسب، والدليل على ذلك أنه رغم كل المساعدات المالية المقدمة للدول الضفة الجنوبية منذ السبعينات، إلا أن هذه الأخيرة لم تتوصل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

ومن منطلق أن الاستثمار في الرأس المال البشري يشكل الرافد الرئيسي لكل تنمية مرغوب فيها، في عالم تسوده مظاهر الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية وعولمة المبادلات، فإن العنصر البشري لا يقل أهمية عن المورد المالي، فحري للإتحاد الأوروبي أن يساهم في ترقيته من خلال تكوين وتعليم أبناء جنوب المتوسط وتدريبهم على التكنولوجيات الجديدة، فقوة الدول أصبحت تقاس بما تملكه من تقانة معلوماتية، وتصنف حسب ما تتحكم فيه من تقنيات ومعارف حديثة.

يعتبر البعد الثقافي والحضاري للعلاقات الأورومتوسطية أهم وأشمل من البعدين الاقتصادي والسياسي، فضلاً أنه يتسم بالحركية والاستمرارية، يتجه في جوهره إلى الإنسان العادي، ويعالج مشاكله الثقافية، الفنية، والتعليمية، بهدف تنمية العلاقات بين الشعوب لتكون مساندة للعلاقات بين الحكومات. فالحضارة أخذ وعطاء وعلاقات واسعة على المستوى الفردي والجماعي، لإيجاد صيغ التفاهم والتعاون والوفاق تساهم في بناء الأرضية الصالحة لتكوين التعاون العربي الأوروبي من أجل المستقبل.[1]

الملاحظ للعلاقات القائمة بين ضفتي المتوسط، أنها لم تنفي تماماً البعد الإنساني في الحوار الأورومتوسطي، لكنها في المقابل لم توليه أهمية حقيقية مقارنة بالجانبين السياسي والاقتصادي، بالرغم من أنه كان لابد أن يكون له أولوية حقيقية في أي علاقة من شأنها تحسين وجهات النظر بين الطرفين.

(1)- علي الحاج، **مرجع سبق ذكره**، 158-159.

المطلب الأول:التعاون و التفاعل الثقافي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في القديم

تكتسي المنطقة المتوسطية أهمية حضارية كبرى، برزت منذ العصور القديمة، فمعظم الحضارات الإنسانية شهدت ميلادها بالمنطقة المتوسطية، بحيث نمت وترعرعت ثم انهارت على مشارف المتوسط، على غرار الحضارة الفينيقية، الإغريقية والرومانية، والتي سادت في المنطقة لأزمنة عديدة، ثم جاءت الفتوحات الإسلامية للمنطقة عبر هذا الحوض انطلاقاً من شبه الجزيرة العربية، وصولاً للأندلس عن طريق المغرب العربي، ثم وصولاً إلى الأندلس في أوروبا، وبعد تراجع الدور الإسلامي توالت الحملات الصليبية، والتي كان هدفها السيطرة على الأراضي المقدسة (فلسطين) هذا الصراع العقائدي الذي لا يزال يسيطر على المنطقة والذي هو في تزايد مستمر. حيث أبدعت هذه الحضارات والأجناس التي كانت تقطن المتوسط أعمال عظيمة على كل الأصعدة، العلمية، الفنية، الأدبية، هو ما أدى إلى تقارب حقيقي بين شعوب المنطقة، وبروز حضارة البحر الأبيض المتوسط، كما ترسخت قناعة لدى سكان المنطقة بضرورة حماية المكاسب الحضارية.

ولقد حصل التفاعل الثقافي والحضاري بين أوروبا ودول جنوب المتوسط (دول شمال إفريقيا) منذ القديم، حيث استفادت الحضارة اليونانية من حضارات الشرق الأدنى، وتأثرت بلاد الإغريق بالحضارة المصرية، حيث أخذ اليونانيون عن المصريين أولى مبادئ الطب والتشريح وكذا المبادئ الأولى لفن النحت فجاءت التماثيل اليونانية في عصرها المبكر نسخ عن التماثيل المصرية، كما أنهم تعلموا عن المصريين أولى مبادئ الحساب والهندسة والفلك والسحر، واعتمدوا عليها للوصول إلى مستوى أعلى للتفكير الإنساني، وبذلك كانت الحضارة المصرية كمفتاح ووسيلة استعملها مفكرو الحضارة اليونانية لتحقيق البدايات الأولى للعلوم والفلسفة.[1]

أما عن التأثير الفينيقي في المجتمع اليوناني، فيكفي أن نشير إلى الأبجدية الفينيقية التي نقلها الإغريق أثناء نشاطهم التجاري في البحر الأبيض المتوسط إلى بلادهم لتصبح بعد أن زادوا عليها حروف الحركة أداة لسرعة انتشار الكتابة، ومن ثم انتشار الحركة الثقافية بكل عمقها واتساعها.

(1)- دخالة مسعود، "العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 27.

وهكذا فقد طور اليونانيون ما أخذوه عن مجتمعات الشرق الأدنى وبالخصوص الحضارة الفرعونية والفينيقية وزادوا عليها، وصاغوه صياغة جديدة خاصة في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، حيث وصلت الحضارة اليونانية إلى مرحلة النضج وبدأت تنتشر في المناطق المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط وتؤثر فيها، ثم أخذ هذا التأثر يمتد في العصور التالية إلى مناطق أخرى وظل هذا التأثير مستمراً بعد أن تداخل مع الحضارات التالية له بقدر يتفاوت من منطقة لأخرى.[1]

ويمكن القول كذلك أن الحضارة اليونانية لها الفضل والأثر الأكبر في جوانب العلم والثقافة والإدارة وغيرها على الحضارة العربية الإسلامية، فالمتتبع للتاريخ العربي يجد أن العرب والمسلمين قد عملوا على ترجمة ونقل مصنفات العلوم والمعارف، مثل: الطب والفلسفة، والرياضيات والكيمياء، والفلك والصيدلة، وغيرها من دوائر العلوم الأخرى في سبيل تنمية العلم والمعرفة، والرقي بالحضارة العربية الإسلامية.[2]

ولقد استفادت الحضارة العربية الإسلامية من الحضارة اليونانية بعد حركة الترجمة الواسعة للكتب العلمية والفلسفية إلى اللغة العربية، فبعد أن كانت اللغة العربية لغة الشعر والمخاطبة أصبحت لغة العلم والحضارة، فالترجمة تعمل على تطوير اللغة سواء كانت عربية أم أجنبية وهذا الأمر له فائدته على المستوى اللغوي، فكلما تعددت لغة الحضارة العربية الإسلامية كلما قوي تأثيرها وزاد انتشارها، وتوسعت مبادئها ومعارفها، وذلك لاستهداف شريحة واسعة في العالم بأكمله ولا يمكن بلوغ هذا المقصد إلا عن طريق اختراق الغير والانفتاح عليه.[3]

وببروز الحضارة العربية الإسلامية وسطوع نجمها كانت أوروبا من أكثر المناطق احتكاكاً بها وبالإسلام وبالمسلمين دفعاً وجذباً، تعايشاً وصراعاً، فقد كان العرب هم الذين فتحوا لأوروبا أبواب المعارف والعلوم والآداب والفلسفات فكانوا بحق المدنين لأوروبا والمعلمين للأوروبيين

(1)-دخالة مسعود ، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

(2)- مسلم المعني، "الترجمة العلمية ودورها في دعم مسيرة التعريب"، **الندوة السادسة حول: تعريب التعليم العالي في الوطن العربي**(جامعة عمان، 2010)، ص 04.

(3)- حسن لحساسنة، "دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقريب وجهات النظر والتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية"(ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية، 2008) ص 435، أنظر في:

http://www.lahsasna@gmail.com

إذ أعطت الحضارة العربية الإسلامية على مدى المراحل التاريخية الكثير للحضارة الأوروبية الحديثة في مجالات العلوم والآداب والفنون، ومازالت الآثار المادية والمعنوية واضحة وبارزة في الثقافة الغربية المعاصرة، وفي مختلف البلدان الأوروبية خاصة في الأندلس وصقيلية وجنوب ايطاليا.[1]

ففي ميدان الطب استطاع العرب المسلمون في الأندلس والمغرب من رفع كرامة مهنة الطب، فبعدما كان كل ما في أيدي العرب من العلوم ترجمة لمؤلف في الطب وبضعة كتب في الكيمياء، أصبحوا بعد مرور عشرات السنين يمتلكون ناصية كل علوم اليونان وثقافة الأقدميين بل ونقدوها وأضافوا عليها من تجاربهم وجعلوها ملائمة لزمانهم.[2]

كما عرف العالم الإسلامي الجامعات والحياة الجامعية والنظم المرتبطة بها قبل الغرب الأوروبي بمئات السنين، ومن أمثلة الجامعات الإسلامية الشهيرة الجامعة الأزهرية التي تأسست في القرن العاشر ميلادي، والمدرسة النظامية التي تأسست في بغداد، وغيرها من الجامعات العديدة التي انتشرت في العالم الإسلامي، ولقد كان لديها صورة رائعة للتنظيم الجامعي في البلاد الإسلامية، تبدو فيما ذكره المؤرخون عن المدرسة المستنصرية التي تأسست في بغداد عام 1234 والتي امتازت بفخامة مبانيها واتساع أروقتها وغنى مكتبتها بالمؤلفات التي تناولت مختلف ضروب المعرفة، وقد رتبت الكتب في تلك المكتبة حيث يسهل الرجوع إليها لقراءتها أو نسخها، ولم تضن إدارة المكتبة على الطلبة بما احتاجوا إليه من أوراق وأقلام ومسارج للإضاءة. كما شهدت هذه المدرسة نوعاً من الحياة الجامعية لم تعرفها الجامعات الأوروبية إلا في العصور الحديثة.[3]

ومقارنة النظم التي اتبعت في الجامعات العربية في العصور الوسطي، بنظم الجامعات الأوروبية التي نشأت بعدها، نجد أوجه الشبه واضحة لا يمكن أن تكون كلها وليدة المصادفة فالمواد التي ابتت تُ درس في الجامعات العربية منذ القرن العاشر والحادي عشر تشبه تلك التي أصبحت موضع اهتمام الطلبة الغربيين منذ أواخر القرن الثاني عشر. وطبيعة الدراسة المنظمة

(1)- علي الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 158-159.

(2)- محمد حمام، **الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**(الرباط: الهلال العربية للطباعة والنشر) ص 214.

(3)– محمد الخطيب، **تاريخ الحضارة العربية**(دمشق: منشورات دار العلاء، 2010)، ص 310.

والعلاقة بين الأستاذ وتلميذه، والهبات المالية، وشتى نواحي النشاط في الحياة الجامعية كانت بدون شك متشابهة إلى حد كبير سواء في بغداد أو في أكسفورد.[1]

هكذا فقد كان تأثير العرب في الغرب الأوروبي هائلاً في نواحي العلم المختلفة من طب وصيدلة ورياضيات وفلك وفلسفة، الأدب والزراعة والصناعة، وكذلك عن طريق الأندلس وصقيلية، حيث قام العرب فيها باستنباط خلاصة المدنيات القديمة من هندية ويونانية وفارسية وتطويرها باتجاه الوجهة القويمة وترجمتها إلى اللاتينية، مما كان له أكبر الأثر في توسيع مدارك الأوروبيين وأخذهم بأسباب النهضة في مطلع العصور الحديثة، وما شهده العالم المتقدم من انجازات حضارية لم تعرف البشرية نظيراً لها ومازالت تتقدم بسرعة مذهلة، بينما تقهقر العرب إلى آخر الدرك الحضاري حيث أصبحوا على هامش الشعوب المتحضرة.

إذن نستنتج أن الدول العربية قد ساهمت بشكل كبير في تطوير المعرفة الإنسانيةوا ثراء المعرفة العلمية والفكرية، وكانت المحور الذي ربط معالم هذه المعرفة بطلائع تطور المعرفة الحديثة في الغرب، غير أن هذه الإسهامات التي تألق بها في أوج الحضارة العربية الإسلامية تراجعت، حتى صار الوطن العربي مجرد مستهلك لإنتاج الآخرين ومبتكراتهم، ويواجه تحديات على مستوى المعرفة في جميع جوانبها المختلفة المتعلقة بنظم الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: أهمية التعاون العلمي الأورومتوسطي

يقصد بالتعاون العلمي الخارجي، مختلف الأنشطة والتبادلات والعلاقات العلمية التي تجرى بين عدة أطراف، فموضوعه محدد بالميادين العلمية، ومن أشهر التعاريف المقدمة له تعريف الأستاذ توسكوز الذي يعرفه بأنه: "تبادل المعارف أو فرضيات البحث وتحقيقها على المستوى الدولي مع تحويلها إلى نشاطات مشتركة يفترض فيها إنشاء معارف جديدة".[2]

يتبين من هذا التعريف المقدم للتعاون العلمي بأنه يشتمل على الجانب النظري والجانب التطبيقي للعلم والبحث الأساسي، وقد يتم بين أطراف متساوية فيسمى تعاوناً، أو يجرى بين أطراف غير متساوية فيسمى مساعدة، أطرافه إما دول أو مؤسساتها العامة، أو الأفراد

(1)– محمد الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص312.

(2)– صادق العلالي، **العلاقات الثقافية الدولية : دراسة سياسية-قانونية**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010) ص 189-190.

أو المؤسسات الخاصة والباحثين، وطرقه متنوعة مختلفة يخضع البعض فيها للتعاون الدولي والبعض الآخر لا يخضع له، ومن بين أهدافه، الربح لأنه يتضمن أهداف مالية مربحة عكس التعاون الثقافي الدولي، الذي تهدف غايته إلى عدم تحقيق الربح المادي، لكن الواقع يخالف هذا لما تحققه الدول من وراء تعاونها الثقافي من أرباح وفوائد لا تقدر بثمن.

إن ميدان إنتاج المعرفة هو أكثر مجالات التعليم العالي تأثراً بالعولمة، ويبدو أن تدفق المعلومات والبيانات سمة متوارثة ملحة لاقتصاد المعرفة، تستوعب العولمة الجامعة لتصبح نظاماً لتوزيع المعرفة، عن طريق شكل يتضمن زيادة التحالفات والشراكات أثناء بحثها عن اكتساب معرفة متخصصة وحديثة ناتجة عن مدى واسع من البحوث الأساسية والتطبيقية، والشراكات المتطورة وأماكن التقاء البحث الأساسي والتطبيقي، إن توزيع إنتاج المعرفة يمكن أن يخلق عالماً من الترتيبات التعاونية، إنها الحاجة إلى امتلاك معرفة متخصصة في جميع الميادين التي تقف وراء النمو الحالي للشبكات والتكاثر في البحث وتطوير الشركات والتحالفات، إن هذه الأشكال الجديدة من المنظمات محفوفة ظاهرياً بمشاركة المخاطر والتكاليف، ولكنها أيضا تتقارب بالنسبة للبحوث التي ينفذها الآخرون.

إذا كانت الجامعات تنوي أن تعمل بفائدة في مجال البحث العلمي والتطوير، فإنها تحتاج أن تؤكد أن أكاديميها قادرون على أن يساهموا في السياقات المناسبة، لأنه يوجد اختلاف حول أن الجامعة يمكن أن تتولى الحفاظ على جميع المصادر البشرية المطلوبة لضمان وجودها في كل مكان، ولصيانة مركز القيادة في البحث العلمي يجب على الجامعة أن تتعلم كيفية استغلال المزايا التي تحصل عليها من وراء المشاركة في مواردها العقلية.[1]

يمتاز العالم العربي بتنوع علاقاته وتعددها، فمن الدول العربية من هو مرتبط بعلاقات تعاون مع المجتمع الدولي تشمل الاقتصاد والسياسة، مما يؤثر حكماً على قطاع البحث العلمي والتطوير. فالأساليب المعتمدة والأنظمة المتبناة في قطاع البحث العلمي والتطوير هي في الجزء الأكبر منها متوارث تختلف من بلد لآخر ومن منطقة عربية لأخرى، إذ تزهر دول الخليج العربي بعلاقات جيدة مع الأنظمة الأنجلوسكسونية والأمريكية، بينما تقدر المنطقة العربية المتوسطية

(1)– روجر كنج، **الجامعة في عصر العولمة**، (ترجمة: فهد بن سلطان السلطان)(الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2008)، ص 118.

علاقاتها القديمة والتاريخية مع جيرانها على الضفاف الأخرى للمتوسط، من خلال التعاون الثنائي الذي يهدف إلى تطوير العلاقات الثنائية وتمتينها، والتعاون الإقليمي الذي يسعى إلى تحصين الروابط وتطوير القدرات الإقليمية والتكامل والتجانس على مستوى الدول المشاركة تسهيلاً للحراك الأكاديمي العلمي، الأمر الذي كان من شأنه الزيادة المتسارعة في مشروعات التعاون الثقافي مع جنوب المتوسط، فهذا التنوع في التقاليد والأساليب والعلاقات قد يكون مفيداً إذا حسنت إدارته وتماشى مع تعاون عربي عربي لابد من تفعيله.[1]

وقد شكل التعاون الدولي في منطقة المتوسطعلى الدوام موضوعاً شائكاً ومثيراً للجدل على أكثر من صعيد، والتعاون في المجال العلمي لا يشذ عن هذه القاعدة بل يتعداها جدلية، كونه يشمل محوراً رئيسياً من محاور التطور والتنمية ومظهر من مظاهر الاكتفاء الذاتي، يجب أخذه بعين الاعتبار عند صياغة أي مشروع تعاوني أو تحالفي أو ما شبه. [2]

فمن المسلم به في الوقت الراهن أن التعاون العلمي الدولي بات يمثل أداة متعاظمة الأهمية في بناء القدرات العلمية والتكنولوجيا، وتعزيز المنظومة الوطنية للابتكار، ولا طالما مكن التعاون الدولي في مجال البحث العلمي العلماء والباحثين في مختلف الدول من مواكبة المستجدات العلمية في حقولهم، وخلق المعرفة المشتركة ونشرها، هذا بالإضافة إلى تمكين البلدان ومؤسساتها من تجاوز الثغرات المعرفية وندرة الموارد، ولا عجب أن نجد اليوم أن ما يزيد عن خمس الإنتاج المعرفي العالمي منشور عن طريق التأليف العلمي المشترك.[3]

كما يعتبر التعاون العلمي في جميع الحقول العلمية أمراً بالغ الأهمية، لأنه يساعد الباحثين على تجميع الأفكار معاً والمضي قدماً بوتيرة أسرع، وبالمثل فإنه يوسع أذهان بعض الباحثين مع المجالات ذات الصلة ومن سياقات مختلفة، وتعزز إستراتيجية التدويل بتأكيد الرأسمال العلمي للباحثين والمؤسسات الفردية من خلال المشاركة في فرق البحث الدولية والمؤتمرات الدولية ونشرها في مجالات دولية محكمة أو في دور نشر شهير ة.

(1)- محمد حمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

(2)– **المرجع نفسه**، ص10.

(3)– مؤسسة الفكر العربي، "التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية"، **البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز** (بيروت: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2010)، ص146.

التعاون العلمي لا يحدث فقط تحت مضلة برامج التعاون، فقرار العمل البحثي المشترك هو في الأساس قرار شخصي مبني على أساس المصالح المتبادلة والمهارات التكميلية ويعمل التعاون الدولي كنظام ذاتي للتنظيم العالمي من خلال العمل الجماعي على مستوى الباحثين أنفسهم [1] فحقيقة الموضوعات نفسها أو تلك المتصلة بما يجري البحث فيها في أن واحد من قبل علماء متعددين في بلدان مختلفة تقود إلى التعاون والتنافس بين المجموعات العلمية، وتأتي المنافسة من حقيقة أن الباحثين يتنافسون لحل مشاكل متشابهة، والتنافس الدولي حاسم بالنسبة للاعتراف بالموهبة ونوعية الانجاز، وهو كذلك يقدر طاقة كل قطر على دعم عملية الإبداع وحمايتها من النزول إلى مستوى هو اضع، فالمشاركة في المعرفة تسرع عمليات البحث وتساهم في تحسين نوعية الإنتاج وتعزز الإنتاجية العلمية الوطنية، كما توفر أيضاً المشاركة العلمية آليات نشر المعومات العلمية عبر الحدود الدولية، وعملية المشاركة بين الشعوب والأوطان في العلم والتقانة لا يمكن التوسط بها إلا عن طريق علماء البحث وهكذا يمكن البدء بنشاط بحثي محدود أن يستمد فائدة من الكمية الهائلة من المعرفة العلمية المتوفرة، إذا كان لعلماء ذلك البلد وصول لهذه المعرفة[2]، حيث أمكن تطوير التواصل بين الباحثين بفضل البيئة التمكينية المتنامية التي وضعتها ثروة المعلومات والاتصالات في تصرفهم في أغلب دول العالم، وسهولة النقل عبر الحدود، فقدأضحى التعاون العلمي الدولي عنصراً مفتاحياً من عناصر إستراتيجية العولمة، التي تعد توجه عالمي في حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وتقلص المسافات عبر الحدود والقارات، أي أن ظاهرة العولمة ستساهم في إلغاء القيود على حركة العلماء عبر الحدود بهدف تحقيق تكامل وتشابك في سوق البحوث العلمية والمؤسسات البحثية والبرامج التكنولوجيا ومشروعات التطوير على الصعيد العالمي. [3]

(1)- ساري حنفي، ريفاس أرخانيتس، **البحث العلمي العربي ومجتمع المعرفة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015 ص 130.

(2)-أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة تقدم من دون تغير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص102.

(3)- مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

ومن هنا فإنه يمكن النظر للعولمة بوصفها عملية ترتبط بالتوسع في أسواق الخدمات البحثية واقتصاديات البحث العلمي وسوق يوكل إلى الدولة وضع القواعد والآليات التي تسمح لها بحماية إنتاجها الفكري والبحثي وتعظيم الاستفادة من توسع الأسواق البحثية.[1]

تتميز العلاقات العلمية الثنائية بقدرتها على الاستجابة لمتطلبات محددة، وعلى إنشاء توأمة بين مؤسستين أو أكثر تتشابهان في بنيتهماو أسلوب عملهما، وتسمح بمكاملة النشاطات البحثية المنفذة وسهولة التنسيق بينهما. بينما يجشع وجود التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي على العمل بالأسلوب الآخر من التعاون العلمي المتمثل في المشاركة بالمشاريع البحثية المتعددة الأطراف، حيث تنبه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة مكاملة الجهود التي يقوم بها مع مختلف الدول المكونة للاتحاد في مجال البحث والتطوير لتحقيق تطورات علمية وتقنية قادرة على المنافسة العالمية، خاصة بوجود الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الآسيوية.

ولقد جاء المؤتمر العالمي حول، "ديناميكية التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التغيرات المجتمعية والتنمية"، لمنظمة اليونسكو لسنة 2009م ُركزاً على تفاعل التعليم العالي مع التحديات العالمية المستجدة، معتحديد التزامات ومسؤوليات جديدة لتطوير التعليم العالي وا ٍنتاج المعرفة من خلال:[2]

- ردم الهوة الإنمائية بزيادة نقل المعرفة عبر الحدود، خاصة نحو الدول النامية، وا ٍيجاد حلول لتبادل العقول والتصدي للآثار السلبية لهجرتها، ووجود شبكة جامعية عالمية وشراكات بحثية وتبادل الأساتذة والطلاب يعتبر جزءاً من هذا الحل؛
- تؤكد العولمة الحاجة إلى تأسيس نظام اعتماد وطني وتأمين نظام الجودة ودعم تشبيكها؛
- إن توفر التعليم العالي عبر الحدود يمكن أن يسهم في تطوره، ويضمن الجودة ويعزز القيم ويحترم المبادئ الأساسية للحوار والتعاون؛

(1)– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير الإقليمي للمؤتمر العربي حول**:" التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية (بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية 2009)، ص610.

(2)- علي الحوات، "المؤتمر العالمي جول التعليم العالي (2009) فعاليات جديدة في التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التغيرات المجتمعية والتنمية، باريس– منظمة اليونسكو 08/05 يوليو 2009"، **مجلة الجامعة المغاربية** االعدد(08)(طرابلس، السنة 04، 2009)، ص 293-294.

- تأسيس نظام تعاون علمي دولي يقوم على مبادئ التضامن والاحترام المتبادل وتعزيز القيم الإنسانية وحوار الثقافات، وا ٍرساء دعائم حراك أكاديمي وثقافي في العالم وأقاليمه المختلفة؛
- تهيئة الشراكات العلمية قدرات معرفية وطنية لكل البلدان المشاركة، مع ضمان المزيد من مصادر التنوع للزملاء المتناظرين في إنتاج المعرفة على المستويين الإقليمي والعالمي؛
- يعتبر التعاون الإقليمي أمراً مرغوباً بشكل أكبر في عدة مجالات مثل: الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة، والإدارة والبحث والابتكار ؛
- تطوير استراتيجيات للتصدي للآثار السلبية لهجرة العقول، وفي نفس الوقت تشجيع حراك الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس؛
- دعم التعاون الإقليمي لتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تمكين الدول الأقل نمواً من الاستفادة من الفرص التعليمية والعلمية التي توفرها العولمة.

في هذا الإطار تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتعريف منطقة البحث الأوروبية، مع وجود التزامات مادية مفروضة على كل دولة من دول الاتحاد لإنشاء وعمل هذه المنطقة، يُؤطر العمل في مجال البحث والتطوير بين الدول الأوروبية من خلال برامج إطارية، تقوم بتعريف وتمويل مشاريع بحث مشتركة تضم مجموعة من مؤسسات تنتمي إلى دول مختلفة، وغالباً ما يفرض شرط مشاركة مؤسسات من ثلاث دول على الأقل، مع إمكانية مشاركة دول من خارج الإتحاد الأوروبي، بهدف محاولة توسيع وتطوير هذه المشاركة.[1]

المطلب الثالث: البعد الثقافي في الشراكة الأورومتوسطية: المغزى والآثار

كان البعد الثقافي قبل مؤتمر برشلونة يعتبر مجرد واحد من مجالات التعاون المتعددة التي يديرها الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تبني الإتحاد مفهوماً ضيقاً للتعاون الثقافي عبر المتوسط والذي انحصر أساساً في مجالات التراث الثقافي المشترك والترجمة، لكن مع الإعلان عن مشروع الشراكة في برشلونة انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولاً لقضايا التعاون الثقافي عبر المتوسط، وقد عبرت عنه وثيقة المشروع بكل وضوح حين دعت إلى ضرورة حوار الثقافات

(1)- رفيق يونس، "عولمة البحث العلمي التطبيقي ومتطلبات التطوير"، في:منظمة الأمم المتحدة للتر بية والعلوم والثقافة،" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، **أعمال المؤتمر العربي حول التعليم العالي، القاهرة 1 أيار/مايو 1-2 2009**، (بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2010)، ص 606.

من أجل التفاهم المتبادل[1]. غير أن الغموض لفترة من الزمن كان يحيط بالمقصود بالبعد الثقافي إذ لم يحظ هذا البعد منذ البداية بنفس قوة الدفع التي حضت بها الأبعاد الأخرى في مشروع الشراكة خاصة في بعدها الاقتصادي.

ولقد تحرك الإتحاد الأوروبي على صعيدين متوازيين لدعم البعد الثقافي: [2]

- **البعد الأول:** يتمثل في دعم المبادرات من أجل الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان على مستوى النخب والحكومات، والذي وصل مؤخراً إلى تكوين المؤسسة الأوروبية المتوسطية لحوار الثقافات والتي اتخذت الإسكندرية مقراً لها، ذلك بعد سلسلة من الحوارات التي بادرت بالدعوة إليها وتنفيذها المؤسسات الأوروبية.
- **البعد الثاني**: يتمثل في مشروعات مشتركة للتعاون الثقافي في المجال العلمي، وهو محور دراستنا والذي سنتناوله بنوع من التفصيل في العنصر الموالي.

أولاً - تطور السياسة الدولية للتعاون العلمي في الإتحاد الأوروبي:

سنطرق من خلال هذا العنصر بداية إلى السياسة الجامعية الأوروبية، ومن ثمة ننتقل إلى التعاون العلمي مع الدول المتوسطية.

1-الإنطلاقة الأولى للسياسة الجامعية الأوروبية:

بدأت الجماعة الأوروبية بوضع سياسة بحثية وتكنولوجية مشتركة سنة 1974، عندما تبنى المجلس الوزاري قراراً ينص على ضرورة تنسيق السياسات الوطنية وتحديد مجموعات المشروعات التي تهم الجماعة في مجال البحوث العلمية، وأصبح هذا القرار فيما بعد أساساً لـ (المادة 130) لمعاهدة القانون الأوروبي الموحد، التي أكدت على ضرورة إيجاد سياسة مشتركة للبحث والتطوير التكنولوجي، من أجل تدعيم القواعد الصناعية والعلمية للجماعة ورفع قدرتها التنافسية العالمية وا ٍعطاءها صيغة مؤسسية في شكل برامج تتولاها الجماعة.

اتخذت السياسة التعليمية الأوروبية في عام 1986بعداً جامعياً مع بداية برنامج التبادل الطلابي (ERASMUS) وغالباً ما يذكر هذا المثال اليوم باعتباره واحداً من أكثر المبادرات

(1)- نادية محمود مصطفى، "البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، الدوافع، الأهداف والمسار: رؤية نقدية"، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: تفعيل التعاون الإقليمي بين دول البحر الأبيض المتوسط**(القاهرة، 20-22 نوفمبر 2004)، ص 08.

(2)- محمد حمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

نجاحاً في أوروبا والذي انتشر في دول الجنوب (اليونان، اسبانيا، البرتغال)، ويجمع في الوقت الراهن 16 دولة، وقد سمح هذا الإجراء بإيجاد شبكة من الجامعات الأوروبية، تتعارف فيما بينها وتفكر بشكل عام في الإجراءات الصندوقية المصاحبة لتسهيل الحركة الطلابية.

رسخت معاهدةمستر يخت عام 1992 هذه المبادرات الجامعية، حيث جعلت التعليم ميداناً مسئولاً عن الاتحاد الأوروبي الجديد، وترجم هذا الاعتراف الرسمي بالمسؤولية في دمج التحركات الملتزمة بها في جوهر برنامجين أساسيين "سقراط، SOCRATES" الخاص بالتعليم، "وليوناردو دافيشي، LEONARDO DAVINCI" (الخاص بالتأهيل المهني)، الذي أصبح يهدف منذ ذلك الحين إلى ترسيخ الانتقال الطلابي وانتقال الأساتذة، والمساعدة في تأكيد التعليم المشترك وتشجيع إيجاد شبكات موضوعية مرتبطة بالتخصص.[1]

أ- عملية بولونيا، "Processus De Bologne"

إن تحديات العولمة التربوية في أوروبا وفرت حافزاً إضافياً لجعل أنظمتها الوطنية أكثر تجانساً، وشجعت خطط اللجنة الأوروبية ودعمت حراكها بين الدول لتنفيذ أهدافها في تزويد الطلبة بالتجارب اللغوية والثقافية والمعرفة الأكاديمية المقارنة، نتيجة للنجاح المحدود المحقق وقف الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي في فرنسا وألمانيا وا يطاليا والمملكة المتحدة، في اجتماع في باريس عام 1998 ووقعوا ما يعرف بإعلان السوربون الذي يعد إرهاصاً لظهور إعلان بولونيا. ويلزم إعلان السوربون الدول الموقعة عليه باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين مستوى التجانس بين أنظمة التعليم العالي الوطنية، خاصة في مجال تسهيل الحصول على الدرجات العلمية.[2]

وقد اتخذت السياسة الجامعية الأوروبية بعداً جديداً في أعوام التسعينات وذلك مع اتساع سياق العولمة الجامعية، ففي سنة 1999 اجتمع وزراء 30 دولة أوروبية وأقروا إعلاناً مشتركاً قضى بتأسيس نظام أوروبي للتعليم العالي حتى عام 2010 في مؤتمر بولونيا، ومن ثم بدأ تعميم النظام الذي عرف بنظام (ل.م.د)، كأحد أهم الإصلاحات التي شهدها التعليم الجامعي منذ فترة طويلة في أغلبية الدول الأعضاء، حيث اعتبرت المعرفة كعامل لا يمكن الاستغناء عنه في عملية النمو الاجتماعي والإنساني، ومكون أساسي لتدعيم المواطنة الأوروبية قادر على إعطاء

(1)- السيد ياسين، توفيق الشريف، **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص 171.

(2)- روجر كنج، **مرجع سبق ذكره** ص 74.

المواطنين الكفاءات الضرورية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة مع الوعي بالقيم الاجتماعية والثقافية المشتركة التي تنمي فضاء اجتماعياً وثقافياً مشتركاً .

أوكلت المهمة للتعليم العالي في إطار نظام (ل.م.د) ذي الأصول الأنجلوسكسونية للقيام بهذا التحدي العلمي والاجتماعي والثقافي معتمداً على جملة من المبادئ منها:[1]

-استقلالية الجامعة التي تضمن باستمرار الموائمة مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع والتقدم المعرفي والثقافي.

- ترقية التعليم العالي على المستوى العالمي.

- ربط التعليم العالي بالاحتياجات المهنية للمجتمع.

-ترقية العمالة الأوروبية وجعلها أكثر منافسة عالمياً .

- تدعيم التنقل للطلبة والاستفادة من فرص التعليم والتدريب والخدمات المهنية.

- ترقية التعاون الأوروبي في مجال جودة التعلم.

- ترقية البعد الأوروبي في التعلم وذلك في محتويات البرامج والمهارات والكفاءات.

-الدخول في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستقطاب كفاءات الدول النامية.

وتبقى تجربة الاتحاد الأوروبي بشأن تدويل التعليم العالي، جديرة بالاهتمام منذ توقيعها على إعلان "بولونيا1999، Déclaration De Bologne"، لوضع قواعد مكثفة، تهدف إلى إحداث تقارب بين قطاعات التعليم العالي في الدول المختلفة من أجل إقامة محيط أوروبي للتعليم العالي، مع مراعاة أن هذا التقارب في القضايا المشتركة موضع الاهتمام، لا يلغي في الوقت نفسه التنوع والتعدد والثراء الموجود في مؤسسات التعليم العالي الأوروبية.[2]

ب- <u>عملية برشلونة</u>:

اتخذت عملية برشلونة سنة 2004 لأوربة التعليم الجامعي وإعطاءه بعداً أكثر أهمية حيث اجتمع مجلس رؤساء الدول والحكومات، وبعد دراسة التحديات التي تفرضها العولمة

(1)- مزيان محمد، ماحي إبراهيم،" نظام التعليم العالي ل. م. د في الدول المغاربية:الجزائر نموذجاً "، في: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، **<u>أعمال المؤتمر العربي حول التعليم العالي ، القاهرة 1 أيار/مايو 1-2 2009</u>**، (بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية 2010)، ص 309

(2)- قوي بوحنية، "الجامعات العربية والسوق العولمة الدولية" منتديات ستار تايمز، مطبوعات، صحافة وإعلام، أنظر في: **<u>http://www.startimes.com/?t=29225641</u>**

تم التأكيد علىضرور ة التكيف السريع مع هذه التحديات، على إثره تم الإعلان عن برنامج جديد "اراسموس موندیس، ERASMUS MUNDUS"، للفترة (2004-2008)، يهدف إلى تشجيع الحاصلين على شهادات عليا من مختلف دول العالم لاكتساب تخصص داخل الاتحاد الأوروبي على مستوى الماجستير، للحصول على شهادات معترف بها، وهو ما يمثل فكرة لجذب أفضل المدرسين من دول العالم الثالث للتأهيل المتخصص ذوي المستوى العالي الذي يوفره الإتحاد الأوروبي.[1]

جدير بالذكر أن معاهدة ماستريخت شكلت نقلة نوعية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحيث خولت بموجبها مؤسسات الاتحاد الأوروبي صلاحية العمل على الارتقاء بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبذلك أصبح هذا المجال من ميادين الأنشطة التي تدخل في اختصاصات وصلاحيات المؤسسة التكاملية، وفي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في لشبونة عام 2000هدفاً طموحاً في أن تصبح الجماعة خلال عقد (مجتمعاً يقوم على المعرفة) ويكون أكثر تنافسية وحيوية في العالم، ويعرض وظائف أكثر وأفضل وقدراً أكبر من الاندماج الاجتماعي، وقررت إستراتيجية لشبونة خلق (منطقة بحث أوروبية) بإقامة شبكة إليكترونية عبر الأوروبية فائقة السرعة للاتصالات العلمية للربط بين الجامعات ومؤسسات البحوث والمكتبات ثم تدريجياً المدارس، كما تم اتخاذ إجراءات ضرورية لإزالة عقبات انتقالالباحثين وا يجاد حوافز لجذب الباحثين من باقي أنحاء العالم.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشروعات البحثية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي تطبيقاً للسياسة الأوروبية المشتركة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تتم خلال مركز تم إنشاءه لهذا الغرض، وهو المركز المشترك للبحث (Common Research Center)، الذي يعد جزء من المفوضية الأوروبية، ولهذا المركز معامل ومنشآت خاصة به تقع في مدينة (إسبرا Ispra) بإيطاليا، كما لديه معاهد متخصصة تابعة له تنتشر في بلجيكا، هولندا، ألمانيا، اسبانيا.[3]

(1)– مزيان محمد، ماحي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 312.

(2)– حسن جواس، **طبيعة الإتحاد الأوروبي: دراسة قانونية، سياسية، تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدّستور الأوروبي** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 196.

(3)– **المرجع نفسه**، ص 199.

2-التعاون العلمي الأوروبي مع دول الضفة الجنوبية:

تتفق جميع الأطراف المشاركة في عملية برشلونة، على أهمية المشاركة في المجال العلمي والتكنولوجي، وهذا من أجل تطوير حقيقي للمنطقة خاصة الدول الضفة الجنوبية، لأن تدعيم هذا المجال سيسمح بتعزيز التفاهم بين شعوب المنطقة.

في إطار برنامج العمل الخاص بمؤتمر برشلونة سنة 1995، تم التركيز على موضوع العلم والتكنولوجيا، وتناول المشاركون بالأخص كيفية تشجيع الأبحاث خاصة التنموية منها، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ "المنفعة المتبادلة"، من أجل خفض الهوة بين الأطراف الأوروبية والجنوبية وذلك من خلال تشجيع نقل التكنولوجيا، كما أشار المشاركون إلى ضرورة المساهمة في تأهيل العاملين والقطاعات العلمية والتقنية من خلال مشاريع بحثية مشتركة.[1]

واستمر الاهتمام بالمجالات العلمية والتكنولوجية من خلال ميثاق مدريد لسنة 1997 الذي تناول أهمية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، باعتباره أولوية لا يمكن تجاوزها، حيث خصصت له مناقشات واسعة لوضع آليات واقعية تعمل على تطوير علمي وتكنولوجي فعال في منطقة المتوسط بشكل عام، من أجل المساهمة في تعزيز السلم والتفاهم بين شعوب المنطقة، وتجاوز التميزيات العرقية، الجنسية والثقافية، والقيمية. وبغض النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فإن دول وشعوب الإقليم المتوسطي تسعى إلى تكثيف المبادلات العلمية والجماعية بينها، ومن أجل تحقيق هذه الغايات تم الاتفاق على أهم الرؤى الآتية:[2]

- التعاون والتبادل في المجال الثقافي، من خلال تشجيع التبادلات الثقافية، والتفتح على اللغات مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك؛
- التعاون في مجال التربية، من خلال تعزيز العلاقات بين مؤسسات الدولة، والهيئات الغير الحكومية العاملة في مجال التربية والعلوم، وكذا رفع مستوى الأساتذة والطلبة والباحثين والقيام بتقييم أدق لمشكلة المعادلة بين المستويات والشهادات.

(1)– وثيقة إعلان برشلونة، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي(28/27 نوفمبر 1995)، **مرجع سبق ذكره.**

(2)– **المرجع نفسه.**

ولقد تواصل الاهتمام بكل ما له علاقة بالمجالات العلمية والتكنولوجية، وهو ما تم فيما بعد في مشاريع أخرى. حيث تم التطرق مرة أخرى لموضوع التعليم سنة 2005 في إطار تعزيز برامج الشراكة الأورومتوسطية، لوضع خطة عمل هدفها زيادة جودة التعليم للجميع الأطراف في عملية برشلونة، مع احترام مبدأ المساواة فيه، كما اقترحت المفوضية الأوروبية تعزيز عملية دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للتعليم والتدريب المهني، مع ضرورة زيادة المخصصات المالية للتعليم العالي بنسبة 50% على الأقل، كما سعى المشاركون للالتزام بضمان حق التعليم للجميع وفي كافة المستويات للقضاء على الأمية، ووضعت آليات أخرى تمثلت أساساً في توفير نظام تقديم منح دراسية لدول الإتحاد الأوروبي.

كما أكد المشاركون في"**إعلان القاهرة لسنة 2007**"، من خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي حول التعليم العالي والبحث العلمي، على ضرورة إنشاء "فضاء أورومتوسطي للبحوث والابتكار" من خلال:[1]

- تحديث سياسات البحوث والتنمية في بلدان الشراكة المتوسطية؛
- تطوير القدرات المؤسسية؛
- تعزيز مشاركة بلدان الشراكة الأورومتوسطية في البرامج الإطارية، مع أخذ احتياجاتها الخاصة ومصالحها المشتركة في الاعتبار؛
- تشجيع الابتكار في بلدان الشراكة المتوسطية، وذلك عن طريق تحسين استغلال منتجات تطوير الأبحاث والتكنولوجيا في المجتمع والصناعة؛
- تشجيع وتسهيل حراك الأساتذة، الطلبة والإداريين.

هذه الأهداف تم التأكيد عليها في الاجتماعات السنوية للجنة مراقبة التعاون الأورومتوسطي في مجال الأبحاث والتنمية التكنولوجيا، التي أبرزت مبادئ لتعاون الاتحاد الأوروبي وبلدان الشراكة الأورومتوسطية مبني على "الحاجات"، وعلى "النتائج" وفي مسار من "السيادة المشتركة" و"التمويل المشترك".

بدورها اهتمت الدول العربية بفكرة التعاون العلمي مع الدول الأوروبية، وهو ما تجسد من خلال العديد من المؤتمرات التي عقدت بشأن هذا الموضوع، أهمها:

(1)- عارف صوفي، شفيق مقبل، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

التقرير الإقليمي للمؤتمر العربي حول التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2009، والذي جاء فيه على أن معظم التقارير الوطنية أقرت على ضرورة فتح قنوات التعاون العربي مع معظم دول الشمال والجنوب، وبالأخص مع دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات الدولية لاسيما اليونسكو، وذلك من خلال اتفاقيات أكاديمية مع الجامعات والمؤسسات العلمية بما يشمل المنح للطلاب والباحثين، ومما ذكر في هذا المجال:[1]

- تشجيع المراكز البحثية في البلدان العربية على إبرام صلات علمية مع المراكز الأوروبية النظيرة؛
- ربط مؤسسات التعليم العالي العربية شبكياً بالمكتبات العلمية بأوروبا؛
- وضع خطة إستراتيجية لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية المرموقة بالدول الأوروبية؛
- دعم المشاركة العربية في المحافل العلمية التي تنظم بالدول الأوروبية؛
- متابعة التعاون العلمي العربي الأوروبيوا ٍخضاعه إلى التقييم المستمر حتى يعطي الثمار المرجوة منه؛
- عدم الاقتصار على التعاون الثنائي بين جامعتين بل يستحسن أن يكون التعاون بين أكثر من ثلاث جامعات في وقت واحد، في الاختصاصات العلمية ذات الأولوية في المنطقة العربية، وفي مجالات تبادل الأساتذة والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، وا ٍحداث الشهادات المزدوجة
- ضرورة تقدم الجامعات العربية في شكل مجموعات للاشتراك في المشاريع البحثية الدولية على غرار البرنامج الأوروبي "للإطار البحث والتطوير، PCRD"، البرامج الأوروبية "تومبوس TEMPUS"،"اراسموس، ERASMUS" وغيرها؛
- توظيف التنافس مع الجامعات الأجنبية لتطوير قدرات الجامعات العربية.

وفي خطوات داعمة، قام الإتحاد من أجل المتوسط، بتشجيع التعاون العلمي عبر خلق مشاريع متوسطية ودعمها من خلال إنشاء جامعة أورومتوسطية سنة 2008 (مقرها سلوفينيا) لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة، وكخطوة هامة نحو إقامة منطقة تعليم عالي موحدة تستند في عملها إلى تنقل المعرفة، وتنمية التعاون في التعليم العالي من خلال دورها كمنسق

(1)– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير الإقليمي للمؤتمر العربي حول: "التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

وميسّر للنشاطات الأكاديمية والبحثية المشتركة، كما تقوم على تعزيز الإبداع الأكاديمي والبحثي. لهذا السبب فإن برامج الدراسات العليا والبرامج الأكاديمية الأخرى في الجامعة مصممة لتقوية عملية تنقل الأفكار والخبرات والمعارف الأكاديمية بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب.

وتوفر الجامعة الأورومتوسطية برامج ماجستير ودكتوراه تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية حول: حقوق الإنسان والهجرة، الدراسات الأورومتوسطية، قضايا التنوع الاجتماعي ودراسات التنمية،...،إلخ، لتعزيز بيئة متعددة الثقافات واستقطاب طلاب وأساتذة من كامل المنطقة الأوروبية المتوسطية، كما توفر الجامعة ندوات لأبحاث الدكتوراه ومدارس صيفية ونقاشات طاولة مستديرة حول مواضيع الاهتمام الرئيسية في البيئة الدولية.[1]

إضافة إلى ذلك ومن خلال شبكة تعاون مؤلفة من 142 مؤسسة تعليمية في 37 دولة من الدول الأورومتوسطية، ترعى الجامعة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في تأسيسها، مؤتمرات ونقاشات وفعاليات مماثلة بهدف توسيع انتشارها وتشجيع إنشاء منطقة تعليم عالي موحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تصدر الجامعة عدداً من المطبوعات والمواد الترويجية.

وقد شاركت الجامعة في رعاية عدة ندوات ومؤتمرات حول التعليم العالي والأبحاث في المناطق ذات الأولوية في المنطقة الأورومتوسطية وبلدان الإتحاد من أجل المتوسط وفي سعيها إلى تدويل بحر المعرفة، وجهت العديد من الدول جهودها نحو مسائل التعليم والعلوم والتكنولوجيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتشجيع خلق مجتمعات المعرفة في الدول الأورومتوسطية، وفي هذا الإطار اتفقت دول اتحاد المغرب العربي الخمس، وهي الجزائر وليبيا وموريطانيا والمغرب وتونس، مع خمس دول أوروبية هي فرنسا وايطاليا ومالطا والبرتغال اسبانيا على إنشاء مرصد متوسطي للتنمية المستدامة بموجب إعلان وهران، وسيقام المرصد الذي اقترحته الجزائر في حديقة مساحتها 10 هكتارا على ساحل وهران في الجزائر، بهدف رصد التحضيرات البيئية للتنمية المستدامة، إضافة إلى صياغة خطط الدول الأعضاء بخصوص التغير المناخي

(1)- جوزيف مفسود، "التعليم العالي والتعاون العلمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط : دور الجامعة الأورومتوسطية" **في الكتاب: السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010**، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط(عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع)، ص 273.

وتحقيق التناغم بينها، كما سيقدم المرصد معلومات علمية وتشخيصات وسيناريوهات لسياسات التنمية فيما يتعلق بالتشارك في المعلومات وزيادة التعاون وتنسيق استراتيجيات الاستجابة.[1]

ثانياً - مظاهر التعاون العلمي الأورومتوسطي:

إن التعاون الأورومتوسطي في المجال العلمي والبحثي يتخذ نموذجين أساسيين:[2]

- **النموذج الأول**: هو نموذج البرامج المشتركة الأوروبية العربية، الذي يعتمد على مزود أو مزودين أوروبيين وعدة مستفدين، كما هو الحال في بعض المشاريع المنبثقة عن برنامج "تومبوس،TEMPUS ".
- **النموذج الثاني**: هو نموذج المزود الواحد والشريك العربي الواحد مع عدة مستفدين، كما هو الحال في برنامج ماجستير التحول الاقتصادي، والذي يستقبل طلاب من سوريا، الأردن مصر، اليمن، تونس، بالإضافة إلى عدد من الطلاب الألمان.

من بين أهم برامج التعاون العلمي في المنطقة الأورومتوسطية نجد:

1- برنامج تمبوس، "Tempus":

يعود إنشاء هذا البرنامج إلى سنة 1990، فقد تأسس مباشرة بعد تفكيك أوروبا الشيوعية وسقوط جدار برلين، وفي الواقع كان برنامج "تمبوس،Tempus" الجناح الجامعي ذات الإجراءات المصاحبة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي من أجل دعم الدول التي خرجت من الشيوعية واتجهت إلى الديمقراطية واقتصاد السوق.

غير أن منطقة "تمبوس، Tempus" حالياً لا ترتبط بأوروبا الشرقية فحسب،التي دُ مجت دولها في الاتحاد الأوروبي، ولكن اتسعت أيضاً لتشمل دول البلقان، ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، لبنان، مصر، الأردن، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا ، تونس).

يهدف هذا البرنامج لتشجيع تطوير أنظمة التعليم العالي في دول الشركاء، إذ يعد هذا البرنامج في عصر العولمة والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، بمثابة أحد الطرق التي يسعى

(1)- جوزيف مفسود، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

(2)- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير الإقليمي للمؤتمر العربي حول: التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 43

الاتحاد الأوروبي من خلالها لمواجهة تحديات بيئية وسياسية واجتماعية متغيرة، ومن ثمة تقوية الحوار بين البلدان والحضارات.[1]

أ -أهداف وأنماط التحرك الممكن لبرنامج تومبوس:

إن أساس البرنامج يعتمد على فكرة تأسيس الشبكات الجامعية التي تتخطى الحدود القومية وتبادل الخبرات، تعبئة وحشد الطلبة والموظفين، وا ٍعداد وتأسيس مشاريع التعليم الجديدة والأساسية ويمثل هذا البرنامج تجسيد لثلاثة أهداف أساسية:[2]

- الأعمال البناءة حول تأسيس الإتحاد المالي أو الجمعيات (الالتحاق بالمشروع الأوروبي/ المتوسطي الأوروبي المشترك).
- أعمال خاصة بالمنح الفردية الخاصة بالتعبئة.
- أعمال مكملة (إجراءات مكملة أساسية).

ب -مراحل برنامج تمبوس منذ سنة 1990:

أما عن مراحل تطور هذا البرنامج فقد مر ّ بتطورات متعددة، من خلال أربع مراحل متتالية حتى الوقت الحالي:[3]

- **تمبوس (01)، (1990-1993):** هي مرحلة بداية المشروع، تمثل المرحلة التجريبية الخاصة بالبلاد القديمة الاشتراكية في وسط وشرق أوروبا.
- **تمبوس(2)، (1993-1997):** الإعداد والتجهيز الأولي للبرنامج، مع عدم إشباع الأولويات التعليمية في البلاد، بينما كان في نفس الوقت يمتد خارج دول الاتحاد السوفياتي.
- **تمبوس(3)، (2000-2006):** انتشر البرنامج على مستوى جغرافي واسع، فلم يعد مقتصراً على الدول الأعضاء بل امتد إلى مناطق جديدة (البلقان، دول البحر الأبيض المتوسط الشرقية و الجنوبية).

(1)- المفوضية الأوروبية، برنامج تمبوس، Tempus، أنظر في:
http://www.europa:eu.int//comm/dgs/education culture

(2)- السيد ياسين، توفيق الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

(3)- المفوضية الأوروبية، برنامج تمبوس، tempus، **مرجع سبق ذكره**.

ج-الانتشار الجغرافي للبرنامج:

في بداية التسعينات كان البرنامج مدمجاً في برنامج "فار"، وقد عمل حينئذ على عملية تعاونية في المجال العلمي والتي كانت موجهة إلى (بولونيا، تيشكوسلوفاكيا)، ثم امتد إلى البلاد الأوروبية الشيوعية الأخرى (بلغاريا، رومانيا).

ولقد شكلت سنة (1992-1993) أول بداية للتغيير، وتم ذلك حسب مجريات الحياة العادية (نهاية الاتحاد السوفياتي، اندلاع الثورة البلقانية)، والإجراءات العامة العالمية المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، فقد بدأ المشروع في بلاد البلطيق ثم امتد تدريجياً إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً الجديدةوا إلى منغوليا، والبلاد البلقانية.

وكانت فترة (1998-2000) ثاني مرحلة للتغيير، وأهم مرحلة منذ إنشاء البرنامج، فقد بدأت الدول المرشحة تتحول إلى الاهتمام بالتعاون الجامعي الداخلي في الإتحاد الأوروبي، إلى التعاون الخارجي حيث انتقل البرنامج من دول البلقان في المحيط الهادي، ثم دول البحر الأبيض المتوسط والتي كانت من المستبعد توقع دخولها في مجال انتشاره.[1]

نلاحظ بأن بداية إنشاء برنامج "تمبوس" كان من أجل دول أوروبا الوسطى، أي الدول الراغبة للانضمام في الاتحاد الأوروبي، غير أن البرنامج اليوم لم يعد مقتصراً على تلك المناطق فقط، إنما أصبح برنامجاً تعاونياً للجامعات خارج الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى الدول الأوروبية الآسيوية ودول البحر الأبيض المتوسط.

فالفكرة الأساسية لهذا البرنامج تتمثل في إقامة شبكة جامعية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار المتوسطي، لتدعيم تبادل الخبرات وانتقال الطلاب والباحثين بين مختلف الأطراف فضلاً عن تأسيس مشاريع بحثية مشتركة، وهذا البرنامج يعمل على محورين: محور تبادلي بين الجامعات، ومحور فردي بتمويل المنح الفردية.

المحور التعاوني بين الجامعات: يتمثل في تمويل المفوضية الأوروبية لعملية التعاون بين الجامعات الأوروبية وجامعات الدول الأخرى، إلى جانب مؤسسات غير حكومية: مثل الجمعيات الإدارات، الشركات، وذلك عبر أنشطة تعليمية وبحثية والهدف منها هو التوصل إلى ثلاث نقاط:

(1)- السيد ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

- التوصل إلى برامج دراسية جديدة للتعليم العالي، مثل إنشاء أقسام جديدة للدراسات الأوروبية إدخال التحسينات والتعديلات على برامج قائمة، فتح آفاق اختيارات جديدة، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى مشروع نظام L.M.D، والتعليم عن بعد عبر الانترنيت.
- إدخال التحسينات على إدارة الجامعات، مثل إنشاء مكتب للعلاقات الدولية، تحسين الخدمات الاجتماعية في الكليات، فترات تدريبية للطاقم الإداري.
- النهوض بالطبيعة المهنية للبرامج الدراسية التي تهدف لتسيير البحث للحصول على وظائف وذلك عن طريق ربط محتوى الشهادات بسوق العمل، وبالتالي العمل على إصلاح لائحة الشهادات الجامعية.

محور المنح الفردية: هي منح موجهة أساساً لجامعيين الدول محل التعاون، لمدة إقامة تقدر بشهرين بأوروبا، بغرض إعداد إحدى المشروعات الصغيرة وعرضها، كالاشتراك في مناظرة علمية، مؤتمر دولي، وذلك لتحسين مهارات معينة أو لإجراء دراسة بذاتها، يستفيد منها الطرفان.[1]

2- "إراسموس مندوس، Erasmus ,Mondus":

أنشأ هذا البرنامج لتعزيز التعاون الأوروبي الدولي من خلال مواد ماجستير أوروبية عالية الجودة، وتعطي بمقتضاه منحاً دراسية لأحسن طلبة بلدان العالم الثالث المختارة، وكذا للطلبة الأوروبيين الراغبين في الدراسة خارج أوروبا.[2]

3-برامج الأبحاث الأوروبية: أفسحت أوروبا لشركائها المتوسطيين فرصة التعاون البحثي من خلال:

- **برنامج إطار العمل السادس،INCO**، للتعاون في مجالات البيئة وسلامة الغذاء،و الصحة العامة، الموارد الطبيعية، وبلغت المشاركات العربية 275 مشاركة أغلبها من الجامعات ومراكز الأبحاث العربية.

(1)- محمد الأمين لعجال أعجال، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر ،العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وا إدارية، 2006-2007)، ص 203.

(2)- مونيس بخضرة، "نظام ل. م.د وا إمكانيته المعرفية: ميدان العلوم الاجتماعية نموذجاً"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية**(23-24-25-26 أفريل 2012)، ص 35.

- **برنامج الإطار السابع**، بدأ العمل به سنة 2007 لغاية 2013، يظم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وقد تم تحديد مجالات التعاون(الصحة العامة، الغذاء، الزراعة، البيوتكنولوجيا تكنولوجيا الإعلام والاتصال، النانو علوم، النانو تكنولوجيا، الطاقة، البيئة، النقل، العلوم الاجتماعية والاقتصادية والأمن).[1]

هذا بالإضافة إلى تطوير العديد من اتفاقيات شراكة جامعية على الصعيد الدولي، ووضع آليات لنقل الخبرة الضرورية لتعزيز الموارد البشرية، والتحسن النوعي للتعليم العالي وا ٍنشاء شعب جديدة وتطوير علاقات شراكة بين الجامعات والمؤسسات.[2]

تهدف أوروبا من خلال هذه البرامج:[3]

- **تشجيع الحراك الأكاديمي**:الذي يقدم وسيلة لنشر المعرفة وا ٍنشاء مجتمعات علمية وأكاديمية تعمل على تطوير المعرفة ونشرها في مجالات محددة.
- **تطوير المناهج**: مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا تزداد الحاجة لتحديث وتطوير البرامج ووضع برامج جديدة، غير أن المهارات لا تكون غالباً متوافرة في الجامعات، مما يجعل من التعاون الأداة المثلى لهذا التطوير.
- **إصلاحات بنيوية:** يهدف عدد من مشاريع التعاون لتطوير وتقوية أسس التعليم العالي والبحث العلمي وهذه أهداف عالمية، فالحراك الأكاديمي والعولمة على سبيل المثال يتطلبان التنسيق والاعتراف المتبادل بين أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي، لتحديثه وتطويره باتجاه المفاهيم العالمية، وقد لعب "برنامج تومبيس" دور أساسي في هذا الاتجاه بالأخص مع رغبة الدول الأوروبية جعل أنظمتها عالمية.

يمكن القول بأن الدول المتوسطية عامة،و المغاربية خاصة، قد استجابت بطريقة أو بأخرى للبعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، عن طريق إعادة تكييف البرامج التعليمية الجامعية وخاصة مشروع نظام L.M.D، الذي يتمثل في تبسيط الشهادات والبرامج الدراسية القائمة في التعليم العالي

(1)– مونيس بخضرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

(2)- الإتحاد الأوربي، "مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر"، أنظر في :
تاريخ الإطلاع: (20/ /05/2018) **http://eeas.europa.eu/delegations/algeria**

(3)- عارف صوفي، شفيق مقبل، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

الأوروبي (الليسانس، الماستر، الدكتوراه)، هذا مع إعادة النظر في تعليم اللغات، وجعل نظام التعليم يتوجه أساساً لتعلم التعدد والاختلاف قصد معرفة الأطراف الأخرى، فضلاً عن تبادل المعلومات والخبرات العلمية بين الجامعات.

حيث نتج عن هذا التعاون مجموعة من النتائج والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي:

الإصدارات العلمية المشتركة، والتي قد تطورت في عمومها، إذ ارتفع معدل النشر العلمي المشترك مع باحثي الإتحاد الأوروبي، غير أنه يختلف من بلد لآخر، فمثلاً مصر معدلها منخفض نسبياً قدر بـ 35% من النشر المشترك، في حين يحتوي إسرائيل على مجتمع علمي شديد الانفتاح، مع نسبة 42% من النشر العلمي المشترك مع الباحثين الأوروبيين، وتسجل الدول الصغيرة كالأردن 49%، ولبنان 52% معدلاً أكثر ارتفاعاً للنشر المشترك مع باحثين أجانب وتسجل بلدان المغرب العربي بدورها معدلات مرتفعة للنشر المشترك وبشكل خاص مع فرنسا.[1]

ويبدو أن الدول الأوروبية داعمة لانتشار أنشطة بحثية نظرية، بينما بلدان الجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تفضل وبوضوح الأبحاث التطبيقية الموجهة نحو التكنولوجيا، نتيجة لذلك فإن باحثي بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط يهتمون أكثر بالعلوم التطبيقية، وهم أكثر تركيزاً على التكنولوجيا من نظرائهم الأوروبيين. هذا الاتجاه للتخصص هو شديد الأهمية، لسببين أساسيين:[2]

- للدول اتجاه عام لتعزيز تخصصاتها في الزمن بدلاً من تنويعها.
- التطور العلمي والتكنولوجي، يشمل أنشطة "تعتمد على إتباع المسار" وتتغذى على الأعمال السابقة والكفاءات المكتسبة.

كما أُبرمت العديد من اتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة في مجال العلم والتكنولوجيا، أما على مستوى المشروعات، فقد تم استثمار مبلغ 430 مليون يورو لتنفيذ 168 مشروعاً بالمنطقة، تغطي هذه المبالغ تكاليف الوحدات الأوروبية والوحدات المتوسطية في نفس الوقت.

---

(1)- ريغاس أرفانيتيس،"التعاون الأورومتوسطي في مجالي البحث والابتكار"، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2012** (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص 266.

(2)- **المرجع نفسه**، ص 269.

غير أنه رغم كل هذه المجهودات المبذولة، الاجتماعات الكثيرة، واللقاءات الخاصة لإيجاد حلول واقعية من أجل تطوير فعلي لمختلف المؤسسات التعليمية، إلا أن المنطقة الأورومتوسطية في شكلها العام تبقى بعيدة كل البعد عن مجال الانفتاح العلمي والتكنولوجي، رغم الأهمية المشار إليها، والمعترف بها من قبل كل أطراف الشراكة الفعالة سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات المدنية.

إن مشاركة المؤسسات العلمية لدول جنوب المتوسط في مشاريع البحث الأوروبية ضروري لزيادة الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية، وللتعريف عن ذاتها، ولكن يجب الانتباه إلى عدم حصر الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المحلية على إجراء إحصاءات أو دراسة واقع، أو الترويج لتقنية حديثة فقط، ولكن يجب تشجيع المشاركة بالأعمال البحثية.[1]

فبالنسبة "لبرنامج تومبوس" فقد وجهت له عدة انتقادات، مرتبطة أساساً بمدى مصداقية هذا التعاون العلمي من خلال المساعدات الخارجية والتي تتجه نحو نوع من المشروطية العلمية، حيث أن هذه المساعدات الخارجية تتصل بدلالات ما يحوزه التوجه المتوسطي من اهتمام مقارنة بالتوجهات العربية أو الإسلامية، حيث أن تلك الأخيرة لا تتوفر على المؤسسات والإدارات اللازمة لدفع تنظيم التعاون حولها، من خلال برامج مناظرة للبرنامج الأوروبي تومبوس، فالدول الأوروبية دائماً لا تزال رهينة تصدير النمط الخاص بها في شتى الميادين لاسيما في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتتجاهل بذلك نمط تفكير كلي خاص بالمنطقة الأورومتوسطية، من خلال مختلف الاختلافات اللغوية والدينية وكذالك الثقافية السائدة في المنطقة الجنوبية.

كما أن المؤشرات العامة للتعاون أو للشراكة العلمية الحقيقية لا تزال ضعيفة جداً، إذ تبيّن الإحصاءات ضآلة أعداد الطلاب الوافدين من الخارج على مؤسسات التعليم العالي العربي وترجع قلّة جاذبية الجامعات العربية إلى عوامل متعددة: منها ما يتصل بالقيود الإدارية، ومنها ما يرجع إلى إلى قلّة تنافسيتها، أو تخصيص الطاقة الاستيعابية بالأولوية للطلاب المحليين هو ما جعلها تبقى شبه معزولة عن فضائها الإقليمي والدولي، لأنها لم تستفد من الحراك الطلابي

(1)- رفيق يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص 606.

الذي أصبح خلال العقدين الأخيرين اتجاهاً ثابتاً وقوياً، بل مورداً مالياً إضافياً في أكثر الجامعات شهرة.[1]

تظهر مقارنة التعاون العلمي الأوروبي مع إسرائيل المفارقة وازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الموضوع، فالنص على هذا الجانب كان كبند فرعي ضمن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، بهدف تشجيع إقامة صلات وثيقة بين المجموعة العلمية في أوروبا وهذه الدول وذلك من خلال نفاذها إلى برامج البحث والتطوير في الإتحاد الأوروبي ومشاركتها في شبكات التعاون اللامركزي وتقوية طاقات البحث وتفعيل الاختراع التقني ونشر المعرفة الفنية.[2]

في حين أن مضمون التعاون التقني والعلمي في اتفاقيات المشاركة مع إسرائيل فقد تم تفعيله في أربع اتفاقيات منفصلة وهي:[3]

1- اتفاقية ملكية مشغلي وسائل الاتصال والملكية الحكومية.

2- اتفاق التعاون الفني والعلمي بين الاتحاد الأوروبي وا إسر ائيل والبرنامج الإطاري الأوروبي للتنمية التقنية والبحوث.

3- اتفاقية المواصفات والمقاييس المخبرية الجديدة.

4- الاتفاقية المتعلقة بانضمام إسرائيل إلى برنامج جاليلو لملاحة الأقمار الصناعية التابعة للإتحاد الأوروبي.

---

(1)- يخضع الحراك الطلابي نحو الخارج إما للقرارات الفردية للطلاب الذين يقبلون تحمل تكاليف دراستهم في الخارج، أو للسياسة الرسمية للدولة التي تتولى الإنفاق على مبتعثيها إلى جامعات أجنبية للدراسة، وتعطي الأسبقية للطلبة المتفوقين لتكملة دراستهم في التخصصات العلمية المختلفة، للمزيد أنظر في:

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تقرير المرصد العربي للتربية حول**: "التعليم في الوطن العربي"، دمشق: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012.

(2)- عبير الغندور، الشراكة الأوروبية مع العرب وا إسرائيل...دراسة مقارنة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(165)(يوليو 2006)، ص 23.

(3)- **المرجع نفسه**، ص 25.

الخلاصة والإستنتاجات:

تقدم البشرية وتصنيف المجتمعات عالمياً أصبح يقاس على أساس كثافة إنتاج واستخدام المعرفة كمعيار لمكانة وتطور المجتمع، فحيازة المعرفة واستخدامها أصبح مقياس الثروة الجديدة.

خلال السنوات والعقود القليلة الماضية احتلت البلدان العربية وقطاعات بحثها العلمي جزءاً أساسياً من برامج التعاون الدولي والإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، حيث كانت الجامعات ومؤسسات البحث العربية غالباً ما تتلقى الدعم والمساعدة . حسب عملية برشلونة فإن مفهوم الشر اكة يؤكد على معنى الاعتماد المتبادل ومن ثم نتائج إيجابية على الطرفي العلاقة التعاونية.

غير أن عدم التوازن بين طرفي العلاقة التعاونية سياسياً، إقتصادياً، إجتماعياً، ثقافياً قد يلقي بضلاله على واقع العلاقة التعاونية، فالمانح هنا هي الدول الأوروبية والتي تضع سياساتها وفقاً لمصالحها ولديها مؤسسات تضع هذه السياسات، بينما المتلقي والتي هي دول الضفة الجنوبية، فهي تنظر إلى الأمر كأنه قضية الحصول على منح وليس تعاون، دون أن تقف موقف واحد ويكون لها مؤسسات تحدد مصالح بلدانها وتتعامل في سياستها الخارجية على هذا الأساس.

الفصل الثاني:

تحليل مؤشرات الإنتاج المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

يعيش عالم اليوم في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة المستمدة من العلوم التي تقود إلى التقدم، لأن المعرفة أصبحت مفتاحاً للنجاح والتطور نحو الأفضل، وقد طرحت مناقشات حول موضوع إنتاج المعرفة خلال السنوات الأخيرة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة بشكل واسع، إذ تتزايد التنافسية العملية حيال تأهيل الموارد البشرية من أجل إنتاج المعرفة في نظام تعليمي وبحثي تكون الصدارة فيه لإنتاج المعرفة وتعطي أهمية كبيرة لتوظيفها وإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي المبني على المعرفة.

لذلك شهد قطاع البحث العلمي والتطوير في الجزائر على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من الألفية الثالثة، تغيرات كبيرة رفعتها الأسباب الداخلية والخارجية التي تعيشها الجزائر و التي غالباً ما تتشابك بشكل وثيق ومشترك في اتجاه التوحيد (في الإشارة إلى المعايير التنظيمية الدولية)، والمتطلبات المحلية (التكيف مع السياق المحلي واحتياجات التنمية).

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الجزائر بتدعيم مختلف أوجه التعاون المعرفي العلمي مع نظيراتها من المؤسسات العلمية الأوروبية كإحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة، بتدعيم الروابط الأكاديمية، والاستفادة من التجارب والخبرات بتبادلها ونقلها، في سياق التحولات والتكيف مع النظام العالمي الجديد ومواكبة التطورات الجديدة التي تطرحها العولمة.

من منطلق هذا الأساس العلمي سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم العناصر التالية:

-المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المؤثرة على عملية إنتاج المعرفة في الجزائر.

-المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة على عملية إنتاج المعرفة في الجزائر.

-المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

-الخلاصة والاستنتاجات.

المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المؤثرة على إنتاج المعرفة في الجزائر

يرتبط نجاح البحث العلمي والتطوير في أية دولة بتوفر مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، التي تساهم في توفير الظروف المساعدة على مزاولة هذا النشاط وتحقيق نتائج إيجابية، تفيد المجتمع وتساهم في نقل وتوطين المعرفة، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الأوضاع السياسية والقانونية، والإقتصادية والإجتماعية الداخلية المؤثرة في إنتاج المعرفة في الجزائر.

المطلب الأول: محددات البيئة السياسية والقانونية

تستمد سياسة البحث العلمي والتطوير شرعيتها القانونية والسياسية من مدى إنتظامها وفق التوجهات الفكرية والعملية التي يحددها الدستور، فالإيديولوجية السياسية للدولة تلعب دوراً في تحديد مدى إيمانها بأهمية سياسة البحث العلمي وا عترافها بحرية الإجتهاد والبحث بدون رقابة مسبقة أو بعدية أو متزامنة.

أولاً - على المستوى السياسي:

تعتبر الأوضاع السياسية من حرية فكر وتعبير ومشاركة سياسية مكونات أساسية من مكونات البيئات التمكينية؛ التي تساهم بالنهوض بالأداء المعرفي والإطار الذي تتحرك بداخله مختلف عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ووصف الوضع السياسي في البلدان العربية بما فيها الجزائر يوحي بوجود نقص في ممارسة الحقوق والحريات السياسية من جهة وعدم التمكين الحقيقي من الحقوق المرصودة في الدساتير و القوانين من جهة ثانية.[1]

إن إفرازات السياسة الداخلية وضغوط التحولات العالمية التي مست الجزائر في نهاية القرن الماضي، تجلت مظاهرها في مجموعة من الإختلالات أصابت الاقتصاد الوطني وصبغته بالأزمة شكلاً ومضموناً، وقد زاد الأمر تعقيداً تداعيات انهيار المسار الديمقراطي وتردي الأوضاع الأمنية وحالة أللاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر فيما عرف بالعشرية

(1)– التقرير الاستراتيجي العربي 2001 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 02، أنظر في:
http://www.ahram.org تاريخ الإطلاع: (2017/03/12)

السوداء وأصبح تدويل الأزمة أمراً لا مناص منه، فأخبار المجازر والاغتيالات وتخريب الاقتصاد هي الحدث الأبرز على صفحات الجرائد. (1)

وفي ظل هذه الظروف المأساوية نظمت الجزائر انتخابات رئاسية مسبقة (أفريل 1999) حملت كثيراً من الجدل حول مصير الجزائر، هكذا شكل الملف الأمني وملف الإنعاش الاقتصادي مركز اهتمام الرئيس المنتخب فقد وعد بالقضاء على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية، تدعيم المشروع الديمقراطي وتعميقه من خلال دعم الأحزاب والمؤسسات السياسية وتكريس العدالة ودولة الحق والقانون وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية، إلى جانب ترقية مشاركة وتعزيز تنمية وسائل الإعلام وضمان تطوير العنصر البشري؛ من خلال تطوير منظومة الصحة والتعليم والبحث العلمي، وترقية المرأة والاندماج الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية، وما يحيط بها من سكن ونقل وتهيئة. (2)

تتمثل وظيفة الدستور في النظام الديمقراطي تأطير دولة القانون وتنظيم الحياة السياسية وتقييد السلطة بالانتخابات وبالفصل بين السلطات وما يتصل به من مبادئ وآليات وضمانات وهو من أجل ذلك نص أساسي يتميز عن غيره من النصوص القانونية بالاستقرار وبمنزلة متفوقة تضعه في المرتبة الأعلى، فلا ينتهك ولا يعدل إلا لتعميق الطابع الديمقراطي للنظام وتوسع المشاركة الشعبية. (3)

وقد عرفت الجزائر نصوصاً دستورية إبان الاحتلال ولو بالمفهوم المادي سواء من خلال ما سمي بدستور الجزائر لسنة 1947؛ الذي وضعته السلطة الاستعمارية لتنظيم شؤون الجزائر والذي يمكن وصفه في خانة الدساتير الممنوحة أو عبر النصوص التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية؛ قصد تنظيم العلاقة بين المؤسسات المؤقتة للثورة الجزائرية، كما كان تزويد البلاد بدستور من بين المهام الرئيسية التي كلف بها المجلس الوطني التأسيسي الذي تم انتخابه

(1)– محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **رسالة دكتوراه**(كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص226.

(2)– عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق** (الجزائر: ألفا ديزتي، 2004)، ص 54.

(3)– صالح بلحاج، "النظام السياسي الجزائري والعولمة السياسية: تحول أم تكيف"، جامعة الجزائر، ص 15، أنظر في:

بعد الاستقلال مباشرة، إضافة إلى سلطة في التشريع باسم الشعب الجزائري وتغيير حكومة للبلاد.

وبالفعل صادق المجلس التأسيسي على مشروع دستور 1963 الذي وافق عليه الشعب بالاستفتاء، والذي كان أول وأقصر دستور في تاريخ الجزائر حين علق العمل به بعد أيام قليلة من دخوله حيز التنفيذ ثم تلته عدة نصوص دستورية أبرزها التي صدرت سنوات (1976-1989-1996[*])، إضافة إلى التعديلات المختلفة التي عرفها دستور1976، ودستور1996 فمنذ تولي رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لمقاليد الحكم عبر عن عدم رضاه على دستور 1996، لأنه ينطوي على تناقضات خاصة على مستوى السلطة التنفيذية إلا أن الظروف

(*)- أهم ما جاء به دستور 1996 المعدل لدستور 1989 إنشاء " بمجلس الأمة" والذي كان الغرض منه توسيع الديمقراطية، وأكد ما جاء به دستور 1989بخصوص ترتيب السلطة التنفيذية من الداخل بإنشاء منصب رئيس الحكومة مسؤولاً سياسياً أمام المجلس الشعبي الوطني دون أن يمس هذا الأخير بمكانة رئيس الجمهورية على رأس النظام السياسي أو بصلاحياته.

-كما وسع دستور 1996، من الميادين التي يشرع فيها البرلمان حددها في (30 بندا) إذ احتوت المادة 122 من نفس الدستور على ميادين إضافية مقارنة بالمادة 115 من دستور 1989 تتمثل في فيما يلي: القواعد المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي (بينما نصت المادة 115 من دستور 1989 على القواعد المتعلقة بالتعليم فقط)، النظام العقاري، الضمانات الأساسية للموظفين، القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال السلطات المدنية والقوات المسلحة، إنشاء فئات المؤسسات، قواعد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

-كما تبنى دستور 1996 بموجب المادة 123 على خلاف دساتير الجزائر السابقة لمفهوم القوانين العضوية ليضاف إلى الميادين التي يشرع فيها البرلمان، للمزيد أنظر في:

- مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 7 ديسمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76 السنة 33، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

وأولويات المرحلة لم تسمح له بالمبادرة بتعديلات عميقة، لذلك اكتفى بتعديلات جزئية(*) متدرجة لمعالجة تداعيات كل مرحلة. (1)

إذ يبدو أن الجزائر قد استهلكت أربع نصوص دستورية كاملة بعد مرور نصف قرن على استقلالها مع خصم الفترات الانتقالية التي عطل فيها النص الدستوري، وهو شيء مثير للانتباه إذا ما قورن بتجارب الدول الديمقراطية التي تعرف استقراراً دستورياً بغض النظر عن التعديلات الجزئية التي تطر أ من حين للآخر.

المشكل أن النصوص الدستورية في الجزائر وغيرها من الدول العربية الأخرى ليس لديها أي مكانة ولا هبة لا في التصور ولا في الممارسة، ليبقى الخطاب الدستوري شكلي تماماً لا يعد مرجعاً يحكم سير العملية السياسية يعدل وينتهك بسهولة كبيرة. (2)

فعلى مستوى التشريعات يعد التقييد السمة العامة للتشريعات المتعلقة بالمجال السياسي فعادة ما يقرن الحصول على الحريات وحقوق جديدة بقيود تعطل الأثر الإصلاحي للتشريعات ما يؤكد انحصار الحريات وطغيان الطابع التسلطي، فما يعطيه الدستور من اليمين تسلبه القوانين من اليسار، لاسيما وأن القوانين العربية بما فيها الجزائر تعاني من مشكلات بنيوية متعددة تفقدها فعاليتها كما أن سوء تطبيقها حولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية لا تشجع الناس للاحتكام إليها.(3)

(*)- انصب التعديل الدستوري الأول سنة 2002، على تعديل المادة الثالثة من دستور 1996 بترقية تمازيغت لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية اللغة الوطنية والرسمية للبلاد، والذي يعد تدعيماً للمكونات الأساسية للهوية الوطنية للبلاد وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية. للمزيد أنظر في:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل 10 أفريل سنة 2002، **الجريدة الرسمية** العدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.

- بينما انصب التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 على ثلاث مجالات، تعلق الأول برموز الثورة، والثاني بالسلطة التنفيذية، أما الثالث بترقية الحقوق السياسية للمرأة، للمزيد أنظر في:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق ل 15 نوفمبر سنة 2008، **الجريدة الرسمية**، العدد 63، السنة 45، الصادرة في 16 نوفمبر 2008.

(1)– عمار عباس، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل، دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد (12)(جوان 2014)، ص 98.

(2)– صالح بلحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 15 .

(3)– التقرير الاستراتيجي العربي 2001، **مرجع سلق ذكره**، ص 02.

الواقع أنّ البحث العلمي والتطوير يحتاج إلى توفّر عناصر الإبداع والابتكار لدى الباحثين، وهي أمور لا تتأتى إلاّ من خلال توافر بيئة ديمقراطية تتيح للإنسان حرية الفكر والتعبير[1]. وهوما إنعكس على علاقة النظام السياسي الجزائري بالجامعة، والتي هي علاقة أحادية الجانب إذ تمتلك السلطة السياسية كافة الآليات التي من خلالها تتحكم في الجامعة وذلك من خلال صنع السياسة التعليمية الجامعية، هذه الأخيرة التي تعد كمُخرج للنظام السياسي، ومُدخل للجامعة يتحكم في كافة نظامها الجامعي كما يتحكم في كافة الأنظمة الأخرى. ورغم ما حضيت به الجامعة الجزائرية على مدى العشرية السابقة بعدد هائل من الإجراءات التنظيمية المتضمنة في السياسة التعليمية الجامعية، التي تهدف إلى دمقرطيتها على الأقل ظاهرياً، والتي لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعال، والأسوأ من هذا هو غياب المتابعة بعد التطبيق، فقد يتغير القانون قبل أن يعرف طريقه إلى التطبيق، أو يصدر دون مراسيم تنفيذية فيبقى حبر على ورق لمدة سنوات حتى يأتي قانون آخر يعدله أو يلغيه تماماً.[2]

أما عن السياسة العلمية، التي تتعلق أساساً باستراتيجية البحث العلمي وخططه الفرعية من أهداف ووسائل وأولويات، فإننا نجد حسب وضعية البحث العلمي في الجزائر، أنه لا توجد سياسة علمية واضحة، نتيجية ضعف البنى التحتية والإفتقار إلى الإرادة السياسية في التنسيق العلمي [3]؛ والنظام السياسي في ذلك يلعب دوراً بارزاً، فبغض النظر عن نوعه -شمولياً كان أم سلطوياً أو ليبرالياً - فالبحث العلمي يقتضي ممارسة للحرية الأكاديمية، ويتطلب تنوع الأداء واختلافه، وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، وإذا إنتفى هذا المناخ الليبرالي الذي يؤمن بالتعددية، فهناك احتمال كبير أن تضل جهود البحث العلمي، وواقع البحث العلمي في الجزائر يثبت ذلك.[4]

---

(1)– عدنان نايفة، محمد السيد سليم، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

(2)– سالمة الإمام، "السايسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة:مقاربة في التحليل الذُظمي"، **مجلة العلوم الإنسانسة والإجتماعية**، العدد (27)(جامعة ورقلة، ديسمبر 2016)، ص 537.

(3)–للتوسع أكثر في السياسة العلمية وأزمة البحث العلمي في الجزائر، راجع:

-محمد بودالي،"أزمة البحث العلمي في الجزائر"، **مجلة الحقيقة**، العدد(06)(جامعة أدرار، ماي 2005) ص ص19-37.

- ياسين السيد، **التحليل الإجتماعي لسياسات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي" في: العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح** (الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002).

(4)– سالمة الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 538.

فظراً لمركزية الدولة في قطاع البحث العلمي بوصفها الممول الرئيسي له، جعلها تميل لاستغلال هذا النفوذ والتدخل بعدم السماح للجامعة وحتى مراكز البحوث من الإنطلاق من مناقشة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة من خلال الواقع أو الميدان، مما جعل البحث العلمي يأخذ صفة الأكاديمية المطلقة ويميل في معظمه للتنظير بعيداً عن مجريات الأحداث الواقعية، هذا يفقده جانباً كبيراً من أهميته وجدواه لعدو وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج الأبحاث.[1]

على هذا الأساس جاءت وثيقة مراجعة الدستور لسنة 2016[*]، حملت إضافات هامة في مجال البحث العلمي والتطوير حيث تم تثمين دسترة حرية البحث العلمي والأكاديمي وأهمية تطوير البحث في المجالات العلمية والتكنولوجية، من أجل تحرير الطاقات العلمية وتوجيهها نحو الابتكار لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي من شأنه تعزيز صرح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، لاسيما في الوقت الراهن الذي يستدعي من الجامعة الجزائرية حضوراً جاداً في المحافل العلمية والأكاديمية.

أيضاً تم استحداث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي، يتولى مهمة ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي واقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية

(1)– نصيرة قريشي، "إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر"، **مداخلة ألقيت في يوم دراسي: حول دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**(جامعة الشلف، 16 أفريل 2013).

(*)- حمل دستور سنة 2016 العديد من التعديلات والمواد الجديدة، تم إدراج مادة جديدة تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية أنظر المادة، كما استحدث الدستور مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية، أنظر المادة 04.

- تبقى اللبنة الإضافية الهامة لهذا الدستور هو إثراء مواده بتوسيع قاعدة الحقوق والحريات بإدخال حقوق جديدة على غرار المناصفة بين الرجال والنساء في سوق الشغل، وسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاتهم، حرية الإعلام، الحق في بيئة سليمة، وكذا الاعترف بحقوق الأحزاب السياسية ، و توسيع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية، لاسيما منها حرية الرأي والتعبير والاجتماع والاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان، المشاركة الفعلية في مراقبة عمل الحكومة، تمثيل مناسب في أجهزة غرفي البرلمان، إخطار المجلس الدستوري،...،إلخ، للمزيد أنظر في:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، السنة53، الصادرة في 07 مارس 2016.

في هذا المجال إلى جانب تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المخصصة في تثمين نتائج البحث العلمي لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة.[1]

ثانياً - <u>على الصعيد القانوني:</u>

اتخذت الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العديد من الإجراءات التي تهدف إلى ترقية البحث العلمي والاهتمام به، فأقرت قوانين وأنشأت مؤسسات وتنظيمات وسعت لتوفير القاعدة المادية والبشرية لتطوير البحث العلمي، ويمكن تحليل واقع البحث العلمي في الجزائر بحسب سيرورة التطور التاريخي الذي عرفه هذا الأخير فيما يلي:

1- <u>تطور البحث العلمي في الجزائر (من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى سنة 1998):</u>

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال: كانت نشاطات البحث العلمي في هذه المرحلة تعتمد على مؤسسات مختلفة يمكن تصنيفها إلى فئتين"المؤسسات المتخصصة" و"الجامعة"، وكانت هيئات البحث متمثلة في المركز الوطني للبحث العلمي، ومحافظة الطاقة الذرية والمركز الوطني للدراسات الفضائية، ديوان البحث العلمي والتقني في ما وراء البحار.

كان البحث العلمي متمركزاً في جامعة الجزائر فقط، وينطوي تحتها مجموعة من المعاهد مثل: معهد الدراسات الشرقية الذي تم إنشاءه سنة 1933، معهد الدراسات الفلسفية الذي تم إنشاءه سنة 1952، ومعهد علم الأعراق البشرية الذي تم إنشاءه سنة 1956، معهد البحث الصحراوي الذي تم إنشاءه سنة 1937.[2]

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1971): غداة الاستقلال لم تكن للجزائر حينها سياسية بحثية، حيث كانت هياكل البحث العلمي في هذه الفترة خاضعة لوصايتين جزائرية وفرنسية وقد تميز البحث العلمي والتطوير في هذه المرحلة بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين، أما

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 14، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص 36.

(2)– الجمهورية الجزائية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائري **<u>خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012</u>**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 85،86.

العدد القليل من الأساتذة الجزائريين فقد أوكلت لهم مهمة التدريس والتسيير الإداري، هذا ما جعل البحث العلمي يتوقف بالرغم من محاولات إنعاشه.[1]

يبدو واضحاً أن المسؤولين الجزائريين كانوا منشغلين بالأوضاع الصعبة التي تميز البلدان المستقلة حديثاً، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يحضى البحث العلمي بأولوية ما، وهذا ما يفسر استمرار فرنسا في تسيير هياكل البحث العلمي والذي تجسد في إنشاء البروتوكول الجزائري الفرنسي المؤرخ في 16 مارس 1968، ولمدة أربعة سنوات للتعاون العلمي بين البلدين، يتميز بالتمويل المشترك بين الجزائر وفرنسا للبحث العلمي، و تم إنهاء هذا النظام سنة 1971[2]. تميزت هذه المرحلة بانعدام سياسة البحث العلمي في الجزائر بسبب:[3]

- ضعف عدد الباحثين الجزائريين والأجانب (400 باحث محليين وأجانب).
- مجموع مشاريع البحث كانت تحت إدارة مديرية البحث الفرنسية.
- الافتقار للبحوث التطبيقية في إطار التعاون الخارجي.
- سوء ظروف العمل (المختبرات، الوثائق، المعدات،...،إلخ).
- صعوبة التوظيف التي تتعلق بالأوضاع المادية للمعلمين والأكاديميين.

ج- البحث العلمي في سبعينات القرن العشرين (1971-1990): بما أن الأهداف المتوخاة لا يمكن تحقيقها دون توفر بني أساسية متطورة تعمل على ترجمة السياسات المرسومة والاستراتيجيات وتحويلها إلى خطط ومشاريع بحثية قابلة للتنفيذ، فإن الجزائر أنشأت مجموعة

(1)– نجاة بوساحة، "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد(08) (الجزائر: جامعة ورقلة، السنة 2012)، ص 12.

(2) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Et De Développement Technologique, **La Recherche Scientifique En Algérie Indépendante**, P40.

(3) - **Ibid**, P 04.

من الهيئات بعد الوزارة، تم استحداث "المجلس المؤقت للبحث العلمي(*)"سنة 1971. و"المنظمة الوطنية للبحث العلمي(**)" سنة 1973، (أنظر الجدول رقم01).

بالرغم من الحركية التي تميزت بها هذه الهياكل فإن تأثيرها لم يكن كبيراً على واقع البحث العلمي، الذي كان في أولى نشاطاته على وجه الخصوص ثمرة مبادرات فردية وجماعية غير رسمية، ومع ذلك فإن عمل المنظمة الوطنية للبحث العلمي كان بالفعل تأسيساً في مجال استحداث مراكز بحث جديدة،وا ٍعادة بعث الحركية في تلك المراكز التي ورثتها بلادنا عن الاستعمار والتي بدأت بالكف عن ممارسة نشاطاتها، (حلت المنظمة الوطنية للبحث العلمي في ديسمبر 1983).[1]

ومن جانبها فإن مديرية البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد سطرت بمناسبة المخطط الرباعي الثاني (1973-1977)مخططاً وطنياً للبحث العلمي والتقني، يلح على الاعتراف بالبحث كعملية تنمية واستقلالية تكنولوجياً .[2]

د- <u>البحث العلمي في ثمانيات القرن العشرين</u>: منذ سنة 1982 تبنت الدولة سياسة جديدة لتنمية قطاع البحث الحساس، الطاقة النووية، والطاقات المتجددة؛ وذلك بإنشاء مركز خاص بهذه المهمة تحت اسم "محافظة الطاقات الجديدة، C.E.N [*]"، والتي تتمثل مهمتها في في تطبيق سياسة البحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة.

(*)- المجلس المؤقت للبحث العلمي،Le Conseil Provisoire De La Recherche Scietifique: أنشأ بموجب الأمر رقم 30/72 المؤرخ في 21 جانفي 1972، يتضمن إحداث مجلس مؤقت للبحث العلمي مكلف باستخلاف الهيئة الجزائرية الفرنسية للتعاون العلمي، الجريدة الرسمية، العدد08، الصادرة في 28 جانفي 1972.

(**)- الهيئة الوطنية للبحث العلمي،L'organisme Nationaln De La Recherche Scientifique : أنشأت بمقتضى الأمر رقم 44/73 المؤرخ في 25 جويلية 1973، يتضمن إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي، منحت لها صلاحيات واسعة.

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص87.

(2) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Et De développement Technologique, La Recherche Scientifique En Algérie Indépendante, **<u>Op,Cit</u>** , P47.

(*)- Commissariat Des Energies Nouvelles: المرسوم التنفيذي رقم 82-46 المؤرخ في 22 يناير 1982 يتضمن إنشاء محافظة للطاقات الجديدة، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 05، الصادرة في 02 فيفري 1982.

سنة 1984 تعزز البحث العلمي بإنشاء هيكل جديد، حيث تم إنشاء "محافظة البحث العلمي والتقني، CRST [(*)]"، ثم إلحاقها بالوزارة الأولى لإعطائها أكبر حيز من المسؤولية انطلقت أولى وحدات البحث العلمي في إطار اللجان المتعددة القطاعات الملحقة بمحافظة البحث العلمي والتقني.

سنة 1986 تم استحداث "المحافظة العليا للبحث،HCR [(**)]"، تم إلحاقها برئاسة الجمهورية[(***)]، وهي دمج بين المحافظة العليا للبحث العلمي والتقني وبين محافظة الطاقات الجديدة، مهمتها تطبيق السياسة الوطنية للبحث من جهة، وتطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقة البديلة من جهة أخرى.

هـ - <u>البحث العلمي في تسعينات القرن العشرين</u>: مع بروز معالم النظام الدولي الجديد تحولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا(هيئة حكومية)، أسندت مهامها إلى كتابة الدولة التابعة لوزارة التعليم العالي. ومنذ سنة 1993 إلى غاية 1998، تكفلت وزارة التعليم بالبحث العلمي فتغيرت فلسفة البحث العلمي، إذ لم يعد نظام برمجة البحث يعتمد على مفهوم "فوارة الماء" أو من "الأسفل إلى الأعلى"، حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى ببرنامج بحث وطني، ولا تمتلك هذه الطريقة الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذا البرنامج وقد صححت هذه الوضعية بطريقة "المضلة" أي من "الأعلى إلى الأسفل" حيث يتم أولاً تحديد

(*)- Commissariat à La Recherche Scientfique Et Technique: المرسوم التنفيذي رقم 84-159 المؤرخ في 07 جويلية 1984، يتضمن إنشاء محافظة للبحث العلمي والتقني، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

(**)- "Haut Commissariat à La Recherche": أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-72، يتضمن إنشاء محافظة سامية للبحث العلمي، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 15، الصادرة في 09 أفريل 1986.

(***)- وقد تم تغيير الوصاية إثر مراجعة الدستور في 03 نوفمبر 1989 الذي أنشأ منصب رئيس الحكومة الذي يتقاسم السطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية، للمزيد أنظر في: المرسوم الرئاسي رقم 55/89 المؤرخ في 02 ماي 1989 المتضمن إلغاء إلحاق المحافظة السامية للبحث برئاسة الجمهورية، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 18، المؤرخة في 03 ماي 1989

أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ثم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث.[1]

يظهر لنا جلياً من خلال المراحل السابقة نوعاً من أللاستقرار في مؤسسات وهيئات صنع وتنفيذ سياسية البحث العلمي(أنظر الجدول رقم 01)، فقد أخلت بهذه السياسة عدة تقلبات، فضلاً عن عدم استقرار الوصاية الإدارية لقطاع البحث العلمي ومؤسساته، فالنقص في الموارد البشرية المدربة، الأهداف والأولويات الغير مؤكدة، الوضع الإجمالي المتواضع للباحثين، الانعدام الفعلي للبحث و أخرى، شكلت كلها أهم أسباب فشل سياسة البحث العلمي في الجزائر قبل سنة 1998، وأهم الأسباب لصياغة سياسية بحث علمي بديلة؛ وذلك بإصدار قانون توجيهي وبرنامج خماسي متعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998) الذي كان الغرض منه إنشاء صرخ مؤسساتي للبحث، يمكنه من ضمان استقرار المؤسسات وديمومة المهام وتناسق الأهداف وتعبئة الكفاءات البشرية ورصد الكفاءات المادية والمالية لهذا الغرض.

2- تنظيم عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بعد سنة 1989:

تشكل سنة 1989 نقطة تحول حقيقي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر تميزت هذه المرحلة بتبلور سياسة واضحة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي سواء فيما تعلق بالجانب التنظيمي أو المؤسساتي أو التمويلي.

أ- منظومة البحث العلمي والتطوير المنبثقة عن القانون التوجيهي للبحث رقم 98-11 لسنة 1998:

لقد تأكدت أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية بإصدار القانون التوجيهي رقم 98-11، مرفق ببرنامج خماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يغطي الفترة الممتدة (1998-2002)، وهو قرار يبرز إرادة الدولة في جعل العلم والتكنولوجيا في قلب بناء أمة حديثة، تجعل من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، حيث دعا هذا القانون إلى إعتبار وظيفة

(1)– زينب دهيمي، "مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية"، **مداخلة قدمت ليوم دراسي**(جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص07.

البحث العلمي تتم داخل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المعنية بالبحث، مع دعم تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ولتجسيد الأهداف المحددة(*)ركز القانون على تنظيم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث، يمكن أن تكون هذه الأخيرة ذات طابع قطاعي، أو مشترك بين القطاعات، أو ذات طابع خاص، ينقسم كل برنامج إلى ميادين وكل ميدان إلى محاور وكل محور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث.(1)

وفي إطار هذا القانون تم استبدال كيفية إعداد البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حسب نظام البرمجة التنازلي من الصنف "Top Down"، من "الأعلى إلى الأسفل" من خلال تعريف وا ٍعداد البرامج الوطنية للبحث التي تعكس إشكاليات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، في مجموعة مترابطة من محاور ومواضيع للبحث ويكمن الجانب الايجابي للصنف"Top Down" في البرمجة في تداخل القطاعات وتعدد تخصصات البرامج الوطنية للبحث، وكذا في البعد التعددي لأعمال البحث المتعلقة بالبحث الأساسي والتطبيقي والتطوير والتكنولوجي.(2)

أما من ناحية **الموارد المالية**، ومن أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية (1998-2002)، نص قانون على رفع حصة الناتج الوطني

(*)- تتمثل أهم أهداف القانون رقم 98-11 في مايلي: تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ردّ الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث، دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، للمزيد أنظر في:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 **الجريدة الرسمية**، العدد 62.

(1)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

(2)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0.2% سنة 1997 إلى 1% خلال هذه الفترة. [1]

من ناحية **الموارد البشرية**، تهدف سياسة تنمية الموارد البشرية خلال الفترة الخماسية 1998-2002 إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية لاسيما عن طريق:[2]

- رفع عدد الباحثين في هياكل البحث.
- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في هياكل التكوين والتعليم والبحث، وترقية حركة الباحثين.
- تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث المشترك.
- ترقية حركة الباحثين.
- إعداد فهرس وطني لمستخدمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

من الناحية **التنظيمية والمؤسساتية** تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية أهمها:[3]

- المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 03 ماي 1998، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وتسييرها،
- المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره،
- المرسوم التنفيذي رقم99-257 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها،
- المرسوم التنفيذي رقم 99-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، يحدد كيفية إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي،

---

(1)– تأتي الموارد المخصصة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من:ميزانية الدولة، موارد ذاتية أو عمومية خاصة، عقود بحث وتقديم خدمات، التعاون الدولي، مداخل ناتجة من المساهمات، للمزيد أنظر في: المادة 21 من القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**.

(2)– **المرجع نفسه**، ص 08.

(3)– الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، "إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي: تونس، المغرب، الجزائر" **مداخلة قمت إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة** (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نوفمبر 2005)، ص 415.

- المرسوم التنفيذي رقم99-257 الممضي في 16 نوفمبر1999، يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها،
- قرار وزاري مشترك ممضي في 13 فيفري 2002، يحدد مدونة النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاضعة للمراقبة المالية البعدية،
- مرسوم تنفيذي رقمى08-251 مؤرخ في 08 غشت 2008، يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ب- منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنبثقة من القانون رقم 08-05 لسنة 2008:

إنشاء نظام بحث وطني فعال وناجح يمثل عملية تطويرية متواصلة وصعبة، لذا جاء القانون رقم 08-05 امتداد لتطبيق القانون السابق، يسعى إلى تعزيز المكاسب المتحصل عليها بفضل القانون رقم 98-11 ومعالجة الخلل أثناء تطبيقه؛ وهذا ما يترجمه تعديل بعض الأحكام حول المواد المتعلقة بالفترة الخماسية لفترة تخطيط قانون 98-11 (فالمخطط الخماسي أصبح يعني الفترة 2008-2012)، والأهداف الجديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسطرة في آفاق العشرية، وقائمة البرامج الوطنية للبحث، والمجهود المال في ميدان البحث وكذا ظروف تعبئة الموارد البشرية.

يهدف هذا القانون إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجيا للبلاد، أما بالنسبة للبرمجة فقد تم تحديد منهجية إعداد محتوى البرامج الوطنية للبحث التي يحددها القانون، وكذا آليات إعطاء الأولوية وكيفيات تصنيفها وطرق تنفيذ أعمال البحث ومبادئ التقييم الاستراتيجي والعلمي وكذا معالم مرجع وطني للتقييم.[1]

وجاء نمط البرمجة مدخلاً تغيرات هامة ليحدث قطيعة مع تطبيق البرمجة الذي كان سائداً قبل صدور القانون 98-11 المذكور أعلاه المرتكز على "bottom up"، (من الأسفل إلى الأعلى)؛ والذي بموجبه تحولت مشاريع البحث المحددة المقترحة من طرف الباحثين أنفسهم

(1)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، ص 08.

إلى هيئات المداولة لتأييدها لتصبح بذلك العناصر المكونة لمخطط يسمى "البرنامج الوطني للبحث"وقد أثبت هذا المفهوم محدوديته والواقع أن جزءاً كبيراً من مشاريع البحث لم يكن يعكس التطور الاجتماعي والاقتصادي أو من حيث تكوين المكونين والباحثين.

أما خلال فترة (2008-2012) فقد جاءت نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي موجهة إلى أولويتين هما: المساهمة الفعلية للأسرة العلمية في التكفل بمشاكل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، بهدف بلوغ الحد الأدنى اللازم لبحث علمي فعال وناجح. يتم إعداد البرامج الوطنية للبحث من طرف لجان برامج أو لجان خاصة تنصب لدى اللجان القطاعية المشتركة المكلفة بالبرمجة والتنسيق وكذا ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهذه اللجان ذاتها يتم تنصيبها لدى الهيئة الوطنية المديرة الدائمة.

ركز القانون على الهيئات المكلفة بإدارة وتسيير نشاطات البحث العلمي لتضمن بذلك تناسق ودوام الأعمال المنجزة، هذه التدابير تخص نوعين من الهيئات:

- **الهيئات المكلفة بإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومتابعتها وتنفيذها وذلك من خلال:** [1]

- إعادة تنشيط **"المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني"**: هو الجهاز الأعلى في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات فيما بين البرامج الوطنية للبحث وكذا التنسيق في تنفيذها وتقييم طبيعتها يرأسها رئيس الحكومة.

- وضع**"هيئة مديرة دائمة"**: حيث يتوقف السير الحسن للمجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وكذا مختلف هيئات وهياكل البحث العلمي على وجود الهيئة الوطنية الدائمة، والتي نص عليها قانون 98-11 ولم يتم إنشائها (أمانة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني).

-إنشاء **"مجلس وطني للتقييم"**: يكلف بتقييم سياسة البحث العلمي المنتهجة وبخياراتها ونتائجها ويتدخل بعد عمل اللجان القطاعية المشتركة واللجان القطاعية الدائمة ويعيد تنشيط هذه الأخيرة.

---

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص 21، 22.

في مجال **تنفيذ سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، أكد القانون على العملية التطويرية لهيئات تنفيذ نشاطات البحث العلمي حيث نص القانون 98-11 في محوره التنظيمي والمؤسساتي على إنشاء:

- "**المخبر**" و"**المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي**"، و"**وحدة البحث**" وكذا "**فريق البحث**"، في هذه العملية التطويرية يبقى فريق البحث الوحدة الأساسية لإنشاء هذه الهيئات؛ وذلك بإصدار نص تنظيمي يحدد إنشائها وطريقة سيرها خلال المخطط الخماسي 2008-2012.

- تنصيب "**وكالات بحث موضوعاتية**" جديدة؛ فبالإضافة إلى وكالات البحث الموجودة (الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (ANDRU)، الوكالة الوطنية لتطوير البحث في علوم الصحة(ANDRS)، فقد تم تنصيب وكالات وطنية للتكفل بقيادة وتنفيذ البرامج الوطنية للبحث ذات العلاقة مع موضوعات اللجان القطاعية المشتركة.

- **إنشاء أقطاب نشاط**: أصبح جمع الكفاءات حول أقطاب النشاطات ضرورياً من أجل بلوغ الأهداف التي سطرها القانون وتحسين الوسائل الموضوعة تحت التصرف.

بهذه الصفة فإن الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتكفل بتسيير البحث من كل الجوانب سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى التقييم ويضمن بفضل اختصاصاته المحددة متابعة أعمال البحث ومداومتها.

أما فيما يخص **الأحكام المالية**، فقد نص القانون على رفع نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتقدير الغلاف المالي المخصص لخمس السنوات القادمة سيرتفع إلى ما يقارب 100 مليار دينار جزائري، مع اتخاذ إجراءات لإعفاء التجهيزات القادمة من السوق المحلي أو المستوردة الموجهة لنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي من الرسوم الجمركية والرسوم على القيمة المضافة. [1]

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص 21- 22.

بالنسبة **للهياكل القاعدية**، ركز قانون الفترة الخماسية (2008-2012) على انجاز الهياكل القاعدية الكبرى للبحث، حيث تم تسطير إنجاز06 أنواع من الهياكل القاعدية للبحث وهي: مجموعات المخابر، مراكز ووحدات البحث، الأقطاب العلمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي، المنشآت العلمية ما بين الجامعات، وكذا التجهيزات الكبرى والأقطاب التقنية.

كما نص القانون على "التثمين الاقتصادي لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وهذا ما يستوجب لدى الباحثين الإبداع في المواضيع الأكثر ملائمة من وجهة نظر اقتصادية وا ٍنشاء هياكل دعم التثمين والتعجيل بإنشاء الفروع داخل المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والجامعات، وكذا وضع نظام تشريعي وتنظيمي ومالي محفز لتقييم الأفكار المجددة بهدف طر حها في السوق، وتعزيز اجرءات لتثمين بخلق أموال التشغيل انطلاقاً من إدراج التقنيات الحديثة في تسيير الابتكار.[1]

كما تم إنشاء هيئة وطنية جديدة لتقييم البحث العلمي،"المجلس الوطني للتقييم"،فضلاً عن إعادة تنشيط الهيئات التي تنصبها والسهر على تحديثها.[2]

بالنسبة للموارد البشرية: فلقد تعززت بتحسين ظروف البحث بتوفير أكبر الوسائل المادية والوثائقية،وا ٍصدار القوانين الأساسية للباحث الدائم والأستاذ الباحث، ووضع إجراءات تحثهم على تثمين نتائج بحوثهم سواء كانت اقتصادية أو علمية، وتزويد مراكز البحث ببرنامج تطوير متعدد السنوات خاصة بالموارد البشرية، وتعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج.[3]

(1)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

(2)– **المرجع نفسه**، ص 19.

(3)– **المرجع نفسه**، ص 24.

ج- منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنبثقة عن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21 لسنة 2015:

يشهد العالم اليوم تطوراً تكنولوجياً سريعاً ، نتيجة الحركية الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول. ولذلك بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، كما بات من الجلي مسايرة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجياً ؛ للحد من الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين الدول المتقدمة وتلك التي هي في طور النمو. واستجابة لهذا الرهان، جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2015، لاستكمال المخطط الخماسي(2008-2012) الذي استوجب حينها إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما جاء ذات القانون التوجيهي ليحل محل القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05.

جاء هذا القانون ليركز على مبدأ "التوجيه والمتابعة" في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ أن البحث مستلهم من مختلف المقترحات التنفيذية للبحث (اللجنة القطاعية وما بين القطاعات، الوكالات الموضوعاتية للبحث، المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي)، وهو ما يعكس النظرة المتبصرة للمجال التكنولوجي و البحث العلمي، والداعية إلى إدماج نظام البحث العلمي في التنمية الشاملة.

- **أهداف القانون**: يهدف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال القانون التوجيهي رقم 15-21، إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، من خلال مساهمته الفعالة في مختلف مناحي الحياة، بداية من تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، لاسيما بتحسين نوعية التكوين، والترقية الشاملة للمعارف، وتطوير مجتمع المعلومات والمعرفة، وتطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والإتصالات، بالإضافة إلى ترقية الحكم الر اشد، بتطوير الصحة والصناعة والصيدلانية في شتى جوانبه، وتدعيم الأمن والإكتفاء الذاتي الغذائي، مع تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنيين، مع العمل على تطوير النظام الإداري والقضائي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمساهة في التنمية المحلية ورفاهية السكان مع الاهتمام بالتنمية الفلاحية والغابية، وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية، وتطوير

الثورة الحيوانية، وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات، حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتنمية السياحة والصناعات التقليدية، دون أن ننسى مساهمة في ترقية نوعية الانتاج الوطني، وا ٍنتاج الطاقات وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنويع مصادرها، وتطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقاتها، وتطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، والاستكشاف في الأرض وباطن الأرض والبحار والغلاف الجوي وتقدير مواردها.[1]

- **البرمجة الوطنية:** يتم انتقاء البرامج الوطنية للبحث حسب الأولوية من خلال منح الإمكانية لكافة الدوائر الوزارية لاقتراح الميادين أو المحاور التي تعتبرها كذلك، كما يقترح إحالة برمجة نشاطات البحث على نص تنفيذي قصد تحقيق أفضل تحكم ومرونة بالنسبة لمخطط تنمية البحث، مع الارتكاز على حصيلة تنفيذ البرمجة السابقة، وعليه يشكل المخطط السنوي أداة تصحيح البرمجة لضمان مرونة أكبر لمخطط تنمية البحث.
- **التقييم الداخلي والخارجي:** فيما يخص عملية تقييم أنشطة البحث[*] ببعديه الداخلي والخارجي، فقد تم وضع قواعد تسيير هذه العملية، بحيث تكون مشتركة بين القطاعات والوكالات الموضوعاتية، التي تكلف بتنسيق أنشطة البحث العلمي التابعة لمجموعة من التخصصات العلمية، ومتابعة تنفيذها وتثمينها، وترتكز الوكالة من أجل تأدية مهامها على اللجان المشتركة بين القطاعات التابعة لميدان اختصاصها. [2]
- **ثمين نتائج البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي**: تتخذ الدولة ممثلة في الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والهيئات المؤهلة، الترتيبات الملائمة من أجل تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لاسيما من أجل تمكين المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في ميدان البحث من إعتمادات مالية تقتطع من ميزانية البحث الوطنية، مع منحها نفس الإجراءات

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية**، العدد 71 ص 07.

(*)- **تقييم أنشطة البحث**: هو نشاط يضمن ملائمة وفعالية النظام الوطني للبحث ويباشر في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وا ٍنجاز أهداف البحث، ويشمل التقييم الاستراتيجي سياسات البحث، بينما يشمل التقييم العلمي أنشطة البحث.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

التحفيزية المطبقة على مؤسسات البحث الوطنية، ويتعين كذلك توفير الشروط الكفيلة بإعادة إدراج البحث العلمي ضمن المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر أهم العوامل التي تساعد على التطوير التكنولوجي [1]، ويندرج إحداث مراكز الابتكار والتحول التكنولوجي[*]، كهياكل دعم تثمين البحث العلمي في هذا الإطار، ومن جهة أخرى يقترح تكريس إمكانية انتداب الباحثين لدى المؤسسات الفرعية مما يمكنهم من المساهمة في مسار تثمين نتائج أبحاثهم وتعزيز إمكانيات المؤسسة المبدعة.[2]

- **الموارد البشرية:** يرمي هذا القانون إلى تطوير الموارد البشرية في مجال البحث بحشد الكفاءات العلمية الوطنية، من خلال الرفع من عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث والإشراك المكثف للأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والتكوين العاليين، فضلاً عن الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث وكذا الباحثين الأجانب في وضعية الباحث الزائر. وكذا تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث التعاوني في هذا الصدد يوضح النص الجديد أن تحديد حقوق وواجبات الباحثين الدائمين ومستخدمي دعم البحث بموجب قانون أساسي خاص يتضمن استقلالية المسعى العلمي وحرية التحليل والحصول على المعلومات والتنقل والإسهام في نشر المعرفة والتكوين المستمر لاسيما من خلال المشاركة في الملتقيات العلمية.[3]

---

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

(*)- **مركز الإبتكار والتحول التكنولوجي**: هو مؤسسة علمية تجمع الفاعلين في عالمي المهن والبحث في ميدان معين، يقدم المركز الخبرة العلمية والتكنولوجية للمؤسسات التي لا تمتلك الامكانيات اللازمة لإنشاء مركز للبحث والتنمية، كما يساهم في عملية التحويل التكنولوجي بين هياكل البحث وعالم المهن (إنشاء مؤسسات مبتكرة واستغلال براءات الإختراع،...إلخ)، للمزيد أنظر في المادة رقم (06)، من القانون رقم 15-21، يتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

(3)– **المرجع نفسه**، ص 12.

- **الأحكام المالية**، تعرف نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ارتفاعاً متوازناً حيث تخضع الإعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لقواعد تلاؤم هذا النشاط لاسيما تطبيق المراقبة المالية البعدية(*)، أو الاستعمال المباشر للمداخيل المحصل عليها في إطار العقود والاتفاقيات والمرونة في إبرام الصفقات. (1)

يتضمن هذا القانون جملة من التدابير التحفيزية المتمثلة في: (2)

1- تكريس آليات ترتيب البرامج الوطنية للبحث (PNR)، حسب الأولويات لتحقيق موائمة أفضل للبرمجة مع الانشغالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا توضيح سيرورة برمجة نشاطات البحث.

2- تكريس القواعد الرئيسية المشتركة لتقييم نشاطات البحث في مجمل التخصصات تكون بمثابة قواعد ملزمة لكل الأطراف بما يسمح بإرساء الأساس التشريعي للنظام التقييم.

3- تكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات الإبتكارية ودعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات بحث وتطوير.

4- إمكانية إحداث مراكز للابتكار والتحول التكنولوجي تكون بمثابة فضاءات لتشجيع التقارب مع المؤسسات الاقتصادية.

5- فسح المجال أمام إمكانية إعداد أطروحات الدكتوراه في المؤسسة.

6-ترقية تثمين نتائج البحث وا عادة الاعتبار للبحث في المؤسسة وتوطيد الروابط مع القطاع المهني.

(*)- **المراقبة المالية البعدية**: تعني الرقابة التي تمارس على الأمر بالصرف بعد الإلتزام والأمر بالدفع للنفقة العمومية من أجل التحقق من صحة عملية الميزانية من طرف عون ينتمي لوزارة المالية، أنظر المادة (06) ، من القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21، **مرجع سبق ذكره**.

(1)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، النصوص القانونية، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، 14 سبتمبر 2015، ص 03، أنظر في الموقع:

http://www.apn.dz/AR/textes-de-lois-ar/264-2015-09-13-09-08-19/2232-2015-09-14-09-10-37

تاريخ الإطلاع:(2017/09/12)

7- تكريس مبدأ إعادة تشكل المجلس الوطني للتقييم، من خلال إشراك الشخصيات العلمية المستقلة، بغرض مطابقة تركيبة المجلس مع طبيعة هذه المهنة التي تعتبر أداة خارجية لتقييم السياسة الوطنية للبحث.

8- إمكانية إنشاء شبكات للبحث بهدف جلب الكفاءات واستيعابها تجميع الموارد وتشجيع العمل الجماعي.

9- تكريس استقلالية التسيير لهياكل البحث التابعة للمؤسسة الجامعية والمتمثلة في وحدة البحث وفرق البحث وكذا هياكل البحث المختلطة والمشاركة.

10- تشجيع التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

11- إشراك الإطارات التقنية لمختلف قطاعات النشاط في انجاز أنشطة البحث بصفة باحثين غير متفرغين.

12- تطوير الوظائف المجاورة للنظام الوطني للبحث من حيث الملائمة والنجاعة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

إن هذا القانون التوجيهي، سيعزز من سلطة الباحثين على المستوى البحثي والتقييمي على حد سواء، فالاهتمام بتطوير البحث العلمي أملته مستجدات الساعة، كون العالم يتحول ويتحرك بسرعة فائقة، وأصبحت مسايرة عصر ما بعد الحداثة ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي الذي تعيشه المعمورة. والجزائر ليست بمنأى عن هذا التطور التكنولوجي، لذلك جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملاءمة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية بوصفها الرافع الرئيسي للاقتصاد المبني على المعرفة.

ويمكن من خلال الجدول الموالي الوقوف على أهم التطورات التي مرت بها مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم (سنة 2015)، كحوصلة عامة لما جاء في هذا العنصر من البحث.

الجدول رقم(01): يوضح تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر(*):

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحال
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الهيئة المؤقتة للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
أمانة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
أمانة الدولة	1992	وزارة التربية	1993
الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي	2012
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	2008	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ليومنا 2015

(*)- **المصدر:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

يمكن من خلال هذا الجدول الوقوف على أهم التطورات التي مرت بها مؤسسات البحث العلمي والتطوير منذ الاستقلال إلى (سنة 2015) كحوصلة عامة لما جاء في هذا العنصر من الدراسة. من خلال تتبع تطورات سياسة البحث العلمي، نسجل تعاقب عدة هيئات نهضت بهذه السياسة صنعاً وتنفيذاً، فمن خلال الجدول يظهر لنا نوعاً من اللاستقرار والتذبذب في مؤسسات وهيئات صنع وتنفيذ سياسة البحث العلمي، حيث أخلت بهذه السياسة عدة تقلبات، فالتنظيمات كانت كثيرة ومعقدة، والوصايا على البحث كانت كبيرة ومتعددة.

نستشف من خلال كل ما سبق أن هناك جهود واضحة لتطوير البحث العلمي في الجزائر، في المقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى، فهل يمكن أن تتولد من هذه الوضعية التي تميزها جهود مبذولة من طرف

الدولة الجزائرية من جهة، وعدم استقرار منظومة البحث العلمي والتطوير من جهة أخرى إنتاج علمي بالقدر الذي طمحت إلي الجزائر؟.

المطلب الثاني: محددات البيئة الاقتصادية

بعدما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية، أرادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية التخطيط، واختيار العمل بالمخططات التي تشتمل على أهداف عامة تتمثل أساساً في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي، والتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وقد باشرت ذلك فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات المتتالية ذات البعد الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد.[1]

ولكن عند تراجع أسعار المحروقات في نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع في معدل التضخم، ارتفاع المديونية الخارجية، وقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاستثمارية، حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة والتي ترمي إلى فتح اقتصادها، وتحرير المنافسة بغية الدخول في اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي، ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق.[2]

بعد الانتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة حصل تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم، حجم المديونية، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ومن جهة أخرى لوحظ التباطؤ في معدلات النمو، وضعف في تحقيق طموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب العمل.[3]

---

(1)– كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2009"، **أبحاث إقتصادية وإدارية**، العدد(07) (المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010)، ص198.

(2)– **المرجع نفسه** ، ص191.

(3) – كريم زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة بعد نهاية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة منذ سنة 2001، وذلك بانتهاج سياسة ميزانياتية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل؛ لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصص لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبياً في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من (2001– 2014) ،وقد تمثلت هذه البرامج أساساً فيما يلي:

أولاً – برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي: (2001 – 2004)

الذي هو عبارة عن دعم مقدم للاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.

ولقد خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي يبلغ 525 مليار دينار جزائري؛ أي ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي. وأما عن مضمونه فقد بلغت عدد المشاريع المدرجة ضمن البرنامج حوالي 16063 مشروع وزعت على مجموعة من القطاعات[1]، كما هو موضح في (الشكل رقم01).

الشكل رقم(01): يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (*):

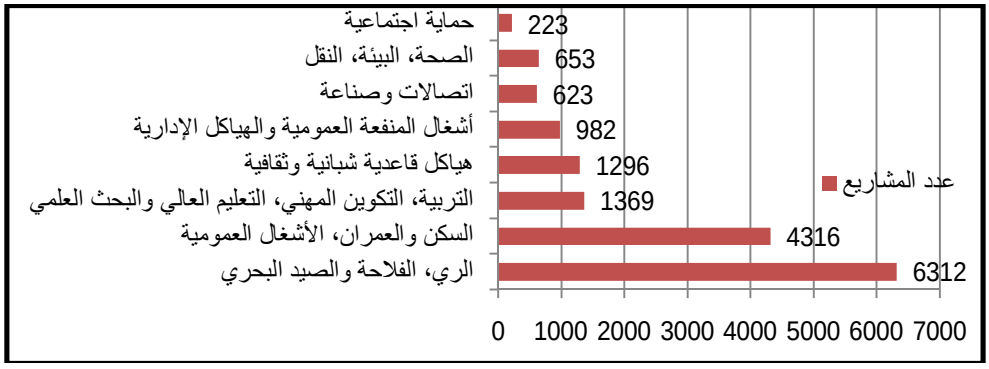

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات من رئاسة الحكومة ، حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الأقتصادي(2001-2004)، على الموقع:

WWW.CG.GOV.DZ/PSRE/BILAN.HTM

(1) – محمد بوضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص288.

نلاحظ من خلال معطيات (الشكل رقم 01) بأن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري قد حظي بأكبر نسبة من مجموع عدد المشاريع بنسبة 40%، يليه قطاع السكن والعمران والأشغال العمومية بنسبة 27%، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 09%، يليه قطاع الهياكل القاعدية الشبانية والثقافية بنسبة 08%، في المرتبة الخامسة قطاع أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية بنسبة 06%، ثم يأتي قطاع الإتصال والصناعة مع قطاع الصحة والبيئة والنقل بنفس نسبة 04% وأخيراً قطاع الحماية الإجتماعية بنسبة 02%.

بالنسبة الغلاف المالي المخصص لهذه القطاعات، فقد وزعت كالآتي:

1- <u>البرنامج الخاص بالأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية</u>: المبلغ المخصص له بلغ قدر بـ210,5 مليار دينار جزائري، يمتد لأربع سنوات موزعة على ثلاث قطاعات أساسية وهي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دينار جزائري.
- تنمية وتنشيط المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دينار جزائري.
- السكان والعمران بقيمة 35,6 مليار دينار جزائري.[1]

2- <u>برنامج التنمية المحلية والبشرية</u>: بلغ الحجم المالي المخصص له بـ 204,2 مليار دينار جزائري، موزعة على ثلاثة برامج فرعية وهي: [2]

- برنامج التنمية المحلية خصص له مبلغ 97 مليار دينار جزائري، يهتم بمشاريع تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وتطهير البيئة.
- برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له مبلغ 17 مليار دينار جزائري، يهتم بتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية لعنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة، وكذلك تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل.
- برنامج تنمية الموارد البشرية، تقدر تكلفته بـ 90 مليار دينار جزائري، وقد تم اختيار مشاريع وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان لتحسين مؤشرات التنمية البشرية؛ من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، الصحة

(1)– نبيل بوفليح،"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، **<u>مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية</u>**، العدد (09) (جامعة الشلف، السنة 2013)، ص 46.

(2)– **<u>المرجع نفسه</u>**، ص47.

والشباب والرياضة والثقافة والشؤون الدينية، ثم الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع (أنظر الجدول رقم 02).

الجدول رقم(02): يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج تنمية الموارد البشرية(*):

التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	09,5 مليار دج
التعليم العالي	**18,9 مليار دج**
البحث العلمي	**12,38 مليار دج**
الصحة والسكان	14,7 مليار دج
شباب ورياضة	04 مليار دج
الثقافة والاتصال	02,3 مليار دج
الشؤون الدينية	01,5 مليار دج

(*)-**المصدر**: رئاسة الحكومة، حصيلة برنامج دعم الإنعاش الأقتصادي(2004-2001)، **مرجع سبق ذكره.**

3- برنامج الفلاحة والصيد البحري: قدر المبلغ المرصود لهذا البرنامج حوالي 65,4 مليار دينار جزائري؛ أي ما يعادل 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص لدعم الإنعاش الاقتصادي.(1)

وعند أواخر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع من حيث الإنجاز من مجموع 16063 مشروع كالآتي:

11811 مشروع أي نسبة 73% من إجمالي المشاريع المدرجة ضمن البرنامج، 4093 مشروع قيد الإنجاز أي ما يعادل 26%، و159 مشروع لم يشرع في إنجازه،و هو ما يمثل نسبة 01% من إجمالي عدد المشاريع. وقد استهلكت هذه البرامج خلال فترة (2001- 2004) حوالي 478 مليار دينار جزائري من إجمالي 525 مليار دينار جزائري.(2)

ثانياً – البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول: (2005 – 2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة ما جاءت به وتيرة البرامج والمشاريع التي سبقته وقد أقرت الدولة هذا البرنامج بهدف تحريك عجلة الاقتصاد، وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط، وقدرت المبالغ

(1)– نبيل بوفليح، **مرجع سبق ذكره** ، ص48.

(2)– عمار عبو، هدى عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة قدمت إلى: **الملتقى وطني حول: التحولاتالسياسية وا شكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**(جامعة الشلف، 2011/04/27)، ص09.

المخصصة له حوالي 3800 مليار دينار جزائري؛ أي ما يعادل 50 مليار دولار[1]، وعلى غرار البرامج الأخرى جاء هذا البرنامج مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي: [2]

1- تحسين مستوى معيشة الأفراد.

2- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك.

3- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- العمل على تحقيق التوازن الجهوي، أو التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، وهذا من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا، ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطاباً للتنمية.

ركز برنامج دعم النمو على خمسة قطاعات رئيسية وهي: قطاع الخدمات العمومية القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان. يوضح (الشكل رقم 02) حجم النفقات لهذه القطاعات، حيث نلاحظ بأن قطاع الخدمات العمومية وقطاع الإسكان والظروف المعيشية قد خصص لهما أعلى نسبة من النفقات، والتي بلغت 21% و25% على التوالي، بينما خصص لقطاع التنمية البشرية نسبة 15%، ويلاحظ بأن هناك تكلفة مالية معتبرة خصصت للاستثمارات العمومية التي كانت من ضمن أولويات هذا البرنامج.

الشكل رقم(02): يوضح نسبة النفقات المخصصة لبرنامج دعم النمو حسب القطاعات(*):

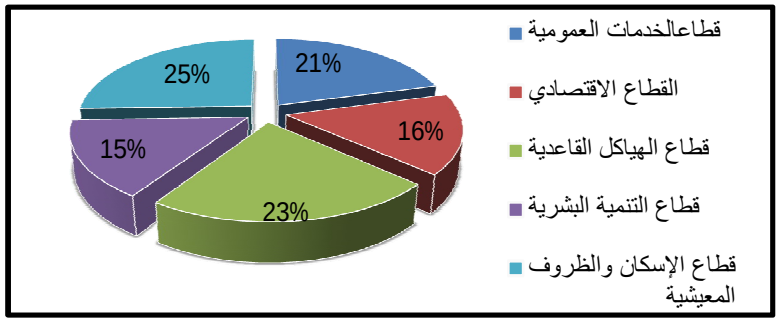

(*)- **المصدر:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، برنامج دعم النمو 2005-2009، على الموقع: **www.Finances.Alegia.dz**

ثالثاً – برنامج التنمية الخماسي: (2010 – 2014)

(1)– محمد مسعي، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

(2)– مبارك بوعشية،" الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-"، مداخلة قدمت إلى المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، **مدارس الدكتوراه** (جامعة سطيف 12/11 مارس 2013)، ص14.

جاء هذا البرنامج في إطار استكمال مسار التنمية، حيث خصصت له الجزائر غلافاً مالياً لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن؛ والمقدر بحوالي 21,214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار[1]، وهو يشتمل شقين اثنين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار ويخصص هذا البرنامج من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال استكمال وتشييد السكنات، والمستشفيات، والمنشآت المدرسية، وطرق ووسائل النقل وخلق مناصب الشغل، وبناء السدود لتحسين التزويد بالماء الشروب، تحلية مياه البحر،...،إلخ.

3- دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دينار جزائري لتطوير البحث العلمي، ويسجل هذا الأخير من ضمن الأولويات الوطنية في ظل هذا البرنامج، الذي يستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق وتجهيزات مالية تغطي الاحتياجات في مجال البحث ويتم الاستفادة منها في تجهيز مخابر البحث وورشات أخرى وتثمين براءات الاختراع[2]. كما خصص للتعليم العالي غلاف مالي قدره 886 مليار دينار جزائري، لاسيما من أجل توفير 000 600 مقعد بيداغوجي، و000 400 سرير، و44 مطعماً جامعياً، وغلاف مالي بحوالي 01,78 مليار دينار جزائري للتكوين والتعليم المهنيين، موجهة خصوصاً لإنجاز 2020 معهداً، 82 مركز تكوين، وتؤكد الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إطار هذا البرنامج عزم الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين. وعلى صعيد آخر خصص البرنامج الخماسي مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة.[3]

(1)– محمد مسعي، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، "برنامج التنمية الخماسي 2010–2014" (2010/05/22)، ص02.

(3)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، **المرجع السابق الذكر**، ص 09، 11.

تبرز حجم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية، من خلال منح هذا القطاع 40% من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية، وهو ما أكده رئيس الجمهورية من خلال الخطاب الذي ألقاه في ولاية سطيف بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009-2010 عن القناعة الراسخة بأن الاستثمار في الموارد البشرية، وتحسين كفاءتها ومهاراتها هو الأساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة، ويتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساساً على المعرفة.[1]

المطلب الثالث: محددات البيئة الإجتماعية

لقد تزايد عدد سكان الجزائر بثلاثة أضعاف منذ الاستقلال، فبعد أن كان يقدر بـ 10 ملايين نسمة غداة الاستقلال، بلغ عددهم 30.2 مليون نسمة سنة 2000، ووصل سنة 2016 إلى حوالي 40.3 مليون نسمة[2]، مقابل 194 39.208 نسمة سنة 2015، بمعدل نمو طبيعي سريع يقدر بـ 1.8% [3].

هذه الزيادة الكبيرة في النمو السكاني التي سجلت في العقود الأخيرة تعبر عن بنية عمرية تتصف بتمركز الوزن الهام والكبير في فئات الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة والتي تمثل نسبة 58%؛ أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة، بينما تمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين (15-24 سنة) لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان17.5% [4] هذه النسبة تطرح بإلحاح ضرورة إيجاد سياسات ناجعة لتحقيق التنمية يكون أساسها الإنسان وهذا بتعليمه وتدريسه وفتح مجال المبادرة أمامه، وتشجيعه على الانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن بين أهم هذه السياسات الوطنية والإجراءات الموجهة للسكان والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية:

---

(1)– رسالة جامعة سطيف، "كلمة رئيس الجمهورية فخامة رئيس الجمهورية لجامعة سطيف"، نشرة إعلامية تصدر عن جامعة فرحات عباس سطيف، العدد05، 2009، ص08.

(2) – Danielle Ben Yalend, " Fiches Pays 54 Etats La Lanpe" ,**Jeune Afrique-Hors**-Série n° 42 (Paris 2016), P118.

(3) – Pascal Boniface-Iris-Armand Colin , **L'année Stratégique 2016: Analyse Des Enjeux Internationaux** (Paris ,2015), P 170 , www.iris-france.org

(4)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول: ما مكانة الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، ص 31.

أولاً - تعبئة السكان حول مشروع تنموي مشترك: (1962- منتصف الثمانينات)

ارتكزت أعمال الحكومة خلال العقدين الأولين من فترة ما بعد الاستقلال (1962– منتصف الثمانينات) بشكل عام، على تدارك سنوات الحرب والبؤس التي عاشها الشعب أثناء الحقبة الاستعمارية. بالنسبة لفئة الشباب تمحورت الإجراءات حول التربية المدنية والترفيه من خلال إنشاء دور الشباب، نزل، معسكرات الشباب، ومرافق للترفيه،...،إلخ، إلى جانب ذلك تم اتخاذ إجراءات لتعليم شريحة معتبرة من السكان الأميين أزيد من 80%، وذلك بتسطير عدة برامج لصالح الجماهير من أجل تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الأمية، وتطوير السكن والوضع الصحي،...،إلخ، كما تم الشروع في عمليتي التصنيع وتوظيف كم هائل من العمال حيث تضاعف على إثر ذلك عدد العمال بأربع مرات منتقلاً من 1.75 مليون سنة 1996 إلى 4.46 مليون سنة 1983، من بينهم نسبة 74% من الأجراء الدائمين، مما أدى إلى تقليص نسبة البطالة من 33% سنة 1996 إلى 22% سنة 1977.

في مجال التعليم سجلت الجزائر انجازات معتبرة بعد الإرث الاستعماري الأصعب من نوعه بـ 12.696معلماً جزائرياً خلال السنة الدراسية 1962-1963، وبمعدل تمدرس لا يتجاوز 45% بالنسبة للذكور، و27% بالنسبة للإناث، وبلغت في أواخر السبعينات 88.4% للذكور و65.7% للإناث مبوأة مرتبة متوسط البلدان النامية. (1)

ثانياً -الإدماج الاجتماعي للشباب لتفادي الشعور بالإقصاء والتهميش: (1962-2000)

لقد دفعت ندرة الموارد المالية المتوفرة لدى الدولة إثر تراجع إيرادات النفط سنة 1986 والتي زاد من استفحالها التغيرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على المجتمع الجزائري خلال التسعينات إلى مراجعة عاجلة للسياسات العمومية.

في مجال التعليم عرفت هذه العشرية بالرغم من الاضطرابات العميقة، استمرار التقدم الكمي، لكنها سجلت تراجعاً في أداء المنظومة التربوية حيث استقرت نسبة التمدرس عموماً

(1) – République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, **Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015**, "Quelle Place Pour Les jeunes Dans La Perspective Du Développement Humain Durable En Algérie", Algérie, 2016, P29-30.

على نسبة 87% في (1999-2000)، وقد مس الترسب المدرسي ما معدله 6000.000 مراهقاً سنوياً .[1]

غير أنه مع الانفتاح الإعلامي وتحرير الاقتصاد الذي فرضته الهيئات الاقتصادية الدولية، إلى جانب خوض أول تجربة الانفتاح السياسي زادت الأوضاع الاجتماعية تدهوراً حيث ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر التي ارتفعت من 08% سنة 1998 إلى 30% في نهاية التسعينات، كما وقد بينت خريطة الفقر لسنة 2011 والتي بلغت نسبة 21% الفوارق الجهوية في مداخيل البلديات ومستوى التنمية الإنسانية، التي صنفت 177 بلدية تتركز فيها خصائص حادة للفقر تتميز بتموقعها في المناطق الريفية والسهوب والجبال والحدود لا تتوفر هذه البلديات على مرافق سكنية ومداخلها محدودة، وعدم تمدرس الأطفال يطابق أمية الكبار.[2]

كما أدى تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة مع عمليات التسريح الواسعة التي مست حوالي 520 ألف عامل ينتمون إلى قطاعات الأشغال العمومية والقطاع الصناعي والمؤسسات المحلية، مما أدى إلى تزايد معل البطالة الذي انتقل من 12.6%سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991، ليبلغ أعلى قيمة له 29.29% سنة 1999.[3]

ثالثاً - <u>العودة إلى دولة الرفاه منذ سنة 2001</u>:

إن ثمار الإنعاش الاقتصادي المسجل منذ مطلع سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 والمدعوم بالوضع الدولي الملائم في مجال الطاقة قد تحولت إلى برامج تنموية، لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أولاً، ثم تعزيز هذا النمو(2005-2009) وأخيراً عصرنة المنشآت الاقتصادية (2010-2014)، وبالنظر إلى الوضعية التي سبقت تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي وخاصة من حيث معدلات النمو الاقتصادي، والفقر، والبطالة،...،إلخ، فإنه يمكن

(1) – République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015 ,**<u>Op Cit</u>** , p 31.

(2)– عيسى ناصر، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، **<u>مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية</u>**، العدد (08) (جامعة باتنة، السنة 2008)، ص 135.

(3)– علي بطاهر، "سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر"، **<u>مجلة اقتصاديات شمال افريقيا</u>**، العدد(01) (جامعة الشلف جوان، السنة 2006)، ص 2006.

القول أن هذه المخططات قد ساهمت في إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره، والتي اعتبرت مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر، عانت خلالها من أزمة اقتصادية وسياسية حادة، هو ما جعل جميع المؤشرات المرصودة في إطار أهداف الألفية للتنمية بدءاً بمكافحة الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، وغيرها من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالإطار المعيشي العام، تتطور بشكل ايجابي خلال هذه الفترة، مما سمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية على مدى عشرين سنة الماضية.

بالنسبة لمؤشر الفقر، فإن جزءاً هاماً من هذه البرامج وجهت نحو العمليات والمشاريع التي تهدف أساساً إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية بوصفها المؤشرات الأساسية لتراجع الفقر، الذي انخفض من 18.95% سنة 2006 إلى 14.72% سنة 2010، ليصل إلى 13.69% سنة 2011.[1]

كما انخفض معدل الأمية بين الكبار أكثر من 15 سنة من 34.5% سنة 1998 إلى 23.7%سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وبرامج محو الأمية.[2]

كما عرفت بداية الألفية الجديدة تراجعاً في نسب البطالة من 28.71% سنة 2000 إلى 14.7% سنة 2004، ووصلت سنة 2015 إلى 9.8%، مقابل10.6 سنة 2014 [3]، والذي يعود إلى برامج التنمية الاقتصادية التي ساهمت في خلق مناصب شغل في الفترة ما بين (2001-2014)، ومختلف الأجهزة التي وفرتها الدولة لمكافحة البطالة وتخفيف الآثار الاجتماعية من برامج الإصلاحات الاقتصادية منها: التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة، الصندوق الوطني لمنح البطالة، المؤسسة المصغرة والقرض المصغر، وكالة التنمية الاجتماعية وغيرها،...،إلخ.[4]

---

(1)– البنك الدولي العالمي، "معطيات البنك الدولي"، أنظر في:
تاريخ الإطلاع: (2016/06/14). **www.bankword**

(2)– عيسى ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

(3) - Pascal Boniface- Iris-Armand Colin**, Op Cit**, P120.

(4) - République Algérienne Démocratique Et Populaire , C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain, **Op Cit,** Algérie 2009, P 62

غير أن ما يعاب على هذه البرامج أنها لم تقدم حلولاً نهائية لأزمة البطالة،وا إنما قدمت حلولاً تسكينية قائمة على المعالجة الإحصائية والاجتماعية للبطالة، مقابل إهمالها لعنصري الفعالية والإنتاجية، كما أنها لم تستطع تغيير هيكل الاقتصاد وتنويعه وفك ارتباطه المطلق بالمحروقات.

أما عن مؤشر التنمية البشرية: أعلنت منظمة الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 2010، تحت عنوان الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، يشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدماً كبيراً في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين.[1]

حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1995-2014) بحوالي27% (0.600%إلى0.761%) [2]، ويعود انخفاض المؤشر في فترة التسعينات إلى الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر آنذاك، والتي انعكست على مسار التنمية بصفة عامة، لكن بفضل المجهودات التي بذلت ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مشاريع الاستثمارات في مجلات الصحة والتعليم والسكن وغيرها، بدأ مؤشر دليل التنمية البشرية يعرف تحسناً ملحوظا سنة تلوى الأخرى، مما سمح للجزائر بأن تحرز على ترتيب 84 عالمياً وبالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة.[3]

تعد مؤشرات دليل التنمية البشرية لسنة 2010 بمثابة قياس مختصر للتنمية البشرية يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما بثلاثة أبعاد أساسية:

---

(1)– نصيرة قريش،"التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية(2010-2014)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 06(جامعة الشلف، السنة 2011)، ص 36.

(2) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015**, Op Cit**, P P35.

(3)– نصيرة قريش، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

- **مؤشر العمر المتوقع عند الولادة:** لقد حاز مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال العقدين الماضيين (1995-2015) على 10 سنوات تقريبا منتقلاً من 67.3 عاماً سنة 1995 إلى 77.2 عاماً سنة 2014.(1)
- **مؤشر الدخل الإجمالي:** قدر الدخل الوطني الإجمالي للفرد في الجزائر بـ 13771.2 دولار بتكافئ القدرة الشرائية خلال سنة 2014 مقابل 6685.6 دولار بتكافئ القدرة الشرائية سنة 1995. وبذاك يكون مؤشر دخل الفرد قد ارتفع إلى 0.744 سنة 2014 مقابل 0.635 سنة 1996، انتقل الدخل الوطني الإجمالي للفرد بتكافئ القدرة الشرائية خلال الفترة الممتدة بين (2012-2014) من 13438.0 دولار إلى 13771.2 دولار، أي بزيادة قدرها 2.5% بينما ارتفع مؤشر الدخل بدوره بنسبة 0.5%منتقلاً من 0.740 إلى 0.744.(2)
- **مؤشر التعليم:**لقد أحرزت الجزائر تقدماً واضحاً في مجال الاستفادة الديمقراطية من التمدرس ففي سنة 2013-2014 بلغت نسبة الأطفال المتمدرسين البالغين 6 سنوات 98% مقابل 43% سنة 1996، وينعكس هذا المجهود على مستوى الجنس حيث بلغ معدل تمدرس الاناث البالغات 6 سنوات سنة 2013 نسبة 98.9%، حيث أدى وضع هدف منح فرصة الاستفادة من التعليم بصفة متكافئة لكل الأطفال اناثاً وذكوراً تمدرس كثيف للأطفال فمنذ سنة 1962 تضاعف عدد الأطفال المتمدرسين في التربية الوطنية عشر مرات ليبلغ أكثر من 8 ملايين تلميذ بداية الدخول المدرسي (2014-2015)، أي 20% من سكان الجزائر.

فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي العمومي ارتفع عدد السكان المتمدرسين سنة (2014-2015) إلى 3886773 تلميذاً ، أي بمتوسط ارتفاع قدره 03% سنة(2014-2015) مرد هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع عدد السكان في سن التمدرس ودخول أكبر للمدرسة.

أما التعليم في المتوسط العمومي فإننا نلاحظ توجهاً نحو انخفاض عدد التلاميذ المتمدرس بين سنتي 2008 و2014، حيث انتقل من 3115365 إلى 2575994 تلميذاً ، ويعود

(1) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S , Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015, **Op Cit**, p 36.

(2) -**Ibid,** p37- 38.

هذا التراجع إلى تناقص أفواج السنة السادسة ابتدائي سنة 2014 مقارنة بعددهم سنة 2008-2009 (أفواج السنة السادسة ابتدائي والسنة الخامسة ابتدائي).[1]

مع تحسن معدل الانتقال من السنة أولى ثانوي لا يزال عدد التلاميذ في التعليم الثانوي يشهد ارتفاعاً سنوياً متوسطياً يقارب 7.8% بين سنتي 2008-2014، باختصار يقدر عدد التلاميذ في التربية الوطنية المسجلين سنة 2014 (بما في ذلك التعليم عن بعد والخاص والمتخصص) بـ8524090 تلميذاً مقابل 8489619 تلميذاً سنة 2013.[2]

يحتضن القطاع الخاص 54954 تلميذاً خلال سنة 2014، أي ما يقارب 01% من إجمالي السكان المتمدرسين، وتقع المؤسسات الخاصة في 16 ولاية فقط، (تم إدخال القطاع الخاص في المنظومة التربوية من القاعدة أي من الابتدائي إلى الثانوي على نحو تدريجي).

شهدت المشآت التعليمية توسعاً معتبراً خلال السنوات الأخيرة حيث تم بناء 22679 مؤسسة مع ارتفاع سنوي متوسط يقدر بـ 05%، وفي سنة 2014-2015 كان هناك (18333) مدرسة ابتدائية، و(5299) متوسطة، و(2141) ثانوية، وتواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

كما ارتفع عدد المعلمين من 343674 خلال سنة 2008 إلى قرابة 400.000 معلماً سنة 2014 موزعين كلآتي:(161750 معلماً في الابتدائي، 148836 معلماً في المتوسط، 76564 معلماً في الثانوي).[3]

من حيث النتائج المتحصل عليها في الأطوار الأساسية، قدرت نسبة النجاح في الامتحان النهائي للطور الابتدائي بـ 81.57%، سجلت ارتفاعاً قدره 1.48% مقارنة بالسنة الدراسية 2014-2015 حيث قدرت نسبة النجاح خلالها 80.38%.

في طور المتوسط انخفضت النتائج بحوالي 06% مع نسبة 53.79% سنة 2015 و59.54% سنة 2014.

(1) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015, **Op Cit**, p,53.

(2) -**Ibid**, p 92.

(3) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015, **Op Cit**, p 5 4.

فيما يخص امتحان البكالوريا قدرت نسبة النجاح بـ 51.36% سنة (2014-2015)، مما يمثل زيادة مقارنة بالسنة الدراسية (2013-2014)، والتي سجلت نسبة 45.16%، ومن حيث التمييز في نسب النجاح في الامتحانات لا تزال الاناث تحافظ على المكانة الأولى مقارنة بالذكور أي 61.53% مقابل 45.69%.[1]

وقدرت ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية في سنة 2015 بـ 746.643.907.000 دينار جزائري، أي زيادة طفيفة مقارنة بالميزانية المخصصة في سنة 2014 والتي كانت تقدر بـ 696.810.413.000 دينار جزائري، في إطار التحولات الاجتماعية تم منح القطاع غلافاً مالياً قدره 112069 مليون دينار جزائري سنة 2015، مقابل 103012 مليون دينار جزائري سنة 2014، أي زيادة قدرها 8.8%.[2]

فيما يخص التعليم العالي، سجلت السنة الدراسية 2015-2016 دخول 1.5مليون طالب عبر الإقليم الوطني، مع 363.141 مسجل جديد، كما تم تعزيز الشبكة الجامعية سنة 2015 من خلال 75.000 مقعد بيداغوجي جديد، و50.000 سرير.

فيما يخص التأطير تم توظيف 4600 أستاذ جامعي جديد سنة 2015، مما زاد من العدد الإجمالي للأساتذة إلى 54335 أستاذ (28 طالب لكل أستاذ)، من بينهم 37% نساء.[3]

سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أولوياتها خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة المقدرة بحوالي2048 مليار دينار جزائري المخصص لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية في كل الأطوار، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية وما يرافقها من أماكن للإيواء ومطاعم جامعية في قطاع التعليم العالي، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، إلا أن كل ذلك يبقى عبارة عن كم مع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية من وراء هذه

(1)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، للسداسي الأول من سنة 2015، ص 29.

(2)– **المرجع نفسه**، ص 130.

(3)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، للسداسي الأول من سنة 2015، ص 132.

الاستثمارات المادية دون التساؤل عن نوعية البحث العلمي والتعليم الذاتي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلاً بمزاولة تعليم عالي نوعي وتلقي تكوين مهني مؤهل أو حول قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادات تؤهله ليكون منشأ للشغل وليس باحثاً عن الشغل دون ذلك لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.[1]

إن التطلعات الاجتماعية للدولة الجزائرية سجلت تحسناً ملحوظاً خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وهذا بتراجع نسب البطالة والفقر وزيادة الهياكل القاعدية للخدمات الاجتماعية...الخ، إلا أن كل هذا لا يكفي فكلها سياسات مؤقتة مبنية على الآنية وقصيرة المدى لا تندرج في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاجتماعية، ومواجهة الفقر المتزايد والتي قد تحتاج إلى خطة يكون أساسها الإنسان وهذا بتعليمه وتدريبه وفتح مجال المبادرة أمامه.

مما سبق نستنتج أن تشخيص واقع البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يظهر مجموعة من القيود والضغوط تحول دون تشكل بيئة حاضنة ومستوعبة لمتطلبات عملية إنتاج المعرفة.

(1)– محمد مسعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة على إنتاج المعرفة في الجزائر

إن سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائرليست وليدة بيئة داخلية فحسب، وا ٍنما هي وليدة بيئة دولية أيضاً، كانت لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على السياسة العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فالتغيرات الدولية السريعة فرضت على جميع الدول بما فيها الجزائر، إدخال إصلاحات عميقة وجذرية في مختلف الميادين طبقاً لمفهوم العولمة؛ ذلك النظام الشمولي الكوكبي حسب فلسفة أصحابه، الذي يحتوي على جملة من المفاهيم والأفكار والقيم الجديدة على المجتمع، فهو يحاول أن يتجاوز جميع الاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية والأخلاقية، ماساً مختلف جوانب الحياة البشرية مدرجاً ضمن إستراتيجية تحاول تكسير الثقافات الوطنية، فلم يعد التفكير في العولمة الاقتصادية بما تحمله من تبادلات تجارية وتشكيلات اقتصادية وغيرها كافياً وحده، بل تعداه إلى أبعد من ذلك ليشمل العمود الفقري للمجتمع ألا وهو عولمة الثقافة والنظام التعليمي.

المطلب الأول: تأثيرات العولمة التقنية والعلمية على إنتاج المعرفة

يقصد بعولمة البحث العلمي والتطوير، ذلك التوجه العالمي المتمثل في حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات، وقد تعاظم تأثير هذا التوجه من خلال اتفاقيات التجارة الدولية لتحرير تبادل السلع والخدمات، حيث يمكن اعتبار البحث العلمي من وجهة النظر الاقتصادية واحدة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات البحثية (عرض الخدمة البحثية)، إذ أنه من المتوقع تأثره بشكل مباشر بهذا التوجه في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS،الغاتس).[1]

(1)- تعد اتفاقية الجات "GATS"، أولى الاتفاقيات التجارية القانونية التي تركز على تجارة الخدمات مقارنة بتجارة المنتجات تم إبرام هذه الاتفاقية من طرف المنظمة العالمية للتجارة "WTO" في جولة الأورغواي الأخيرة وتم الاتفاق عليها منذ 1995، للاستزادة أكثر حول محتوى هذه الاتفاقية وعلاقته بالتعليم العالي، راجع:

- Jane Knight, « Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS », **Raport: The Observatory on Borderless Higher Education.** London: International Strategic Information Service, March 2002, p 1-24 **http://www.obhe.ac.uk/products/reports/publicaccesspdf/March2002.pdf**, page web consulté le . 03/03/2018

- Sajitha Baskir, **Trends In International Trade In Higher Education: Implications And Options For Developing Countries.** USA-Washington: The World Bank, March 2007, P52-73.

يظهر تأثير العولمة على النسق التعليمي(*)، باعتباره أحد قطاعات التنمية والتنافس الدولي، بل قاطرة للتنمية المستديمة في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة، إذ يتعرض النسق التعليمي بكل مكوناته، من مدخلات ومخرجات، لتأثيرات ديناميكية العولمة وعمليات تدويل التعليم العالي والبحث العلمي.

هنا لابد للإشارة للعلاقة الموجودة بين العملية البحثية والعملية التعليمية، فنجاح الأولى يعتمد على نجاح الثانية؛ لأنه عندما يفتقر الطالب الجامعي/الأستاذ/باحث المستقبل إلى مهارات التفكير والفهم والنقد والحوار الفعال والاعتماد على أسلوب التلقين والحفظ والاستظهار، فإنه سيعتمد لا محلة على نفس المهارات في البحث العلمي، وبالتالي ستتصف دراسته البحثية بالنقل من مصادر المعلومات دون إمعان التفكير في مصداقية تلك المعلومات ومدى فعاليتها في إثراء دراسته العلمية ومن ثم تحليلها ونقدها، وبالتالي يكون البحث العلمي دون المستوى وعديم الجدوى ولا يضيف إلى المعرفة العلمية شيئاً .(1)

بالنسبة لعلاقة الجامعة بالبحث العلمي، فقد عرف المشرع الجزائري الجامعة في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم03-279 بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي". (2)

يتضح من خلال التعريف أن المشرع الجزائري في تعريفه للجامعة حدد لها وظيفتين أساسيتين؛ تتمثل الوظيفة الأولى في التعليم، وأما الثانية فتتمثل في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

(*)- قد يكون تأثير العولمة على التعليم العالي البحث العلمي، إيجابياً إذا ما فهم أنه أداة للتنمية بمختلف جوانبها، ونقل للمعرفة وتبادل الخبرات العلمية ضمن شبكة من معارف عالمية تنمي الابتكار وتدفع بالبحث العلمي إلى الأمام وتضعه في خدمة المجتمعات الإنسانية كافة.

(1)- صباح براهمي، مصطفى عوفي، الجامعات العربية بين الواقع وتحديات العولمة، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** العدد 09، الجزء الأول(جامعة باتنة، ديسمبر، 2012)، ص 254-255.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 51، الصادرة في 24 أوت 2003 ، ص 06

يتمثل مهامها في مجال التكوين العالي في ما يلي: تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، تلقين الطلبة مناهج البحث والتكوين بالبحث وفي سبيل البحث، والمساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها، المشاركة في التكوين المتواصل[1]. وأما عن مهام الجامعة الأساسية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتمثل في: المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ترقية الثقافة الوطنية ونشرها، والمشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية، وتثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وا ٍثرائها.[2]

يظهر جلياً من خلال هذا التعريف أن الجامعة الجزائرية أصبحت مطالبة بلعب دور مهم في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إضافة إلى دورها في مجال التعليم العالي والتكوين، كما نلاحظ أن ضرورة انفتاح الجامعة ليس فقط على المحيط الداخلي، بل كذلك على البيئة العلمية والثقافية العالمية.

وذلك يرجع إلى أن الإتجهات الاقتصادية، والتكنولوجية والعلمية الواسعة أصبحت تؤثر بشكل مباشرة في التعليم العالي، حيث تتضمن هذه الظاهرة والتي تعتبر حتمية إلى حد كبير في وقتنا الحالي، مساهمة تكنولوجيا المعلومات، استخدام لغة مشتركة للتواصل العلمي، زيادة الطلب على التعليم العالي وأفراد ذوي مستوى تعليمي عال، فكرة المنتج الخاص التي أدت إلى إعادة التفكير في تمويل التعليم العالي، كل هذا ساعد في تحديد طبيعة الاقتصاد والمجتمع واحتياجاته في القرن 21.

أولاً - <u>الخارطة العالمية للعلوم والتكنولوجيا وموقع الجزائر فيها</u>:

إن التقسيم التكنولوجي للعالم المعاصر، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقسيم الاقتصادي لدول العالم، لا بل هو مواز له، إذ نرى بأن الدول المتقدمة اقتصادياً هي ذاتها المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، فالأساس في إحراز التقدم التكنولوجي يقوم على أساس التفوق والقوة الاقتصادية

(1)- أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **<u>مرجع سبق ذكره.</u>**

(2)- أنظر المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **<u>مرجع سبق ذكره،</u>**

لهذه الدول، والدول المتقدمة اقتصادياً هي القادرة على تسخير العلوم الأساسية والتطبيقية لامتلاك التكنولوجيا وتطويرها، من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات، وتنفيذها وفق آليات دقيقة، وصولاً إلى تحقيق أهدافها، وتعد العلوم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر مرحلة ناشئة عن مرحلة تطوير العلوم الأساسية والتطبيقية وسياسات البحث العلمي، ويمكن لأي دولة الدخول في عالمها إذا هيأت لها الأسباب والمستلزمات، وعملت بشكل تراكمي ومستمر وضمن منهج بحثي منظم وعقل علمي كفؤ، وانطلاقاً مما تقدم يمكننا تصنيف الدول في العالم المعاصر وفق ما يلي:[1]

- **العالم الأول:** ويشمل الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، وفي مختلف المجالات، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، اليابان، وبعض الدول الأوروبية، وتحديداً بريطانيا وألمانيا وفرنسا وا يطاليا، المعروفة بمجموعة الـ (G7).
- **العالم الثاني:** ويتكون من الدول التي تملك عناصر التقدّم العلمي والتكنولوجي وتسعى لتطورها، كالدول الاشتراكية بزعامة روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية.
- **العالم الثالث:** ويشمل مجموعة من الدول التي تعمل على إدخال التكنولوجيا المطلوبة للعصر، مثل دول أوروبا الشرقية الأخرى، إضافة إلى بعض دول الشرق الأوسط وعدد من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وتتمثّل في الصين والهند وا يران، وباكستان وتشكل هذه الدول 70% من مجموع دول العالم، وقد تصل إلى 80% خلال السنوات العشر القادمة، وبالتأكيد هناك تفاوتاً في التصنيف بين الدول في هذه الشريحة من حيث استخدام التكنولوجيات وتطوير، حيث تتدرّج هذه الشريحة من دول بدأت بالاقتراب من العالم الثاني إلى الأول، على غرار دول جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى دول مازالت تحاول جاهدة بلوغ مستوى أعلى مما هي عليه.
- **العالم الرابع:** ويشمل مجموعة الدول التي لا تملك أياً من وسائل التقدّم العلمي والتكنولوجي وليس لها أي أمل في امتلاك ذلك، مما يجلها دولاً مستهلكة أو مستوردة فقط، وهي الدول الصغيرة والفقيرة جداً، والتي غالباً ما تدخل في دوائر الاحتواء والتبعية إلى أي من دول العالم الأخرى.

(1)- عدنان نايفة محمد السيّد سليم، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 25-26.

في ظل هذا التقسيم التكنولوجي لدول العالم المعاصر، نجد أن عالمنا العربي يقف عند حد الوسطية بين العالمين الثالث والرابع، فهو يجتهد في تأمين مقو ّمات التكنولوجيا المعاصرة من جهة، ويهيئ الوسائل الممكنة لامتلاكها من جهة أخرى وذلك حفاظاً على وجوده وبقاءه على الخريطة العالمية، بعيداً عن الاستحواذ والتبعية الكاملة، رغم أنه محكوم بواقع علمي وصناعي تقيّده ظروف اقتصادية وسياسية وعلمية واجتماعية ثقيلة.[1]

في حين نجد بأن الدول الصناعية تستحوذ على أكثر من 90%، من نشاطات وانجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمي[2]،لاسيما التي تندرج ضمن العلوم الدقيقة والطبيعية، أو المعارف التكنولوجيا وبالتالي يجرى تقنينها من طرفها وهو ما يفضي على الهيمنة الراهنة على إنتاج المعارف[3]، في حين نجد بأن مساهمة الجزائر في إنتاج المعرفة في العالم منخفضة جداً تقدر بنسبة 0.05% مقارنة مع كوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها من البلدان الناشئة[4]، ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن أجندات البحوث هي دائماً أمر سياسي يؤثر في كيفية تكوين المعرفة واستخدامها، ونشرها، وهي عملية لا تزال غير مفهومة جداً في الدول النامية عامة والعربية خاصة، بسبب الطبيعة المعولمة للمعرفة العلمية، فلدى البلدان غير مهيمنة على العلم والتكنولوجيا دور ضعيف جداً في وضع الأجندة العالمية للبحث، وهذا الأمر يفرض على الدول النامية والأقل نمواً ضرورة البحث عن كيفية ما للتأقلم مع هذه الحقيقة ولتكن وفقاً لمبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعاً حتى تستطيع أن تواكبها.[5]

ثانياً - <u>التأثيرات الدولية للعولمة التقنية والعلمية</u>:

إن تأثير العولمة على إنتاج المعرفة في الجزائر يظهر من خلال مجموعة من الانعكاسات التي ظهرت على منظومة التعليم بمكوناتها المختلفة، والتي يمكن حصرها في الآتي:

---

(1) عدنان نايفة، محمد السيّد سليم، وآخرون، **<u>مرجع سبق ذكره</u>** ، ص31.

(2)- **<u>المرجع نفسه</u>**، ص 13.

(3)- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص 233.

(4) -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015,**<u>Op Cit</u>**, P80

(5)- ساري حنفي، ريفاس أرخانيتس، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص38.

1- التقدم العلمي والتكنولوجي والانفجار المعرفي:

تعد الثورة العلمية التكنولوجية من إفرازات العولمة وملمح من ملامحها، مما يعيشه العالم من ثورة علمية لم يشهدها تاريخ البشرية إذا ما قيست هذه الثورة وقورنت بسابقاتها من جهة السرعة والحجم والقوة في التأثير، فوتيرة المنجزات العلمية والتكنولوجية ومعدلات سرعتها تكاد تخطف البصر وتذهل العقل، ويطلق على هذه الثورة في أدبيات التنظير الاجتماعي"**الثورة التكنولوجية الثالثة**" تمييزاً لها عن الثورتين السابقتين: "الصناعية الأولى" في أوائل القرن العشرين، و"الصناعية الثانية" في منتصف القرن العشرين.[1]

2- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية:

إن قوى ومعايير السوق الاقتصادي باتت تعمل على نحو أشد وبصورة أكثر علنية، إذ أصبحت المعرفة سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى وهذا ما يطلق عليه "تسليع التعليم"، هذا بالإضافة إلى امتداد تأثيراتها خارج مجال التدريب والتعليم، لتصل إلى مجال البحث العلمي والتطوير. [2]

إن تطبيق هذه المعايير فرضتها ميكانيزمات العولمة الاقتصادية والتي تتجسد بشكل رئيسي في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس، GATS"[*] التي تناولت التعليم

---

(1)- صباح براهمي ، مصطفى عوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

(2)- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005 حول**: "من مجتمع الملومات إلى مجتمعات المو فة"(فرنسا: منشورات اليونسكو، 2005)، ص 51.

(*)- الحديث عن "الغاتس، GATS" (الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والخدمات)، يجرنا إلى الحديث عن بعض المحاذير المحيطة بها، نذكر أهمها: -أن الغاتس اتفاقية يحيطها الغموض بتفسير قواعدها والتزاماتها الرئيسية، ووفقاً للاتفاقية بأنها تنطبق على جميع الإجراءات المؤثرة في الخدمات، باستثناء الخدمات المقدمة من خلال ممارسة السلطات الحكومية ولاختصاصها، وتفسر الاتفاقية هذه الفقرة بأنها تعني أن الخدمة تقوم على أساس غير تجاري، أو تكون غير خاضعة للمنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين وهنا ينشأ جدل بشأن خدمات التعليم، فالبعض يرى أن التعليم الحكومي الذي تموله وتقدمه الحكومة، يستثنى من أحكام الاتفاقية، بينما يرى البعض الآخر أن مقدمي الخدمة من الحكومة والقطاع العام قد لا يستثنون نظراً لأن عبارة غير تجاري وغير خاضع للمنافسة، تعد عبارات مطاطة، ويزداد التفسير تعقيداً عندما يوجد نظام عال مختلط عام وخاص وتوجد المنافس بينهما.

-إن الغاتس تهدف إلى أن تشمل أكبر عدد من قطاعات الخدمات، وعلى الرغم من حق كل دولة في تحديد التزاماتها إلا أن هناك عادة ضغوطاً تمارس على الدول النامية، وهو يعني خضوع أسواق هذه الأخيرة لغزو الجامعات الغربية ولإشكال التعليم العالي الأجنبي، للمزيد أنظر: محياً زيتون، **التجارة بالتعليم العالي في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية** المستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

كإحدى الخدمات المهمة في تطوير التجارة، والتي ترتبط بعدد من الاتجاهات تسهم في توسيع الخدمات التجارية في التعليم العالي وهي:[1]

- ظهور لاعبين جدد في مجال تقديم الخدمات التعليمية؛
- نمو نماذج التوزيع الإلكترونية محلياً وعالمياً ؛
- الاستجابة لسوق العمل؛
- زيادة الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب وللأساتذةوالبرامج[*]؛
- العجز في ميزانيات التعليم الحكومي لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على التعليم العالي.

ومن ثم تستهدف اتفاقية "الجاتس،GATS" استثمار السوق التعليمي، وهذا ما يستلزم تطبيق معايير الاستثمار الاقتصادي على التعليم العالي، وهذا ما سيجعل السياسة الجامعية تميل إلى إتباع المبادئ الاقتصادية التجارية لتحقيق جودة نوعية في مخرجاتها، رغم أن تقويم هذه الاتفاقية نتج عنه تيارين (مؤيدين ومعارضين)[2]، إذ يركز المعارضين على التهديد الحاد لدور الحكومة والمصلحة العامة وجودة التعليم خاصة على مستوى الدول النامية[3]، أما المؤيدين فيرون أن فوائدها أكثر من أضرارها، فكثرة التبادل التجاري يجلب الابتكارات من خلال اللاعبين الجدد في السوق ونماذج التوزيع ويتيح فرص قبول أكثر للطلاب، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، كما أنها تسهم في تغيير السياسة الجامعية كلياً نحو الأحسن.

(1)- السيد عبد العزيز البهواشي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

(*)- فما يخص البرامج الدراسية أصبح هناك تجانس في الفروع والتخصصات عبر العالم، هذه البرامج التي تنتقل من الشمال إلى الجنوب دون مراعاة خصوصيات المجتمع واحتياجاته.

(2)- Jane Knight, **Op Cit**, p 9-10.

(3)- Sajitha Baskir, **Op Cit**, p 74-82.

3- الاتجاه نحو الخصخصة:

تكشف تقديرات منظمة اليونسكو عن تصاعد الاتجاه نحو الخصخصة في مؤسسات التعليم(*)، حيث تستوعب مؤسسات التعليم العالي الخاصة حالياً نحو 30% من إجمالي عدد الطلاب في العالم، بينما لم يكن لدى كثير من الدول مؤسسات تعليم عال خاصة منذ ربع قرن مضى، نجد القليل منها الآن هي التي لا يوجد فيها هذه النوعية من المؤسسات، ويتوقع التقرير ارتفاع مساهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة على مستوى العالم في المستقبل نتيجة للتزايد الكبير المنتظر في عدد الطلاب من 97 مليوناً عام 2000 إلى 262مليوناً عام 2025. تتضح خطورة هذا التوسع عندما نعلم أن الشكل الحالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تنشأ في ظل العولمة وسيادة فكرة الليبرالية الجديدة لا يعتمد على دعم الحكومة، ولا على مبدأ التبرع والعمل الخيري الأهلي، ولكنها تدار فقط وفقاً لنمط أنشطة الأعمال، أي سعياً وراء الربح، وبالاعتماد على الرسوم الدراسية كمصدر رئيسي للتمويل[1]. وهذه الجامعات كمنشآت اقتصادية قد يتجاوز عددها في المستقبل القريب عدد الجامعات التقليدية، وهدف هذه الجامعات التجارية الأول هو الربح، وهو ما يميزها عن الجامعات التقليدية التي تستهدف المكانة الأكاديمية قبل كل شيء، والأكثر أهمية بالنسبة إليها هو المعارف المطبقة، أكثر من إنتاج معارف جديدة [2]، كل هذا سيؤدي إلى تطورات جديدة منها:[3]

- تطوير صيغ جديدة للتمويل، بحيث يتحمل الطالب الجزء الأكبر من عملية التعليم.

(*)- ويرى مؤيدو الخصخصة -رغم بعض التحفظات حول انتشارها في العالم العربي- أنها ظاهرة عالمية واتجاه حتمي طال كل مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، وهي تحقق الكفاءة الاقتصادية، فقواعد السوق القائمة على المنافسة والحاجة لتحقيق الربح، تدفع الجامعات الخاصة وفقا لذلك إلى أن تدار بشكل أكثر كفاءة من الجامعات الحكومية، وهي مدفوعة بحافز الربح الأمر الذي يفترض أن تتبنى برامج تعليمية مناسبة لسوق العمل، كما أنها لا تتميز بالبنية البيروقراطية اللصيقة بالجامعات الحكومية وهذا ما يجعل الجامعات الخاصة أكثر إبتكارية، للمزيد أنظر في:

-Clive R.Belfield And Henry M.Levin, **Education Privatization; Causes, Consequences And Planning Implication.** Paris: UNESCO, International Institute for Education, 2002.

(1)- محيا زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

(2)- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

(3)- محيا زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص 361-374

- إجبار المؤسسات التي تعتمد على التمويل العام البحث عن مصادر تمويل بديلة من خلال القيام بأنشطة تجارية محلياً وعالمياً .
- مطالبة المؤسسات بمنح الاستقلال الذاتي بعيداً عن الحكومة.

4- الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي:

يرتبط التدويل في مجال التعليم العالي بمبادئ أساسية، مثل التنوع والتعاون الدولي والتضامن بين المؤسساتوا ٍقامة شبكات المعلومات والمشاركة العالمية والتبادل المعرفي، على أسس من النفع المتبادل، أما العولمة فإنها تتبنى مبادئ مماثلة ولكن في إطار أشد خطورة مثل الاندماج والتجانس والتنميط. إن التدويل (Internationalisation) مفهوم يرتبط بظهور العولمة، ولقد أشارت تقارير اليونسكو إلى أن حركة تدويل التعليم العالي ظاهرة يسرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بعد، وبصفة خاصة في مجال توسيع مفهوم الحراك الأكاديمي ليتعدى الحراك التقليدي للطلاب والأكاديميين، إلى حراك المؤسسات ومراكز التميز لتصبح في متناول كل من الطلاب والأكاديميين أينما كانوا.[1]

ويرتبط تدويل مؤسسات التعليم العالي حسب "روبرت فيندلي، Robert.F" بتوفر المعايير الآتية: وجود منهج تعليمي يختلف عن مناهج الدول المضيفة، ووجود عدد من الطلاب الدوليين، وتكيف المنهج المتبع مع معظم المواقع الدولية، وهكذا فإن الجامعة الدولية هي التي تخدم مجتمعاً مغترباً بمنهج يختلف عن ذلك الذي لدى الدولة المضيفة، وبها طلاب دوليين.[2]

ويمكن رصد أهم معالم تدويل التعليم الجامعي من خلال كل من مشروعات وبرامج التعاون الدولي وما عبر عنه هذا التعاون من مشروعات في مجال التعليم العالي

---

(1)- راجع حول مفهوم التدويل في التعليم العالي:

- UNESCO, **Follow-up The world Conference on Higher Education UNESCO' s action (1998-2005)- An overview.** 2005, p9, http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001459/145918E.pdf, page web consulté le 17/06/2017,
- Savav Bjarnason, « Internationatisation in Higher Education », **The Observatory on Borderless Higher Education.** 2007, p 2-14, http://www.obhe.ac.uk, page web consulté le 17/02/2008.
- OECD, « Internationalisation of Higher Education », Observer OECD, August 2004, p 1-8, http://www.oecd.org/dataoecd/30/4/37518274.pdf, page web consulté le 12/03/2018.
- Jane Knight, **Op Cit**, p 9.

(2)- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 307.

بين الأقاليم(*)، والحراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين، وتطوير برامج وأنشطة للتعليم العالي ذات طابع دولي داخل المناهج والمقررات الدراسية، وفي سياق عمليات التدريس في التخصصات المختلفة وخاصة التي تتعلق بعولمة السوق.(1)

وهنا يجب التفريق بين التدويل والعولمة، رغم أنه يعد من انعكاساتها، إذ يدعو ا تدويل التعليم العالي إلى مبادئ مثل التنوع والتعاون الدولي بين المؤسسات التعليمية، والتبادل المعرفي عن طريق شبكة المعلومات، وهذا من أجل تحقيق النفع المتبادل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التعليم العالي العابر للحدود والجنسيات. في حين تفرض العولمة الاندماج والتجانس والتنميط فهي على عكس التدويل الذي يدعو ا إلى التنوع الثقافي والاجتماعي تدعو ا إلى فرض نموذج موحد على مؤسسات التعليم العالي في العالم، فالاختلاف ليس في طبيعة الأنشطة ذاتها، بل الدوافع والمنافع المتوقعة منها.

5- <u>اللغة الإنجليزية لغة عالمية للعلم:</u>

تعتبر الانجليزية اللغة العالمية للعلم في هذه الفترة من التاريخ، كونها لغة الدول الاستعمارية الكبرى، وموطن الثورات العلمية والصناعية، والقوة ما بعد الاستعمارية العظمى اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً، كلها مظاهر تقود إلى توسع انتشار سيادة الإنجليزية كلغة علم عالمية وهيمنتها على مجالات البحث العلمي، إذ أصبحت أداة الحديث في المؤتمرات العلمية الدولية، والندوات والاجتماعات، والحلقات الدراسية، ولدى المحاضرين الزائرين، وورشات العمل والمقابلات، وأكثر من ذلك البعد الشفهي للعلم العالمي. كما تعتمد التبادلات العلمية المشتركة أيضاً على اللغة الانجليزية بين الشركات الأوروبية والإفريقية أم بين الشركات الآسيوية من بلدان مختلفة، كما تصنف براءات الاختراع الآن على نحو شامل بالإنجليزية، بالإضافة إلى

(*)- حيث عملت منظمة اليونسكو UNESCO ، على تدعيم برامج التعاون الأكاديمي بالتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال عدة برامج وأنشطة، من بينها: (CRE) التدعيم لمشروع كوبرنيوس "Copernicus" لتعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة في القضايا البيئية في أوروبا، (IAEA) المائدة المستديرة في مجال تقويم التعليم العالي (UOI)لتقديم الدعم لبرنامج الإدارة الجامعية في شمال أمريكا وأمريكا اللاتينية، للاستزادة راجع:

- Mohamed M.Elfahime And Marwa A.Kandeil, « Networks Of International Collaboration », Paper Presented At The 1es Seminar Arab States, **<u>Op Cit</u>**, p 55-65.

(1)- Algirdas V.Valiulis And Donatas Valiulis, « The Internationalization Of Higher Education: a Challenge For Universities », **<u>Global Journal Of Education.</u>** V°10, N°2, Australia: UICEE, 2006, p 221-228.

ذلك فإن الإعلانات الإلكترونية عن وظائف للباحثين، وزمالات أبحاث ما بعد الدكتوراه، وقواعد البيانات، ومصادر أخرى، والمنح العلمية الدولية، كلها تستخدم الإنجليزية الآن.[1]

كما تحولت إلى الانجليزية كافة مواقع شبكة الانترنت[*] لمعاهد البحث العلمي الرئيسية ولمنظمات وسجلات محفوظات الإحصاءات والبيانات حول العالم، والتي تعد المستودعات الأساسية للمعرفة التقنية المعاصرة، بالإضافة إلى المنشورات، المقالات الدولية، فهي تكتب باللغة الانجليزية مقارنة باللغات الأخرى: الفرنسية والاسبانية والألمانية التي تقلص دورها عالمياً أمام هيمنة اللغة الإنجليزية.[2]

يبين (الشكل البياني رقم03) النسب المؤوية للمنشورات العلمية العالمية المنتجة في خمس لغات أساسية خلال 120 سنة، كما جرى تتبعها في المجالات المفهرسة بقاعدة بيانات "SCI"، وفي المراجع الأمريكية والألمانية والفرنسية والروسية، أنه في أواخر القرن التاسع عشر كانت الإنجليزية والألمانية والفرنسية جميع اللغات الرئيسية في العلم، مع صعود الألمانية بسرعة، ثم سقوطها في العشرينيات، وفي هذه المرحلة بدأت الانجليزية تزداد أهمية، متجاوزة الألمانية أخيراً في الثلاثينيات لتصبح لغة لا نظير لها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع ذلك لا يزال هذا يعني استمرار نشر مقدار 40% أو أكثر من الأدب في الستينات بالألمانية والفرنسية، وبالروسية، مع مجلدات متزايدة باليابانية، ولم تهيمن الانجليزية حتى الثمانينيات على أكثر من ثلثي المنشورات كلها، وفي التسعينات ارتفع الرقم إلى ما يزيد على 85% وأكثر حتى بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بين العامين 1975-2000، تحولت أهم الدوريات في كل مجال تقريباً إلى هذه اللغة، مع حلول العقد الثاني من القرن الحادي العشرين أظهر الأدب العالمي الاستمرار في هذا الاتجاه.

---

(1)- سكوت مونتغمري، **هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ : اللغة الانجليزية ومستقبل البحث العلمي**،(ترجمة: فؤاد عبد المطلب)(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 32.

(*)- يمكن ذكر عينة مما تتضمنه هذه المواقع: (CERN) أي المجلس الأوروبي للأبحاث النووية، و (PubMed) وهذا أضخم سجل محفوظات على نطاق العالم للعلوم الحيوية الطبية والحياة، و(Chem Web) يهتم بالكيمياء (GeoRef) الذي يعنى بعلوم الأرض، و(ENCORDE) الذي يشير إلى بيانات تسلسل الجنيات البشرية و(OBIS) الذي يتعلق بنظام معلومات جغرافيا حياة المحيطات، ومعهد ماكس بلانك، والمؤسسة الأوروبية للعلم، وقواعد البيانات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، والإحصاء العالمي للحياة البحرية،...،إلخ.

(2)- سكوت مونتغمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

الشكل (رقم 03): حصص اللغات في المنشورات العلمية العالمية (*):

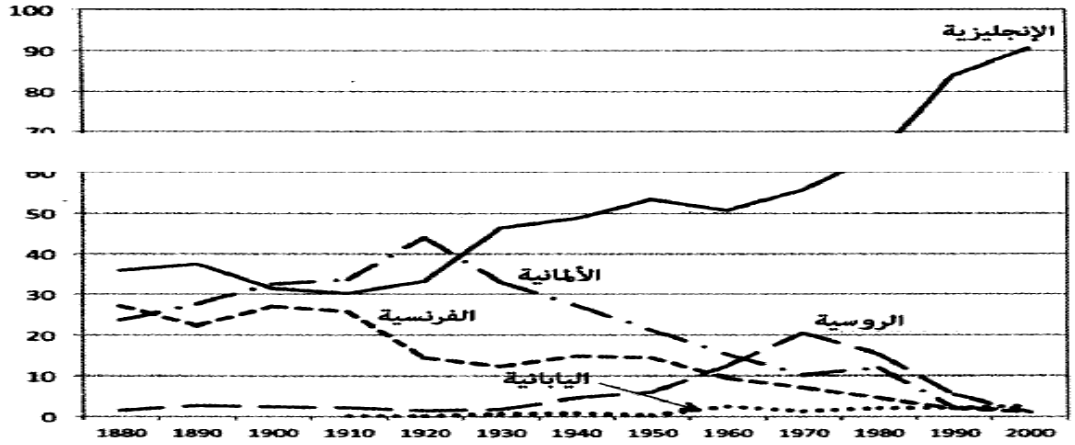

(*)-المصدر: سكوت مونتغمري، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

6-حركية الطلاب/الأساتذة(*):

تنظر العديد من دول وجامعات العالم إلى حركية الطلاب أي قضاء فترة من دراستهم الجامعية في الخارج كشيء مرغوب فيه كونه يوسع من آفاقهم العلمية، ويكسبهم القدرة على العمل في بيئة عالمية، واكتساب خبرات دولية، ويعزز من فهمهم للآخرين وخلفياتهم الثقافية ما يزيد من قابليتهم للتوظيف وا يجاد فرص عمل، كذلك تحاول العديد من جامعات العالم استقطاب طلاب أجانب للدراسة فيها لزيادة التنوع الثقافي في الجامعة، ودعم خطط البحث والتطوير فيها، وزيادة إيراداتها المالية، من هذا المنطلق فقد أولت العديد من الجامعات العالمية موضوع التبادل الطلابي اهتماماً خاصاً[1] وا ن هذه الحركية الطلبة/الأساتذة(**) والتي تعرف انتشاراً واسعاً، مرتبطة بجودة التعليم العالي ولغة التدريس، فهي تكون باتجاه المؤسسات

(*)- ظاهرة الحركية العلمية كانت موجودة منذ القديم، وهي ظاهرة مستمرة وطبيعية، ففي العصور القديمة أو الوسطى كان ينتقل البحاثة الطلاب باستمرار تبعاً لمصالحهم العلمية والاقتصادية، وتعد هذه الحركة خير وسيلة لنقل أشكال المعرفة المضمرة من مكان لآخر، مما لا تنقله أبداً أشكال الكتيب أو المقالة، يمكن إذن وصف هجرة العقول بالتطور غير طبيعي لظاهرة حتمية وضرورية، في عصر العولمة أصبحت حركية الذكاء ذات إشكالية عندما تزيد فرص الكثافة العلمية في بعض المناطق على حساب أخرى وتقود إلى زيادة الشروخ أو خلق شروخ جديدة، للمزيد أنظر في :

- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005 حول**: "من مجتمع الملومات إلى مجتمعات المو فة"(فرنسا: منشورات اليونسكو)، 2005.

(1)- وائل معلا، **مرجع سبق ذكره**، 130.

(**)- تدفق الكفاءات يكون من الجنوب إلى الشمال، أي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة والذي يصل إلى 80 %من مجموع الطلبة المهاجرين من الدول النامية، لإتمام دراستهم (الماجستير، الدكتوراه أو شهادات مهنية)، والسعي وراء شهادات عالمية، وا ذ لم يستطع البلد المصدر توفير نفس إمكانيات البلد المستقبل، تصبح الدراسة في الخارج قناة للهجرة

الجامعية التي تعرف بـ"Centres" حيث أصبح التعليم العالي يتميز بما يعرف" Centres And Périphéries" فالمؤسسات التي تتميز بسمعة جيدة وتحقق نتائج في البحوث العلمية تعتبر"Centres"(الجامعات في الشمال هي التي تضع وتضبط معايير النظام العالمي للعلوم) أما المؤسسات الأخرى فن الصعب أن تجد لها مكاناً بين المنافسة الدولية وهي ما تعرف بـ"Les Périphéries".

ويعد تشجيع حركية الطلاب من أهم الأهداف الكامنة وراء إطلاق "عملية بولونيا Pologne Procès" في دول الإتحاد الأوروبي والتي هدفت إلى إنشاء المنطقة الأوروبية للتعليم العالي، إذ تنص أولويات عملية بولونيا أن حركية الطلاب مهمة للتنمية مهاراتهم الشخصية وقابليتهم للتوظيف، وهي تعزز احترام التنوع والقدرة على التعامل مع الثقافات الأخرى، كما تشجع التعددية اللغوية، التي يقوم عليها التقليد المتعدد اللغات للمنطقة الأوروبية للتعليم العالي، وتزيد من التعاون والتنافس بين مؤسسات التعليم العالي.[1]

7-<u>التعاون العلمي الدولي</u>:

إن القدرة على تشكيل شبكات أو مراكز بحث جماعية تظم عدة شركاء يعملون من مواقع متباعدة، هو وسيلة لخلق حيوية جديدة في نظام البحث، يضطر العاملون بالبحث أكثر فأكثر على العمل عبر شبكات مع فرق من مؤسسات مختلفة ضمن مشروع أو برنامج مشترك يجمعان غالباً شركاء جامعيين وصناعيين، هذا التنسيق بين فرق بحث عديدة متفرقة في المكان يطلق عليه اليوم تعبير "المختبر التعاوني، Collaboratory"، حيث يسمح لعلماء ومهندسين بأن يعملوا في فشآت وكليات بينها مسافات كانت سابقاً تجعل قيام العمل الجماعي أمراً صعباً وهذه ثورة حقيقة في مفهوم العمل العلمي نفسه، يمكن الآن إقامة برامج بحث دون أن تعيق ذلك المسافات وبالاعتماد على مؤهلات المشاركين فيها. يسمح شكل هذا التنظيم بانجازات مدهشة، ويقدم تعاون أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا، والصين في مشروع مفاعل تجريبي ذي انصهار نووي حراري مثالاً واضحاً عن ذلك، التعاون العلمي الدولي يسمح بتسريع انجاز الأبحاث، التي إن أجريت بشكل متفرق تخاطر بإضاعة وقت ثمين على

واستنزافاً للأدمغة والتي تصبح عبئاً على الدولة خاصة إذا ما كانت تدفع تكاليف المنحة، ضف إلى ذلك التكاليف التعليمية طول السنوات الدراسية في البلد الأجنبي.

(1)- وائل معلا، **<u>مرجع سبق ذكره</u>** ، ص 105.

المجموعة العلمية، وأن تثير مراجعات التكرارات التي تحصل عموماً كلما اشتغلت عدة فرق على الموضوع نفسه[1]، بالإضافة إلى المشكلات ذات الطابع الدولي مثل التنبؤ في الأرصاد والفلك، والمشكلات البيئة، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء، والأمراض المتوطنة،...،إلخ التي هي مشكلات تستدعي تكاثف جهود كافة الدول والمجتمعات في سبيل التغلب عليها، كما أن التكاليف المالية للبحوث العلمية والتكنولوجية في المجالات المتقدمة والجديدة صارت باهظة القيم وفوق مستوى قدرة وطاقة أية دولة بمفردها مهما بلغت من الثراء ومن هنا أضحى التعاون الدولي في هذا المجال أمراً ضرورياً .[2]

8-استقطاب الكفاءات:

لقد بات التنافس العالمي على البحث العلمي وعلى المواهب البحثية تنافساً شديداً، يبدو أن هذا التنافس سيبقى شعار المرحلة القادمة في عصرنا هذا "عصر المعرفة"، فاستقطاب النحب سواء من طرف الجامعات أو الدول أدى إلى خلق سوق دولية تحكم فيها قواعد السوق (العرض/ الطلب) تتميز بمنافسة كبيرة على الكفاءات وعلى توفير تعليم عالي يعزز من مكانة المؤسسة عالمياً، إذ أن الدول المتقدمة تسعى جاهدة لاستقطاب الخبرات البحثية من خلال إتباع سياسات تهدف إلى رفع الكفاءة البحثية وتحسين التنافسية لجذب الكفاءات البحثية إليها لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على تطوير البحث العلمي، وللدور الذي تلعبه القدرات البشرية ذات التأهيل العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في عالم اليوم.[3]

(1)- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

(2)- عبد الرحمن على شنيب، ماهر تبرا حنا، "دراسة عن أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتركيم المعرفي في تحقيق التنمية العربية الشاملة"، **مداخلة قدمت إلى: المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر**(الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، 03/02 أفريل 2002)، ص 12.

(3)- وائل معلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

9-الضغوط الخارجية وأثرها على التعليم العالي:

تشكل الضغوط الخارجية متمثلة في منظمات دولية ودول خارجية أحد أهم أدوات التأثير في وضع السياسية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وذلك من خلال الدور الذي تمارسه في صنع السياسة التعليمية وتتمثل في:[1]

- دول كبرى تمنح قروضاً ومنحاً، مؤسسات التمويل الدولية التي تقدم منحاً بشروط، حيث تمارس الدول والمنظمات السابقة العديد من الضغوط على الدول المستقبلة للمعونة، لتعديل نظمها التعليمية وتضمين مناهجها قيماً تتناسب مع الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان بحيث تواكب التطورات العالمية الحالية، وبما يتلاءم مع ظاهرة العولمة.
- الندوات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها جهات دولية مختلفة والتي تؤكد على "الضرورة الحضارية" للضغط على إصلاح مناهج المؤسسات التعليمية الإسلامية.
- مفاوضات ومباحثات الشراكة الأورومتوسطية التي تلزم فيها الدول أوروبا الدول المتوسطية الجنوبية بتغيير مناهجها مقابل المنح والشراكة نحوها.
- تغيير المناهج وفقاً لمنظور التنميط الثقافي، الذي تفرضه عولمة الغرب وهو مدرج ضمن البنود الثقافية لاتفاقية تحرير التجارة الدولية الجات والتي يتم مناقشتها باستمرار في المنتديات الاقتصادية التي أصبحت تعقد بصورة منتظمة مثل: منتدى دافوس.
- مؤتمرات حوار الأديان والتي عادة ما توصي بتغيير المناهج في البلدان الإسلامية لإتاحة المجال أمام الحوار والتفاهم بين الأديان.
- الجهات المانحة الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي تشترط تغيير المناهج وا إصلاح واستبعاد بعض المقررات، مقابل منح أو مساعدات، وكذلك منظمة اليونسكو التي تفرض الشروط والإملاءات في هذا المجال.

هذا عن أهم التحديات العولمية في إطارها العام ومدى تأثيرها على عملية إنتاج المعرفة ومن هنا يمكن القول بأن للعولمة جوانب سلبية وأخرى إيجابية، هذه الأخيرة تزداد أهميتها كلما

(1)- عائشة محمد أحمد محمد الجميل، **السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية: مصر كحالة دراسية (2001-2010)**(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017) ص 117.

توفرت ظروف الاستفادة منها، إلا أنها سرعان ما تتحول إلى عناصر مثبطة في حالة غياب التخطيط والتوجيه والتقويم، وهنا تبرز أهمية ودور السياسة العامة الوطنية للبحث العلمي والتطوير، ومدى إدراكها وتمسكها بالمصالح الوطنية الطويلة الأجل، أو تهاونها وانسياقها بلا تخطيط نحو فكرة العولمة.

المطلب الثاني: التوجهات الوطنية لمواجهة تحديات العولمة العلمية

باعتبار الجزائر ليست بمعزل عما يجري من تطورات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في هذا العصر الذي تتزاحم فيه التغيرات وتتعاظم فيه كمية المعرفة، فأصبح من الضروري التفكير في أنماط ملائمة لإكساب هذا الكم الهائل من المعارف المتجددة ونقله وكذلك المساهمة في إنتاج المعرفة وفي الرصيد المعرفي العالمي.

أولاً - الإصلاحات الوطنية في مجال التعليم العالي لمواكبة التطورات العالمية

إن الجامعة الجزائرية اليوم مطالبة أكثر من أي وقت على مضى تجسيد فكرة الشراكة والانفتاح على المحيط الخارجي حتى تحمي نفسها من الركود وتضمن قسطاً أكبر من التنويع لمصادر تمويلها، لأن التكنولوجيا والاكتشافات العلمية أصبحت تسوق مثلها مثل أي سلعة.

لذلك كان ينبغي تجديد أهداف العملية التعليمية والتي تقود بالضرورة إلى تجديد الأهداف العلمية البحثية. وبالفعل شرعت الوزارة الوصية في تنفيذ إصلاح يمس الجانب البيداغوجي يتمثل في تطبيق نظام L.M.D، المنبثق من برنامج بولون الأوروبي، وجاءت الأهداف من تطبيق النظام الجديد بصفته رسمية كالتالي:[1]

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي؛
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه؛
- تكوين آليات التكيف المستمر مع تطوير المهن والحرف؛

(1)- وليد بيبي، "خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية"، **مجلة الإنسان والمجال** العدد(03) (المكز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، 2016/04/03)، ص 70-71.

- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة المتعلقة بالتسامح مع الغير؛

- التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا، بانفتاح الجامعة على العالم، وتنويع سبل وأشكال التعاون العلمي الدولي،

-تسهيل حركية الطلبة الأساتذة بين الجامعات الجزائرية والدولية،

-الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي.

إذا تمعنا جيداً في أهداف نظام L.M.D على الصعيد الدولي وأهدافه على المستوى المحلي، نجد بأنها تهدف إلى نفس المرامي بالرغم من الاختلاف الجغرافي والحضاري والاقتصادي.

فهذا النظام يدخل ضمن عولمة التعليم العالي، فالدول السائرة في طريق النمو كالجزائر لا تملك القدرة على عدم تبني هذا النظام في وقت أصبحت فيه نوعية التعليم العالي تقاس من خلال المعايير الدولية.

كما أقرّ القانون التوجيهي للتعليم العالي، انفتاح القطاع على المبادرات الخاصة، وذلك من خلال السماح لأشخاص معنوية جزائرية خاضعة للقانون الخاص بضمان تكوين عال.

إذ صدر مؤخراً القانون رقم 06/08 المؤرخ في 16 صفر 1729 الموافق ل 23 فيفري 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 05/99 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 الموافق ل 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي من خلال باب رابع مكرر عنوانه: "التكوين العالي الذي تضمنه مؤسسات خاصة"(*)، الذي يسمح لأي شخص معنوي إنشاء مؤسسة تعليم عالي للطورين الأول والثاني.

خوصصة الجامعة تدخل ضمن أولويات النظام العالمي الجديد، أي أن تنامي حركة التدويل التعليم العالي يتطلب تكنولوجيا عالية، ووسائل اتصال جديدة، ومعنى ذلك أن الدولة

(*)- للمزيد أنظر في : القانون رقم 08-06 مؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق لـ 23 فيفري 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذو الحجة 1419 الموافق لـ 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،**الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادرة بتاريخ 04 أفريل 1999.

ستصبح غير قادرة على الضخ المالي المتنامي للاستجابة للكم الهائل في الجامعة[1]. ذلك لأن البحث العلمي في ظل التغيرات العالمية التكنولوجيا والمعلوماتية والاقتصادية الحديثة في المجتمع يجب أن يرمي حسب ما جاء في تقرير" المجلس الاقتصادي والاجتماعي،C.N.E.S " في الجزائر إلى:

- تنويع الشركات العلمية التعاونية، مع المؤسسات الأجنبية في البحوث، وفي المجالات تعتبر إستراتيجية لدينا مع إعطاء الأولوية للمشاريع عند الحاجة؛
- إعداد برامج البحوث مع الشركات العمومية، و/أو الخاصة الوطنية والأجنبية؛
- وضع الأدوات اللازمة لحماية الملكية الفكرية من خلال الحصول على معدات مثلاً/ أو برامج قادرة على اكتشاف أعمال النقل العلمي؛[2]
- المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها؛
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي؛
- الارتباط بمجتمع المعرفة وما يحتويه من متغيرات؛
- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة. [3]

ضمن هذا المسعى، جاء اهتمام الجزائر بإقامة علاقات تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، كواحدة من أهم المشاريع الحيوية ذات الأهمية الوطنية التي تجمع المؤسسات البحثية ومؤسسات التعليم العالي المعتمدة من الجزائر منذ الاستقلال لتنفيذ إستراتيجية تعاون علمية مشتركة في مجال البحث العلمي والتطوير، إذ أدرك المسؤولون على قطاع البحث العلمي والتطوير في الجزائر أهمية التعاون الخارجي والاستفادة من تجارب الآخرين، فقد جاء في الجريدة الرسمية أنه ينبغي العمل على تعزيز التعاون الخارجي في مجال البحث العلمي وا عطاء أهمية واهتمام لتطوير التعاون في نقل التكنولوجيا، وأوجدت الجزائر عدداً من الآليات التي تسمح بتحقيق تلك الغاية، إذ نص القانون رقم 98-11على أن تتخذ الدولة الترتيبات

(1)- عبد الحميد جفال،" آثار العولمة على النظام التربوي في الجزائر بين ضرورة التغيير والهيمنة العالمية"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية**، جامعة بسكرة، ص 75.

(2)- République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015,**Op Cit** , P 103.

(3)-صباح براهمي، مصطفى عوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 254-255.

اللازمة لتشجيع التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والذي يعد عنصراً هاماً من عناصر النظام الوطني للبحث(*)، كما نص القانون رقم 08-05 أنه سيتم بالقيام بأعمال وتدابير على ثلاث مستويات من التعاون، وطنياً، وجهوياً ودولياً خلال الفترة الخماسية 2008-2012 ويتعلق الأمر بـ:(1)

1- تصور التعاون كعنصر من عناصر استراتيجة تطوير الجامعة الجزائرية وكيانات البحث وهذا يعتبر بمثابة منوال مقاربة لإعداد برامج عمل مستقبلية تسمح بتفاعل المؤسسات الجامعية الجزائرية ومؤسسات البحث وفك العزلة منها.

2- تزويد قطاع البحث العلمي بآليات مناسبة لتدعيم وتنويع المشاركة الدولية اللازمة لإنجاز نشاطات البحثوهو ما من شأنه إدراج الأسر ة العلمية في مجال المنافسة والتنافس.

3- وضع جهاز تنظيمي قادر على اغتنام كافة فرص التمويل الجهوي والدولي ونشرها.

4- وضع استراتيجة للتعاون مصنفة حسب الأهداف ومبنية على:(2)

- **الثلاثية المسبقة:** تحديد ميادين ومحاور البحث ذات الأولوية وتحديد الموارد البشرية التي ينبغي إشراكها، وتحديد مخابر وفرق البحث الكفؤة.
- **حالات التدخل المحددة بوضوح:** البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتكوين والخبرة.
- **الكيفيات المتعددة**: الشراكة والتعاون والمساعدة.
- **معايير ومؤشرات التنفيذ:** فيما يتعلق بالاستحقاقات والتمويل والتنظيم والتدريب.
- **الفرص الثنائية ومتعددة الأطراف:** لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبرنامج (ميدا، MEDA)، والنيباد.

(*)- أنظر المادة 39 من القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**.

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

(2)- **المرجع نفسه**، ص 29.

5- الشروع في ثلاثة أنواع من الأعمال فيما يتعلق بهدف الشراكة:

- تعزيز الروابط بين المؤسسات الوطنية بتشجيع التنقل من الجامعات إلى مراكز البحث ومساهمة هذه الأخيرة في مدارس الدكتوراه وكذا مساهمة الصندوق الوطني للبحث "FNR" في التكفل بهذا الإجراء.
- التجديد الجامعي من خلال الانفتاح على اللغات كوسيلة للوصول المباشر إلى المعارف والعلوم وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كشرط من شروط المساهمة في حركة العولمة وتطوير التكوين المستمر، وأخيراً تشجيع اللامركزية ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، ينبغي تطوير دروس التعليم المكثف للغات وتعميم الربط بالانترنيت وتطبيق العطل العلمية وكذا زيادة منح التربص وتوسيع فرص التبادل بهدف المشاركة في المؤتمرات.

6- تطبيق ثلاثية أعمال تكميلية في إطار المساعدة:[1]

- وتحسين المستوى من خلال الاتفاقيات المسبقة بين الجامعات واختيار التكوين المواضيع المنبثقة عن البرامج الوطنية للبحث والوصاية المشتركة.
- المنح المختلطة عن طريق الانتقال من مقاربة حسب الحصص إلى مقاربة حسب الأهداف.
- منح التعاون وذلك بتحويل المستفيدين من المنح إلى المؤسسات التي تتكفل بالمتابعة.
- إنشاء مصالح علمية لدى السفارات الجزائرية من أجل تجنيد أفضل لفرص التعاون والكفاءات الوطنية المتواجدة بالخارج.
- وضع آليات لاستقدام الكفاءات على مستوى مراكز البحث من أجل تدعيم التأطير ونوعية نشاط البحث.

في نفس المجال نص القانون رقم 15-21 لسنة2015 [*]، على ضرورة اتخاذ الدولة الترتيبات اللازمة للسماح للباحثين للوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية والدولية والحصول عليها، وتشجيع التعاون ما بين القطاعات والتعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

---

(1)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فيفري سنة 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

(*)- للمزيد أنظر المادة رقم 08، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**.

لذلك عرفت الجزائر قيام العديد من أشكال التعاون الخارجي في مجال إنتاج المعرفة أهمها ما تجسد مع دول وهيئات أوروبية عديدة لها تجارب رائدة في المجال، بهدف إنجاز أبحاث أساسية أو تطبيقية، وتوفير المصادر المالية من أجل ضمان تحسين دائم في أدائها ومحاولة الوصول إلى التميز، ومن أجل الاحتكاك واكتساب الخبرات وتطبيق النماذج التي تضمن لها الجودة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، إذ يعد الاتحاد الأوروبي من الرواد عالمياً في مجال البحث والابتكار وهو المسؤول عن 24% من الإنفاق العالمي على الأبحاث، 32% من المطبوعات المؤشرة، 32% من براءات الاختراع، كما يمثل أكبر كتلة تجارية في العالم بـ500 مليون شخص في 28 دولة، كما تملك أوروبا بعض أفضل الجامعات في العالم 52 موجودة داخل دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصنفة من بين 100 جامعة على مستوى العالم.[1]

ثانياً -<u>الإطار القانوني للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي</u>:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هاماً في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي الجزائري الأوروبي، بعقد اتفاقيات جديدة، مرفقة بالنصوص القانونية المناسبة لدعم هذا التعاون، وقبل التطرق إلى اتفاقيات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي لابد في البداية أن نشير إلى الأهمية الإستراتيجية للجزائر، وذلك من خلال تناول المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر والمحددة لوزنها الإقليمي والدولي.

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، بحيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى والصحراء الغربية، ومن الجنوب موريتانيا ومالي والنيجر. تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2381741 كم^2 وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى إفريقياً من حيث كبر المساحة، وبها "الجزائر" عاصمة الدولة، وهي إحدى أهم عواصم البحر الأبيض المتوسط وا ٍفريقيا، وفي جنوبها الصحراء، التي تغطي ثلاثة أرباع مساحة البلاد حيث توجد بها أغنى الموارد والثروات الطبيعية كالنفط والغاز،...،إلخ.[2]

(1)-" لماذا المشاركة في horizon 2020 "، أنظر في:
تاريخ الإطلاع: 2017/03/20 **<u>https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/eu-arabic_how.pdf</u>**
(2)– محمد الهادي لعروق، **<u>أطلس الجزائر والعالم</u>** (الجزائر: دار الهدى، 1999)، ص10.

لموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وا ٍفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط،وممراً حيوياً للعديد من طرق الاتصالات العالمية براً وبحراً وجواً، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجز ائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي.

فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحورية المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وا ٍفريقيا، والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية،وجعلت منها رافداً للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.[1]

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية بمحورية المتوسطي؛ حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة والتي امتدت لتغطي أجزاء ً شاسعة من أراضيها ولازالت حالياً تستفيد من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تعتبر إحدى أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي ومنطقة حساسة في السياسة العالمية، ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوربا ويتداخل معها.[2]

أما عن الجانب البشري فسكان الجزائر مزيج من العرب والبربر وحدهم الدين الإسلامي وجمعتهم اللغة العربية، والعادات والتقاليد، وقد خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي وانتزعت استقلالها سنة 1962، يعد كفاح دام 130 سنة وتضحيات جسام استشهد فيها مليون ونصف مليون شهيد.[3]

متوسطياً وبحكم الجغرافيا والعلاقات التاريخية فإن الجزائر تتفاعل بشكل إيجابي مع الإتحاد الأوربي بوصفه قوة جهوية ومركز ثقل عالمي، فهي من خلال انخراطها في مشروع الشراكة الأورومتوسطية تساهم في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة، وتسعى إلى التمكين لمشاريع

(1)– محمد الهادي لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

(2)– **المرجع نفسه**، ص13.

(3)– **المرجع نفسه**، ص19.

الرخاء المشترك لاسيما في مجال البحث العلمي، وهي تستعد لكي تكون شريكاً على الوجه الأوفى وتتبوأ المكانة التي تؤهلها لها إمكانياتها ضمن هذه المجموعة الكبرى، ومن ثمة بلورت إستراتيجية تنموية تستجيب لهذه المتغيرات الإقليمية والعالمية، ومن بين أهم عناصر هذه الإستراتيجية هي المصالحة الوطنية وبناء السلم، برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو،...،إلخ، كلها إجراءات تجسد رهانات.[1]

1- اتفاقية برشلونة:

وقعت الجزائر اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19 ديسمبر2001 في بروكسل بعد سلسلة من المفاوضات، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005[*]، ولقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على (110) مادة، وقد قسم إلى (08) محاور أجملت الجوانب السياسية والأمنية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية .[2]

ينقسم المحور الاجتماعي الثقافي و الإنساني، في اتفاقية الشراكة الأورو -جزائرية إلى شقين، شق يتعلق بالأحكام الخاصة بالعمال المهاجرين، وآخر يتعلق بالأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر.

إذ نصت الاتفاقية إلى تنقل الأشخاص عبر الضفتين، وتركت القضية للتشاور بين الطرفين للتوصل إلى صيغة تضمن نوعاً من الإنسانية في حركة الأشخاص،وا ٍن لم تكن في مستوى حرية تنقل البضائع والخدمات، حيث أن هذه القضية كانت نقطة خلاف بين الطرفين بحيث أنه من غير المنطقي القبول بإرساء منطقة تبادل حر وتحرير التجارة الخارجية ور فع الحواجز الجمركية دون مراعاة العامل البشري.

---

(1)– نذير لقرون،" الجزائر في ظل حكم الرئيس بوتفليقة: عهد المكاسب والإنجازات"، **مجلة الحدث العربي والدولي** العدد (51) (مصر، أفريل، السنة ، 2006)، ص 41.

(*)- للمزيد أنظر في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05-05 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 26 أفريل سنة 2005، يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع في فالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، **الجريدة الرسمية**، العدد 30، الصادرة في 27 أفريل 2005.

(2)- Texte Intégral De L'accord De L'association Entre L'UE Et L'Algérie, (Signé Le 22/04/2002 Entré En Vigueur Le 01/03/2005) ,p12. **www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algérie/Accord D'association.htm,** Page Web Consulté Le (12/02/2018) .

أما بخصوص التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا فقد نصت الاتفاقية على: [1]

- تشجيع البحث والتنمية لمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار؛
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للجزائر من خفض الهوة بالنسبة لجيرانها الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

2-الإتفاقية الثنائية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

اعتباراً للأهمية التي يكتسبها العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الطرفين، والمرجع المشار إليه في المادة (51) من الاتفاق الأورومتوسطي القاضي بتأسيس شراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة والجزائر من جهة أخرى، والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من ديسمبر 2005.

واعتباراً لكون الإتحاد والجزائر قد شرعا في انجاز أنشطة البحث والتنمية التكنولوجيا والعرض في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، ورغبة منهم في وضع إطار للتعاون الرسمي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي الذي يسمح بتوسيع نشاطات التعاون وتكثيفها في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتشجيع تطبيق نتائج هذا التعاون بما يتوافق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطرفين. وقعت الجزائر مع الإتحاد الأوروبي اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي في الجزائر في 19 مارس 2012، أهم ما جاء في محتوى الاتفاقية:

أ- نطاق ومبادئ التعاون:

يقوم الطرفين بتشجيع أنشطة التعاون وتطويرهما وتسهيلها بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في المجالات ذات الاهتمام المشترك حيث يقومان بنشاطات ذات الصلة بمجال العلم والتنمية التكنولوجيا، باحترام المبادئ الآتية: [2]

(1)- Texte Intégral De L'accord De L'association Entre L'UE Et L'Algérie,**Op ,Cit** ,P15.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 13-121، مؤرخ في 22 جمادي الأول عام 1434 الموافق لـ 03 أفريل 2013، يتظمن التصديق على الاتفاق بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، الموقع بالجزائر يوم 19 مارس 2012، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، 12 ماي 2013، ص 4-6.

- ترقية مجتمع المعرفة لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الطرفين،
- الاستنفاع المتبادل المبني على أساس التوازن الإجمالي للامتيازات،
- الإطلاع المتبادل على أنشطة البرامج ومشاريع البحث والتنمية التكنولوجية التي يقوم بها الطرفين،
- التبادل في الوقت المناسب للمعلومات التي من شأنها أن تستعمل أنشطة التعاون،
- التبادل والحماية المناسبتين لحقوق الملكية الفكرية،
- المشاركة والتمويل وفقاً للأحكام والتنظيمات المعمول به من قبل الطرفين.

ب-أشكال وكيفيات التعاون: تأخذ الأشكال الآتية:[1]

- نقاشات منتظمة حول التعاون والتطورات والآفاق،
- توفير معلومات في الوقت المناسب حول تنفيذ برامج ومشاريع البحث في الجزائر وفي الإتحاد وحول نتائج الأعمال المنجزة في إطار هذا الاتفاق،
- اجتماعات مشتركة،
- زيارات وتبادل الباحثين والمهندسين والتقنيين بما في ذلك لأغراض التكوين،
- تبادل واستعمال مشترك للتجهيزات والمعدات وخدمات الاختبار،
- اتصالات بين رؤساء البرامج أو المشاريع الخاصة بالجزائر والاتحاد الأوروبي،
- مشاركة خبراء في الأيام الدراسية والندوات و ورشات العمل،
- تبادل معلومات حول الممارسات والتشريعات والتنظيمات والبرامج ذات الصلة بالتعاون في إطار هذا الاتفاق،
- تكوين في مجال البحث والتنمية والتكنولوجيا،
- إطلاع متبادل على المعلومات العلمية والتقنية في إطار التعاون الذي ينظمه هذا الاتفاق،
- دعم تثمين نتائج البحث وتطوير المؤسسات المبتكرة وقصد ترقية نشر المعرفة الجديدة والابتكار،
- مساعدة تسيير البحث العلمي ودعم إنشاء نظام معلوماتي حول البحث،

(1)- أنظر المادة 2، من المرسوم الرئاسي رقم 13-121، مؤرخ في 22 جمادي الأول عام 1434 الموافق لـ 03 أفريل 2013، يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

- دراسة إمكانيات التعاون في مجال إنشاء المشاتل والحاضناتوالمؤسسات الناشئة، وا نشاء مراكز البحث، لاسيما من خلال برامج أوروبية أخرى غير برامج الإطار،
- ترقية التعاون من خلال مشاريع البحث والتطوير،
- الاطلاع على الهياكل القاعدية للبحث،
- إمكانية التمويل المشترك والتنسيق في نشاطات البحث.

لتعزيز التعاون نصت المادة (03) من الاتفاقية من خلال لتسهيل حرية التنقل والإقامة للباحثين المشاركين في الأنشطة التي يحكمها هذا الاتفاق وكذا عبور الحدود بالنسبة للسلع الموجهة لغرض الاستعمال في هذه الأنشطة.

ج-بالنسبة لإدارة هذا الاتفاق: تضمنه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للجزائر والمفوضية الأوروبية بالنسبة للاتحاد، بوصفهما عونين تنفيذيين للطرفين، ويشكل العونين التنفيذيين لجنة مشتركة تتضمن اللجنة المشتركة للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، تتمثل أهم وظائفهما:[1]

ضمان وتقييم ودراسة تنفيذ هذا الاتفاق وكذالك تعديل ملحقاته أو تبني أخرى،

- التحديد سنوياً للقطاعات الهامة التي ينبغي تطوير التعاون فيها،

- دراسة منتظمة للتوجهات والأولويات المستقبلية الخاصة بالسياسات والتوقعات في مجال البحث في الجزائر وفي الاتحاد فضلاً عن آفاق التعاون المستقبلي في إطار هذا الإتفاق،

تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة بالتناوب في الاتحاد والجزائر، تنعقد عند الضرورة اجتماعات استثنائية كلما بدا الأمر ضرورياً وبالاتفاق بين الطرفين، تبلغ استنتاجات وتوصيات اللجنة المشتركة إلى لجنة الشراكة للاتفاق الأورومتوسطي القاضي بتأسيس شراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة والجمهورية الديمقراطية الشعبية من جهة أخرى.

جاء هذا الاتفاق متبوع بملحقان مشكلان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، يتم تسوية المسائل والخلافات المتعلقة بتفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق بموجب اتفاق مشارك بين الطرفين.

(1)- **المرجع نفسه**، ص 08

3-الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول الأوروبية في فترة الممتدة (1962-2016):

بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية في المجال العلمي والتكنولوجي التي تعقد بين الجزائر من جهة و الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية، نجد أن الجزائر تلجأ إلى عقد اتفاقيات ثنائية بينها ومع كل دولة أوروبية على حدى، من بين أهم من بين أهم هذه اتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر والدول الأوروبية في الفترة الممتدة من (1962-2016)، نجد:

-اتفاق التعاون الثقافي والعلمي المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الألمانية،[1]

-اتفاقية التعاون العلمي المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمملكة البلجيكية،[2]

-اتفاقية التعاون العلمي بين الجمهورية الجزائرية ورومانيا،

-الاتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاسبانية،[3]

---

(1)– للمزيد أنظر في :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67-62 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1386 الموافق لـ 27 مارس سنة 1967، يتظمن المصادقة على على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الألمانية، الموقع عليه في مدينة الجزائر في 31 ديسمبر 1966، **الجريدة الرسمية**، العدد 35، 28 أفريل 1967، ص466.

(2) -République Algérienne Démocratique Et Populaire ,Décret n° 70-35 du 19 février 1970 portant publication de l'accord entre la République algérienne démocratique et populaire et le Royaume de Belgique relatif à l'admission des stagiaires signé à Alger le 8janvier 1970, **JORADP** N° 025**,** du 13-03-1970**,** P05**.**

(3)- للمزيد أنظر في :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 200-365، مؤرخ في 20 شعبان عام 1421 الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 2000، يتظمن التصديق على الاتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية، الموقعة في الجزائر في 05 أفريل 1993، **الجريدة الرسمية**، العدد، 68، 19 نوفمبر 2000، ص 18.

-اتفاقية التعاون العلمي والتقني بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيةو حكومة الجمهورية الفرنسية، مرافقة بالبروتوكول الإداري والمالي الخاص بوسائل التعاون الثقافي والعلمي والتقني،[1]

- اتفاقية التعاون التقني والتكنولوجي والعلمي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة بلجيكا،[2]

- اتفاقية التعاون العلمي والتقني و الثقافي والتربوي بين الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية ،[3]

-اتفاق التعاون في مجال الثقافية والعلوم والتكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطاليا،[4]

---

(1)- للمزيد أنظر في:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رقم 87-138، مؤرخ في 12 شوال عام 1407/ الموافق لـ 09 يونيو سنة 1987، يتظمن المصادقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني والنصوص اللاحقة بها بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقعة على التوالي في باريس يوم 11 مارس 1986 ومدينة الجزائر 07 سبتمبر 1986، **الجريدة الرسمية**، العدد 24، 10 يونيو 1987، ص 912.

(2) -للمزيد أنظر في:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 91-257 مؤرخ في 22 محرم عام 1412 الموافق لـ 03 غشت سنة 1991، يتظمن المصادقة على اتفاقية التعاون التقني والتكنولوجي والعلمي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة بلجيكا ، الموقعة في بروكسل يوم 07 أكتوبر 1987، **الجريدة الرسمية**(العدد37، 07 غشت 1991)، ص 1953.

(3)-للمزيد أنظر في:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 200-365، مؤرخ في 20 شعبان عام 1421، الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 2000، يتظمن التصديق على الاتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية، الوقعة في الجزائر في سوم 05 أفريل 1993، **الجريدة الرسمية** (العدد 68، 19 نوفمبر 2000)، ص 18.

(4)-للمزيد أنظر في:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رئاسي رقم 03-202، مؤرخ في 03 ربيع الأول 1424 الموافق لـ 05 ماي سنة 2003، يتظمن التصديق على اتفاق التعاون في مجال الثقافةوالعلوم والتكنولوجيا بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطاليا، الموقع في الجزائر يوم 03 يونيو2002، **الجريدة الرسمية**(العدد 32، 07 ماي 2003)، ص 09.

جاءت هذه الاتفاقيات لتحدد الأحكام العامة للتعاون العلمي من أهداف ومحتوى وتنظيم وهي تشترك في أهم النقاط التالية:

- تبادل بعثات الخبراء والباحثين والأساتذة؛
- تقديم منح لتحسين المستوى والبحث وتنظيم فترات التكوين والمشاركة في دروس وندوات تحسين المستوى والتخصص؛
- توفير العتاد والتجهيز؛
- الاستعمال المشترك للمنشآت والمراكز والمؤسسات؛
- تبادل المعلومات والتشريعات والدراسات التقنية والعلمية؛
- الإنجاز المشترك للمشاريع ذات الطابع العلمي والتقني؛
- تحديد هيئات وا ٍجراءات هذا التعاون العلمي.

نستنتج بوضوح بأن اتفاقيات التعاون العلمي التي تربط المؤسسات المكونة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير بجهات خارجية، تعتبر من بين أهم المعايير التي تسمح بتقييم بعض الجوانب الهامة من مدخلات وآلية عمل منظومة البحث العلمي والتطوير، التي تؤثر على أدائها العام بصفة عامة، ذلك لأن التعاون الدولي ضرورة لضمان النوعية والفعالية لأسلوب عمل الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى، بهدف تطوير البرامج التي يمكن أن تساهم في تقليص الاختلالات الحالية ونقل المعارف.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

لغرض توصيف وتقييم الواقع الحالي لنشاط البحث العلمي والتطوير في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية لابد من اللجوء إلى بعض المؤشرات المستخدمة في تقييمها، ويجرى التمييز عادة بين نوعين من المؤشرات وهي المدخلات (INPUT) أو الموارد، وبين مؤشرات المخرجات (OUTPUT) أو الأداء، وهذه بدورها ترتبط بمواضيع مثل التكنولوجيا ومدى القدرة على استخدام وتصدير التقانة أو توليد المعرفة.

المطلب الأول: مدخلات البحث العلمي والتطوير

تتمثل في مؤشرات المدخلات (مؤسسات البحث العلمي، الموارد البشرية مثل عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير، ومؤشرات مالية مرتبطة بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي)، كلما زادت نسبة هذه المؤشرات كلما زادت مساهمتها في توليد مخرجات تعزز تنافسية عالية.

أولاً -مؤسسات البحث العلمي و التطوير:

1- هياكل التعليم العالي: ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى 56 مؤسسة سنة 2004، ليصل عام 2009 إلى نحو 62 مؤسسة جامعية (جامعات، مراكز جامعية، مدارس وطنية عليا)، ثم ارتفعت إلى 84 مؤسسة سنة 2011 (36 جامعة، 10 مركزا جامعيا، 16 مدرسة وطنية عليا، 05 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، قسمان تحضيريان مدمجان)، أما فيما يخص المخطط الخماسي (2010-2014) فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية، وكان أهم ما جسد من هذا المخطط هو زيادة عدد المؤسسات إلى 97 مؤسسة خلال سنة 2012 وهي موزعة كالتالي: (47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 4 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، 5 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، وقسمان تحضيريان مدمجان).[1]

(1)- أمال قاسيمي، أسمهان تمغارت، وآخرون، **الجزائر :إشكليات الواقع ورؤى المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(64) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص67.

حالياً حسب احصائيات وزارة التعليم العالي لسنة 2017، تظم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني تظم (50 جامعة، 13 مركزاً جامعياً، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدارس عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة، ملحقتين جامعتين).[1]

تزايد عدد هياكل التعليم العالي خاصة الجامعات كان ضمن سياسة حكومية، تسعى لتقريب الجامعة من التجمعات الحضرية الكبرى داخل البلاد وجنوبها، تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن ورفع الضغط على الجامعات الكبرى.

2-مراكز البحث: يبلغ عدد مراكز البحث في الجزائر حسب آخر احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2016، 29 مركز بحث، 12 مركز بحث تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 17 مركز بحث غير تابع لوزارة التعليم العالي. (أنظر الشكل رقم 04) و (أنظر الملحق رقم 04).

الشكل رقم (04): توزيع مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي [*]:

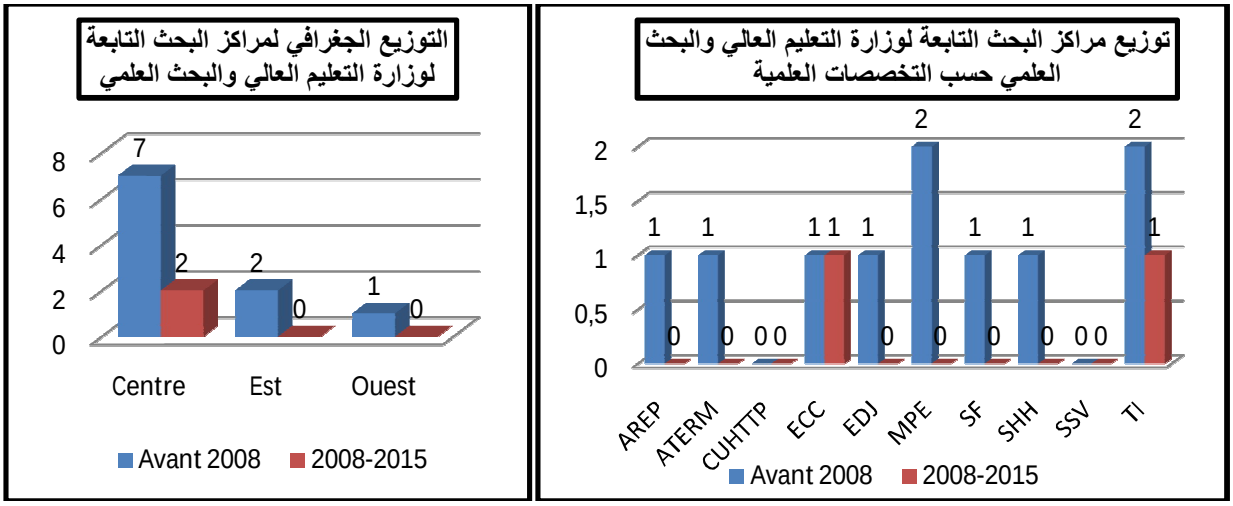

[*]- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

(1)- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنظر في :
https://www.mesrs.dz تاريخ الإطلاع:(05/12 2016).

الشكل رقم (05): توزيع مراكز البحث الغير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حسب التخصصات العلمية(*):

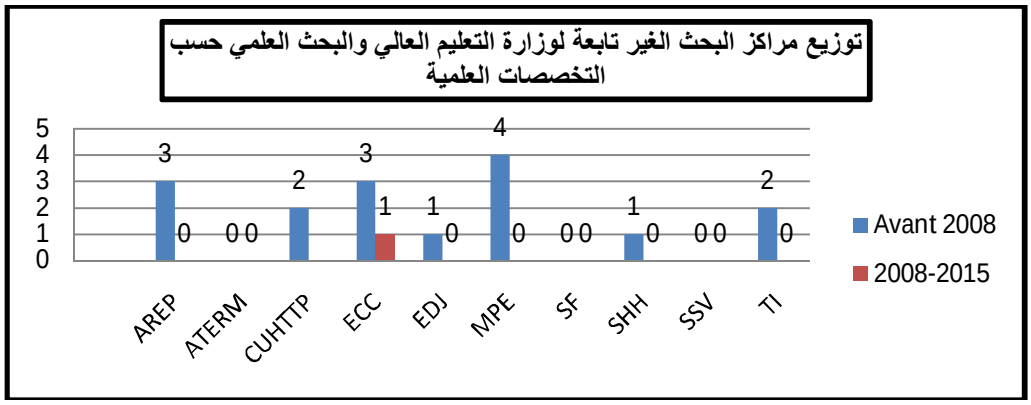

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تبين نتائج(الأشكال رقم 04-05) لتوزيع مراكز البحث حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي، ومعطيات (الملحق رقم 04) حول تأسيس ومكان تواجد مقر هذه المراكز، بأن 70% من مراكز البحث العلمي متواجدة بالجزائر العاصمة، وهو ما يجعل استفادة الباحثين منها قليلة، بسبب بعدها عن المناطق الصناعية والجامعات، كما نلاحظ بأن وتيرة إنشاء مراكز البحث قد تم انشاء أغلبها في الفترة الممتد ما بين (1988-1999)، وهو ما يبين بأن تطبيق سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لم تترجم في أرض الواقع بإنشاء هياكل جديدة كثيرة.كما أن معظم مراكز البحث في الجزائر تتبع وزارات ذات طابع إداري (التعليم العالي، الثقافة،...إلخ)وتقوم بدراسات وبحوث تخص هذه الوزارات.

3-وحدات البحث: يبلغ عددها حسب احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2016، 27 وحدة بحث تابعة لوزارة التعليم العالي (16 وحدة بحث تابعة لمراكز البحث، 11 وحدة بحث تابعة للجامعات)، وحدتان بحث غير تابعتين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم (06): توزيع وحدات البحث التابعة لمراكز البحث حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي(*):

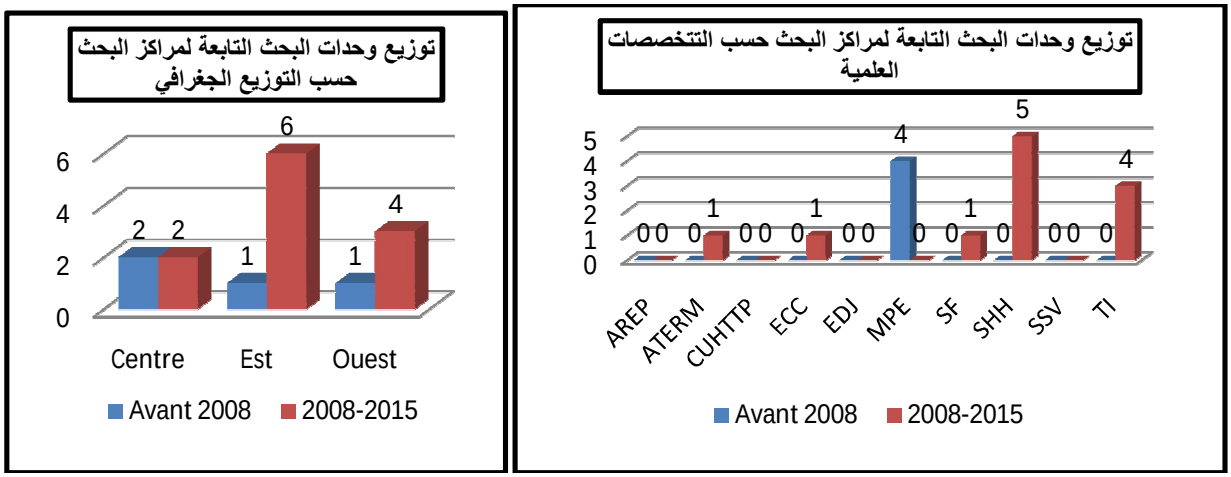

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يبين لنا (الشكل رقم 06)، بأن وحدات البحث التابعة لمراكز البحث قد أنشأت أغلبها بعد سنة 2008، موزعة على مجموعة من التخصصات العلمية، موزعة عبر مختلف مناطق الوطن.

الشكل رقم:(07): توزيع وحدات البحث التابعة للجامعات حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي(*):

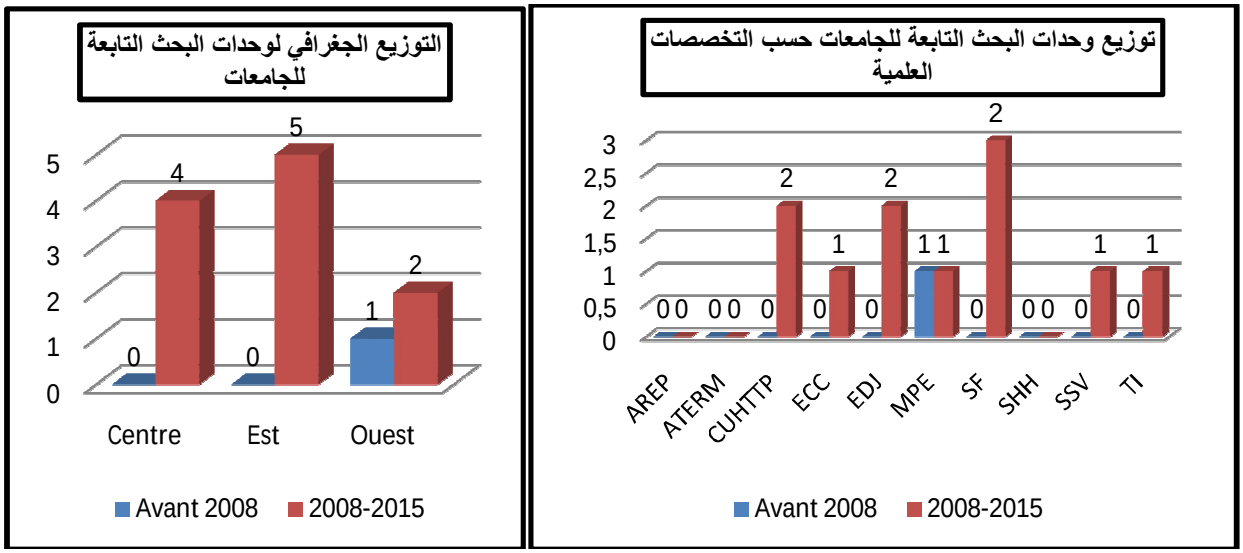

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات من مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يبين لنا (الشكل رقم 07)، بأن أغلب وحدات البحث التابعة للجامعات، موزعة على مجموعة من التخصصات عبر مختلف جهات الوطن.

نستنتج مما سبق بأن أغلب وحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي، قد تم إنشائها بعد سنة 2008، وذلك بعد إصدار النص التنظيمي الذي يحدد إنشائها وطريقة سيرها خلال المخطط الخماسي (2008-2012)، الذي ركز على إنجاز الهياكل القاعدية الكبرى للبحث العلمي.

4-مخابر البحث: تم إنشاء مخابر البحث(*) باعتبارها أحد الوسائل المستحدثة للقيام بعملية البحث العلمي، وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 99-244 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 1999، الذي

(*)- تعتبر المخابر العلمية أحد أهم الوسائل المستحدثة للقيام بعملية البحث العلمي، وقد تم تحديد أهدافها في ما يلي:
تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد، انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه، المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجيا جديدة والتحكم فيها وتطويرها، المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطوير ذلك، ترقية نتائج أبحاثه ونشرها، جمع المعلومات العلمية والتكنولوجيا التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها المساهمة في وضع شبكات بحث ملائمة، للمزيد أنظر في:

يحدد كيفية انشائها وتنظيمها وسيرها، أما الإنشاء الفعلي للمخابر فقد كان بداية من سنة 2000 حيث تم إعتماد 269 مخبر شملت مختلف الميادين العلمية، وقد استمر عدد المخابر على مستوى الجامعات الجزائرية في تزايد مستمر ليصل عددها إلى حوالي 1324مخبراً بحثياً سنة 2015 (بما في ذلك مخابر بحث مشتركة، ومخابر بحث مشاركة)، والجدول الموالي يوضح تطور عدد مخابر البحث في الجامعة الجزائرية للفترة (2000-2015).

الجدول رقم (03): تطور إنشاء مخابر البحث الجامعية بين سنة (2000-2015) (*):

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	269	144	81	55	00	17	27	22	16	45	62	133	258	100	57	38
المجموع	269	413	494	549	549	566	593	615	631	676	738	871	1129	1229	1286	1324

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

من خلال (الجدول رقم 03) نلاحظ بأن سنة 2000 كانت الإنطلاقة الفعلية لإنشاء مخابر البحث الجامعية في الجزائر؛ حيث تم إنشاء أكبر عدد من المخابر في هذه السنة مقارنة مع بباقي السنوات الأخرى، أين بلغ عددها 269 مخبر في مختلف التخصصات العلمية عبر مختلف جامعات الوطن. لتسجل سنة 2004 عدم إنشاء أي مخبر بحث، ليرتفع العدد نوعاً ما من جديد في السنوات (2005-2006-2007-2008) إلى (17-27-22-16) على التوالي لتعاود الوتيرة في الارتفاع إبتداءاً من سنة 2009 إلى 45مخبراً، وزادت في الارتفاع في سنة 2010 إلى 62 مخبر، أما في سنة 2011 وصلت الحصيلة إلى 133 مخبر، ثم 258 مخبر سنة 2012بعد ذلك عاود الانخفاض تدريجياً ابتداء ً من سنة 2014 أين وصلت عدد المخابر المنشأة 57 مخبر، سنة 2015 وصلت إلى 38 مخبر.

ما يمكن استنتاجه مما تم التطرق إليه سابقاً، وبالرجوع إلى القوانين التوجيهية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمخططات الخماسية، أن إنطلاقة إنشاء مخابر البحث كانت قوية من سنة 2000 كأول تجربة مع القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي (1989-2002) بعدها من سنة 2004 إلى سنة 2008 لم يتم إنشاء مخابر بعدد كبير؛ باعتبار أن هذه الفترة كانت مرحلة تقييمية لما تم إنشاؤه من مخابر بحثية سابقاً، بعدها مع القانون التوجيهي

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 99-244 يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق لـ 31 أكتوبر 1999، **الجريدة الرسمية**، العدد 77.

والمخطط الخماسي (2008-2012) نجد زيادة في وتيرة الانشاء من أجل إعطاء دفعة قوية ثانية للبحث العلمي.

تتوزع هذه المخابر على مجموعة من التخصصات العلمية الكبرى(*) كما هي مبينة في (الشكل رقم 08)، والتي جندت حوالي 27584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه.(1)

الشكل (رقم 08): توزيع عدد المخابر حسب التخصصات الكبرى لسنة 2015(*):

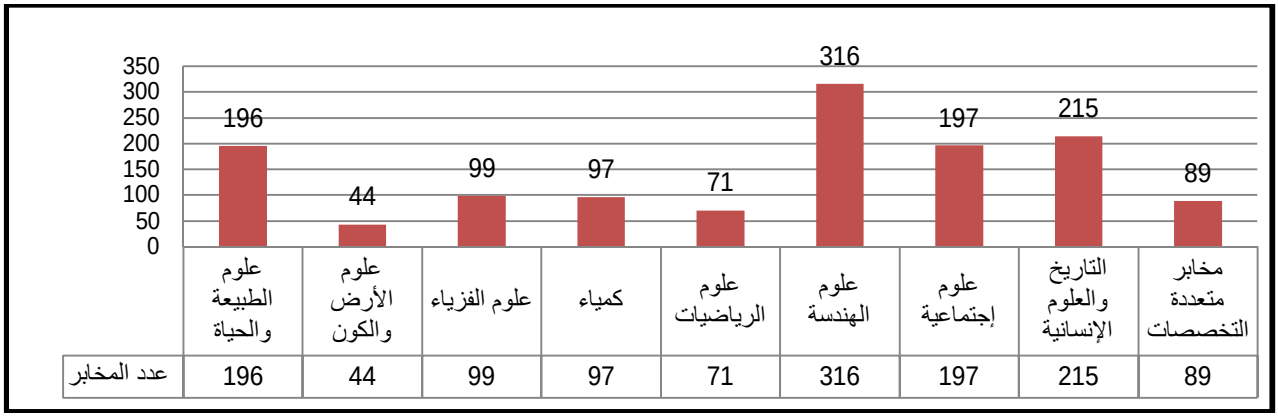

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2015.

(*)- تصنف الفروع العلمية إلى:

أ-موضوعين رئيسيين :العلوم والتكنولوجيا ، العلوم الإجتماعية والإنسانية والفنون.

ب-تسع تخصصات علمية كبرى: علوم الطبيعة والحياة، علوم الأرض والكون، علوم الفزياء،الكمياء،علوم الرياضيات، علوم الهندسة، علوم إجتماعية، علوم إنسانية وفنون، تخصصات متعددة.

ج- 19 تخصص علمي:الفلاحة وعلوم البيطرة، البيولوجيا والبيوكمياء، الكمياء،تسيير وا إقتصاد،الريضيات، الطب، الصيدلة الفزياء، علوم الأرض، علوم الكون، علوم اجتماعية،...،إلخ، للمزيد أنظر في:

-Hafid Aourag, Elément De Réflexion Sur La Classification, Les Revues Et Les Soutenances , **http://www.nasr.dz/**

(1)- المجلس الشعبي الوطني، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" أنظر الموقع:

https://www.apn.dz/AR/textes-de la lois-ar تاريخ الإطلاع: (2016/09/19).

الشكل رقم (09): النسب المؤوية لعدد المخابر حسب التخصصات الكبرى(*):

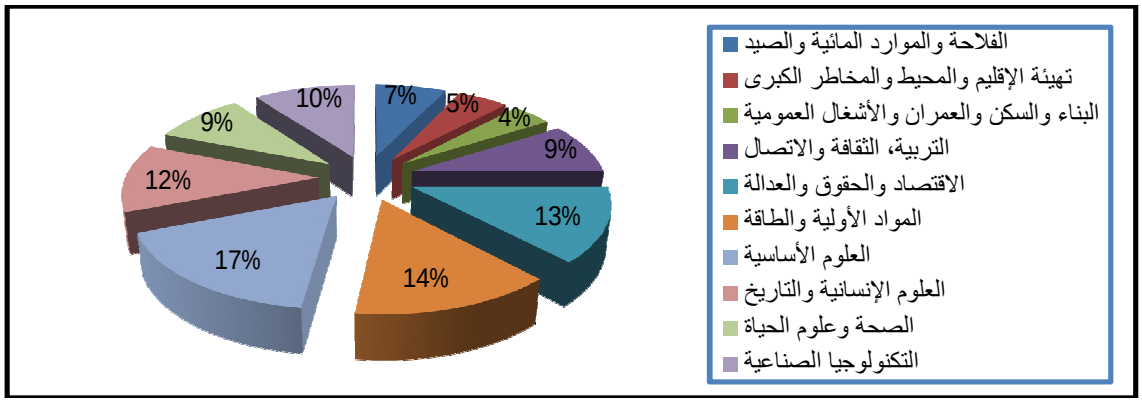

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات سنة 2015 لمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

نلاحظ من خلال نتائج (الأشكال رقم 08-09) تفاوت في نسبة مخابر البحث من تخصص لآخر، نجد أكبر نسبة ممثلة 17% في تخصص العلوم الأساسية، بعدها تليها نسبة 14% في تخصص المواد الأولية والطاقة، ثم تأتي تخصصات الاقتصاد الحقوق والعدالة والعلوم الإنسانية والتاريخ بنسبة 13% و12% على التوالي، أصغر نسبة لمخابر البحث هي في تخصصات تهيئة الإقليم، المحيط والمخاطر الكبرى، والبناء والسكن والعمران والأشغال العمومية بنسبة 5%، 4% على التولي.

كتحفيز وتشجيع لمخابر البحث العلمي في الجزائر، طرحت الوزارة فكرة تصنيف أو ترتيب مخابر البحث حسب انتاجها العلمي والبيداغوجي، وحسب ما تقدمة من حصيلة عند قيامها بنشاطات البحث ذات البعد الوطني، كما أن قيمة تمويل هذه المخابر ستكون محددة وفق النتائج المحققة من طرف فرق البحث، هذا من شأنه خلق الانسجام ودفعه بين جميع الفاعلين في قطاع البحث العلمي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

نلاحظ مما سبق بأن سياسة البحث العلمي والتطوير أكدت على العملية التطويرية لهيئات تنفيذ نشاطات البحث العلمي، حيث ركزت على إنشاء هياكل قاعدية كبرى للبحث، لكن السؤال الذي الأهم الذي يبقى مطروحاً، كيف هو واقع وحال وأداء هذه الهياكل، وهل بالموازاة مع تزايد عددهاالملحوظ كل عام هناك تطور وجودة وا إجادة في نوعية ما تقوم به، وما تقدمه للحياة البحثية والانسانية والثقافية وغيرها من مجالات الحياة والعلم والعلوم؟، وهل واكبت وتيرة تطورها الكمي، وتيرة إنتاجها المعرفي؟.

ثانياً - <u>الموارد البشرية العاملة في إنتاج المعرفة</u>:

من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحدد للفترة الخماسية (1998-2002)، والبرنامج الخماسي الثاني (2008-2012)، أوصى قانون البرامج بضرورة رفع عدد العاملين في مجال البحث بما يتماشى مع احتياجات برامج البحث السنوية المصادق عليها. وقد قدرت القوى البشرية العاملة في حقل البحث العلمي خلال سنة 1998 بـــ3257 باحثاً أي ما يعادل 116 باحث لكل مليون نسمة، في حين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 باحث سنة 2000، لتصل إلى ما يقارب 11319 باحث في نهاية 2007 أي ما يقارب 170 باحث لكل مليون نسمة.[1]

وصلت القدرات البحثية في سنة 2014 لحوالي 29183 باحث (الأساتذة الباحثين، الباحثين الدائمين)، يتكون هذا العدد من 26607 أستاذ يمارسون نشطات البحث من مجموع 51229 أستاذ (أنظر الجدول رقم 04)، و2576 باحثين دائمين (1468 باحث دائم تابع لوزارة التعليم العلي والبحث العلمي، و1108 باحث دائم خارج قطاع التعليم العالي) (أنظر الجدول رقم 06).[2]

1-<u>الأساتذة الباحثين</u>:

لقد سجل عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية تزايداً مستمراً إذ تضاعف بما يقارب 170 مرة من الفترة الممتدة من (1962-2015)، حيث ارتفع مجموع الأساتذة من 289 أستاذ سنة 1962 إلى 17460 أستاذ سنة 2000، ليصل لحوالي 40140 سنة 2011، ليبلغ سنة 2015 حوالي 53622 أستاذ، مما يبين بأن هناك نمو هام في عدد المدرسين ولكن بنسب متفاوتة حسب رتبة الأستاذ حيث تبين معطيات (الجدول رقم 04) بأن:

تعداد فئة أساتذة التعليم العالي في تزايد مستمر، فقد تضاعف عددهم 81 مرة من سنة (1962-2015)، حيث ارتفع من 66 أستاذ سنة 1962 إلى 3186 أستاذ سنة 2011، ليصل إلى 5346 أستاذ سنة 2015.

---

(1)-إسماعيل محمد صادق، **<u>البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا</u>**(القاهرة: دار الكتب المصرية، 2014)، ص 81.

(2)- République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015,**<u>Op Cit</u>** , P 71.

كما حصل تزايد بالنسبة لفئة الأساتذة المحاضرين (جميع الفئات)، ارتفع عددهم من 7652 أستاذ من سنة 2011 ليصل إلى 12310 سنة 2015، ارتفع من 06% سنة 1980 ليصل إلى 18% سنة 2011.

أما بالنسبة لفئة الأساتذة المساعدين فبعد أن كان عددهم 74 أستاذ سنة 1962، وصل إلى 28782 أستاذ سنة 2011، ليرتفع إلى 35663 أستاذ سنة 2015، ممثلين بعددهم أكبر الفئات من الأساتذة بنسبة 80% من الهيئة التدريسية الجامعية في الجزائر.

أما بالنسبة للمعدين والذين كانوا في البداية يمثلون الأغلبية بحوالي 60% في فترة (1970-1980)، فإنهم اليوم لا يمثلون سوى 1% حيث تمكن معظمهم من الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو كيلاهما.

الجدول(رقم 04): تطور مجموع الأساتذة الدائمين حسب الدرجة العلمية(*):

الرتبة العلمية / السنوات	أستاذ التعليم العالي	أساتذة محاضرين	أستاذ محاضر (أ)	أستاذ محاضر (ب)	مكلف بالدروس	أستاذ مساعد (**)	أستاذ مساعد (أ)	أستاذ مساعد (ب)	أستاذ معيد**	أستاذ مهندس	المجموع
63/1962	66	13	-	-	-	74	-	-	145	-	289
70/1969	80	112	-	-	-	167	-	-	483	-	842
80/1979	257	463	-	-	-	2494	-	-	4283	-	7497
90/1989	573	905	-	-	1958	6839	-	-	4261	-	14536
00/1999	950	1612	-	-	6632	6275	-	-	1991	-	17460
05/2004	1742	2382	-	-	9380	10725	-	-	798	202	25229
06/2005	1950	2725	-	-	9990	11510	-	-	735	157	27067
07/2006	2192	3013	-	-	11304	11730	-	-	691	132	29062
08/2007	2282	3757	-	-	12875	11919	-	-	771	99	31703
09/2008	2586	-	4338	1989	-	-	13812	11027	623	95	34470
10/2009	2874	-	4562	2352	-	-	15517	11844	449	90	37688
11/2010	3186	-	4817	2835	-	-	16681	12101	441	79	40140
12/2011	3660	-	4929	3444	-	-	18761	13229	358	67	44448

(**)- كانت هيئة التدريس إلى غاية 2007، تتشكل من خمس فئات أساسية: أستاذة التعليم العالي، أساتذة محاضرين أساتذة مكلفين بالدروس، أساتذة مساعدين، ومعيدين، وفي سنة 2008 تم سن قانون خاص بأساتذة التعليم العالي يعوض الفئات المذكورة أنفاً بالفئات التالية: أساتذة التعليم العالي، أساتذة محاضرين (أ)، أساتذة محاضرين (ب)، أساتذة مساعدين(أ) أساتذة مساعدين (ب)، وبهذا تم حذف الأساتذة المكلفين بالدروس والأساتذة المعيدين، للمزيد أنظر في :

-المرسوم التنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429، الموافق لـ 03 ماي سنة 2008، يتظمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، **الجريدة الرسمية**، العدد 23.

13/2012	4396	-	4949	4138	-	-	21608	12871	368	68	48398
14/2013	4997	-	5247	5289	-	-	24126	11286	322	50	51299
15/2014	5346	-	6032	6278	-	-	25898	9765	265	38	53622

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يساعد الارتفاع في عدد الأساتذة في تحسين نوعية التعليم العالي، وذلك من خلال معدل التأطير لكل صنف من الهيئة التدريسية، إلا أن معطيات (الجدول رقم 05) تبين أنه بالرغم من الزيادة في مجموع عدد الأساتذة إلا أنه لم يواكب زيادة تطور عدد الطلبة مما أدى إلى الانخفاض الكبير في نسبة التأطير (Taux D'Encadrement)، مما أنجر عنه تراجع هذه النسبة من 08 طلاب لكل أستاذ سنة 1980 إلى 23 طالب لكل أستاذ سنة 2000، ليصل سنة 2010 إلى 27 طالب لكل أستاذ ، ارتفع سنة 2015 إلى 21 طالب لكل أستاذ

الجدول(رقم 05): تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير في مرحلة التدرج: (*)

	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014
عدد الطلبة المسجلين	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945	-	-	-	-
عدد الأساتذة الدائمين	289	842	7497	14536	17460	37688	40140	44448	48398	51299	53622
نسبة التأطير	09	15	08	12	23	27	27	24.5	23.2	21.8	21.7

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ب- عدد الباحثين الدائمين:

حسب إحصائيات سنة 2012، تم إحصاء حولي 2315 باحث دائم من بينهم باحثي محافظة الطاقة الذرية في نهاية الفترة الخماسية (2012/2008)، 1128 باحث دائم تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي و717 باحث في وزارات أخرى (أنظر الجدول رقم06). ليرتفع سنة 2014 لحوالي 2576 باحث دائم.

الجدول (رقم 06): تطور عدد الباحثين الدائمين(*):

عدد الباحثين	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المنصوص عليهم في القانون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	735	809	861	880	1031	1128
وزارات أخرى	443	589	621	628	699	717
المجموع	1178	1398	1482	1508	1730	1845
عدد مدراء البحث و أساتذة البحث	94	141	152	171	216	258

(*)-**المصدر**: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حصيلة تنفيذ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي(2008-2012)**، أفريل 2014، ص12.

نلاحظ من خلال (الجدول رقم 06) بأنه لم يتم بلوغ التوقعات المحددة في القانون لعدد الباحثين الدائمين وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب:(1)

- انخفاض عدد المناصب المالية الممنوحة خلال هذا الخماسي مقارنة بأهداف القانون.
- تغيير القانون الأساسي لموظفي مراكز البحث من عون عمومي إلى موظف مما نتج عنه مشكلات عديدة في تسيير الموارد البشرية، نظراً لعدم تهيئة أرضية جيدة لهذا التغيير لدى المراكز، مما أدى إلى تباطئ في التوظيف، وتقليص المناصب المخصصة للباحثين الدائمين التي تم ملؤها مابين سنتي (2008-2010).
- انعدام الهياكل الملائمة لاحتضان مراكز البحث.

نسبة عدد الباحثين لكل مليون نسمة استقر عند 265 باحث، هو أقل بكثير من المعدل العالمي المتمثل في 1081 باحث عن كل مليون نسمة، وعشرات من معظم البلدان من دول المغرب العربي، إذ يبلغ في تونس 2381 باحث لكل مليون نسمة، و862 في المغرب ولا مجال للمقارنة بالدول المتقدمة، إذ يبلغ عدد الباحثين في اليابان وكندا 5573، و4260 باحث لكل مليون نسمة على التوالي.(أنظر الشكل رقم10).

(1)- لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة تنفيذ البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (2008-2012) ، **مرجع سق ذكره**، ص 13.

الشكل:(رقم10): عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014(*):

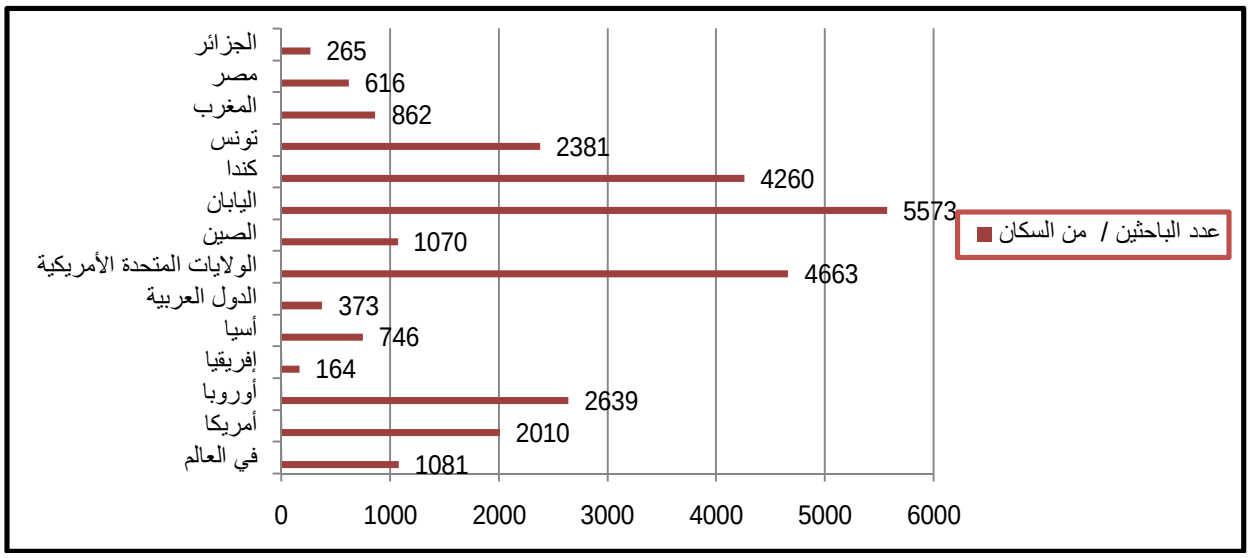

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تم بلوغ الأهداف الرامية إلى إشراك الجزء الأكبر من القدرات البشرية من أساتذة باحثين في نشاطات البحث، إذ أن إنشاء مخابر بحث جديدة والتعاقد مع الأساتذة الباحثين قد مكن من تعزيز القدرات البشرية للبحث، فقد ارتفع عدد الأساتذة الباحثين المشاركين في مخابر البحث من 10181 سنة 2007 من مجموع 11319 باحث إلى 16670 أستاذ سنة 2009 من مجموع 31703 أستاذ، ليرتفع إلى 26843 أستاذ باحث سنة 2012 من مجموع 44448 أستاذ، ليصل سنة 2015 إلى أزيد من 27000 أستاذ من مجموع 53622 أستاذ، مقابل 3500 أستاذ سنة 1997 (أنظر الشكل رقم 11).

الشكل (رقم11): تطور عدد الأساتذة الباحثين المشاركين في أنشطة البحث من فترة(2000-2015)

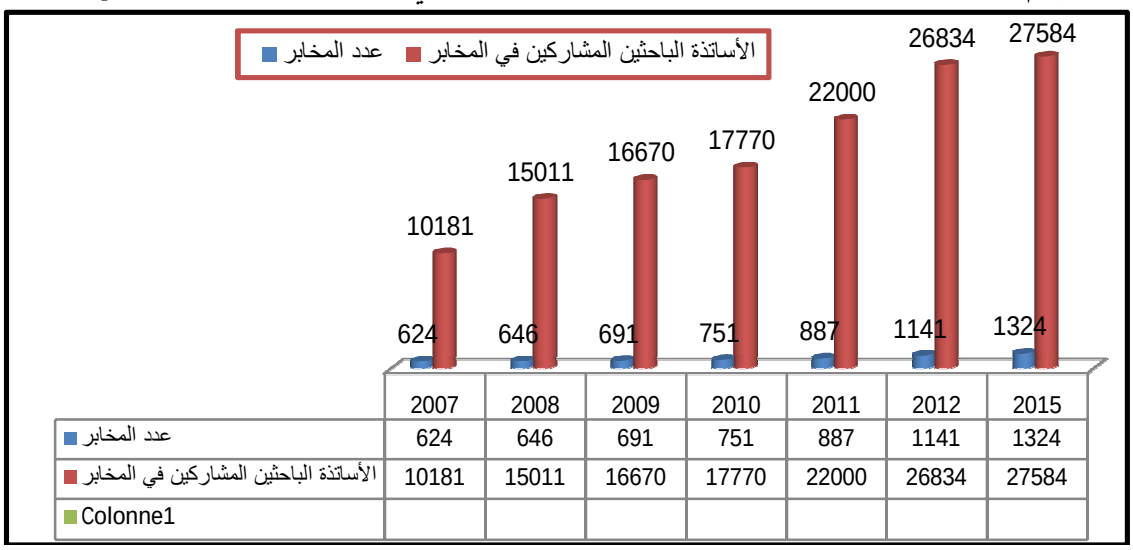

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وباعتبار قطاع التعليم العالي يستحوذ على أكبر نسبة من القدرات العلمية والتكنولوجيا الجزائرية بنسبة 89.94%، فهذا يعني أن معظم هذه القدرات تقوم بأعمال التدريس بجانب البحوث.

ثالثاً - مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير:

يتطلب البحث العلمي تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة ودفع مرتبات الباحثين، وبالتالي فإن نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصص لها وكيفية ترشيد استخدامها.وا ٍذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي؛ نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات، واستمر الوضع حتى سنة 1999 حين أقرت (المادة21) من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من نسبة 0.2% سنة 1997 إلى نسبة 01% سنة 2000، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وا ٍزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية.[1]

كما استفاد قطاع البحث العلمي زيادة على هذه المخصصات، من برامج هامة ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38 مليار دينار جزائري، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) خصصت له حوالي 100 مليار دينار جزائري.[2]

إلا أنه ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية، فنسبة 01% لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 03%، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 04% و04.3%، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

---

(1)- إسماعيل محمد صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:(2016/09/12) . **https://www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre-htm**

بالنسبة لمصادر التمويل، فيلاحظ في الدول المتقدمة تكاتف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير، مثل قطاع الأعمال، قطاع الصناعة والتعاونيات الزراعية وغيرها، وأما ما يلاحظ واقعياً عن عملية التمويل في الدول العربية بصفة عامة وبما فيها الجزائر، أن الدولة لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة 90,16% في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص أو لهيئات المجتمع المدني، وأما التمويل من خلال القطاعات التنموية والتمويل الأجنبي من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية محدوداً جداً فقد بلغ بنسبة 09.84%.[1]

المطلب الثاني: مخرجات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

بعدما تطرقنا لمضمون سياسة البحث العلمي والتطوير في الجزائر من حيث الموارد المادية والبشرية والمالية المخصص لها، و التي تمثل المدخلات الضرورية للعملية، سنحاول تحليل المخرجات العلمية في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتدعيمها بنتائج الدراسة الميدانية، عبر محورين أساسيين وهما كالتالي: المعرفة في جانبها أو بعدها العلمي، والمعرفة في جانبها أو بعدها التقني والتي يمكننا نتناولها من خلال البراءات الإبداعية، (براءات الإختراع، إكتشافات، إبتكارات،...،إلخ).

أولاً - إنتاج المعرفة في بعدها العلمي:

تتمثل المؤشرات الفرعية لإنتاج المعرفة في بعدها العلمي في: الكتابةو التأليف والترجمة، الإشراف والتأطير العلمي، مشاريع وبرامج البحث والتكوين.

1-بالنسبة للكتابة والتأليف والترجمة:

يمكن قياس حجم الإنتاج العلمي في شكله المتمثل في الكتابة والتأليف والترجمة، من حيث عدد المقالات المنشورة والمداخلات المقدمة في الملتقيات، والكتب والمطبوعات الدراسية والكتب المترجمة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي.

(1) محمد ا زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

أ-المقالات والمداخلات:

اكتسب النشر العلمي الدولي في الآونة الأخيرة أهمية خاصة حيث أصبح ركيزة أساسية وعامل من أهم أسس تصنيف الجامعات عالمياً، كما أصبح تمويل المشروعات البحثية في معظم أنحاء العالم يعتمد أيضاً على عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين والمجموعات البحثية[1]، وهو ما جعل الجامعات ومراكز البحوث العالمية تهتم بنشر نتائج أبحاثهم في أوعية النشر المحكمة، والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة، أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة والنتائج لكي تستمر الأبحاث وتتكامل المكتبات ومراكز المعلومات الأكاديمية التي تولي اهتماماً خاصاً للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة.[2]

الجزائر كباقي الدول العربية الأخرى بالرغم من التحسن الكمي في عدد الباحثين المفارقة تكمن في ضعف أداء هذا المؤشر، وهذا ما يفسر بقلة المنشورات العلمية. فبالنسبة لحالة النشر في المجلات العلمية الدولية، الجزائر تحتل المرتبة التاسعة عربياً في إنتاج المنشورات العلمية، بعد كل من مصر، السعودية، تونس، المغرب، الأردن، وتعتبر جامعة قسنطينة أهم وأكبر مؤسسة للنشر في الجزائر.

بلغت مجموع المنشورات الدولية 25000 في ديسمبر 2012، تم إحصاء 2578 من المنشورات في فترة البرنامج الخماسي الأول (1998-2002)، و10834 منشور في فترة البرنامج الخماسي الثاني (2008-2012)، (أنظر الجدول رقم 07).

(1)- محمد رمضان حسانين،"النشر الدولي وعودة الثقة للبحث العلمي المصري"، منظمة المجتمع العلمي العربي، ملتقى العلماء والأطباء والمهندسين العرب، 2015/10/12، أنظر في:
تاريخ الإطلاع: (2017/10/19)
https://www.arsco.org/detailed/e366a2F9-aaca-28FOCC4275C1

(2)- قاسمي زكي،"النشر العلمي...صوائب ومصائب"، منظمة المجتمع العلمي العربي، ملتقى العلماء والأطباء والمهندسين العرب، 2015/07/2، أنظر في:**http://kenanaonline.com/users/KasemZakiAhmed/posts/756217**
تاريخ الإطلاع: (2017/10/19)**.**

الجدول (رقم 07): تطور النشر العلمي الدولي(*):

السنوات	عدد المنشورات
2012	2400
2011	2263
2010	2032
2009	2262
2008	1952
2007	1616
2006	1275
2005	990
2004	955

(*)-**Source**: Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique, Direction Général De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, **Bilan Et Perspectives**, 2012, p 18.

الجدول (رقم 08-أ): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000-2011) (*):

المؤشرات	2003-2000	2007-2004	2011-2008
عدد المنشورات	2032	3975	6868
عدد المنشورات سنوياً لكل 1000 نسمة	0.013	0.026	0.046
عدد المنشورات سنويا لكل 1000 باحث	200	400	686
الحصة العالمية من النشر	%0.04	%0.08	%0.12

(*)-**Source** : Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique, Direction Général De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, **Op Cit** ,p19.

نلاحظ من خلال (الجدول رقم08-أ)، بأن حصيلة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات ضئيلة لم تتجاوز 0.12%، وذلك رغم أنها استطاعت مضاعفة حصتها من 0.04% في فترة (2000-2003) إلى 0.12% خلال فترة(2008-2011). هذا التحسن الطفيف رافقه زيادة في عدد المنشورات الذي ارتفع من 2032 في فترة (2000-2003) ليصل إلى 6868 في فترة (2008-2011)،و هي زيادة هامة يرجع الفضل فيها إلى سياسة المنح قصيرة وطويلة المدى للباحثين والأساتذة الجامعيين لتحسين المستوى،وا إتمام أبحاثهم العلمية، وبرامج التعاون البحث العلمي.

غير أن هذه النسب لا تزال منخفضة مقارنة بدول أخرى، فمثلا في تركيا نجد بأن حصتها من المنشورات وصل إلى 1.9% سنة 2014، بينما نجد أن حصة فرنسا من المنشورات العالمية تقدر بـ5.1%، وفي ألمانيا 7.2%، في كندا 3.4%.[1]

الجدول (رقم 08-ب): النشر العلمي حسب التخصصات العلمية(*):

التخصصات	2003-2000	2007-2004	2011-2008
الفيزياء	%0.12	%0.19	%0.30
الكيمياء	%0.08	%0.13	%0.20
الرياضيات	%0.12	%0.15	%0.32
علوم التكنولوجيا والهندسة	%0.7	%0.11	%0.21
إعلام آلي	%0.07	%0.11	%0.21
علوم المادة	%0.14	%0.23	%0.33
علوم البيئة	%0.06	%0.12	%0.20
الفلاحة والبيولوجيا	%0.03	%0.08	%0.11
الطب	%0.01	%0.01	%0.02
العلوم الاجتماعية والإنسانية	%0.01	%0.02	%0.02

(*)-**Source:** Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique, Direction Général De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Bilan Et Perspectives, **Op Cit** ,p19.

إن تحليل الأبحاث العلمية المنشورة دولياً ، وفق متغير التخصص العلمي لفترة (2000-2011) الموضحة في (الجدول رقم 08-ب)، يبين بأن أعلى نسبة منها كان في علوم المادة والرياضيات بنسبة 0.33% و0.32% على التوالي، تليها الفيزياء بنسبة 0.30%، ومن ثمة يأتي تخصص إعلام آلي وعلوم التكنولوجيا والهندسة بنسبة 0.21% وأخيراً تأتي العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة 0.02%، نلاحظ بأن النشر العلمي الدولي في التخصصات العلمية أكثر نسبياً من النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

فيما يخص التعاون العلمي الدولي، توضح بيانات (الجدول رقم09) الشركاء العلميين للجزائر(العشر الأوائل) في مختلف التخصصات العلمية لفترة (1996-2002)، حيث بلغت مجموع المنشورات العلمية المشتركة 196 منشور علمي، وأغلب الشركاء العلميين للجزائر من

(1)- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030"، **ملخص تنفيذي** (منشورات اليونسكو 2015)، ص 18.

دول الإتحاد الأوروبي، 06دول من مجمو ع 10 شركاء علميين تأتي فرنسا في المرتبة 01 كأهم شريك علمي للجزائر بنسبة 71.7%، في المرتبة 02 تأتي الولايات المتحدة الأمريكية، في المراتب (03، 04، 05، 06،07) تأتي بقية الدول الأوروبية (بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، بلجيكا) على التوالي، في المرتبة 08 كندا تأتي في المراتب الأخيرة كل من تونس والمغرب بأقل من 04 منشورات علمية مشتركة.

في سنة 2001، ارتفعت مجموع المنشورات العلمية إلى 255 منشور علمي مشترك تحتل فرنسا دائماً المرتبة الأولى كأول شريك علمي للجزائر بنسبة 75.9%، ثم تأتي في المراتب (02، 03، 04، 05) كل من (ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، بريطانيا) على التولي، في المرتبة 06 كندا، ثم المغرب، تليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، سويسرا.

الجدول رقم: (09): يبين الشركاء العلميين للجزائر في جميع التخصصات العلمية (العشر الأوائل) لفترة (1996-2001)(*):

الترتيب	الدول	1996	الدول	2001
01	فرنسا	%71.7	فرنسا	%75.9
02	الولايات المتحدة الأمريكية	%6.3	ألمانيا	%6.4
03	بريطانيا	%5.6	إيطاليا	%6.3
04	ايطاليا	%3.6	بلجيكا	%4.8
05	ألمانيا	%3.1	بريطانيا	%4.2
06	اسبانيا	%2	كندا	%3
07	بلجيكا	%1.9	المغرب	%2.7
08	كندا	%1.7	الولايات المتحدة الأمريكية	%2.5
09	تونس	(**)	اسبانيا	%2.4
10	المغرب	(**)	سويسرا	%2.1
11	مجموع النشر المشترك	196	مجموع النشر العلمي المشترك	255

(*)-**source :** République Française, Ministère Des affaires Etrangères, Direction générale De Coopération International Et Du Développement, **Les Systèmes Nationaux De Recherche Et D'innovation Du Monde Et Leurs Relations Avec La France, Elément De Rétrospective Situation Actuelle Et Futurs Possibles, Les Pays De Maghreb**, Mai 2005, P36.

(**)-أقل من 4 منشورات مشتركة.

(**)-أقل من 4 منشورات مشتركة.

أما خلال فترة (2001-2011) فقد طور الباحثون الجزائريون شركات علمية مع باحثين من 140 دولة، نجد أن 55% من هذه الشراكات قد شملت المؤسسات الأوروبية تحديداً الفرنسية، وتأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 10% من هذه الشراكات، بينما كانت الشراكة العلمية مع الدول المجاورة (تونس، المغرب) بنسبة 2.5 %.

بلغ الإنتاج العلمي من هذه الشراكات الدولية 10912 منشور علمي، وهو ما يمثل 57.3% من إجمالي المنشورات.7889 عمل بحث وهو ما يمثل 41.5% من مجموع المنشورات كان بالتعاون والشراكة مع فرنسا، يليه التعاون مع الباحثين الأمريكيون بـ 553 منشور وهو ما يمثل 2.9%.[1]

إذا ما حاولنا إسقاط مسألة النشر في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة الأوروبية على أعضاء عينة الدراسة الميدانية، نجد بأن ما نسبته 48% من أعضاء هيئة التدريس قد سبق لهم النشر في المجلات العلمية المحكمة الأوروبية أنظر (نتائج الجدول رقم 10-أ).

حيثتخضع عملية النشر وا ٍنتاج المقالات العلمية إلى قوانين معينة وتنظيمات خاصة بشروط التوظيف بالنسبة للأساتذ الباحث، إذ نجد بأن الأساتذة الذين لديهم نشر علمي(مقالات منشورة)، لديهم حظوظ في التوظيف أكثر من أولئك الذين لم يسبق لهم نشر مقالات علمية علماً أن ممارسة الأبحاث العلمية تساهم في تنمية مهارات التفكير والإبداع وطرق التدريس وترقي من الأستاذ الباحث من استهلاك المعرفة إلى إنتاج المعرفة.[2]

حسب متغير التخصص العلمي تأتي إجابات المبحوثين في نفس نتائج (الجدول رقم 10-أ) لتوضح بأنه يوجد تأثير واضح للتخصص العلمي في عملية النشر في المجلات العلمية المحكمة الأوروبية، إذ نجد من مجموع 48% من الأساتذة الذين سبق لهم النشر، نسبة 34% منهم من تخصصات العلوم والتكنولوجيا (الفيزياء، الرياضيات،الكيمياء،...،إلخ)، ونسبة 14% من تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.

(1)- République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, « Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015 », **Op Cit**, P74.

(2)- عبد الله ساقور، "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها:طلبة قسم علم الاجتماع نموذجاً "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (17)(الجزائر، جامعة عنابة، جوان السنة 2007)، ص 105.

في المقابل نجد أن نسبة مجموع الأساتذة الذين لم ينشروا في المجلات العلمية الأوروبية المحكمة هو 52%، وهي نسبة أكبر ممن سبق لهم النشر، نسبة 35% منهم من تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية، ونسبة 17% من تخصصات العلوم والتكنولوجيا.

تفحص نتائج النشر الموضحة في الجدول السابق، تبرز لنا هيمنة تخصص العلوم الأساسية على محتوى هذه المنشورات.

الجدول رقم (10-أ): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير النشر في المجالات العلمية المحكمة الأوروبية (*):

التخصصات العلمية	تصنيف الإجابات	النشر في مجلات علمية أوروبية			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
العلوم الإنسانية والإجتماعية	العلوم الإجتماعية والإنسانية	05	02.5	14	7
	الحقوق والعلوم السياسية	11	05.5	38	19
	علوم الاقتصاد والتسيير	05	02.5	15	07.5
	اللغات والآداب	07	03.5	03	01.5
	المجموع الجزئي	**28**	**14**	**70**	**35**
العلوم والتكنولوجيا	علوم الطبيعة والحياة	05	02.5	11	05.5
	العلوم الدقيقة	08	04	03	01.5
	علوم التكنولوجيا والهندسة	55	27.5	20	10
	المجموع الجزئي	**68**	**34**	**34**	**17**
المجموع الكلي		**96**	**48**	**104**	**52**

(*)**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

أخيراً نستنتج بأن النشر العلمي الدولي في التخصصات العلمية أكثر نسبياً من النشر في العلوم الانسانية والاجتماعية، هذا يعود في جزء كبير منه إلى لغة هذه المنشورات العلمية التي تعود إلى لغة التدريس(الفرنسية والانجليزية) التي تستعمل في هذه التخصصات العلمية والتكنولوجيا، واللغة العربية في التخصصات الأدبية والاقتصادية والاجتماعية.

هو ما تؤكده لنا نتائج الجدول رقم(10-ب) حول لغة نشر هذه المقالات العلمية، إذ نجد بأن 35% من مجموع المقالات المنشورة التي تمثل نسبة 48% كانت باللغة الإنجليزية، 08% باللغة الفرنسية، ونسبة 03% باللغة الفرنسية والانجليزية معاً، نسبة 02.5% بلغات أخرى (الاسبانية، الألمانية).

الجدول رقم (10-ب) :يبين لغة نشر المقالات العلمية:

لغات نشر المقالات	العدد	النسبة %
الفرنسية	16	08
الإنجليزية	70	35
الإنجليزية - الفرنسية	06	03
لغات أخرى	04	02.5
المجموع الجزئي	**96**	**48**

(*) –**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

يبين لنا الجدول رقم (10-ج) بأنه يوجد تأثير واضح للمؤهل العلمي على عدد مرات النشر في المجلات العلمية المحكمة الأوروبية، إذ أن أغلب الأساتذة أفراد العينة الذين سبق لهم النشر من حاملي شهادات الدكتوراه، كما أن عدد مرات النشر يزيد نسبياً كلما كان للأساتذة شهادة دكتوراه فما فوق وهي موزعة كالآتي: نسبة 25.5%من الأساتذة قد قاموا بنشر مقالين فأقل(منهم 16.5% من حاملي شهادة الدكتوراه، ونسبة 09% من حاملي شهادة الماجستير). نسبة 12.5% من الأساتذة نشروا من 03-06 مقالات (10.5% من حملة الدكتوراه، 02% من حملة الماجستير)، أما نسبة 02.5 % قاموا بنشر من 07-10 مقالات، كلهم من حملة الدكتوراه، وأخيراً نسبة 07.5% قاموا بنشر 10 مقالات فأكثر، كلهم من حملة شهادة الدكتوراه.

الجدول رقم (10-ج): يبين العلاقة بين متغير المؤهل العلمي ومتغير عدد مرات النشر في المجالات العلمية الأوروبية المحكمة(*):

تصنيف الإجابات / المؤهل العلمي	02 فأقل		من 03-06 مرات		07-10 مرات		10 مرات فأكثر		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
ماجستير	18	09	04	02	00	00	00	00	22
دكتوراه	33	16.5	21	10.5	05	02.5	15	07.5	74
المجموع الجزئي	51	25.5	25	12.5	05	02.5	15	07.5	96 48

(*) –**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بالنسبة لطبيعة المقالات المنشورة توضح لنا نتائج الجدول رقم(10-د)، بأن اتفاقيات التعاون العلمي، وبرامج البحث العلمي قد سمحت بإقامة علاقات تعاون علمية بين الباحثين الجزائريين والأوروبيين، إذ نجد بأن أعلى نسبة من المقالات المنشورة للأساتذة أفراد عينة الدراسة مشتركة مع باحثين أوروبيين، وهو ما يمثل نسبة 13%، ونسبة 11% من مجموع المقالات المنشورة مشتركة مع باحثين محليين، وتأتي في آخر مرتبة نسبة 09% للمقالات الفردية.

الجدول رقم (10-د): يبين طبيعة المقالات المنشورة(*):

طبيعة المقالات	العدد	النسبة %
فردية	18	09
مشتركة مع باحثين محليين	22	11
مشتركة مع باحثين أوروبيين	26	13
مشتركة مع باحثين محليين- مشتركة مع باحثين أوروبيين	21	11
فردية- مشتركة مع باحثين محليين	08	04
فردية- مشتركة مع باحثين محليين- مشتركة مع باحثين أوروبيين	01	0.5
المجموع الجزئي	**96**	**48**

(*)-**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

ينشر الباحثون الجزائريون جزءاً كبيراً من إنتاجهم العلمي دولياً بالتعاون مع باحثين من دول أخرى بحيث بقيت هذه النسبة مهمة وصلت سنة 2008 لحوالي 55.16%، وبذلك فإن الباحث الجزائري يعتمد أكثر على التعاون الدولي للوصول إلى إمكانية النشر في المجالات والدوريات الدولية المتخصصة والمحكمة دولياً .

حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة (1987-1997) أنجز الباحثون الجزائريون 1128 منشوراً بالتعاون مع الفرنسيين، 56 منشور بالتعاون مع الألمان 54 منشور مع الإطاليين، مما جعل المنشورات العلمية المنشورة مع الفرنسيين تمثل حوالي45% من مجمل الإنتاج العلمي من المنشورات للباحثين الجزائريين لوحدهم، بينما في فترة (2000-2008)أنجزو ا ما مقداره 3907 منشور علمي في إطار التعاون الدولي، وتبقى الحصة

المنجزة مع الفرنسيين كبيرة جداً[1]، حيث بلغت مجموع الإصدارات العلمية الجزائرية الفرنسية حسب تصريحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي 14290إصداراً علمياً مشتركاً، أنجزت خلال فترة 1995-2015.[2]

إذ تتسم العلاقات بين فرنسا والجزائر بعمقها ووثاقتها فهي تقوم على روابط إنسانية وتاريخية لا مثيل لها بالنسبة للبلدين، وقد أتاح انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نهاية عقد 1999 إعادة إحياء العلاقات الثنائية التي تأكدت بفعل زيارتي الدولة التي أجراها الرئيسان شيراك وساركوزي عام 2003-2007، والرئيس فرانسوا هولند في 19-20 ديسمبر2012، لتبادل وجهات النظر بشكل واسع حول عدد من القضايا المرتبطة بوضع العلاقات الثنائية والآفاق المفتوحة لتطويرها ورفع العلاقات الجزائرية الفرنسية لمستوى إمكانيات البلدين وتواصلت عملية إنشاء شراكة متميزة بين البلدين من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية.[3]

ولقد دخلت العلاقة الثنائية بين البلدين، بعد عام 2012 أي بعد مرور خمسين عاماً على استقلال الجزائر، منعطفاً تاريخياً تمثّل في وثيقة إطار الشراكة للتعاون والصداقة بين الجزائر وفرنسا، الذي وقعه رئيسا الدولتين في 19 ديسمبر 2012. وأصبحت اللجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى التي تجتمع فيها الحكومتان في خلال مؤتمرات القمة المنتظمة (الفرنسية-الجزائرية)، حجر الزاوية في التعاون الجزائري الفرنسي لبلورة العديد من المشاريع المشتركة.

يندرج التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الجزائر وفرنسا في إطار وثيقة الإطار للشراكة، التي تحدد ثلاثة محاور رئيسة للتعاون بين البلدين، والتي تم تمديدها إبّان اجتماع اللجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى المنعقد في أبريل 2016 الذي تمثّلت أولوياته فيما يلي: تعزيز رأس المال البشري؛ والتنمية الاقتصادية والمستدامة والقطاع المنتج؛ والحكم الراشد،

---

(1)- دويس محمد الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

(2)- طاهر حجار،" ندوة التعليم العالي في باريس"العلاقات الجزائرية الفرنسية معزّزة بحوار سياسي وثيق ودائم"، حوار في جريدة المساء، 28 كانون 2017، أنظر في:

https://www.el-massa.com/dz تاريخ الإطلاع: (2017/11/02).

(3)- الجمهورية الفرنسية، الدبلوماسية الفرنسية،"فرنسا والجزائر"، أنظر في :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/ تاريخ الإطلاع: (2017/10/08).

وعصرنة القطاع العام وتعزيز التعاون اللامركزي. وتم تمديد وثيقة الإطار للشراكة لمدة خمس سنوات (2013-2017)، مع إيلاء الأولوية لتدريب الشباب الجزائري، علماً بأن الجزائر تتصدر قائمة المستفيدين من إعتمادات التعاون الفرنسية.

على نفس المنوال تأتي إجابات المبحوثين في الجدول رقم (10-هـ) تبين دول نشر المقالات العلمية، حيث كانت أكبر حصة من مجموع المقالات المنشورة في فرنسا بنسبة 15 % ثم تليها بريطانيا بنسبة 13%، ثم تأتي نسبة 12% للمقالات المنشورة في أكثر من دولة أوروبية واحدة.

الجدول رقم (10-هـ): يبين دول نشر المقالات العلمية(*):

الدول	العدد	النسبة %
فرنسا	30	**15**
بلجيكا	01	**0.5**
اسبانيا	03	**01.5**
بريطانيا	26	**13**
ألمانيا	04	**02**
إيطاليا	02	**01**
هولندا	01	**0.5**
النمسا	01	**0.5**
إنجلترا - فرنسا	03	**1.5**
أكثر من دولة أوروبية	25	**12.5**
المجموع الجزئي	**96**	**48**

(*)-**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي في شكل مداخلات يتم إلقائها في ملتقيات علمية في دول أوروبية، نجد بأنه في إطار التكوين والتنمية المهنية للأساتذة الباحثين في الجزائر، أن المادة (22) من القانون الأساسي للأستاذ الباحث، تنص على وجوب تنظيم الإدارة وبصفة دائمة

تكويناً متواصلاً لفائدة الأساتذة الباحثين بهدف تحسين مستواهم وتطوير مؤهلاتهم المهنية وتحسين معارفهم في مجال نشاطاتهم.[1]

إذ يمكن للأساتذة الباحثين الاستفادة من عطل علمية لا تتجاوز سبعة أيام بعنوان التكوين القصير المدى، قصد المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية، شرط أن يكونوا مدعوين لتقديم مداخلة في إطار ملتقى أو مؤتمر علمي ذو طابع دولي وفائدة مؤكدة، علماً بأن المستفيدين من هذه البرامج يحصلون على مبالغ مالية قابلة للتحويل قصد تعويض مصاريف تلك التربصات.[2]

كما يستفيد الأساتذة الباحثون من رخص الغياب دون فقدان الراتب للمشاركة في مثل هذه المؤتمرات والملتقيات ذات طابع وطني أو دولي التي تتصل بنشاطاتهم حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.[3]

وبعد العودة من التربص يلتزم المستفيد بتقديم ما يلي:[4]

-تقرير المشاركة موقع من طرفه؛

-شهادة المشاركة؛

-نسخ من المدخلات المقدمة (يمكن استثنائياً للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين المشاركة في التظاهرات العلمية دون تقديم مداخلة في الملتقيات العلمية والتقنية ذات الصلة بالتكوين في العلوم الطبية؛

-التكليف بمهمة مؤشر عليه من طرف شرطة الحدود.

يتبين لنا من معطيات الجدول رقم (11-أ)، حسب متغير التخصص العلمي أن نسبة 47%من أفراد عينة الدراسة الميدانية لديهم مشاركات في ملتقيات علمية أوروبية، منهم 31.5%

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08 - 130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 ماي سنة 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، **الجريدة الرسمية**، العدد 23، ص21.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم02، **متعلقة بتحسين المستوى بالخارج** (مؤرخة في 31 ديسمبر 2013)، ص03.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08 - 130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الوافق 3 ماي سنة 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم02، متعلقة بتحسين المستوى بالخارج، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

من تخصصات العلوم والتكنولوجيا، ونسبة 15.5% من تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.

وفي المقابل نجد أن نسبة 53%من مجموع أفراد نفس عينة الدراسة الميدانية لم يشاركوا في ملقيات علمية أوروبية، منهم نسبة 33.51% من تخصصات العلوم الإنسانية الاجتماعية ونسبة19.5% من تخصصات العلوم والتكنولوجيا، وهي نسبة أكبر ممن سبق لهم المشاركة، ذلك رغم أهمية هذه الملتقيات العلمية في المساهمة في تثمين قدرات الباحثين وتوثيق الصلات العلمية بينهم وبين الباحثين الأوروبيين، والتعرف على نقاط القوة والضعف ببحوثهم من خلال:[1]

- صقل المهارات الأكاديمية والتعلم من الآخرين، والاستفادة من تحكيم الخبراء لبحثه؛
- تزيد ثقة الباحث بنفسه، خصوصاً عند إلقاء بحثه لشريحة مهمة من أهل التخصص؛
- تزيد من ثقة الباحث ببحثه والنتائج التي توصل إليها وكذالك آلية التحليل التي سيتبعها؛
- بناء علاقات أكاديمية تساعده على النشر العلمي ومعرفة آليات النشر؛
- كما أن أخذ الملاحظات من المحاضرين التي يلقيها المتدخلون وغيرهم يفتح آفاق جديدة عن موضوع البحث.

الجدول رقم(11-أ): يوضح العلاقة بين متغير التخصص العلمي والمشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

التخصصات العلمية	الإجابات	المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الإنسانية والإجتماعية	العلوم الإنسانية ـ الاجتماعية	07	03.5	12	06
	الحقوق والعلوم السياسية	15	07.5	34	17
	علوم الاقتصاد والتسيير	05	02.5	15	07.5
	اللغات والآداب	04	02	06	03
	المجموع الجزئي	**31**	**15.51**	**67**	**33.51**

(1)- عبد الرحمن البلادي، "فائدة حضور الملتقيات العلمية"، أنظر في :
http://www.elcuk.org/2015/04/03/11benefits-of-attending-conferences/
تاريخ الإطلاع: (2017/11/01).

العلوم الأساسية	علوم الطبيعة والحياة	07	03.5	09	04.5
	العلوم الدقيقة	06	03	05	02.5
	علوم التكنولوجيا والهندسة	50	25	25	12.5
	المجموع الجزئي	**63**	**31.5**	**39**	**19.5**
المجموع الكلي :		**94**	**47**	**106**	**53**

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نستنتج من خلال نتائج (الجدول رقم11-أ) أنه يوجد تأثير واضح لمتغير التخصص العلمي على المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، إذ نجد بأن أكبر نسبة من مجموع الأساتذة المشاركين هم من تخصصات علمية. كما أن أكبر نسبة من أساتذة أفراد عينة أفراد الدراسة الميدانية لم يشاركوا في ملتقيات علمية أوروبية، الأغلبية الكبيرة منهم من تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.

بالنسبة للعلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية محادثة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، تبين لنا نتائج (الجدول رقم 11-ب)، بأنه من مجموع نسبة 47% من الأساتذة الباحثين ممن سبق لهم المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية، نسبة 45% منهم يتقنون اللغة الفرنسية محادثة، ونسبة 02% فقط من أفراد نفس العينة المشاركين لا يتقنون اللغة الفرنسية محادثة.

الجدول رقم (11-ب): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية محادثة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

تصنيف الإجابات / المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية		نعم		لا		المجموع
إتقان اللغة الفرنسية محادثة		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم		90	**45**	78	39	168
لا		04	**02**	28	14	32
المجموع الكلي		94	**47**	106	53	200
						100

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بالنسبة للعلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية كتابة والمشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، يبين الجدول رقم (11-ج) أن نسبة 47% من الأساتذة الذين شاركوا في ملتقيات علمية أوروبية، (نسبة 43.5% منهم يتقنون اللغة الفرنسية كتابة، ونسبة 03.5% فقط من المشاركين لا يتقنون اللغة الفرنسية كتابة).

الجدول رقم (11-ج): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية كتابة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

تصنيف الإجابات / إتقان اللغة الفرنسية كتابة	المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية				المجموع
	نعم		لا		
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم	87	**43.5**	88	44	175
لا	07	**03.5**	18	09	25
المجموع الكلي	94	**47**	106	53	200 100

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بينما يوضح (الجدول رقم 11-د) أن جميع أفراد عينة الدراسة الميدانية المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية بنسبة 47% يتقنون اللغة الفرنسية قراءة.

الجدول رقم (11-د): يبين العلاقة بين متغير إتقان الفرنسية قراءة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

تصنيف الإجابات / إتقان اللغة الفرنسية قراءة	المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية				المجموع
	نعم		لا		
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم	94	**47**	105	52.5	199
لا	00	**00**	01	0.5	01
المجموع الكلي	94	**47**	106	53	200 100

(*)-**المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نلاحظ من خلال نتائج (الجدول رقم 11-هـ) أن نسبة 47% من أفراد عينة الدراسة الميدانية المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية ينقسمون حسب متغير إتقان اللغة الإنجليزية

محادثة إلى نسبتين، نسبة 32% يتقنون اللغة محادثة، ونسبة 15% لا يتقنون نفس اللغة محادثة.

الجدول رقم (11-هـ): يبين العلاقة بين متغيري إتقان اللغة الانجليزية محادثة والمشاركة في ملتقيات علمية أوروبية:

تصنيف الإجابات	المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية				المجموع
	نعم		لا		
إتقان اللغة الإنجليزية محادثة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم	64	**32**	34	17	98
لا	30	**15**	72	36	102
المجموع الكلي	94	**47**	106	53	200 100

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

تبين نتائج (الجدول رقم 1-و) أنه من مجموع نسبة 47% من الأساتذة الباحثين المشاركين في ملتقيات علمية أوروبية، نجد نسبة 36% منهم يتقنون اللغة الإنجليزية كتابة، مقابل نسبة 11% لا يتقنون نفس اللغة كتابة).

جدول رقم (11-و): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الانجليزية كتابة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

تصنيف الإجابات	المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية				المجموع
	نعم		لا		
إتقان اللغة الانجليزية كتابة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم	72	36	65	32.5	137
لا	22	11	41	20.5	63
المجموع الكلي	94	47	106	53	200 100

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بالنسبة لعلاقة متغير إتقان اللغة الانجليزية قراءة، ومتغير المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية، تبين لنا نتائج (الجدول رقم 11-ز) بأن نسبة 47% من الأساتذة الذين شاركوا في ملتقيات علمية أوروبية، نسبة 43% يتقنون اللغة الإنجليزية قراءة، ونسبة 04% لا يتقنون الإنجليزية قراءة.

الجدول رقم (11-ز): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الانجليزية قراءة ومتغير المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية(*):

تصنيف الإجابات / إتقان اللغة الانجليزية قراءة	المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية				المجموع
	نعم		لا		
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
نعم	86	43	92	48	178
لا	08	04	14	07	22
المجموع الكلي	**94**	**47**	**106**	**53**	**200** **100**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نستنتج من معطيات الجداول السابقة تأثير واضح لمتغير إتقان اللغات الأجنبية (الفرنسية، والإنجليزية) في المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، إذ لاحظنا بأن أغلبية الأساتذة المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية يتقنون اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) فالإطلاع على المستجدات العلمية والبحثية مستحيل بدون إتقان اللغات الأجنبية.

بالنسبة لمتغير إتقان اللغة الفرنسية، نجد بأنه من مجموع 47% المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية، ما نسبته 45% من أفراد نفس العينة يتقنون اللغة الفرنسية محادثة، نسبة 43.5% يتقنونها كتابة، نسبة 47% يتقنونها قراءة، (أنظر الجداول رقم 11-ب-ج-د).

بالنسبة لمتغير إتقان اللغة الإنجليزية، نجد أنه من مجموع نسبة 47% من أفراد عينة الدراسة الميدانية الذين شاركوا في ملتقيات علمية أوروبية، نسبة 32% يتقنونها محادثة، 36% يتقنونها كتابة، 43% يتقنونها قراءة، (أنظر الجداول رقم 11-هـ- و -ز).

باعتبار بحوث المؤتمرات والملتقيات العلمية تتضمن العرض المباشر والحوار مع الباحثين المشاركين، فالمشاركة تقتصر على الباحثين الذين يتقنون اللغات، فيداخلون وينصتون ويعقبون ويتعرفون على أهل العلم من الخبرة في مجال تخصصهم، ونظراً لأن تقييم البحوث العلمية يتم أساساً عن طريق النشر العلمي، فإنه أصبح ضرورياً وضع المعايير الخاصة التي

تسمح بنشر البحوث القيمة الأصيلة وتكون على مستوى التبادل العلمي مع الدوريات المرموقة.[1]

إذن الاهتمام باللغات الأجنبية بات أمراً ملحاً في الوقت الحاضر لتوسيع الإطلاع على الإنتاج العالمي للمعرفة والمعلومة من مصادرها الأولى والمشاركة في إنتاج المعرفة.

بالنسبة لعدد مرات المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، تبين لنا نتائج (الجدول رقم 11-ح) حسب متغير الرتبة الوظيفية، بأن نسبة 22.5% من أفراد عينة الدراسة الميدانية قد شاركو في ملتقيان فأقل، (منهم نسبة 10% أستاذ مساعد قسم أ، نسبة 07.5% أستاذ محاضر قسم أ، نسبة 02 %أستاذ مساعد قسم ب، 01.5% أستاذ محاضر قسم ب، 01% باحث دائم نسبة 0.5% أستاذ التعليم العالي). وأما ما نسبته 08%من الأساتذة قد شاركو ا من(03-05 ملتقيات) موزعين كالآتي (نسبة 03% أساتذة التعليم العالي، نسبة 01.5% أستاذ مساعد أ، 01.5% أستاذ محاضر ب، 01.5% أستاذ محاضر أ، نسبة 0.5% أستاذ مساعد قسم ب).

نسبة 16.5%من أفراد نفس العينة قد شاركو ا في 05 ملتقيات علمية فأكثر (10.5% أستاذ التعليم العالي، 03% أستاذ محاضر أ، 01.5% أستاذ محاضر ب، 01% أستاذ محاضر أ، 1.5% أستاذ محاضر ب، 01% أستاذ مساعد أ، 0.5% أستاذ مساعد ب).

الجدول رقم (11-ح): يبين العلاقة بين الرتبة الوظيفية ومجموع عدد الملتقيات المشارك فيها(*):

	مجموع عدد الملتقيات المشارك فيها					
	ملتقيان فأقل		من03-05 ملتقيات		05 ملتقيات فأكثر	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
أستاذ مساعد قسم ب	04	**02**	01	**0.5**	01	**0.5**
أستاذ مساعد قسم أ	20	**10**	03	**01.5**	02	**01**
أستاذ محاضر قسم ب	03	**01.5**	03	**01.5**	03	**01.5**
أستاذ محاضر قسم أ	15	**07.5**	03	**01.5**	06	**03**
أستاذ تعليم العالي	01	**0.5**	06	**03**	21	**10.5**
باحث دائم	02	**01**	00	**00**	00	**00**
المجموع الجزئي	45	**22.5**	16	**08**	33	**16.5**

(1)- نور الدين حفيظي، راوية نبينة، "النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية"، **مداخلة قدمت إلى ملتقى وطني حول تثمين أدبيات البحث العلمي**، مركز جيل للبحث العلمي(الجزائر، ديسمبر 2015)، ص161.

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نلاحظ من خلال ما سبق أن هناك تأثير واضح لمتغير الرتبة الوظيفية على مجموع عدد مرات الملتقيات المشارك فيها، إذ أنه كلما كان للأستاذ درجة دكتوراه فما فوق كلما زادت عدد مشاركته في الملتقيات العلمية.

أما عن طبيعة مشاركات أفراد عينة الدراسة الميدانية في الملتقيات العلمية الأوروبية تبين لنا نتائج الجدول (رقم11-ط)، بأن نسبة 18.5%من أفراد عينة الدراسة قد شاركوا بمداخلات فردية، نسبة 11% من نفس أفراد العينة قد كانت مشاركتهم بمداخلات مشتركة مع باحثين محليين، أما نسبة 04.5%قد شاركوا بمدخلات فردية ومشتركة مع باحثين محليين وأوروبيين، في حين نجد نسبة 04%فقط من الأساتذة قد شاركوا بمدخلات ثنائية مع باحثين أوروبيين، نسبة 02.5% شاركاو بمداخلات فردية ومشتركة مع باحثين محليين، ونسبة 01.5% قد شاركوا بمداخلات فردية ومشتركة مع باحثين أوروبيين، نسبة 03% شاركوا كمعقبين، في المقابل نجد نسبة 0.5%قد شاركوا كأعضاء في اللجنة العلمية، ونفس النسبة قد شاركوا كمنظمين.

نلاحظ مما سبق بأن أعلى نسبة من مجموع الأساتذة المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية قد شاركوا بمداخلات فردية، تليها في ثاني مرتبة المداخلات المشتركة مع باحثين محليين، وأخيراً تأتي المداخلات المشتركة مع باحثين أوروبيين بنسبة 04% .

نتائج نفس (الجدول رقم11-ط) تبين بأن نسبة المشاركة مع الباحثين الأوروبيين، ضئيلة جداً مقارنة بما ينبغي أن تكون، لاسيما إذا علمنا بأن التعاون العلمي يزيد من قيمة النشر العلمي إذا ما تم عمل المنشور أو العمل البحثي مع باحثين مرموقين من خارج الحدود، حيث يمثل إنتاج المعرفة التعاونية ظاهرة تتزايد على مستوى العالم نتيجة للتوجه نحو تقسيم الأعباء وجدولة المشاريع البحثية بين الباحثين، ولقد اتجهت أغلب الجامعات الرائدة نحو تشجيع التعاون الدولي بين الباحثين لما يعكسه ذلك من تأثيرات إيجابية على نوعية الأبحاث المنتجة.[1]

(1)- نور الدين حفيظي، راوية نبينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

الجدول رقم (11-ط): طبيعة المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية(*):

طبيعة المشاركة	العدد	النسبة %
منظم	01	**0.5**
مشارك بمداخلة فردية	39	**18.5**
مشارك بمداخلة مع باحث محلي	22	**11**
مشارك بمداخلة مع باحث أوروبي	08	**04**
معقب	06	**03**
عضو في اللجنة العلمية + مشارك بمداخلة فردية	01	**0.5**
مداخلة فردية + مداخلة مشتركة مع باحث أوروبي	03	**1.5**
مداخلة فردية + مشتركة مع باحث محلي	**05**	**2.5**
مداخلة فردية + مشتركة مع باحث محلي+ مشتركة مع باحث أوروبي	**09**	**04.5**
المجموع الكلي	**94**	**47**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

فما يخص الدول الأوروبية التي شارك فيها أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية من خلال هذه الملتقيات العلمية، تبينها لنا نتائج الجدول(رقم 11-ي)، حيث تتصدر فرنسا القائمة بنسبة 24.5%، تليها نسبة 18.5% للمشاركين في أكثر من دولة أوروبية (بما فيها فرنسا)، ثم تأتي ألمانيا بنسبة 02%أخيراً تأتي بلجيكا وا إنجلترا بنفس النسبة 01%.

الجدول رقم (11-ي): يبين الدول الأوروبية المشارك فيها:

الدول	العدد	النسبة %
فرنسا	49	24.5
بلجيكا	02	01
إنجلترا	02	01
ألمانيا	04	02
أكثر من دولة أوروبية	37	18.5
المجموع الكلي	**94**	**47**

(*) - **المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نلاحظ أغلبية المشاركات لأساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية كانت بفرنسا، وهذا يعود إلى عامل إتقان اللغة الفرنسية، مقارنة باللغات الأجنبية الأخرى، إذ لاحظنا في نتائج (الجدول رقم11-ب-ج-د) بأن (84% من الأساتذة يتقنون اللغة الفرنسية محادثة، 99.5% يتقنونها قراءة

أما نسبة 87.5% يتقنونها كتابة) من جهة، ومن جهة أخرى للعلاقات التاريخية الجزائرية الفرنسية.

ب - الكتب والمطبوعات:

يلاحظ بأنه داخل النسق الجامعي يوجد أصناف للأساتذة الباحثين، ويوجد تميز بين النخبة الجامعية التي تحمل صفة "أستاذ" أو "بروفيسور"، والفئة الأخرى من الأساتذة الباحثين ويفترض أن يكون كل أستاذ جامعي باحثاً، ومن ثمة يكون تقدمه المهني مرتبط بإنتاجيته العلمية لذا يفترض به أن ينشر وفقاً لوتيرة منتظمة نسبياً وتبعاً لإنتاجية متوسطة تختلف بإختلاف الاختصاصات وأنماط البحث من أعمال ومقالات علمية، وكتب،...،إلخ، مما يسمح بتعزيز سمعة الأستاذ الباحث، والمساهمة في إثراء البحث العلمي وتعزيز التراكم المعرفي.[1]

غير أن ما تبينه نتائج (الجدول رقم 12-أ) لتأليف الكتب العلمية المحكمة المنشورة في دور النشر الأوروبية حسب متغير الرتبة الوظيفية، أن نسبة 91.5% من أفراد العينة لم يقوموا بنشر أي كتاب خلال مسارهم المهني، تقابلها نسبة 08.5% فقط من الأساتذة الذين سبق لهم نشر كتب، نجد 07% من أفراد نفس العينة قاموا بنشر كتابين فأقل منهم (نسبة 01.5% من فئة أستاذ مساعد قسم أ، نسبة 03.5% من فئة أستاذ محاضر قسم أ، نسبة 02% من فئة أستاذ التعليم العالي)، بينما نجد نسبة 01.5% من أفراد نفس العينة قد قاموا بنشر ثلاثة كتب فأكثر منهم (0.5% أستاذ محاضر ب، 01% أستاذ التعليم العالي)، (أنظر الجدول رقم 12-ب).

إذ يبين الإتجاه العام لنفس الجدول بأن أقل من ربع أساتذة عينة الدراسة الميدانية قد سبق لهم نشر كتب في دور نشر أوروبية خلال مسارهم المهني، والملاحظ أن عملية النشر لم تتأثر كثيراً بمتغير الرتبة الوظيفية، فمن المفروض أن نسبة النشر تزيد لدى الأستاذ كلما كان لديه شهادة دكتوراه فما فوق، بينما نتائج الجدول توضح بأن نسب النشر كانت جد متقاربة بين فئتي "أستاذ المحاضر "أ"" و"أستاذ التعليم العالي" بنسبة 03.5% و03% على التوالي.

وهو ما يبين أن أغلب الأساتذة الحائزين على شهادة دكتوراه فما فوق لا يميلون لتوظيف وتعميق معارفهم التي اكتسبوها خلال مسارهم الدراسي والبحثي، من خلال تجسيدها

(1)- بوبكر بوخريسة، "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي"، **مجلة التواصل**، العدد (06)(جامعة عنابة، الجزائر، جوان، السنة 2000)، ص 286-287.

في شكل كتب ومنشورات ومقالات ومشاريع، ليبقى دور الأستاذ الباحث ينحصر في التدريس والتأطير وتقديم المحاضرات، فقد أصبح المقال لا الكتاب الوحدة الحسابية التي تستخدم في قياس الإنتاجية في حقل البحث العلمي وبشكل مباشر في قياس سمعة الباحث.

الجدول رقم(12-أ): يبين العلاقة بين متغير الرتبة الوظيفية ومتغير تأليف الكتب في دور نشر أوروبية(*):

تصنيف الإجابات / الرتبة الوظيفية	تأليف الكتب			
	نعم		لا	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
أستاذ مساعد قسم ب	00	**00**	25	**12.5**
أستاذ مساعد قسم أ	03	**01.5**	61	**30.5**
أستاذ محاضر قسم ب	01	**0.5**	27	**13.5**
أستاذ محاضر قسم أ	07	**03.5**	34	**17**
أستاذ تعليم العالي	06	**03**	30	**15**
باحث دائم	00	**00**	06	**03**
المجموع الكلي	**17**	**08.5**	**183**	**91.5**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم (12-ب): يبين العلاقة بين متغير الرتبة الوظيفية ومتغير عدد الكتب المنشورة(*):

تصنيف الإجابات / الرتبة الوظيفية	عدد الكتب المنشورة			
	أقل من 02		أكثر من 03	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
أستاذ مساعد قسم ب	00	**00**	00	**00**
أستاذ مساعد قسم أ	03	**01.5**	00	**00**
أستاذ محاضر قسم ب	00	**00**	01	**0.5**
أستاذ محاضر قسم أ	07	**03.5**	00	**00**
أستاذ تعليم العالي	04	**02**	02	**01**
باحث دائم	00	**00**	00	**00**
المجموع الجزئي	14	**07**	03	**01.5**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بالنسبة لطبيعة عمل التأليف، من المجموع الكلي للكتب المنشورة في دور النشر الأوروبية والتي تمثل نسبة 08.5% نجد، نسبة 04% عمل مشترك مع باحثين محليين، 02.5% عمل مشترك مع باحثين أوروبيين،01% عمل فردي، 01% عمل مشترك مع باحثين محليين، وعمل مشترك مع باحثين أوروبيين.

الجدول رقم(12-ج): طبيعة عمل التأليف عند الباحثين:(*)

طبيعة عمل التأليف	العدد	النسبة %
عمل فردي	02	01
عمل مشترك مع باحثين محليين	08	04
عمل مشترك مع باحثين أوروبيين	5	02.5
عمل مشترك مع باحثين محليين– عمل مشترك مع باحثين أوروبيين	02	01
المجموع الجزئي	17	08.5

(*)-**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

بالنسبة لتأليف المطبوعات الدراسية في جامعات الدول الأوروبية، وحسب ما تبينه نتائج (الجدول رقم13)، نلاحظ بأن 99% من أفراد عينة الدراسة الميدانية لم يسبق لهم تأليف مطبوعات دراسية في دول أوروبية، مقابل نسبة 01% فقط ممن سبق لهم تأليف مطبوعات دراسية، علماً بأن تأليف المطبوعات الدراسية لديه علاقة بالتدريس في نفس الجامعات الأوروبية، وهو ما يدل على أن أغلبية الأستاذة المبحوثين لم يسبق لهم التدريس في الجامعات الأوروبية.

الجدول رقم(13): يبين مجموع عدد المطبوعات الدراسية(*):

تأليف المطبوعات	العدد	النسبة %
نعم	**02**	**01**
لا	**198**	**99**
المجموع الكلي	**200**	**100**

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

ج-الكتب العلمية الأجنبية:

أصبحت الترجمة(*)، موضع اهتمام العديد من الدول لما لها من دور بارز في تقدم العلوم وتبادلها ضمن مختلف العلوم والشعوب، وتعتبر من الركائز الأساسية لعمليات التطوير والتنمية في العديد من بلدان العالم، خاصة في ظلّ التقدم في المجالات العلمية والتقنية، ونمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية بصورة كبيرة بين الدول.

إنّ علاقة الترجمة بالبحث العلمي علاقة وطيدة ومستمرة كونها حقيقة لا ينكرها أي باحث علمي منصف، حيث بقيت حركة الترجمة مستمرة سواءاً على المستوى الفردي أو على مستوى المراكز العلمية والجامعات أو حتى على المستوى الحكومي أو الدولي والرسمي، ولقد خصصت مبالغ مالية كبيرة لمثل هذه المشاريع، كتمويل الاتحاد الأوروبي ترجمة مائتي كتاب أدب أوروبي من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية، ومائتي كتاب أوروبي إلى العربية، مما سيكلف أكثر من مليون دولار، كما أن هناك مشاريع مستقبلية أخرى لترجمة بعض الروايات العربية إلى اللغة الصينية، هذه المشاريع تندرج تحت ما يسمى بحوار الحضارات الذي توليه أوروبا عناية خاصة [1]، إذ كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط دوماً منطقة تزخر بالمعارف وعمليات التبادل والتنقل، والترجمة، وتعد أحد العوامل الأساسية في صقل الهوية المشتركة في إطار السياسة الجديدة الرامية إلى وضع برنامج ثقافي أورومتوسطي طموح . [2]

(*) -**الترجمة:** تعني نقل الأفكار والأقوال من لغة إلى أخرى مع المحافظة على روح النص المنقول، أو هي نقل نص أو كلام من لغة إلى أخرى بأدق وأحسن ما يمكن، وتعتبر الإجادة اللغوية من الأساسيات الضرورية للمرئ حتى يقدم على ترجمة تعبير أو جملة أو فقرة أو نص ما، بالإضافة إلى الموهبة والثقافة والإطلاع ونوعية التعليم التي تدفع للكشف عن كنوز اللغة المنقول منها ووضعها في أماكنها السليمة في اللغة المنقولة إليها، للمزيد أنظر في:

-عبد العليم السيد منسي، عبد الله الرزاق إبراهيم، **الترجمة أصولها ومبادئها**(مصر: دار النشر للجامعات المصرية، 1995).

-حياة كتاب،"الترجمة الأدبية والعلمية في الوطن العربي"، **مجلة الممارسات اللغوية**، العدد (03)(مخبر الممارسات اللغوية جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، السنة 2011).

(1)- حياة كتاب،" أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في اللغة العربية ودورها في تنمية وتوجيه مستقبل البحث في الدراسات اللغوية"، **مجلة الممارسات اللغوية**، العدد (30)(مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة ملود معمري تيزي وزو، الجزائر، السنة 2014)، ص 04.

(2)- Appel Pour Une Politique Concrète Et Ambitieuse De Soutien à La Traduction En Méditerranée, Consutté Le Site :
https://www.change.org/p/appel-pour-une-politique-concr%C3%A8te-et-ambitieuse-de-soutien-%C3%A0-la-traduction-en-m%C3%A9diterran%C3%A9e

والمتتبع للتاريخ العربي يجد أن العرب المسلمين قد عملوا على ترجمة ونقل مصنفات العلوم والمعارف مثل الطب، الفلسفة، الرياضيات، الكمياء، والفلك والصيدلة وغيرها من دوائر العلوم الأخرى، في سبيل تنمية العلم والمعرفة والرقي بالحضارة العربية الاسلامية. (1)

أما في العصر الحديث فرغم الجهود المبذولة في التركيز على الترجمة العلمية بغية النشر أو ترجمة معلومة، ليحصل التقارب والتثاقف في وجهات النظر، ويتكون جو من الحوار بين الأطراف المختلفة بتبادل الأراء ووجهات النظر والبحوث والمعارف والأفكار، إلا أن هذه الأخيرة تواجه أزمة حقيقة إذ تشهد الترجمة في بلادنا حالة من الركود وأرقام الترجمة متواضعة للغاية فالبلدان العربية تترجم سنوياً ما يقارب 330 كتاب وهو خمس ما تترجمه اليونان. (2)

وتشير الإحصائيات الصادرة عن تقرير اليونسكو عن موضوع النشر والترجمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أن الوطن العربي كله قد أنتج أقل من كتاب واحد مترجم في العام لكل مليون نسمة، في حين انتجت إسبانيا وحدها ما يقارب 920 كتاب لكل مليون نسمة، إذ تعاني الترجمة من وجود نقص في ترجمة كتب أساسية، مع غياب سياسة واضحة منظمة لعملية إختيار الكتب المترجمة. (3)

أما عن واقع الترجمة في الجزائر فقد أشار الدكتور تليلاني أحسن، عميد كلية الآداب واللغات بجامعة سكيكدة في حوار له مع جريدة المساء، بأنها تعاني الكثير نظراً لغياب إرادة سياسية، وكذا عدم وجود الظروف المواتية لتحقيق القفزة النوعية المنشودة، بالرغم مما لها من هور كبير في تحقيق الاقلاع الحضاري، وبالتالي أصبح لزاماً على الجزائر والأمة العربية التي

(1)- مسلم المعني، "الترجمة العلمية ودورها في دعم مسيرة التعريب"، **الندوة السادسة حول: المسؤولية عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي**(جامعة عمان، 2010)، ص 04.

(2)- كريستن لورد، **"هل نحن مقبلون على على آلفية جديدة من المعرفة، خمسس سنوات على تقرير التنمية البشرية العربية حول بناء مجتمع المعرفة"**، مشروع معهد بروكنغز حول علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الاسلامي بحث تحليلي (مركز الصبيان سياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكغز، أفريل 2008)، ص 59.

(3)- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **تقرير اليونيسكو لعام 2010**" ،الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم"(فرنسا: منشورات اليونسكو، 2010)، ص 56.

تعاني من التخلف اللحاق بركب الدول المتقدمة وذلك من خلال الاطلاع على مختلف الأفكار العلمية والثقافية المنتجة في العالم المتطور.[1]

في حين يرى الأستاذ إبن مختاري هشام من جامعة بجاية، متخصص في الترجمة أن هذه الأخيرة لم تأخذ حقها بعد في بلادنا كما أن القائمين عليها ليسوا كلهم من ذوي التخصص إلى جانب أن السياسية المتبعة في التكوين الأكاديمي هي سياسة إرتجالية، والدليل على ذلك إغلاق جل أقسام الترجمة في الجامعات الجزائرية، وتبقى الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة متأخرة جداً على مستوى الترجمة كصناعة قائمة بذاتها، إذ لم تعد تقتصر على ترجمة الكتب والروايات ولم تعد حبيسة الفضاء الأكاديمي، بل أصبحت تخصصاً رائداً في المؤسسات العلمية والاقتصادية حيث ظهرت مثلاً في الجامعات الأجنبية تخصصات مثل: الترجمة الاقتصادية والترجمة القانونية،..،إلخ.

على نفس المنوال جاءت إجابات الأساتذة المبحوثين في نتائج (الجدول رقم14-أ) تبين أن 84% من أفراد عينة الدراسة الميدانية لم يسبق لهم المشاركة في ترجمة كتب أجنبية مقابل نسبة 10%فقط ممن سبق لهم المشاركة في عمل الترجمة، (نسبة 06.5% من عمل الترجمة كان عمل فردي، نسبة 02% عمل مشترك مع باحثين محليين، نسبة 02% مشترك مع باحثين أوروبيين)، (أنظر الجدول رقم14 -ب).

يمكن القول بأن عملية الترجمة للكتب العلمية الأجنبية تحظى بأقل إهتمام، لذلك ينبغي أن ننبه على ضرروة إيلاء أهمية خاصة لعملية الترجمة العلمية، كونها تساعد على تطوير اللغة بذاتها سواء كانت عربية أو أجنبية وهذا الأمر له فائدة على المستوى اللغوي، فكلما تعددت لغة حضارة ما كلما قوي تأثيرها وازدهارها وانتشارها، وتوسعت معارفها ومبادئها، وذلك لاستهداف شريحة واسعة في العالم بأكمله، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا عن طرق اختراق الغير والإنفتاح عليه، ولا سبيل للاختراق إلا بالترجمة التي تصل إلى كل قارئ أينما كان وحيثما وجد، كما تشكل الترجمة وسيلة أساسية لنقل المعرفة، ومنجزات العصر الثقافية والعلمية

(1)- بوجمعة ديب، "الترجمة وسيلة للتنمية والاقلاع الثقافي"، خبراء يستعرضون أهميتها، أنظر في :
htt:www.el-massa.com تاريخ الإطلاع: (10/14/ 2017)

والتكنولوجيا، لاسيما وأن الدول المتقدمة بما فيها الدول الأوروبية تستحوذ على نسبة 90% من نشاطات وا إنجازات العلم والتكنولوجيا.[1]

الجدول رقم(14-أ): يبين ترجمة كتب أجنبية لدى المبحوثين(*):

ترجمة كتب أجنبية	العدد	النسبة %
نعم	21	10.5
لا	168	84
المجموع الكلي	200	100

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم (14-ب): يبين طبيعة عمل الترجمة(*):

طبيعة عمل الترجمة	العدد	النسبة %
فردي	13	06.5
مشترك مع باحثين محليين	04	02
مشترك مع باحثين أوروبيين	04	02

(*)- **المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الاستبيان.

2-الإشراف والتأطير العلمي على الأطروحات في الجامعات الأوروبية:

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالإنتاج العلمي للباحثين أفراد عينة الدراسة الميدانية في شقه المتعلق بالتكوين في البحث، أي مدى مساهة الباحث في تكوين الطلبة الباحثين في ميدان البحث العلمي والإشراف عليهم في إعداد مختلف أعمالهم البحثية الأكاديمية من مذكرات ورسائل وأطروحات الدكتوراه، وكذا مشاركتهم في عضوية لجنة المناقشة، وملفات التأهيل التي نوقشت تحت إشراف الباحثين أو بعضويتهم في الدول الأوروبية.

(1)- حسن لحساسنة،" دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الاسلامي ومساهمتها في تقارب وجهات النظر والتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية"، ماليزيا: الجامعة الاسلامية العالمية، 2008، ص435، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: (2017/11/20). lahsasna@gmail.com

أ-**الإشراف والتأطير العلمي:**

بخصوص الإنتاج العلمي للباحث والمتمثل في شقه المتعلق بالإشراف والتأطير العلمي للأطروحات في الجامعات الأوروبية تبين لنا نتائج (الجدول رقم 15-أ)، أن 95.5% من الأساتذة الباحثين لم يسبق لهم الإشراف والتأطير على المذكرات أو الأطروحات في الجامعات الأوروبية، نسبة 47% منهم من تخصصات العلوم والتكنولوجيا، ونسبة 48.5% من تخصصات العلوم الانسانية والإجتماعية. مقابل نسبة 04.5% فقط من مجموع الأساتذة الذين سبق لهم الاشراف والتأطير العلمي في الجامعات الأوروبية، تحديداً في الجامعات الفرنسية (أنظر الجدول رقم 15-ج)، نسبة 04% منهم من تخصصات علمية، أما نسبة 0.5% من تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية، أما عن طبيعة الاشراف على هذه الأطروحات، فقد كانت نسبة 02.5% لمذكرات الماستر و نسبة 02% لأطروحات الدكتوراه. (أنظر الجدول رقم:15-ب)

الجدول رقم(15-أ): بيين العلاقة بين متغير التخصص العلمي، ومتغير الاشراف والتأطير في الجامعات الأوروبية (*):

التخصصات العلمية	تصنيف الإجابات	الإشراف والتأطير العلمي			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
العلوم الإنسانية والإجتماعية	العلوم الاجتماعية والإنسانية	00	00	19	09.5
	الحقوق والعلوم السياسية	01	0.5	48	24
	علوم الاقتصاد والتسيير	00	00	20	10
	اللغات والآداب	00	00	10	05
	المجموع الجزئي	01	0.5	97	48.5
العلوم والتكنولوجيا	علوم الطبيعة والحياة	02	01.5	14	07
	العلوم الدقيقة	01	0.5	10	05
	علوم التكنولوجيا والهندسة	05	02.5	70	35
	المجموع الجزئي	08	04	94	47
المجموع الكلي		09	04.5	191	95.5

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم(15-ب): يبين طبيعة الإشراف والتأطير على الأطروحات في الجامعات الأوروبية(*):

طبيعة الإشراف	العدد	النسبة%
مذكرة الماستر	05	02.5
رسالة الماجستير	00	00
أطروحة الدكتوراه	04	02
المجموع الجزئي	**09**	**04.5**

(*)-**المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم (15-ج):يبين الجامعات الأوروبية للإشراف والتأطير(*):

الجامعات	**العدد**	**النسبة%**
فرنسا	08	04
أكثر من دولة أوروبية	1	0.5
المجموع الجزئي	**09**	**04.5**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

ب-المشاركة في عضوية لجنة المناقشة في الجامعات الأوروبية:

بالنسبة لمشاركة الأساتذة المبحوثين كأعضاء في لجنة مناقشات الأطروحات في الجامعات الأوروبية، نلاحظ من خلال نتائج (الجدول رقم 16-أ)، بأن 90.5% من الأساتذة المبحوثين لم يسبق لهم المشاركة في عضوية لجنة المناقشات (نسبة 46.5% منهم من تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية، ونسبة 44% من تخصصات علمية)، في المقابل نجد نسبة 09.5% فقط قد سبق لهم المشاركة في عضوية لجنة المناقشات(نسبة 07% من تخصصات علمية، أما نسبة 02.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية)، تقريباً كل هذه المناقشات بنسبة 09% كانت في الجامعات الفرنسية (أنظر الجدول رقم 16-ب).

الجدول رقم (16-أ):يبين العلاقة بين متغير ي التخصص العلمي والعضوية في لجنة مناقشة الأطروحات في الجامعات الأوروبية(*):

التخصصات العلمية	تصنيف الإجابات	العضوية في لجنة مناقشة الأطروحات			
		نعم		لا	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
العلوم الإنسانية والإجتماعية	العلوم الاجتماعية والإنسانية	03	01.5	16	08
	الحقوق والعلوم السياسية	00	00	49	24.5
	علوم الاقتصاد والتسيير	00	00	20	10
	اللغات والآداب	02	01	08	04
	المجموع الجزئي	05	02.5	93	46.5
العلوم والتكنولوجيا	علوم الطبيعة والحياة	00	00	16	08
	العلوم الدقيقة	01	0.5	10	05
	علوم التكنولوجيا والهندسة	13	06.5	62	31
	المجموع الجزئي	14	07	88	44
المجموع الكلي		**19**	**09.5**	**181**	**90.5**

(*)-**المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

كما يتضح من خلال نتائج (الجدول رقم 16-ج)، بأن طبيعة عضوية المناقشة كانت بنسبة 07% على أطروحات الدكتوراه، ونسبة 02.5% على مذكرات الماستر.أما عن صفة العضوية في هذه الأطروحات فقد جاءت جل المشاركات بصفة رئيس لجنة المناقشة (أنظر الجدول رقم16-د).

الجدول رقم (16-ب): يبين الجامعات الأوروبية المشارك فيها(*):

الجامعات	العدد	النسبة %
فرنسا	18	09
أكثر من دولة أوروبية	01	0.5
المجموع الجزئي	**19**	**09.5**

(*)-**المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم (16-ج):طبيعة عضوية لجنة المناقشة(*):

عضوية لجنة المناقشة	العدد	النسبة %
مذكرة الماستر	05	02.5
رسالة الماجستير	00	00
أطروحة الدكتوراه	14	07
المجموع الجزئي	**19**	**09.5**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول رقم (16-د): يبين صفة عضوية المناقشة في الجامعات الأوروبية(*):

صفة عضوية المناقشة	العدد	النسبة %
رئيساً	**19**	09.5
ممتحناً	**00**	00
المجموع الجزئي	**19**	**09.5**

(*)-**المصدر:**من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

ج- **المشاركة في لجنة التأهيل الجامعي في الدول الأوروبية:**

أما بخصوص مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في لجنة التأهيل الجامعي في دول أوروبية تبين لنا نتائج (الجدول رقم 17) بأن جميع أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية لم يسبق لهم المشاركة في عضوية لجنة الجامعي في الدول الأوروبية.

الجدول رقم (17): يبين مشاركة الأساتذة المبحوثين في لجنة التأهيل الجامعي في الدول الأوروبية(*):

المشاركة في لجنة تأهيل الجامعي	العدد	النسبة %
نعم	**00**	**00**
لا	**200**	**100**
المجموع الكلي	**200**	**100**

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

نلاحظ من خلال ما سبق أن الإنتاج العلمي للأساتذة الباحثين في شقه المتعلق بالتكوين في البحث قليل جداً بل يكاد يكون منعدم، كما لاحظنا تأثير واضح لمتغير التخصص العلمي

في عملية التكوين في البحث، إذ أن أغلبية الأساتذة المشاركين رغم قلتهم من تخصصات علمية.

3- المشاركة في مشاريع أو برامج البحث في الدول الأوروبية:

بعدما تطرقنا إلى الإنتاج العلمي للباحثين من أفراد عينة الدراسة الميدانية في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، والذي كان عن طريق الكتابة والتأليف والنشر، وبعدها التكوين في البحث، سنحاول أن نقف على الإنتاج العلمي في شكل الإنتماء والإنتساب إلى مشاريع وبرامج البحث الأوروبية.

تشهد منظومة التعليم العالي في الجزائر حركة إصلاحات واسعة، بغية مسايرة التغيرات العالمية التي طرأت على منظومات التعليم العالي في دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط خاصة، وهذا الإصلاح الجامعي يعني دمج الجامعة الجزائرية ضمن ما يعرف بتدويل التعليم العالي الذي يقتضي مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي تمكن من رفع كفاءة التعليم وزيادة فعاليته[1]، وهذا بالتركيز على تطوير المناهج والمقررات الدراسية في كافة التخصصات، وكذا تحسين طرائق التدريس ووسائل التقويم المعتمدة، من خلال برامج التكوين والتنمية المهنية، حتى يكون الأستاذ الجامعي مواكباً لهذا التحول وفاعلاً إيجابياً فيه بممارساته التدريسية المتجددة، واللافت للإنتباه أن القانون الأساسي للأستاذ الباحث يملي على هذا الأخير ضرورة التركيز على الممارسة البحثية إلى جانب ممارسته التدريسية، بحيث يطبعها التميز والدقة والموضوعية، وا مكانية المساهمة في حل مشكلات وقضايا المجتمع المختلفة،...،إلخ.[2]

وفي إطار التكوين والتنمية المهنية للأساتذة الباحثين في الجزائر نصت المادة (22) من القانون الأساسي للأستاذ الباحث على وجوب تنظيم الإدارة وبصفة دائمة تكويناً متواصلاً لفائدة

(1)- سليم صيفور،" أهمية التنمية المهنية لأساتذة التعليم الجامعي بالجزائر كمحدد للأداء الوظيفي: دراسة نظرية"، ص 08 أنظر في:

file:///C:/Users/acer/Downloads/db5f448dcb935504b851634b7f55036b%20(5).pdf

(تاريخ الإطلاع: 2017/12/10).

(2)- علي غربي، سليمة حفيظي، "الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد (02) (جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2012)، ص31.

الأساتذة الباحثين، بهدف تحسين مستواهم وتطوير مؤهلاتهم المهنية، وتحسين معارفهم في مجال نشطاتهم.[1]

وتعد تربصات تحسين المستوى في الخارج (القصيرة، وطويلة المدى) من أبرز الآليات المعتمدة في هذا المجال، إذ يتم برمجة تربصات تحسين المستوى بالخارج المدرجة في مخططات التكوين وتطوير المؤسسات العمومية ومراكز البحث، على أساس الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الدولي والشراكة ما بين الجامعات، بالإضافة إلى مختلف الملتقيات والأيام الدراسية التي يتم فيها تبادل الخبرات والتجارب بين أساتذة مختلف الجامعات.[2]

1-3-التكوين في الخارج في إطار برامج البحث والتكوين الممولة من طرف الحكومة الجزائرية:

بإعتبار التكوين في الخارج ضرورة ملحة لإرساء قواعد مجتمع المعرفة وترقية الإطار البيداغوجي والعلمي الوطني، وبهدف تحسين نوعية التأطير أدرجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (04) برامج في للتكوين بالخارج، والمتمثلة في:

أ- **برنامج التكوين الإقامي بالخارج: " Le Programme National Exceptionnel «PNE»"**

ينظم برنامج التكوين الإقامي أو البرنامج الوطني الاستثنائي في الخارج لمدة تزيد عن ستة أشهر [3]، وهو موجه للأساتذة الباحثون والأساتذة الباحثين الإستشفائيون الجامعيون والباحثون الدائمون الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه، والطلبة غير الأجراء المسجلون في الدكتوراه، والطلبة المسجلون في السنة الثانية ماستر أو ماجستير، والطلبة المقيمون في العلوم

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-130، يتظمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، المؤرخ في 27 ربيع ثاني 1429، الموافق لـ 03 ماي 2008، **الجريدة الرسمية**، العدد 23، ص 21.

(2)- عبد الحليم جلال،" الأستاذ الباحث في الجزائر: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي" **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (20)(جامعة سطيف، جوان 2015)، ص 12.

(3)- للمزيد حول برنامج التكوين الإقامي في الخارج أنظر في:

- المرسوم رئاسي رقم 14-196، مؤرخ في 08 رمضان عام 1435، الموافق لـ 06 يوليو سنة 2014، يتظمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 42، الصادرة في 09 يوليو 2014.

الطبية في طور التكوين، بالإضافة لمستخدمي الإدارات والمؤسسات العمومية الذين يتم انتقائهم من بين الكفاءات والحاصلون على الأقل على شهادة جامعية(*).

يلتزم مستخدمي منحة التكوين الإقامي في الخارج بإكتتاب عقد تكوين مع الإدارة أو المؤسسة المعنية يلزمهم باحترام بنود التعاقد:(1)

- إجبارية الحصول على النتائج؛
- العودة إلى الإدارة أو المؤسسة المرسلة بعد انتهاء التكوين؛
- خدمة الإدارة أو المؤسسة المرسلة مدة 03 سنوات عن كل سنة تكوين دون أن تفوق هذه المدة 07 سنوات؛

كما تمنح للمستفيد من التكوين بالخارج جملة من الامتيازات نذكر منها:(2)

- التأطير المزدوج؛
- تلقي منحة دراسية تحسب مدتها بإثنى عشراً شهراً عن كل سنة جامعية؛
- التحصل على تسبيق مالي يغطي ثلاثة أشهر عند الذهاب للتكوين؛
- التكفل بمصاريف الحماية الاجتماعية للمستفيد من طرف الإدارة أو المؤسسة الأصلية؛
- إذا كانت تكاليف طباعة الأطروحة على عاتق المستفيد، يتم تعويضها من طرف الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المختصة بالتكفل بمصاريف البرامج التدريبية، إذ توجب على المستفيد متابعتها في إطار دراسته لفترة لا تتعدى سنة واحدة من التكوين.

بدأ العمل بهذا البرنامج إبتداءاً من سنة 2005؛ امتدت المرحلة الأولى لمدة 04 سنوات تجددت سنة 2008 للمرحلة الثانية لمدة مماثلة وصلت لسنة 2012، حيث تقدم في إطاره 520

(*)- بالنسبة لمعايير القبول والإنتقاء في برامج التكوين الإقامي في الخارج، يشر القرار رقم 379 الصادر في 05 أفريل 2017 إلى الفئات المعنية بالتكوين والمقسمة إلى فئتين، الأولى تخص الطلبة في مسارات التكوين الثلاثة، والثانية تضم الأساتذة الباحثين، والأساتذة الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، للمزيد أنظر في:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار رقم 379 المؤرخ في 05 أفريل 2017 يحدد معايير الإنتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي في الخارج بعنوان سنة 2017**.

(1)- **المرجع نفسه**، ص 13.

(2)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ديسمبر 2011، يحدد كيفيات تطبيق المواد 06 و27 و28 من المرسوم الرئاسي رقم 309-03 المؤرخ في 14 رجب 1434 الموافق لـ 11 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 71،ص 36-37.

منحة سنوياً (400 ممولة من الموارد الوطنية الخاصة (الدولة الجزائرية) «PNE»، 120 منحة ممولة في إطار برنامج التعاون الجزائري الفرنسي«PROFAS»).

سمح هذا البرنامج بإرسال للخارج من سنة 2005 إلى غاية دفعة (2016-2017) حوالي 5053 أستاذ مساعد، ومكلف بالدروس، وطلبة الدكتوراه الغير أجراء لإنهاء أطروحاتهم. أنظر (الجدول رقم 18).

الجدول (رقم 18): العدد السنوي للأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة التكوين الإقامي بالخارج للفترة الممتدة من (2005-2017) (*):

السنوات الدراسية	برنامج التكوين الإقامي بالخاج «PNE»	برنامج التعاون الجزائري الفرنسي «PROFAS»	المجموع
2006-2005	394	103	**497**
2007-2006	393	110	**503**
2008-2007	306	110	**416**
2009-2008	337	120	**457**
2010-2009	319	120	**439**
2011-2010	210	83	**293**
2012-2011	147	88	**235**
2013-2012	184	58	**242**
2014-2013	222	/	**222**
2015-2014	284	87	**371**
2016-2015	570	94	**664**
2017-2016	612	102	**714**
المجموع الكلي	**3978**	**1075**	**5053**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من خلال معطيات (الجدول رقم18)، بأنه في فترة الممتدة من (2005-2016) تم تقديم 5053 منحة (3978 ممولة من طرف الحكومة الجزائر«PNE»، 1075 منحة ممولة في إطار برنامج التعاون الجزائري الفرنسي«PROFAS»).

وزعت هذه المنح على مجموعة من التخصصات العلمية كما هي موضحة في (الشكل رقم 12-أ)، حيث كانت أعلى نسبة لتخصصي العلوم الاجتماعية والإنسانية وتخصص

التكنولوجيا بنسبة 33%، 32% على التوالي، يليها تخصص العلوم الدقيقة بنسبة 23%، يأتي أخيراً تخصص علوم الحياة بنسبة 12%.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المنح، أعلى نسبة كان لجامعات الوسط بنسبة 42% تليها جامعات الشرق بنسبة 35%، تأتي في المرتبة الثالثة جامعات الغرب بنسبة 23%، (أنظر الشكل رقم 12-ب)

الشكل رقم (12-أ): توزيع منح التكوين الإقامي بالخارج «PNE»، و«PROFAS» حسب التخصصات العلمية لفترة (2005-2017) (*):

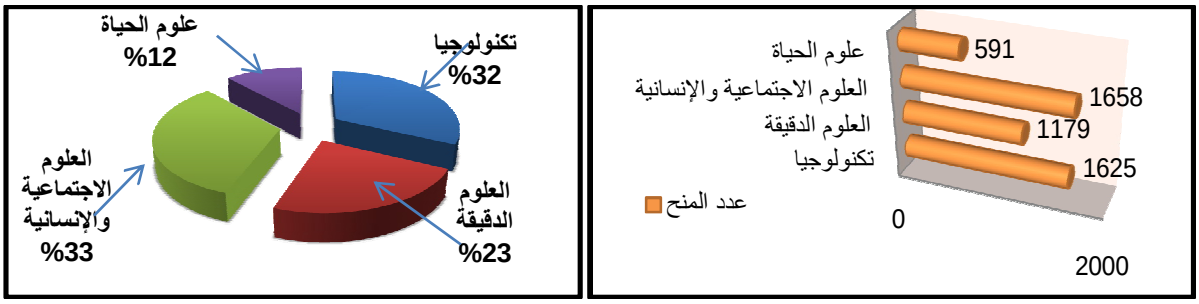

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم(12-ب): التوزيع الجغرافي لمنح التكوين الإقامي بالخارج «PNE»، و«PROFAS» لفترة (2005-2017) (*):

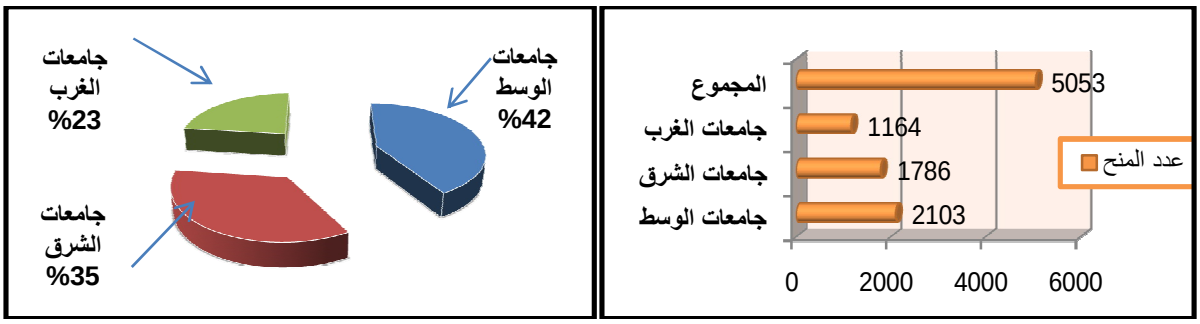

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **المنح الممولة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي «PNE»:**

بالنسبة للمنح الممولة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي«PNE»، توضح نتائج نفس (الجدول رقم 18) بأن إنطلاقة برنامج التكوين الإقامي في الخارج «PNE» في السنة (2005-2006) كانت بـ394 منحة، وبقي البرنامج محتفظاً بنفس وتيرة عدد المنح لغاية سنة (2009-2010)أين بدأ العدد ينخفض لكنه بقي مرتفعاً نوعاً ما حيث وصلت عدد المنح في السنة الدراسية (2010-2011) إلى 210 منحة، لتنخفض إلى 147 منحة في السنة (2011-2012) لتعاود الوتيرة في الإرتفاع إبتداءاً من سنة (2014-2015) إلى248 منحة،

لتصل في السنة الدراسية (2015-2016) إلى 570 منحة، وتزيد في الارتفاع إلى 612 منحة في سنة (2016-2017) مسجلة بذلك أعلى نسبة من مجموع عدد المنح الممنوحة منذ بداية عمل البرنامج، ليصل مجموع هذه المنح من سنة (2005-2017) إلى3978 منحة، وهو ما يدل على أن وزارة التعليم العالي أولت إهتماماً واسعاً لهذا النوع من التكوين، بغية تجديد المعارف وتحيينها لإستكمال ومناقشة أطروحات الدكتوراه.

وزعت هذه المنح على مجموعة من التخصصات العلمية كما هي مبينة في (الشكل رقم 13-أ)، حيث يأتي تخصص العلوم الانسانية والاجتماعية في المرتبة الأولى بنسبة 39%، يليها في المرتبة الثانية تخصص التكنولوجيا بنسبة 31%، يأتي في المرتبة الثالثة تخصص العلوم الدقيقة بنسبة 19% وأخيراً تخصص علوم الحياة بنسبة 11%.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المنح، أعلى نسبة منها كان في جامعات الوسط بنسبة 42%، ثم تأتي في المرتبة الثانية جامعات الشرق، ثم ثالثاً جامعات الغرب بنسبة 36%، 22% على التوالي، أنظر (الشكل رقم 13-ب).

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن إعداد برنامج التكوين الإقامي في الخارج وتقييمه واقتراح مقاييس الإنتقاء، وكذا قائمة الشعب والفروع المقبولة للتكوين الإقامي وتحسين المستوى في الخارج تكون من طرف اللجنة الوطنية(*).

وأما عن عدد المناصب المفتوحة في إطار تنظيم برامج التكوين الإقامي تكون حسب(1):

- الإمكانيات الوطنية للتعليم والتكوين العاليين؛
- حاجات القطاع للتأطير؛
- المتطلبات في مجال دعم الإمكانيات العلمية والتكنولوجيا للتنمية.

(*)- للمزيد أنظر المادة (41)، من المرسوم الرئاسي رقم 14-19، المؤرخ في 08 رمضان عام 1435، الموافق لـ 06 يوليو سنة 2014، يتظمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **مرجع سبق ذكره**، ص 16

(1)- للمزيد أنظر المادة (02) ، من المرسوم الرئاسي رقم 14-19، المؤرخ في 08 رمضان عام 1435، الموافق لـ 06 يوليو سنة 2014، يتظمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

الشكل رقم(13-أ): توزيع مجموع منح «PNE» الممولة من طرف الجزائر حسب التخصصات العلمية للفترة الممتدة بين (2005-2017) (*):

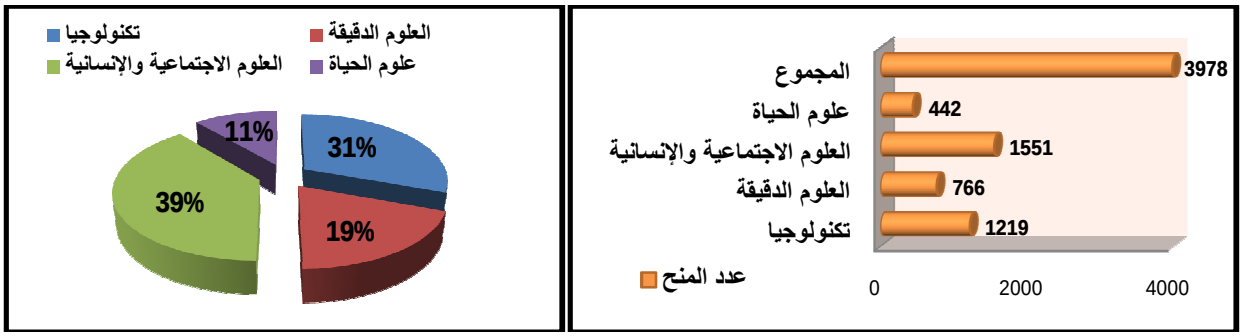

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم (13-ب): التوزيع الجغرافي لمنح «PNE» الممولة من طرف الحكومة الجزائر (*):

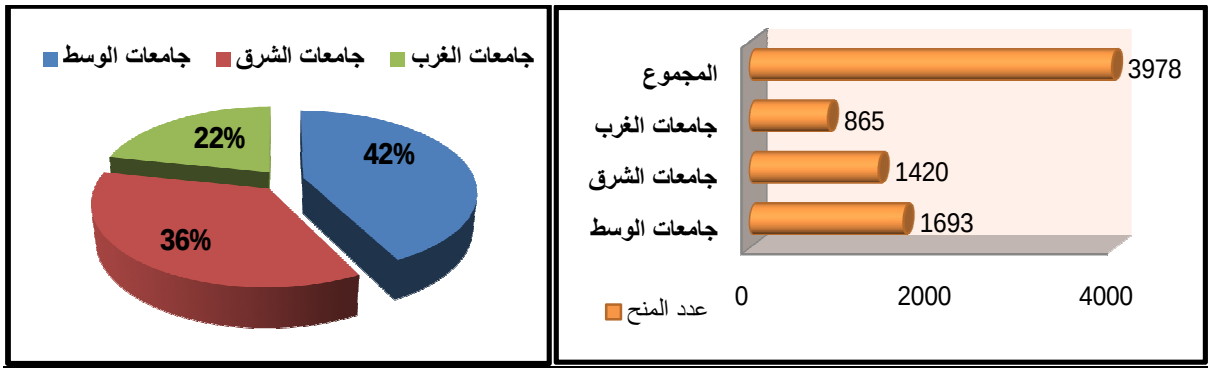

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بلدان الاستقبال تقتصر على انتقاء بلدان ذات القدرات العلمية والتكنولوجيا العالية وذات الصلة باحتياجات التنمية الوطنية، لذا انفتح هذا البرنامج على حوالي 25 بلداً منها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، سويسرا، كوريا الجنوبية الصين، اليابان،...،إلخ، أنظر (الجدول رقم19)، (الجدول رقم20).

الجدول (رقم19): توزيع مجموع الأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من التكوين الإقامي بالخارج «PNE» الممولة من طرف الجزائر، حسب الدول المستقبلة للفترة الممتدة من (2005-2013) (*):

الدول المستقبلة	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	المجموع
إفريقيا الجنوبية	01	--	--	--	--	--	--	--	**01**
ألمانيا	02	03	01	05	01	08	06	01	**27**
السعودية	--	--	--	--	01	01	--	01	**03**
بلجيكا	11	10	11	10	07	07	05	10	**71**

كندا	03	03	04	06	07	07	03	07	**40**
الصين	--	--	--	--	--	01	--	--	**01**
E.A.N	--	04	--	01	--	--	--	--	**05**
اسكتلندا	--	--	--	01	--	--	--	--	**01**
مصر	16	30	54	69	57	--	--	14	**240**
إسبانيا	07	13	07	06	05	05	03	02	**48**
الو -المتحدة الأمريكية	--	02	--	02	01	01	03	02	**11**
فرنسا	316	263	165	154	161	66	32	45	**1202**
بريطانيا	02	07	06	03	06	06	04	02	**36**
اليونان	02	01	--	--	--	--	--	--	**03**
هولندا	01	--	--	--	--	--	--	--	**01**
ايرلندا	01	--	--	--	01	01	--	--	**03**
ايطاليا	02	03	05	05	01	--	02	03	**21**
اليابان	--	01	--	--	--	--	01	--	**02**
الأردن	01	05	01	08	09	16	29	29	**98**
لبنان	01	01	01	01	01	03	--	01	**09**
ماليزيا	--	--	--	--	--	04	02	03	**09**
المغرب	03	05	10	18	13	21	18	09	**97**
البرتغال	--	02	--	--	01	01	--	01	**05**
روسيا	02	--	--	--	01	--	--	--	**03**
صربيا	--	--	01	--	--	--	--	--	**01**
سلوفينيا	--	--	--	01	--	--	--	--	**01**
السويد	--	--	--	01	--	--	--	--	**01**
سويسرا	02	02	02	01	04	01	02	01	**15**
عمان	--	--	--	--	01	--	--	--	**01**
سوريا	09	13	33	34	14	33	12	--	**148**
تونس	11	25	05	11	26	28	20	51	**177**
تركيا	--	--	--	--	01	--	05	02	**08**
أكرانيا	01	--	--	--	--	--	--	--	**01**
المجموع	**394**	**393**	**306**	**337**	**319**	**210**	**147**	**184**	**2290**

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من خلال معطيات (الجدول رقم19)، و(الشكل رقم 14-أ) بأن الأغلبية الكبيرة من الأساتذة المستفيدين من منحة التكوين الإقامي بالخارج «PNE» خلال فترة (2005-2013) كانت وجهتهم إلى الدول الأوروبية، فمن المجموع الكلي للمنح المقدمة خلال هذه الفترة والتي وصلت إلى2290 منحة 1419منحة منها كانت إلى دول الإتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل نسبة 59% من مجموع المنح المقدمة، 773 منحة كانت ذات وجهة عربية، وهو ما يمثل نسبة 37% من المجموع الكلي للمنح 98 منحة وزعت على مجموعة من دول أخرى ممثلة بنسبة 04% (أنظر الشكل رقم 14-أ).

إذن أكثر من نصف عدد منح «PNE» لفترة (2005-2013) كانت إلى دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 59%، تتصدر فرنسا قائمة الدول الأوروبية المستقبلة لأكبر عدد من مجموع هذه المنح بعدد 1202 منحة، وهو ما يمثل نسبة 85% من مجموع نسب المنح الموجهة إلى الدول الأوروبية، ثم تأتي بلجيكا في المرتبة الثانية بنسبة 05%، إسبانيا وبريطانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 03%، ونسبة 04% جاءت موزعة على بقية الدول الأوروبية الأخرى، (أنظر الشكل رقم 14-ب).

الشكل رقم(14-أ): توزيع مجموع عدد منح «PNE» لفترة(2005-2013) حسب متغير الدول المستقبلة(*):

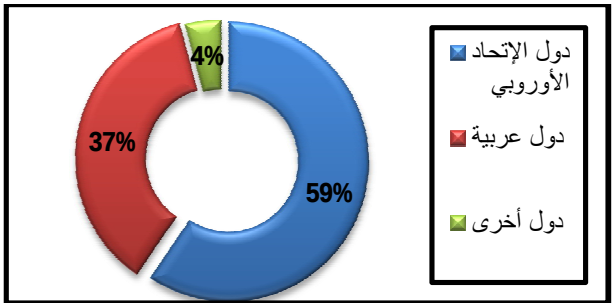

الشكل(رقم 14-ب): توزيع مجموع عدد منح «PNE» ذات الوجهة الأوروبية لفترة (2005-2013) (*):

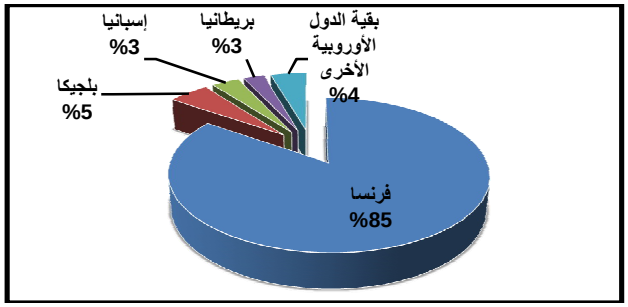

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجدول (رقم20): توزيع مجموع عدد الأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة التكوين الإقامي بالخارج« PNE» الممولة من طرف الجزائر، حسب الدول المستقبلة للفترة الممتدة من (2013-2016) (*):

الدول المستقبلة	2013-2014	2014 -2015	2015 -2016	المجموع
إفريقيا الجنوبية	--	01	01	02
ألمانيا	02	02	15	19
النمسا	--	--	01	01
أستراليا	--	02	--	02
بلجيكا	10	10	14	34
كندا	15	19	33	67
الصين	01	--	03	04
الشيلي	--	--	01	01
اسكتلندا	-	--	02	02
إسبانيا	12	19	54	85
الولايات المتحدة	03	06	07	16
فرنسا	135	165	324	624
بريطانيا	03	13	17	33
هولندا	01	01	--	02
فلندا	01	01	--	02
ايرلندا	--	--	03	03
إيسلند	--	04	--	04
ايطاليا	06	01	21	28
ماليزيا	06	20	26	52
البرتغال	01	--	08	09
رومانيا	--	02	--	02
روسيا	--	02	--	02
سويسرا	--	02	03	05
تركيا	15	14	36	65
الهند	01	--	01	02
المجموع	**212**	**284**	**570**	**1066**

(*)- **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تبين معطيات (الجدول رقم 20)،(الشكل رقم 15-أ) ، توزيع مجموع 1066 منح التكوين الإقامي بالخارج «PNE» الممولة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للأساتذة وطلبة الدكتوراه لفترة (2013-2016) حسب الدول المستقبلة والذي كان كالآتي:

842 منحة كانت ذات وجهة أوروبية، بنسبة 79% من مجموع المنح المقدمة، تأتي في المرتبة الثانية كل من كندا وتركيا بنسبة 06%، ماليزيا بنسبة 05% في المرتبة الثالثة، وتبقى نسبة 04% موزعة على باقي الدول الأخرى.

من جهة أخرى تبين معطيات (الشكل رقم 15-ب) لتوزيع منح «PNE» ذات الوجهة الأورربية حسب الدول المستقبلة، بأنه من مجموع 842 منح التكوين الإقامي بالخارج الموجهة للدول الأوروبية، تأتي دائما فرنسا في المرتبة الأولى في استقبال الأساتذة الجزائريين وطلبة الدكتوراه بنسبة 74%، تليها اسبانيا بنسبة 10%، ثم تأتي بلجيكا بنسبة 04%، وتبقى نسبة 12%موز عة على بقية الدول الأوروبية.

نلاحظ بأن أغلب المنح ذات الوجهة الأوروبية كانت موجة إلى فرنسا، ذلك رغم أن فرنسا لا تتمتع بقدرات علمية عالية جداً مقارنة بدول أوروبية أخرى مثل: السويد، وفلندا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى.

-الشكل (15-أ):توزيع مجموع عدد منح «PNE» لفترة (2013-2016) حسب الدول المستقبلة(*):

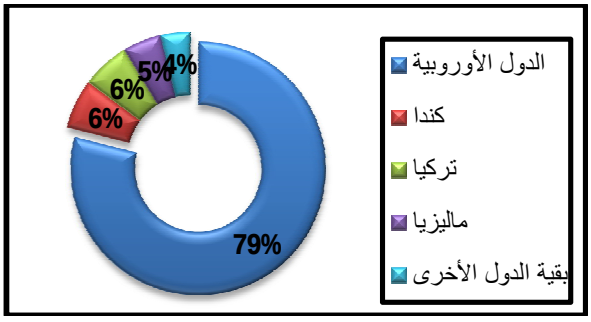

الشكل (رقم15-ب): توزيع مجموع عدد منح «PNE» ذات الوجهة الأوروبية حسب عدد الدول المستقبلة لفترة (2013-2016)(*):

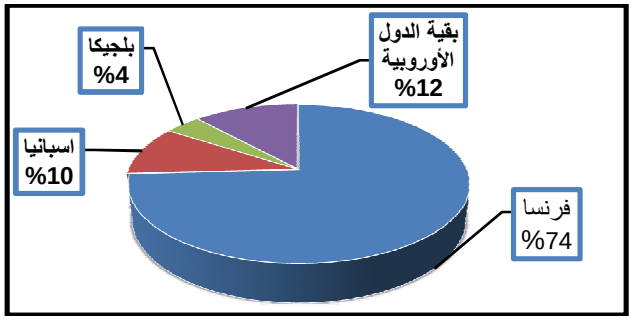

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **برنامج منح التعاون الجزائري الفرنسي :"بروفاس،PROFAS " (*)**

يُقدم من خلال هذا البرنامج للتعاون الجزائري االفرنسي «PROFAS»، حوالي 120 منحة سنوياً بتمويل مشترك، وقد قدرت مجموع عدد المنح المقدمة في إطاره خلال فترة (2005-2017) بـ 1075 منحة،(راجع الجدول السابق رقم 18)، و(الشكل رقم 16-أ).

تعكس هذه الأرقام كثافة المبادلات في قطاع الدراسات العليا بين الجزائر وفرنسا، في هذا الإطار ينبغي الاشارة إلى أن ميزانية مشروع التعاون الذي تخصصه فرنسا لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر تعتبر من أكبر الميزانيات في العالم على مستوى الشبكة الديبلوماسية الفرنسية.[1]

الشكل رقم(16-أ): العدد السنوي للأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة «PROFAS» في إطار التعاون الجزائري الفرنسي لفترة(2005-2017) (*):

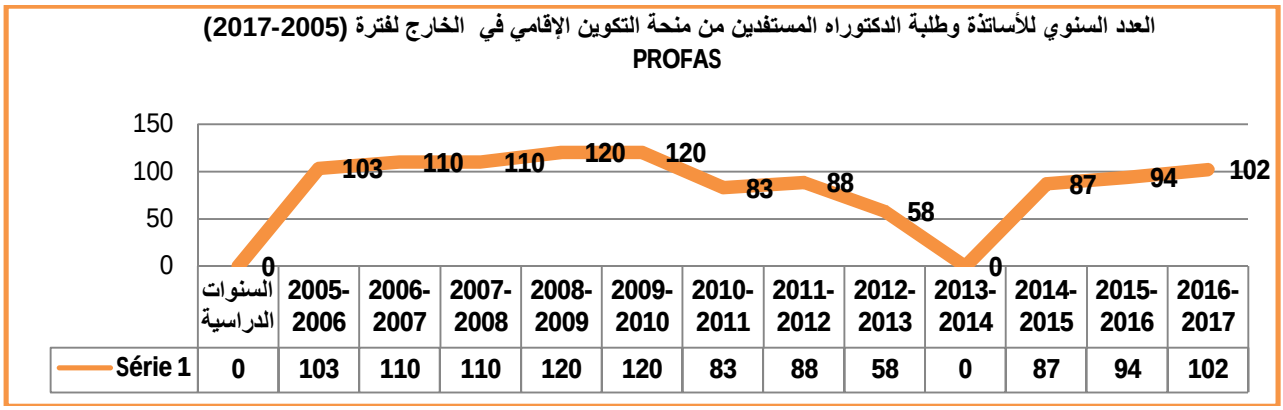

السنوات الدراسية	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
Série 1	0	103	110	110	120	120	83	88	58	0	87	94	102

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وزعت منح التعاون الجزائري الفرنسي «PROFAS» على مجموعة من التخصصات العلمية الموضحة في (الشكل رقم 16-ب)، يأتي في المرتبة الأولى تخصصي علوم التكنولوجيا والحياة بنفس نسبة 38%، في المرتبة الثانية يأتي تخصص العلوم الدقيقة بنسبة 14%، وفي آخر مرتبة يأتي تخصص العلوم الإنسانية والإجتماعية بنسبة 10%. أما التوزيع الجغرافي لهذه

(*)- يتميز هذا البرنامج للمنح الدراسية بالتمويل المشترك لاستضافة فرنسا حوالي 10000 منح جزائرية، إنشاءه كان في سنة 1987، وتم تجديد قواعده سنة 2014، تحت اسم (بروفاكس ب+،PROFAS B+) يركز على التمييز والابتكار لاستهداف طلبة الدكتوراه لإنهاء تحضير أطروحاتهم والاستفادة من الإشراف المزدوج، كما يعتمد على الشركات الفرنسية الجزائرية القائمة بين المختبرات بتمويل مشترك، للمزيد أنظر في:

(1)- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا في الجزائر، "المؤتمر الفرنسي الجزائري الثالث للتعليم العالي والبحث"، أنظر في: https://dz.ambafrance.org. تاريخ الإطلاع:(2017/09/06).

المنح فقد كانت أعلى نسبة منها لجامعات الوسط 38%، ثم تليها جامعات الشرق بنسبة 34% وأخيراً تأتي جامعات الغرب بنسبة 28%، أنظر(أنظر الشكل رقم 16-ج).

الشكل رقم(16- ب): توزيع منح «PROFAS» لفترة (2005-2017) حسب التخصصات العلمية(*):

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم(16-ج): التوزيع الجغرافي لمنح «PROFAS» لفترة (2005-2017) (*):

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ فرق بين معطيات (الشكل رقم 13-أ)، و(الشكل رقم 16-ب) للتوزيع منح التكوين الإقامي بالخارج لفترة (2005-2017) حسب متغير التخصص العلمي، فبينما يحتل تخصص العلوم الإنسانية والإجتماعية المرتبة الأولى من مجموع عدد منح التكوين الممولة من طرف الحكومة الجزائرية «PNE»، يحتل نفس التخصص وفي نفس الفترة الزمنية المرتبة الأخيرة في إطار منح التعاون الجزائري الفرنسي«PROFAS»، بينما إحتلت التخصصات العلمية المراتب الأولى، وهو ما يدل على تركيز برنامج «PROFAS» على التخصصات العلمية من جهة، ومن جهة أخرى يشترط للراغبين في المشاركة جملة من الشروط منها إتقان اللغة الفرنسية، مع العلم بأن أغلب التخصصات العلمية في الجزائر تُدرس باللغة الفرنسية، عكس تخصصات العلوم الإنسانية التي تُدرس باللغة العربية. وهوما يؤكد لنا بأن برنامج بروفاس أكثر جدية.

في نفس الإتجاه، جاءت نتائج دراستنا الميدانية حول إستفادة الأساتذة المبحوثين من برنامج التكوين الإقامي في الخارج إلى إحدى الدول الأوروبية، موضحة في

الجدول رقم (21-أ-ب)، تبين بأن نسبة 16.5% من الأساتذة قد استفادوا من منحة تكوين إقامي بالخارج لإحدى الدول الأوروبية، وكانت الجامعات الفرنسية الأكثر استقبالاً للتسجيل المزدوج لأغلبية أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية ممثلة الوجهة رقم واحد بنسبة 14%، تليها كل من بلجيكا، اسبانيا، وا إنجلترا. في المقابل نجد نسبة 83.5% من الأساتذة لم يستفيدوا من تكوين إقامي في الخارج للدول الأوروبية.

الجدول رقم(21- أ-ب-ج-د): يبين إستفادة الأساتذة الباحثين من برنامج التكوين الإقامي بالخارج(*):

أ-الإستفادة من البرنامج:

الإستفادة «PNE»	العدد	النسبة %
نعم	33	**16.5**
لا	167	**83.5**
المجموع الكلي	**200**	**100**

ب-وجهة «PNE»:

وجهة «PNE»	العدد	النسبة %
فرنسا	26	**14**
بلجيكا	02	01
اسبانيا	01	0.5
إنجليترا	02	01
ألمانيا	02	01
المجموع الجزئي	**33**	**16.5**

ج- تحقيق هدف الإستفادة من الإشراف المزدوج و إنهاء الأطروحة:

تحقيق هدف PNE	العدد	النسبة %
نعم	30	**15**
لا	03	01.5
المجموع الجزئي	**33**	**16.5**

د -تحقيق أهداف علمية أخرى

تحقيق أهداف أخرى	العدد	النسبة %
نعم	25	**12.5**
لا	08	**04**
المجموع الجزئي	**33**	**16.5**

(*)- المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الاستبيان.

بإعتبار أن هدف الأستاذ الجامعي من التكوين الإقامي في الخارج يكمن بالدرجة الأولى في التفرغ للبحث حتى يتمكن من إنهاء الأطروحة ومناقشتها بعد العودة، فقد أكد ما نسبته 15% من أساتذة عينة الدراسة الميدانية المستفدين من المنحة، على تحقيق هدفهم الأساسي من التكوين المتمثل في إنهاء الأطروحة والاستفادة من التأطير المزدوج، (أنظر الجدول رقم 21-ج).

حسب إجابات الأساتذة المبحوثين المبينة في (الجدول رقم 21-د)، فإن التكوين في الدول الأوروبية قد تعدى تحقيق الهدف الأساسي لإنهاء الأطروحة، وحقق لهم أهداف علمية أخرى وهو ما يتفق عليه نسبة 12.5%، من مجموع 16.5% من الأساتذة المستفيدين من منحة التكوين الإقامي لإحدى الدول الأوروبية، والمتمثلة في:

- حضور المحاضرات والندوات التي كانت تقام بالجامعات الأوروبية المستقبلة؛
- الإطلاع على المقاربات المنهجية في البلد المضيف سواء في النشاط التدريسي أو البحثي والإتصال والمعلومات وكيفية إنجاز الدراسات العلمية؛
- المشاركة في التظاهرات العلمية (حضور أيام دراسية، المشاركة في ملتقيات علمية، ونشر مقالات، كتب،...،إلخ) المنظمة في إطار المخابر والجامعات الأوروبية المستقبلة؛
- اكتساب معارف جديدة والإحتكاك بالأساتذة الأوروبيين، والاستفادة من خبراتهم؛
- اجراء تجارب في مخابر بحث الدول المستقبلة؛
- اكتساب لغات جديدة؛
- الإنتماء إلى مشاريع بحثية في الدول الأوروبية على مستوى مخابر البحث المستقبلة؛
- اكتشاف الثقافات التنظيمية والتيارات الفكرية والمعايير والقيم السائدة والمقارنة بين البلد الأصلي والمستضيف.

في المقابل نجد نسبة 01.5%من أفراد عينة الدراسة الميدانية لم يحققوا هدفهم الأساسي من التكوين الإقامي في الخارج لإنهاء الأطروحة، (أنظر الجدول رقم 21-ج)، وهذا يرجع حسب رأيهم لمجموعة من المعوقات المرتبطة بـ:

- بمشكل اللغة (لاسيما وأن برنامج التكوين الاقامي«PNE» لايشترط إتقان اللغات الأجنبية، عكس برنامج بروفاس«PROFAS» الذي يشترط ضرورة إتقان المستفيد من المنحة اللغة الفرنسية) وبالتالي كيف يمكن للأساتذة واالباحثين الاستفادة من البرنامج وتحقيق هدفهم دون إتقان اللغات الأجنبية عامة ولغة البلد المستقبل خاصة.

- عدم كفاية منحة التكوين بسبب غلاء المعيشة، وكثرة التكاليف المستلزمة والتابعة للتكوين وخاصة الأعباء العلمية منها من نسخ الكتب أو شراء بعضها، وبعضهم يرجع العائق الأساسي لضيق الوقت.

أثارت إنتباهنا إجابات المبحوثين للبحث عن العلاقة الموجودة بين متغيري الإستفادة من التكوين الإقامي في الخارج والإنتساب إلى مشاريع بحثية أوروبية، لذا سنحاول أن نقف على الإنتاج العلمي للأساتذة المبحوثين في شكل الإنتماء والإنتساب إلى مشاريع البحث الأوروبية حيث تبين لنا نتائج (الجدول رقم22-أ)، بأن نسبة 74.5% من الأساتذة المبحوثين لم يسبق لهم الإنتماء إلى مشاريع بحثية أوروبية من قبل، بالرغم مما تمثله هذه المشاريع البحثية من أهمية كونها تتيح للباحث المشاركة في إنتاج المعرفة، والإستفادة من تقاليد بحثية جديدة ومختلفة.

في المقابل نجد نسبة 25.5% من الأساتذة عينة الدراسة الميدانية، منتسبين لمشاريع بحثية أوروبية (نسبة 14% منهم مستفدين من قبل من منحة «PNE»، ونسبة 11.5%غير مستفدين من قبل من منحة «PNE»).

وما يثير الإنتباه هو أنه من مجموع عدد الأساتذة المستفدين من منحة التكوين «PNE» المتمثلة في نسبة 16.5% (راجع الجدول 21-أ) ، نجد نسبة 14% منهم منتسبين إلى مشاريع بحثية أوروبية (نسبة 10% كانت في إطار مخبر بحث، نسبة 05% في إطار مركز بحث، 4.5% في إطار مشروع بحث، نسبة 06% المتبقة جاءت موزعة على: وحدة بحث، فرقة بحث،...،إلخ (أنظر الجدول رقم 22-ب). وهو ما يؤكد على أهمية التكوين في الخارج ودوره في الحصول على المعارف والخبرات والمهارات، وتوسيع دائرة الإتصال بين أفراد الأسرة العلمية، إذ تقوم فلسفة هذا التأطير المزدوج على بعض الأسس ذات العلاقة المباشرة بتحسين جودة البحوث والارتقاء

بطبيعتها، منها: ارتياد مدارس الدكتوراه ودورات التدريب الأوروبية، ومخابر ووحدات بحث الجامعات المضيفة، بالإضافة إلى تسهيل الإمكانيات المتاحة في مجال الحراك المهني بعد التخرج في عدد من التخصصات، وتمكين أصحاب الرسالة من فرص النشر العلمي الدولي المحكم خلال وبعد مناقشة الرسالة،...،إلخ.

الجدول (رقم 22-أ): العلاقة بين متغيري الإستفادة من برنامج التكوين الإقامي في الخارج والإنتماء لمشاريع البحث الأوروبية(*):

الإنتماء إلى مشاريع البحث الأوربية / الإستفادة من منحة «PNE»	الإنتماء إلى مشاريع البحث الأوروبية				المجموع
	نعم		لا		
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
مستفدين من منحة «PNE»	**28**	**14**	**05**	**02.5**	**33**
غير مستفدين من منحة «PNE»	**23**	11.5	144	72	**167**
المجموع الكلي	**25.5**	**52.5**	**149**	**74.5**	**200** **100**

(*) - **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

الجدول (رقم 22-ب): إطار الانتماء للمشاريع البحثية:

إطار الإنتماء	العدد	النسبة %
مركز بحث	10	05
وحدة بحث	03	01.5
مخبر بحث	20	10
فرقة البحث	02	01
مشروع بحث	09	4.5
مخبر بحث- مشروع بحث	02	01
مشروع بحث- فرقة بحث- مركز بحث	03	01.5
مشروع بحث- مركز بحث	02	01
المجموع الجزئي	**51**	**25.5**

(*) - **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان.

لقد سمحت برامج بعث المنح للخارج من سنة 2005 إلى غاية دفعة (2016-2017) لحوالي 5053 أستاذ مساعد، ومكلف بالدروس، وطلبة الدكتوراه الغير الأجراء لإنهاء أطروحاتهم. ولقد وصلت حصيلة مناقشات الأطروحات في إطار المنح الممولة من طرف

الدولةالجزائر ية «PNE» من مجموع 2181 أستاذ الذين استكملوا تكوينهم في الفترة الممتدة من (2005-2013) تم تسجيل مناقشة 1399 أطروحة دكتوراه، وبرمجة 782 أطروحة للمناقشة.[1]

بينما وصلت حصيلة مناقشات الأطروحات في إطار المنح الفرنسية«PROFAS»، من مجموع 1065 أستاذ أتموا تكوينهم في فترة (2000-2013) تم تسجيل مناقشة 730 أطروحة دكتوراه، و335 مناقشة مبرمجة.[2]

ب- برنامج الإقامة العلمية ذات مستوى عالي في الخارج،

"Le programme De Séjour Scientifique De Haut Niveau":

هذا البرنامج أعيد تنشيطه لصالح أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين لمدة إقامة سنة واحدة، في إحدى الجامعات الجزائرية أو الأجنبية، لاكتساب مهارات جديدة.

تجدر الإشارة إلى أن 423 أستاذ تعليم عالي، وأساتذة محاضرين استفادوا من هذا البرنامج الذي بدأ العمل به سنة 2007، (أنظر الجدول رقم 23).

الجدول (رقم23): العدد الإجمالي لمجموع العطل العلمية، للفترة الممتدة من (2007-2012) حسب السنوات و بلدان التكوين(*):

الدول	عدد العطل العلمية حسب سنوات بداية التكوين					المجموع
	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	
الجزائر	--	--	01 انسحاب 1	01 انسحاب 1	01	03 انسحاب2
ألمانيا	03	--	--	02	01	06
أستراليا	01	--	--	--	--	01
بلجيكا	01	02	--	02	01 انسحاب 01	06 انسحاب 1
كندا	01	01	01	02	02	07
مصر	07	06	03	--	--	16
اسبانيا	01	--	02	01	--	04

(1)- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(2)- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فرنسا	117 انسحاب 2	66	56 انسحاب 2	42 انسحاب 1	22 انسحاب 1	303 انسحاب 6
بريطانيا	05	03	03	01	02	14
هنغاريا	--	--	01	--	--	01
إيطاليا	02	01	02	--	--	05
الأردن	01	01	01	--	--	03
المغرب	--	--	06	--	04	10
النرويج	--	01	--	--	--	01
بولندا	--	--	--	01	--	01
سويسرا	01	--	--	02	--	03
عمان	--	01	--	--	--	01
سوريا	01	03	03	01	01	09
تونس	09	08	08	01	02	28
تركيا	--	01	--	01	03	05
الو-المتحدة الأمريكية	01	--	02	--	--	03
أوكرانيا	--	--	--	--	01	01
المجموع	151 انسحاب 2	94	89 انسحاب 3	57 انسحاب 2	40 انسحاب 2	431 انسحاب 9

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تبين معطيات (الجدول رقم 23)، التطور العددي لمجموع العطل العلمية ذات المستوى العالي الممنوحة من سنة (2007-2012) المقدرة بـ 423 عطلة علمية، نلاحظ بأن بداية عمل البرنامج في السنة الدراسية (2007-2008) سجلت أكبر عدد من العطل العلمية الممنوحة والتي بلغت 149 منحة، ثم إنخفضت إلى 94 عطلة علمية في سنة الدراسية (2008-2009)، واصلت الإنخفاض إلى 86 منحة في سنة (2009-2010)، ووصلت إلى 38 منحة سنة (2011-2012)، (أنظر الشكل رقم 17)، يرجع هذا الإنخفاض بالدرجة الأولى إلى عدم استقرار الميزانية الموجهة لهذا النوع من التكوين.

الشكل(رقم17): تطور عدد العطل العلمية ذات المستوى عالي في الخارج حسب سنوات بداية التكوين (*):

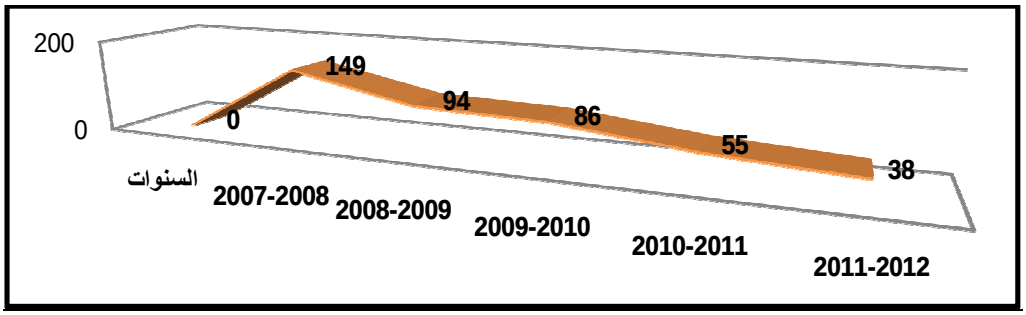

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بلدان الإستقبال في إطار برنامج الإقامة العلمية ذات المستوى العالي، جاءت موضحة في (الشكل رقم18-أ)، دائماً تأتي الدول الأوروبية في المرتبة الأولى، إذ نلاحظ بأن أغلبية الأساتذة المستفدين من عطل علمية كانت وجهتهم إلى دول أوروبية، فمن المجموع الكلي للعطل العلمية لفترة (2007-2012) التي وصلت إلى 423 عطلة علمية، نجد 343 عطلة علمية أوروبية الوجهة، وهو ما يمثل نسبة 79% من مجموع المنح، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية بنسبة 16% ، وتبقى نسبة 07% موزعة على باقي الدول الأخرى.

بينما يوضح (الشكل رقم 18-ب) توزيع نسبة العطل العلمية ذات الوجهة الأوروبية حسب الدول المستقبلة، تحتل فرنسا دائما المرتبة الأولى بأعلى عدد من المنح الموجهة إلى الدول الأوروبية بنسبة 89% من المجموع الكلي للمنح ذات الوجهة الأوروبية، تليها بريطانيا بنسبة 04%، ألمانيا 02%، بلجيكا 01%، نسبة 04% موزعة على باقي الدول الأوروبية الأخرى.

-الشكل رقم(18-أ): توزيع مجموع العطل العلمية لفترة (2007-2012) حسب الدول المستقبلة(*):

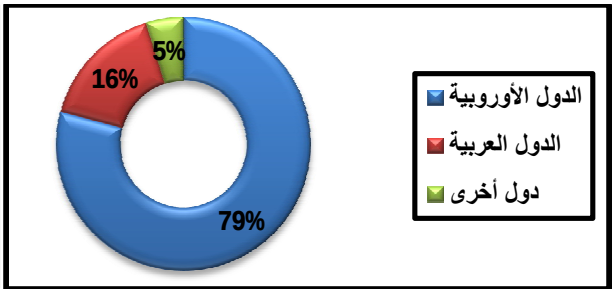

-الشكل رقم(18-ب): توزيع مجموع العطل العلمية ذات الوجهة الأوروبية حسب الدول المستقبلة (*):

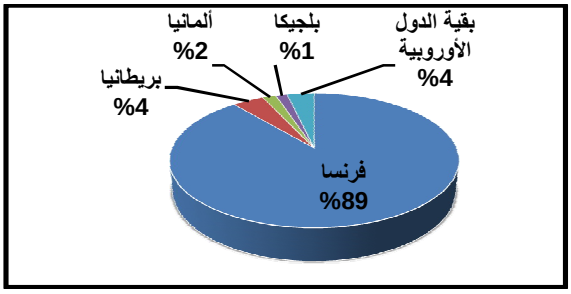

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ج- برنامج التربصات قصيرة المدى في الخارج،

"Le Programme De Stage De Formation De Courte Durée à L'étranger":

تدخل التربصات العلمية قصيرة المدى في إطار عملية ترقية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، لما لها من دور في تزويد الأساتذة بالمستجدات العلمية وتعميق معارفهم في مختلف التخصصات، وهي مخصصة لطلبة الدراسات العليا مناصفة مع الأساتذة في مختلف الدرجات وقد إستفاد الآلاف من هذه المنحة متجهين نحو العديد من المؤسسات الجامعية في العالم (أنظر الجدول رقم 24). وذلك في إطار منظم (اتفاقيات، شراكة دولية وغيرها،...،إلخ)، حسب الاعتمادات المالية المتاحة على مستوى المؤسسة المستخدمة وبعد الأخذ برأي المجالس العلمية مع تقديم.[1]

-تسجيل في أطروحة الدكتوراه، خطة عمل مصادق عليها من طرف المشرف، رسالة استقبال أصلية من هيئة جامعية أو بحثية ذات قدرات علمية وتكنولوجيا عالية[*].

الجدول (رقم24): مجموع عدد التربصات قصرة المدى لفترة (2010-2015) [*]:

السنوات	مجموع عدد التربصات
2010	25180
2011	30340
2012	34221
2013	36618
2014	39580
2015	56717

[*]- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

توضح معطيات (الجدول رقم 24) تطور مجموع عدد التربصات العلمية قصيرة المدى لفترة (2010-2015)، نلاحظ بأن مجموع عدد التربصات في تزايد مستمر من سنة لأخرى بعدما قدرت بـ 25180 منحة سنة 2010، ارتفعت إلى 30340 سنة 2011، واصلت الإرتفاع إلى

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم 02، **تتعلق بتحسين المستوى بالخارج**(الجزائر، 2013/12/31)، ص 01-03.

(*)- لقد تم إلغاء شرط شرط تقديم "**رسالة الإستقبال**" منذ سنة 2005 بموجب التعليمة رقم 05 المؤرخة في 01 ديسمبر 2015 المتعلقة بتحسين المستوى بالخارج، هو ما تم تأكيده بموجب التعليمية رقم 02 المؤرخة في 20 جوان 2017 المتعلقة بتحسين المستوى بالخارج.

39580 سنة 2014، لتصل إلى 56717 تربص قصير المدى في الخارج في سنة 2015، (أنظر الشكل رقم 19).

الشكل (رقم 19): تطور مجموع عدد التربصات العلمية قصيرة المدى لفترة (2010-2015) [*]:

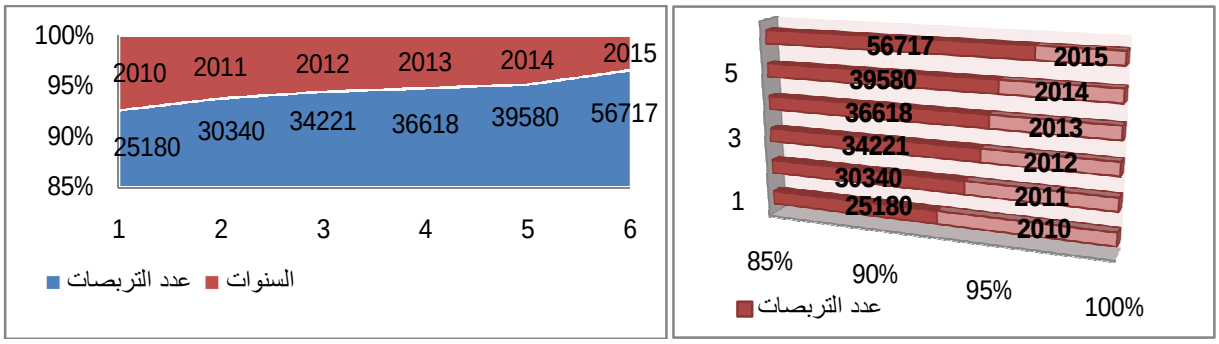

[*]- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جاءت نتائج دراستنا الميدانية حول مدى إستفادة أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية من تربصات قصيرة المدى إلى المؤسسات العلمية الأوروبية، مبينة في (الجدول رقم 25-أ-ب-ج)، توضح بأن أعلى نسبة من مجموع مفردات العينة بنسبة 65% قد إستفادوا من تربصات علمية إلى المؤسسات العلمية الأوروبية، (نسبة 53% كانت وجهتهم إلى فرنسا، نسبة 08.5% تحصلوا على تربصات في أكثر من دولة أوروبية، وتبقى نسبة 08% موزعة على باقي الدول الأوروبية الأخرى).

في المقابل نجد نسبة 30.5% لم يستفيدوا من تربصات علمية إلى دول أوروبية، وذلك إما لأنهم قد تحصلوا على تربصات إلى دول أخرى غير أوروبية، وأنهم لم يتحصلوا على أي تربص علمي، إذ نجد ضمن أعضاء هيئة التدريس من يحصل على تربص دون الآخرين، ويعود السبب إما لعدم كفاية المناصب الممنوحة، أو إلى تفوق بعض الأساتذة على البعض الآخر من خلال لمنشورات والمشاركة في المؤتمرات البحثية.

تتمثل الأهداف العلمية لهذه التربصات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الميدانية، في: الإحتكاك بالأساتذة والخبراء وهو ما يتفق عليه نسبة 46% من الأساتذة المبحوثين، يأتي في المرتبة الثانية هدف إنهاء الأطروحة، وهدف إكتساب معارف ومهارات جديدة بنفس النسبة 44.5% ثم أخيراً يأتي هدف تحسين المستوى العلمي والأداء البيداغوجي وهو ما يتفق عليه نسبة 37.5%، (أنظر الجدول رقم 25-ج).

الجدول رقم(25-أ-ب-ج-د): يبين إستفادة الأساتذة المبحوثين من تربصات علمية إلى الدول أوروبية(*):

أ-الإستفادة من تربصات علمية:

الإستفادة من تربصات	العدد	النسبة %
نعم	139	69.5
لا	61	30.5
المجموع الكلي	200	100

ب-وجهة التربص العلمي:

وجهة التربص	العدد	النسبة %
فرنسا	107	53
بلجيكا	03	02
اسبانيا	02	01.5
بريطانيا	01	0.5
ألمانيا	05	02.5
إيطاليا	01	0.5
اسبانيا -فرنسا	02	01
جمهورية التشيك	01	0.5
أكثر من دولة أوروبية	17	08.5
المجموع الجزئي	**139**	**69.5**

ج-الهدف من التربص:

الخيارات / الهدف من التربص	نعم		لا		المجموع الجزئي
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
إنهاء الأطروحة	89	44.5	50	25	69.5 / 139
اكتساب معارف ومهارات جديدة	89	44.5	50	25	69.5 / 139
الاحتكاك بالأساتذة والخبراء	92	46	47	23.5	69.5 / 139
تحسين المستوى العلمي والأداء البيداغوجي	75	37.5	64	32	69.5 / 139

د- تحقيق هدفكم من التربص:

تحقيق هدف التربص	العدد	النسبة %
نعم	80	29.5
لا	59	40
المجموع الجزئي	**139**	**69.5**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج نتائج الاستبيان.

ما يثير الإنتباه هو ما توضحه نتائج (الجدول رقم 25-د) حيث نجد بأن نسبة 29.5% فقط من أفراد العينة قد حققوا هدفهم من التربص، بينما نجد أغلبية الأساتذة المبحوثين بنسبة 40% لم يحققوا هدفهم من التربص العلمي، وذلك حسب رأيهم يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها: ضيق الوقت،عدم كفاية المنحة لتغطية كافة التكاليف الناجمة عنه.

هو ما جعل أهل القطاع يجمعون على أن أغلب هذه الخرجات العلمية التي كانت باسم التعاون العلمي وتطوير البحث لا مردود لها على المستوى العلمي والأداء البيداغوجي وطنياً بسبب التسيب والإهمال وحالة اللارقابة على هذا الملف الذي يستنزف الملايير سنوياً تتوزع بين العملة الصعبة وتذاكر الطائرات، التي تكلف الحكومة ما قيمته 100 مليون أورو سنوياً، أو ما يعادل ألف مليار بالعملة الوطنية، فقد تحولت هذه التربصات إلى رحالات سياحية مدفوعة التكاليف مع استمرار الحال دون حسيب ولا رقيب.

لازالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتعامل بأسلوب التعليمات دون العمل على إيجاد آليات جادة وفعالة للقضاء على هذه الظواهر السلبية التي دمرت منتوج الجامعة الجزائرية، وهذا وقد أقر ّت الوزارة إجراءات بخصوص التربصات وأوامر المهم ّة بالخارج للأساتذة والموظفين كانت هذه الإجراءات عبر تعليمة صادرة عن مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات تحت رقم 194 يوم 21 أفريل 2015 بهدف عقلنة وتأطير مسألة المنح العلمية وربطها الإنتاج العلمي طالبة فيها بضرورة تطبيق أقصى درجات الصرامة ومراقبة التربصات بالخارج، وتضمنت التعليمة شروطاً جديدة، كما وجهت الوزارة أمراً لجميع الجامعات للعمل عبر الوسائط الإليكترونية ذلك لتقديم المهمات والتربصات بصفة منتظمة ومباشرة.[1]

(1)- ليلى عمران، "حجار يحدد شروط الإقامة العلمية والتكوين بالخارج"، أنظر في:
http://www.elhiwardz.com/national/34155 تاريخ الإطلاع: (2018/03/15)

د-برنامج التكوين الإقامي المخصص للطلبة، "Le programme De La Formation Résidentielle Dédié Aux Etudiants":

هذا البرنامج موجه للطلبة الأوائل في الدفعة مع ضرورة اجتياز مسابقة وطنية لاستكمال الدكتوراه[1]، يتكون هذا البرنامج من نوعين من المنح:

منح دراسية وطنية: 411 منحة في كل سنة، منها 368 في إطار التكوين في مستوى الدراسات العليا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بينما كانت 43 منحة المتبقية خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-منح دراسية بالتعاون: 396 منحة وزعت على العديد من الدول المستقبلة: الصين، تونس، الأردن، هنغاريا،...،إلخ.

الجدول (رقم26): مجموع عدد الطلبة المستفيدين من منح التكوين الإقامي في الخارج حسب الدول المستقبلة (*):

الدول	السنوات										المجموع
	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	
فريقيا الجنوبية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	01
ألمانيا	--	--	--	01	01	--	--	--	02	02	06
أستراليا	01	01	--	--	--	--	--	--	--	--	02
النمسا	01	02	01	01	01	--	--	--	--	--	06
بلجيكا	10	06	05	04	01	--	03	03	04	03	39
كندا	19	17	16	10	08	12	10	06	15	15	128
الصين	30	50	44	87	107	109	107	65	91	70	760
كودي فوار	--	--	--	--	--	--	--	--	02	--	02
الدنمارك	--	--	--	--	--	--	--	--	02	--	02
الإمارات	03	02	--	01	06	09	05	03	04	04	37
مصر	50	50	32	29	03	01	01	01	03	04	174
إسبانيا	01	03	01	01	--	--	--	01	05	05	17

(1)- للمزيد أنظر المادة 04 من القرار رقم 58 المؤرخ في 24 جانفي 2018، يحدد معايير الإنتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي بالخارج بعنوان سنة 2018.

فرنسا	329	280	213	210	150	187	193	112	216	192	2082
بريطانيا	252	171	80	90	33	29	27	08	34	62	786
هنغاريا	01	01	--	--	--	--	--	--	62	61	125
أندونسيا	04	04	02	--	--	--	--	--	--	--	10
العراق	01	--	--	--	--	--	--	--	--	--	01
إيطاليا	01	01	01	--	--	01	--	--	01	--	05
الأردن	81	91	83	122	109	69	36	06	25	68	690
ليبيا	22	07	08	02	01	--	--	--	--	--	40
مدغشقر	--	--	--	--	--	--	--	01	--	--	01
المغرب	01	03	02	02	--	--	--	--	01	--	09
النرويج	--	--	--	--	--	--	--	02	02	--	04
هولندا	01	02	01	01	01	02	02	--	--	--	10
بلوندا	--	--	--	--	--	--	--	--	01	01	02
قطر	01	01	01	--	01	01	01	01	--	--	07
رومانيا	18	18	13	07	03	--	--	--	--	--	59
روسيا	05	03	03	03	01	01	01	01	01	01	20
السنغال	--	--	--	01	--	--	--	--	01	--	01
سلوفاكيا	01	--	--	--	--	--	--	--	--	--	01
عمان	--	--	--	--	--	01	01	01	01	02	06
سويسرا	03	02	01	02	01	01	02	02	03	05	22
سوريا	23	25	18	24	11	--	--	--	--	--	101
التشيك	01	01	--	--	--	07	--	--	01	01	11
تونس	13	27	14	30	25	23	22	15	26	18	213
تركيا	--	05	05	07	05	--	05	04	03	03	37
الو لايات المتحدة الأمريكية	12	15	07	11	11	08	09	06	07	03	89
أوكرانيا	--	--	05	02	01	--	--	--	--	--	08
الفيتنام	03	--	01	--	--	--	--	--	--	--	04
اليمن	10	07	05	07	07	03	--	--	--	--	39

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تبين النتائج الواردة في (الجدول رقم26) بأن مجموع عدد منح الطلبة المستفيدين من التكوين الإقامي في الخارج للفترة الممتدة من (2006-2016)، قد بلغ حوالي 5558 منحة، موزعة على مجموعة من الدول المستقبلة كالآتي، (أنظر الشكل رقم 20-أ-ب):

- تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى كدول مستقبلة للطلبة الجزائريين بنسبة 57% من المجموع الكلي للمنح (نسبة 66% منها كانت ذات وجهة فرنسية، تليها بريطانيا بنسبة 25%، ثم هنغاريا بنسبة 04%، تبقى نسبة 05% موزعة على باقي دول الاتحاد الأوروبي الأخرى).
- المرتبة الثانية تأتي الدول العربية بنسبة 24% من المجموع الكلي لعدد المنح الموزعة (نسبة 53% منها للأردن، نسبة 16% لتونس، 13% لمصر، نسبة 18% موزعة على دول عربية أخرى).
- نسبة 19% موزعة على دول أخرى في مختلف أنحاء العالم.

الشكل رقم(20-أ): النسب المؤوية لمجموع عدد الطلبة المستفدين من منحة «PNE» لفترة (2006-2016) حسب الدول المستقبلة (*):

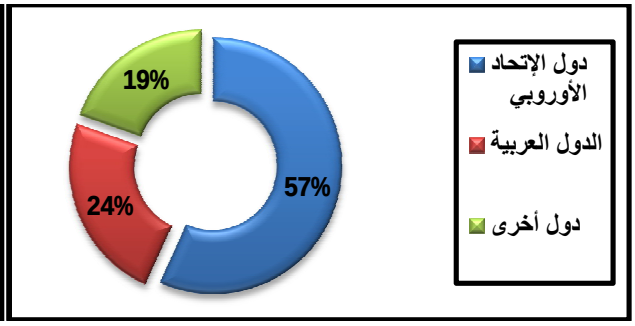

الشكل رقم(20-ب): النسب المؤوية لمجموع عدد الطلبة المستفدين من منحة «PNE» لفترة (2006-2016) ذات الوجهة الأوروبية حسب الدول المستقبلة(*):

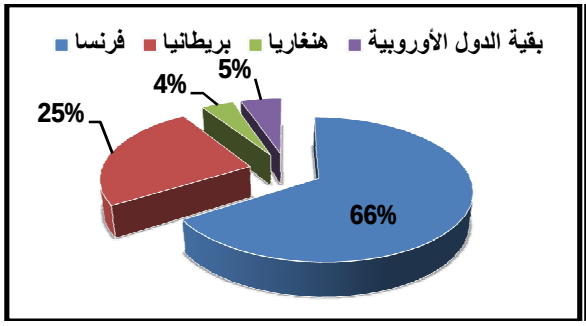

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نستنتج من خلال معطيات (الجدول رقم 26)، و(الشكل رقم 20-أ-ب)، بأن أكبر عدد من مجموع منح التكوين الإقامي في الخارج للطلبة المتفوقين الممنوحة في فترة (2006-2016) كانت إلى الدول الأوروبية بنسبة 57% (دائماً تأتي فرنسا في المرتبة الأولى ضمن الدول الأوربية بأكبر عدد من مجموع المنح المقدرة بنسبة 66% من المنح ذات الوجهة الأوروبية).

2-3-التكوين في إطار برامج البحث الأوروبية:

بعدما تطرقنا في العنصر السابق إلى التكوين في الخارج في إطار برامج البحث والتكوين الممولة من طرف الحكومة الجزائرية، سنتناول في العنصر الموالي التكوين، في إطار برامج البحث الأوروبية، والتي جاءت بهدف تعزيز وتطوير أوجه التعاون العلمي بمستوى عالي بين الفرق البحثية الجزائرية والأوروبية الشريكة، لتحقيق مشاريع مشتركة، كما تسمح هذه البرامج أيضاً بتكوين الأساتذة والطلبة. فمنذ سنة 2004 قرر الإتحاد الأوروبي تقديم كل التسهيلات للتعاون مع الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير، تم تدعيم هذه البرامج بالتوقيع على اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 19 مارس 2012، أهم هذه البرامج:

أ-إراسموس موندوس،"Erasmus Mundus":

كان هذا البرنامج وسيلة فعالة قدمت فرص لعشرات الباحثين الجزائريين لإنجاز أبحاثهم الأكاديمية من خلال التعاون مع جامعات ومراكز البحث الأوروبية، انظمام الجامعات الجزائرية لهذا البرنامج تم تدريجياً منذ سنة 2007.

في سنة 2013 وصلت 15 جامعة جزائرية شريكة مع 30 جامعة و05 مؤسسات أوروبية، في فترة (2007-2013) تم اعتماده 15 مشروعاً، كما خصصت 200 منحة تكوين وبحث علمي لصالح باحثين وأساتذة باحثين جزائريين تابعين لثلاث جامعات جزائرية قسنطينة عنابة، وبجاية، في فترة (2011-2013) وصلت مجموع عدد التنقلات إلى 487 (146 ليسانس 137 ماستر، 105 دكتوراه، 66 الإداريين). [1]

ب-المشاركة في برنامج تومبوس، " Programme Tempus":

يمول برنامج تومبوس من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار دعمه الدولي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وهو بذلك موجه إلى العديد من الدول بهدف تنمية البحث العلمي في الجامعات، كما أن هذا البرنامج يعمل على تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم الشغل من خلال الدراسات والبحوث.

(1)- République Algérienne Démocratique Et Populaire , Délégation De l'Union Européenne En Algérie, Rapport Sur La Coopération Union Ueropéenne-Alérie, **Op Cit** ,p 117.

ولقد تمكنت الجزائر من تسجيل العديد من المشاريع منذ اعتماد هذا البرنامج، وارتفعت وتزايدت أكثر في السنوات الأخيرة، فخلال الفترة من(2002-2013) تم اعتماد وتمويل 58 مشروع، تمكنت الجزائر من خلالها تحقيق بعض الأولويات في مجال البحث العلمي وانفتاح الجامعات على المحيط، كما إستفادت من 89 منحة فردية. (1)

أحد المشاريع الرائدة ضمن برنامج تومبوس أُنجز حول تطوير التوظيفية في تخصصات الهندسة "Dévalement Of Employability In Engineering Courses"، الذي شارك فيه باحثون من جامعة موبولييه 2 (Montpellier 2) عن الطرف الفرنسي، وباحثون من جامعة بجاية وجامعة تلمسان وكذا الإتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك والمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر عن الطرف الجزائري.(2)

ج- <u>في إطار برنامج اراسموس+، Erasmus+</u>: (2014-2020)

دخلت الجزائر في مشروع اراسموس+ منذ سنة 2014، وهو البرنامج الأوروبي الجديد خلفاً لإراسموس موندوس وتومبوس، لدعم الإجراءات في مجالات التعليم والتدريب والشباب والرياضة للفترة الممتدة من (2014-2020)، هذا البرنامج ممول من طرف دول الإتحاد الأوروبي، تسييره مـُفوض إلى الوكالة التنفيذية للتعليم والإعلام والثقافة (EACEA) " L'agence Exécultive Pour L'education, L'audiovisuel Et La Culture ".(3)

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز المهارات، بالإضافة إلى تحديث نظم التعليم والتدريب للعمل للشباب، وبوصفه برنامج متكامل يزيد من فرص التعاون بين قطاعات التعليم والتدريب والشباب والرياضة من خلال الإجراءات الآتية:(4)

- **<u>تنقل الأفراد</u>:** هذا العمل يدعم حركة التنقل للطلبة والأساتذة، الإداريين والفنيين، ويهدف إلى تحسين نوعية التعليم العالي، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة من خلال التعاون مع البلدان الشريكة، كما تساهم أيضا في تنمية الموارد البشرية ويدعم القدرة

(1)- وثائق واحصائيات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(2)- وثائق واحصائيات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(3)- République Algérienne Démocratique Et Populaire , "Délégation De l'Union Européenne En Algérie", **<u>Rapport Sur La Coopération Union Ueropéenne-Alérie</u>**, 2014, p 116.

(4)- **<u>Ibid</u>** ,p117.

على التعاون الدولي لمؤسسات التعليم العالي لبلدان العالم الثالث مع دول الإتحاد الأوروبي وهذا العمل يعتبر جزءاً من استمرار برنامج ايراسموس موندوس.

- **التعاون من أجل الإبتكار:** هذا العمل الرئيسي يدعم الشراكات الإستراتيجية عبر الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات ما بين الجامعات الأوروبية والبلدان المجاورة، من خلال الحراك والتنقل وتطوير المبادرات وتعزيز الإبتكار وتبادل الخبرات فيما بين الوكالات المشاركة في التعليم والتدريب للشباب، هذا العمل يعتبر جزءاً من استمرار برنامج تومبوس الرابع.

-دعم إصلاح السياسات: هذا العمل يؤيد الحوار السياسي مع البلدان الشريكة في تحسين قدرات الخبراء في إصلاح التعليم العالي، وهو يندرج في استمرار إجراءات مصاحبة المتاحة في برنامج تومبوس.

-بالنسبة للنداء مشروع 2014، تم اختيار 04 برامج،

-بالنسبة لنداء مشروع 2015، تم اختيار 06 مشاريع،

-بالنسبة لنداء مشروع 2016، 06 مشاريع قدمت واعتمدت.[1]

د- برنامج التدريب على البحوث طاسلي،

Le Programme De Formation à La Recherche, Le Programme Hubert-Curien Tassili :

برنامج طاسلي للبحوث، هو برنامج للتعاون الجزائري الفرنسي، يقدم الدعم لمشاريع بحثية مشتركة على مدى ثلاث سنوات، يتناول تنقل طلبة الدكتوراه، والشباب الباحثين الفرنسيين والجزائريين بين الجزائر وفرنسا.

البرنامج ممول بتمويل مشترك، من خلال وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية (MAED)، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة لفرنسا، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) بالنسبة للجزائر،أماتنسيق الأنشطة وا إدارتها فهو من طرف الوزارات التنسيقية، تحت مسؤولية لجنة مشتركة للتقييم والاستشراف (CMEP) مكونة من خبراء البلدين، ورئيسين مشاركين (Coprésident)، يهدف هذا البرنامج إلى:[2]

(1)- وثائق واحصائيات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(2)- République Française, Ministère Des Affaires Etrangères, Et De Développement International, **Programme Algéro-Français Partenariat Hubert Curien Tassili, Appel A projets 2017**, Campus France, Campusfrance.Org, p01-02.

-دعم تطوير التعاون العلمي على مستوى عالي، يقوم على أساس البحوث والتكوين في إطار مشاركة بين فرق من جامعات ومدارس كبرى بين الجزائر وفرنسا،

- تشجيع التبادل بين الباحثين والأساتذة الباحثين للبلدين، من أجل تطوير التعاون المشترك على المدى الطويل، خلق شبكات تسهيل نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات البحوث المشتركة والمشاريع الإقليمية الأوروبية أو الدولية،

- يدعم التكوين من خلال المشاركة الإلزامية في مشاريع الإشراف المزدوج،

-يساعد على تثمين البحوث المبتكرة التي تؤثر على التنمية المستدامة.

ولقد تم تطوير هذا البرنامج سنة 2011 إلى برنامج طاسلي المغاربي، بنفس أهداف التدريب والتنقل، يجمع بين فرق بحث فرنسية، جزائرية، مغربية، تونسية، لبناء وتكوين شبكات بحث إقليمية.

في سنة 2012، قد سمح برنامج طاسلي لـ 579 إقامة علمية للجزائريين في فرنسا وفي سنة 2013 قد تم إنجاز 105 مشروع علمي تعاوني في إطار برنامج طاسلي و09 مشاريع في إطار برنامج طاسلي المغاربي. منذ نشأت البرنامج سنة 1983 تم إنجاز حوالي 800 مشروعاً بحثياً في إطار برنامج طاسلي، ومناقشة أكثر من 500 أطروحة دكتوراه ونشر أكثر من مليون منشور علمي دولي.[1]

هـ -برنامج دعم سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

"Le Programme D'appui A La politique Sectorielle De L'Enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique (PAPS-ESRS)":

لدعم الإصلاح وفي السياق التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أطلقت الحكومة الجزائرية والإتحاد الأوروبي سنة 2010 برنامج دعم الإصلاح القطاعي للتعليم العالي والبحث العلمي بميزانية قدرها 38.6 مليون أورو على أساس التمويل المشترك (21.5 مليون أورو مقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي، 17.1 مليون أورو مقدمة من طرف الحكومة الجزائرية)، والذي

(1)- République Française, Ministère Des Affaires Etrangères Et Du Développement International, Ambassade De France En Algérie, Fiche Curie Algérie , P 08 ,**www.ambafrance-dz.org.**

كان الغرض منه تدعيم الإصلاحات الجارية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال الأهداف المحددة التالية:[1]

- تطوير الدعم الهيكلي والمؤسسي وجودة التعليم العالي،
- تطوير نظام معلومات متكامل لإدارة الموارد، يركز على أهداف نظام (ل.م.د)،
- تعزيز قدرات الأساتذةو الموارد البشرية،
- تطوير مدارس الدكتوراه، ومشاركة الباحثين في برامج البحث والتطوير في أوروبا،
- تعزيز الانتقال إلى نظام (ل.م.د) وتنويع العروض المقدمة للتدريب وتطوير فروع جديدة،
- وضع جسور بين عالمي الجامعة والمؤسسة.

يجدر الذكر أن هذا البرنامج الثنائي (الإتحاد الأوروبي- الجزائر) الذي تم تنصيبه تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار شراكة مع الإتحاد الأوروبي بغرض تجسيد وا ٍنجاح القطاع والارتقاء به إلى المعايير الدولية، من خلال دعم مؤسساتي لتحسين مستوى أداء ونوعية التعليم العالي وتطوير اتفاقيات شراكة جامعية (على الصعيدين الوطني والدولي) ووضع آليات لنقل الخبرة الضرورية لتعزيز الموارد البشرية، والتحسين النوعي لمنظومة التعليم العالي، وا ٍنشاء شعب جديدة وتطوير علاقات شراكة بين الجامعات والمؤسسات.[2]

ولقد أدت هذه البرمجة إلى إبرام 09 صفقات، 05 في قطاع الخدمات، و 04 صفقات في التوريد، الصفقة الأولى في قطاع الخدمات التي أبرمت عام 2011 تسمح بتجنيد مساعدة تقنية جد فعالة لخبراء من مستوى عالي لدعم البرامج ومتابعته في بلوغ أهدافه، كتكملة لهذه الصفقة استكمل البرنامج بتاريخ 05 جوان 2013 التوقيع على 08 صفقات من شأنها أن تسمح بمتابعة عن كثب لكل النتائج المرجوة والمدرجة في اتفاقية التمويل وتتشكل هذه الصفقات مما يلي: [3]

(1)-République Algérienne Démocratique, Ministère De L'Enseignement Supérieure Et De La Recherche Scientifique, Union Européenne," Le Programme D'appui à La politique Sectorielle De L'Enseignement Supérieur et de la recherche scientifique (PAPS-ESRS)", regarde : **www.papsens.dz/programme.** page web consulté le 17/05/2017.

(2)- بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، "السيد جوزي مانويل باروزو، رئيس اللجنة الأوروبية يحل بالجزائر من أجل تعزيز العلاقات الثنائية"، الإتحاد الأوروبي، **مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر**(الفصل الثالث، العدد 25، السنة 2013، ص08.

(3)- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.

-الصفقة الأولى التي اصطلح عليها باسم «L.M.D»، تهدف أساساً إلى متابعة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

-الصفقة الثانية تتمثل في وضع منظومة إعلامية مدمجة، تتمحور حول أهداف العملية الإصلاحية التي تمس القطاع، وهناك صفقة أخرى تكملة للأولى تتعلق بالتوريد، وتولى تزويد 04 مواقع نموذجية بقواعد بيانات تسمح عملياً من انتشار هذا النظام الذي يتعمم لاحقاً على كافة المؤسسات الجامعية في البلد.

-الصفقة الثالثة الخاصة بالخدمات، والمتمحورة حول الموارد البشرية ترمي إلى تعزيز قدرات المسيرين الجامعيين والمدرسين، وا ٍدخال هندسة تكوينية وبيداغوجية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال للتعليم، كما سيسمح هذا المشروع بالتخطيط لإدارة التوقعات في مجال التشغيل والكفاءات.

من جانب آخر شملت الصفقات الثلاثة أرضيات تكنولوجية، الأرضية الأولى تخص تعليم وتحسين مستوى الأطباء الأخصائيين المبتدئين في الجزائر من خلال تقنيات المحاكاة، أما الأرضية الثانية فستقام في جامعة قسنطينة وترمي إلى التحكم في الصناعة الميكانيكية والنقل اللوجستي، وأما الثالثة فستقام في جامعة هواري بومدين بالجزائر العاصمة وتخص الحرف الجديدة في مجال الاتصالات الإذاعية ومنظومات الإعلام والاتصال.

وأخيراً تم استكمال صفقة خاصة بالخدمات، من أجل ضمان الإشهار والانتشار للبرنامج بالإضافة إلى أنشطة أخرى أفقية جارية بالنسبة للقائمين على البرامج في مجال الإرشاد وا ٍدارة دورة المشروع على سبيل المثال.[1]

نلاحظ مما سبق بأن حجم الانتاج العلمي للأساتذة الباحثين في شكله المتمثل برامج البحث والتكوين يعد من أحسن مؤشرات إنتاج المعرفة من جانبها العلمي، والذي تجسد من خلال تنقل الأساتذة، الطلبة و الإطارات من المؤسسات الجزائرية نحو المؤسسات العلمية الأوروبية، هذه الأرقام خير دليل على كثافة المبادلات في قطاع الدراسات العليا، مع الإشارة إلى أن الجامعات الفرنسية تعتبر الأكثر استضافة للأساتذة والطلبة الجزائريين (ماستر- دكتوراه)، سواء في إطار برامج المنح الممولة من طرف الحكومة الجزائرية، أو من خلال إلى

(1)- بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

برامج التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، أو من تنقلات الأفراد،...،إلخ، هذا راجع لعدة أسباب أهمها: العلاقات التاريخية الفرنسية مع المؤسسات الجامعية في بلدان المغرب العربي وبما فيهم الجزائر، والقرابة اللغوية، كما لا يمكن التقليل من دور الفرص التعليمية العليا التي تتيحها الجامعات الفرنسية في مختلف التخصصات العلمية في استقطاب الطلبة العرب عامة والجزائريين خاصة في الدراسات العليا.

ثانياً -إنتاج المعرفة في بعدها التقني:

على مستوى آخر تعتبر عمليات تثمين البحوث من بين أهم الحلقات التي تبين مستوى البحث العلمي وأثره في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الغاية من البحث العلمي هو الوصول إلى حلول إبداعية لمشاكل يعاني منها المجتمع، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على نوع من أشكال الإنتاج العلمي" إنتاج المعرفة من جانبها التقني"، الذي يظهر أثره بشكل جلي في المجتمع وبين قطاعات البحث المختلفة، عن طريق تقييم براءات الاختراع المسجلة والنتائج الصناعية المصمصة، أو برمجيات الإعلام الآلي ومختلف الشراكات الصناعية، والمساهمة في تطوير وخلق المقاولات والمؤسسات الصناعية،...،إلخ، في إطار الشراكة الأورومتوسطية، حيث انضمت الجزائر إلى البرنامج الأورومتوسطي للابتكار والتكنولوجيا، "ميدا ابتكار"، والذي يهدف إلى:[1]

- تحليل سياسات الابتكار المتوسطية التي تنتجها الدولة، ودعم التوصل لمنهج إقليمي.
- تنظيم لقاءات لنشر المعلومات والاتصالات في مجالات الابتكار، نقل التكنولوجيا والتواصل عن طريق المؤتمرات، لقاءات وورش العمل.
- تشجيع استخدام أفضل للتطبيقات في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة عن طريق الإدارات والمجتمعات العلمية.
- دعم الأقسام والإدارات المعنية بالتطوير والابتكار، بدءاً من تطوير استراتيجيات وخطط ابتكار على مستوى قومي وصولاً، إلى تحديد الخدمات التي تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(1)- آمال كرميش، "الشراكة الأوروجزائرية: فرص وحدود الإدماج في اقتصاد المعرفة"، **أطروحة الدكتوراه** (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، 2015-2016)، ص 127.

- تطوير شبكات وطنية وا إقليمية لدعم أصحاب المصالح المعنيين بالتطوير والابتكار سواء على المستوى الحكومي أو الشركات المتميزة، كما في مجاله سواء على المستوى الإقليمي أو مع دول الإتحاد الأوروبي.

بالعودة إلى إحصائيات براءات الاختراع المودعة في الجزائر المبينة في (الشكل رقم 21)، يضح لنا بأنه في سنة 2011، وعلى مستوى 90 باحث مخترع مقيم في الجزائر، تم إيداع 116 براءة اختراع يساهم فيها العنصر السنوي بنسبة 09%، وفي سنة 2012 على مستوى 131 مخترع تم إيداع 134 براءة اختراع، وفي سنة 2014 وصلت عدد براءات الاختراع على مستوى 172 باحث مخترع مقيم إلى 168 براءة اختراع، لترتفع سنة 2015 إلى 189 براءة اختراع[1]، يسجل فيها الباحثون والأساتذة الباحثون على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نسبة 40%، تليها مساهمة مراكز ووحدات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة44%، لتسجل مراكز ووحدات البحث خارج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نسبة 14% وأخيراً تأتي وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 02%، أنظر (الشكل رقم 22).

الشكل (رقم 21): تطور مجموع عدد براءات الاختراع الوطنية بالنسبة لمجموع عدد المخترعين(*):

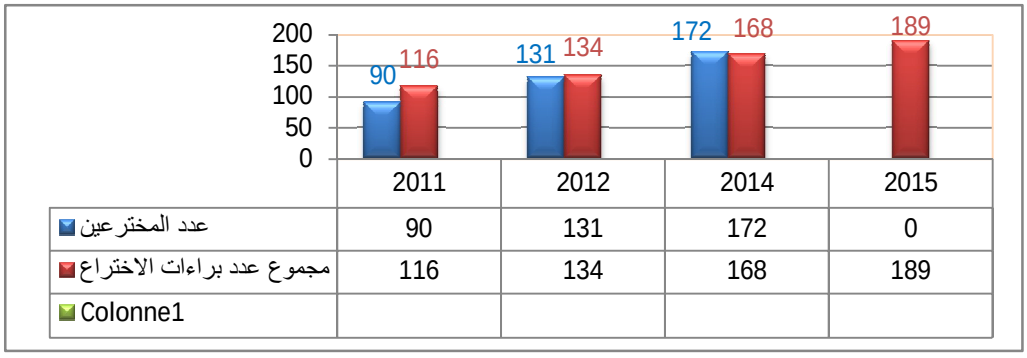

	2011	2012	2014	2015
عدد المخترعين	90	131	172	0
مجموع عدد براءات الاختراع	116	134	168	189
Colonne1				

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

(1)- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, **Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013**, P11.

الشكل (رقم 22): التوزيع النسبي لمجموع براءات الاختراع للمخترعين المحليين لسنة 2015 (*):

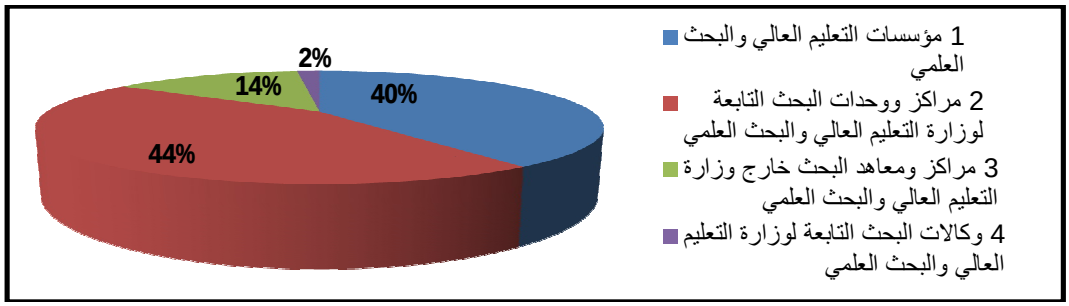

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

النتائج المذكورة أعلاه تظهر بأن مساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أكثر تفوقاً من مساهمة مراكز ووحدات البحث خارج هذا القطاع، ذلك لأن البحث العلمي في الجزائر لايزال مركزاً في الجامعات والمعاهد أكثر من القطاعات الأخرى، التي قلّ ما تولي البحث العلمي أهمية أو تستثمر في نتائجه. تحتل جامعة البليدة المرتبة الأولى في ترتيب مؤسسات التعليم العالي بـ14 براءة اختراع، بدوره يحتل مركز البحث والتطوير صيدال المرتبة الأولى في ترتيب مراكز ووحدات البحث خارج قطاع التعليم العالي بـ15 براءة اختراع، وقد كانت أعلى نسبة لعدد براءات الاختراع في المجالات التقنية الآتية: الفيزياء، مكانيك، كهرباء، إليكترونيك، علم المعادن، الطاقات المتجددة، الصحة، الصناعات الدوائية، الزراعة، هيدروليك، تكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا بشكل عام، لكن المفارقة الحاصلة هو أن:

هناك جامعات لديها أكثر من 05 براءات اختراع على غرار جامعة البليدة 14 براءة اختراع، جامعة السانية وهران 10 براءات اختراع، جامعة تزي وزو، وجامعة سطيف (1) 06 براءات اختراع، جامعة بومرداس 05 براءات اختراع، في المجموع 20 مؤسسة جامعية أنتجت مابين 01 إلى 14 براءة اختراع، (19 جامعة، مدرسة وطنية واحدة EX ENSET) من مجموع 50 جامعة، في المقابل هناك جامعات لم تقدم أية براءة اختراع، رغم عراقتها مثل جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين (USTHB)، جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران (USTO)، جامعة الجزائر 01-02-03، جامعة عنابة، جامعة قسنطينة 01-02،...،إلخ، حيث تم تسجيل في المجموع 50 مؤسسة جامعية جامعة ومركز جامعي، ومدارس وطنية لم تنتج ولو

براءة اختراع واحدة، ومن هنا نتساءل عن نتائج مخابر البحث ؟، وما هي الإنتاجية العلمية لمجموع 29183 باحث (الأساتذة الباحثين، الباحثين الدائمين) (*).

على نفس المنوال جاءت نتائج دراستنا الميدانية حول براءات الاختراع المودعة أو في طريق الإيداع في مراكز البحث الأوروبية، تبين لنا بأن 98% من أفراد عينة الدراسة الميدانية لم يقوموا بإيداع أية براءة اختراع في إحدى مراكز البحث الأوروبية خلال مسارهم المهني (نسبة 49.5% منهم ذكور، نسبة 48.5% من الإناث)، في المقابل نجد نسبة محتشمة جداً متمثلة في 02% ممن سبق لهم إيداع براءة اختراع في نفس مراكز البحث، (نسبة 01% من مجموع هذه براءات الاختراع كانت فردية، ونفس النسبة كانت ضمن فرقة بحث أوروبية)، (أنظر الجدول رقم 27-أ-ب).

نلاحظ بأنه لم يكن هناك تأثير لمتغير الجنس على عملية إنتاج براءات الاختراع، وربما يعود ذلك لتساوي ظروف عمل الأساتذة الباحثين لكلا الجنسين في المؤسسات التعليمية والبحثية الجزائرية.

الجدول (رقم 27-أ): يبين إنتاج براءات الاختراع لأفراد عينة الدراسة الميدانية في مراكز البحو الأوروبية (*):

تصنيف الإجابات / الجنس	براءات الاختراع المودعة أو في طريق الإيداع			
	نعم		لا	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
ذكر	03	01.5	99	49.5
أنثى	01	0.5	97	48.5
المجموع الكلي	04	02	196	98

(*)- المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

(*)- يتكون هذا العدد من 26607 أستاذ يمارسون نشطات البحث من مجموع 51229 أستاذ (أنظر الجدول رقم 06)، و2576 باحثين دائمين (1468 باحث دائم تابع لوزارة التعليم العلي والبحث العلمي، و1108 باحث دائم خارج قطاع التعليم العالي) أنظر (الجدول رقم 07).

الجدول (رقم 27-ب): يبين طبيعة براءة الإختراع لأفراد عينة الدراسة الميدانية (*):

طبيعة براءة الاختراع	العدد	النسبة %
فردية	02	01
ضمن فرقة بحث محلية	00	00
ضمن فرقة بحث أوروبية	02	01
المجموع الكلي	04	02

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كذالك هو الأمر بالنسبة للابتكارات والاكتشافات المسجلة في المكاتب الدولية الأوروبية، إذ نجد بأن نسبة 99.5% من الأساتذة الباحثين أفراد عينة الدراسة ليس لديهم أي ابتكار أو اكتشاف مسجل في المكاتب الدولية الأوروبية، (أنظر الجدول رقم 28).

الجدول رقم (28): يبين امتلاك أفراد عينة الدراسة الميدانية لاكتشافات أو ابتكارات مسجلة في المكاتب الأوروبية (*):

امتلاك إبتكار أو إكتشاف	العدد	النسبة %
نعم	**01**	**0.5**
لا	**199**	**99.5**
المجموع الكلي	**200**	**100**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

أما بخصوص الاكتشافات والابتكارات الثنائية والجماعية مع الباحثين الأوروبيين، فنتائج (الجدول رقم 29) تبين لنا بأن نسبة 01.5% فقط، من أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية سبق لهم المشاركة في الاكتشافات والابتكارات الثنائية والجماعية مع باحثين أوروبيين.

الجدول رقم(29): يبين الاكتشافات والابتكارات الثنائية والجماعية مع باحثين أوروبيين(*):

الاكتشافات والابتكارات	العدد	النسبة%
نعم	3	01.5
لا	197	98.5
المجموع الكلي	**200**	**100**

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وما يمكن أن نستنتجه هو أن نسبة الإنتاج العلمي لأستاذة أفراد عينة الدراسة الميدانية في مجال تثمين عمليات البحث تكاد تكون منعدمة، وهي أقل نسبة مقارنة بالمجالات الأخرى لإنتاج المعرفة (الكتابة والتأليف والنشر، التكوين في البحث،...،إلخ)، إذ يعتبر أضعف مؤشر للإنتاج العلمي للباحثين، مما يعني إهمال لجانب تثمين عمليات البحث.

أما على المستوى الخارجي فإن الجالية الجزائرية من الباحثين المخترعين المقيمين في دول أجنبية، واللذين يتواجد أغلبهم في فرنساو الولايات المتحدة الأمريكية، يساهمون بشكل فعال في إثراء الاقتصاد العالمي، حيث تشهد نسب براءات الاختراع التي يتم إيداعها على هذا المستوى تطوراً محسوساً مقارنة بما تم تسجيله محلياً وهو ما تؤكده نتائج (الشكل رقم 23)، حيث نلاحظ بأنه في أكتوبر 2011 على مستوى 513 مخترع تم إيداع 2744 براءة اختراع، وفي أفريل 2012 على مستوى 513 مخترع تم إيداع 2833 براءة اختراع، وأما في سنة 2013 فقد ارتفعت مجموع عدد براءات الاختراع المودعة إلى 3036 براءة على مستوى 539 مخترع، بزيادة قدرها 203 براءة اختراع في السنة الواحدة، وهو ما يمثل 06 براءات اختراع لمخترع واحد، يساهم فيه العنصر النسوي بنسبة 14% من مجموع براءات الاختراع المودعة. (1)

بالنسبة لمجالات امتياز الباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج حسب التصنيف الدولي لبراءات الاختراع هي كالأتي:الاحتياجات الحالية للحياة (الصحة، الزراعة، الغذاء)، التقنيات الصناعية، التقنيات المجهرية، الكيمياء، علم المعادن، مكانيك، الفيزياء،الكهرباء،إليكترونيك. (2)

(1)- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013,**Op Cit**,p23.

(2)– **Ibid**,p25.

الشكل (رقم 23): يوضح تطور إنتاج براءات الاختراع على المستوى الدولي للمخترعين الجزائريين المتواجدين في الخارج(*):

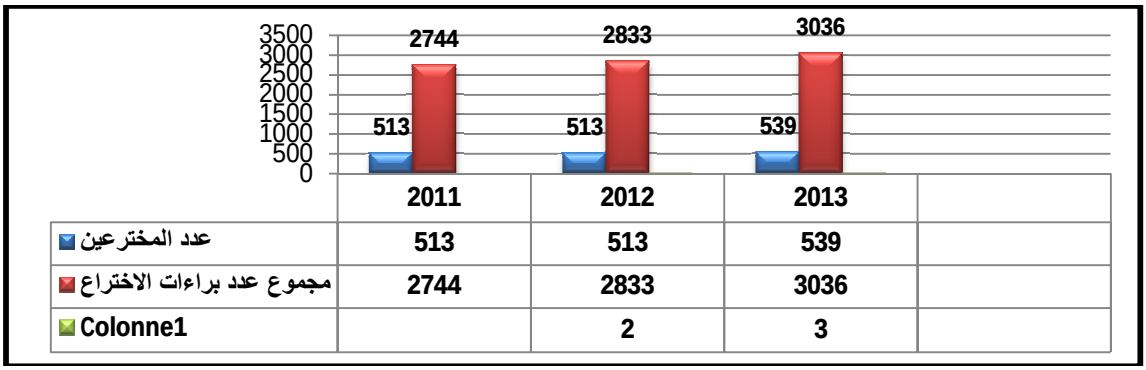

	2011	2012	2013	
عدد المخترعين	513	513	539	
مجموع عدد براءات الاختراع	2744	2833	3036	
Colonne1		2	3	

(*)-**Source**: République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013,**Op Cit**,p21.

يوضح (الشكل رقم 24) توزيع مجموع عدد براءات الاختراع للباحثين الجزائريين في فترة (2012-2015) وفق الدول التي تحصلوا فيها على هذه البرءات، تأتي أمريكا في المرتبة الأولى بـــ1469 براءة اختراع، دول الإتحاد الأوربي في المرتبة الثانية بـــ1001 براءة اختراع، 792 براءة اختراع ودعت في فرنسا لوحدها، تأتي كندا في المرتبة الثالثة بعدد 160 براءة اختراع، عدد 105 موزعة على بقية الدول الأخرى.

الشكل رقم (24): يبين مجموع عدد براءات اختراع للباحثين الجزائريين لفترة (2012-2015) وفق الدول التي تحصلوا فيها هذه البراءات (*):

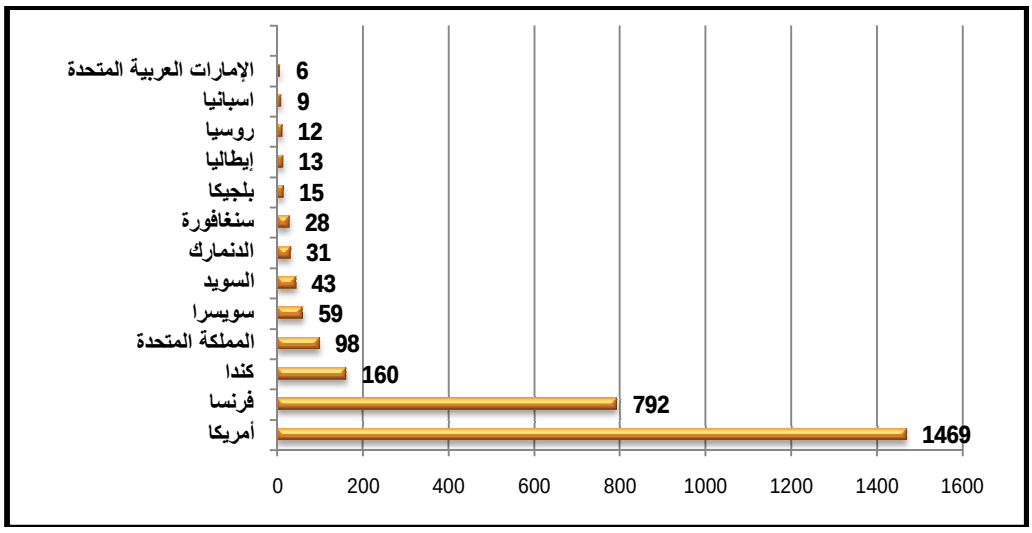

(*)- **المصدر:** إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين المحقق على المستوى الخارجي يدفعنا للقول أن واقع البيئة العلمية التي يتفاعل معها كل فئة من الباحثين (المقيمين في الجزائر والمقيمين في الخارج) وراء خلق فجوة بين النسب المحققة محلياً وخارجياً من براءات الاختراع المودعة.

حيث غابت الجزائر في آخر تصنيف للتقرير السنوي لسنة 2015 للمنظمة الدولية للملكية الفكرية لبراءات الاختراع الذي تصدرة المنظمة سنوياً، حيث قدمت 840 اختراع، وهو رقم أقل من بعض الدول العربية مثل المغرب التي سجلت أكثر من 1100 اختراع، في حين سجلت مصر أكثر من 12000 اختراع. وقد أرجع المتابعون ذلك إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وغياب جامعاتنا عن التصنيف العالمي، وغياب التعاملات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

لاشك أن الوضع سابق الذكر يجبر منظومتنا الجامعية على التكيف، ويجبر صناع القرار التعليمي على إحداث آليات جديدة تضمن فيها جامعتنا الجزائرية مكانة مرموقة تأهلها الصمود في ظل العولمة القائمة.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد أظهرت محددات البيئة الداخلية، مجموعة من القيود والضغوط تحول دون تشكل بيئة حاضنة ومستوعبة لمتطلبات عملية إنتاج المعرفة في الجزائر. في حين أفرزت محددات البيئة الخارجية مجموعة من التحديات، فرضت تغيرات سريعة على جميع الدول بما فيها الجزائر لإدخال إصلاحات عميقة وجذرية في مختلف الميادين طبقاً لمفهوم العولمة، حيث لقيت فكرة التعاون العلمي الدولي قبولاً واسعاً بوصفها إحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة وتبادلها ونقلها، وضرورة ملحة تحتاجها جميع البلدان على حد سواء، لإيجاد حلولاً صحيحة لمشكلاتها المتعددة والتحديات الكبرى التي تواجهها.

ضمن هذا المسعى جاء اهتمام الجزائر بإقامة علاقات تعاون في المجال العلمي، وكانت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أهم ما استفادت منه الجزائر، للوصول إلى التميز واكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا.

غير أن تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بينت لنا بأن جميع علاقات الترابط التي تتشكل بين النظامين الوطني للبحث العلمي والتطوير في الجزائر مع نظام البحثي الأوروبي، هي علاقات بسيطة، تقليدية لا تتعدى زيادة معدلات النشر العلمي المشترك، إيفاد الباحثين والطلبة لإتمام دراستهم الأكاديمية في أوروبا، أو في شكل تربصات قصيرة ومتوسطة المدى تمنح للباحثين وأساتذة جامعيين، الاستفادة من إمكانيات بحثية ومالية قد لا تتوفر بأي حال على المستوى المحلي،...،إلخ، في حين تقل علاقات التعاون المباشر بين المؤسسات البحثية الجزائرية والأوروبية في مجال اكتساب ونقل التكنولوجيا، أو عملية التعاون الدولي ذات الهدف الوحيد هو تكوين اليد العاملة المتخصصة بغية التحكم في التكنولوجيا الحديثة. توصلنا إلى أن:

نسبة الإنتاج العلمي في ظل الشراكة الأورومتوسطية ضئيل جداً بالقدر الذي طمحت إليه بمعنى أن الشراكة لم تساهم في رفع الإنتاجية العلمية للباحثين، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التعاون العلمي هو نظاماً مفتوحاً، يتكامل مع بيئة (داخلية وخارجية)، يجب أن تكون حاضنة له، حيث يحتاج إلى مدخلات من نوع خاص (باحثين متميزين، ميزانية معتبرة للبحث العلمي، تشريعات واضحة،...،إلخ) وا إلى نموذج معرفي وتسييري خاص يضمن معالجة هذه المدخلات، لأن طبيعة المخرجات تتحدد وفق طبيعة مدخلاتها، وكذلك حسب نوعية الأنظمة التي تتفاعل معها، والتي تستقبل مخرجاتها من جامعات، ومؤسسات اقتصادية.

لفصل الثالث:

الآفاق المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

إن تطبيق نتائج البحوث العلمية المحققة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي المنشورة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا، وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية،...،إلخ، تمثل بدائل للاستثمار في إنتاج المعرفة، لتعزيز الإنتاجية الصناعية والقدرة التنافسية على المدى البعيد، للتغلب على المشكلات والتحديات التي نواجهها بطرق علمية.

في دراستنا الميدانية ننطلق من مقاربة نظامية تعتمد على فرضية مهمة مفادها أن الفاعلين الذين يدخلون مباشرة في نظام معين هم وحدهم من يعرفون المشاكل التي يتخبط فيها هذا النظام، وهم نفسهم من يستطعون اقتراح بدائل واقعية من أجل تحسين أدائه، وهو الأمر بالنسبة لإنتاج المعرفة، حيث أن النظام محل الدراسة هو إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والفاعلين الذين يتدخلون مباشرة هم الأساتذة الباحثين.

لذا نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحديد مدى مساهمة النتائج العلمية المحققة في إطار الشراكة الأورومتوسطية في تحقيق التنمية في الجزائر، ثم حصر أهم المشاكل التي تعيق عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وحوصلة أهم الحلول والمقترحات لتفعيل عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي،وأخيراً ننهي الفصل بالسيناريوهات المستقبلية لإنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، لذا سنحاول أن نطرق لأهم العناصر الآتية:

- المبحث الأول: انعكاسات مخرجات إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، على تحقيق التنمية في الجزائر.
- المبحث الثاني: معوقات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وأهم المقترحات الكفيلة بتعزيز إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي.
- المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.
- الخلاصة والاستنتاجات.

المبحث الأول: انعكاسات مخرجات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، على تحقيق التنمية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة، البحث عن انعكاسات النتائج العلمية المحققة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي على كل من نوعية وتركيبة الإنتاج الوطني، والذي يشير إلى مدى توظيف البلد للمخرجات المعرفية المحققة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي في عملية الإنتاج.

إذ أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يتطلب مراعاة العامل التكنولوجي،و هو ما دفع الجزائر إلى توقيع اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية بغرض الاستفادة منها في تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات الأوروبية إليها، ومن هنا جاء هدف الجزائر من اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي يركز على أهم الأهداف التالية:

- تشجيع إقامة علاقات دائمة بين الهيئات العلمية والتكنولوجية للطرفين وبصورة خاصة من خلال دخول الجزائر في برامج البحث والتطوير للمجموعة، وفقاً للأحكام النافذة فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية؛
- تشجيع التدريب في قطاع الأبحاث والتطوير في الجزائر؛
- تعزيز قدرات البحث العلمي والتطوير في الجزائر من خلال بناء القدرات في الموارد البشرية والعلمية وتقديم الدعم العلمي والفني والمادي لهيئات البحوث؛
- تحفيز عملية التجديد التكنولوجي ونقل التكنولوجيات ونقل المعارف الجديدة ونشر المعرفة الفنية، خاصة بهدف تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، وتسريع تكييف وتطوير القدرات الصناعية في الجزائر.

لكن السؤال المطروح، هل أهداف سياسة التعاون العلمي الجزائري الأوروبي صيغت من عمق المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة الجزائرية ؟وإلى أي مدى استجابت للتحديات التي فرضتها ظروف البيئة الداخلية والخارجية؟.

للإجابة عن هذا السؤال سنركز على قضية معينة حول ملائمة المعرفة العلمية لاحتياجات المجتمع، فغياب الملائمة يولد الأزمة، وذلك إذ لم يصل المجتمع والجماعة العلمية

إلى قناعة بأنه يمكن أن يكون لدى الباحثين حلول باستخدام العلوم لمشاكل التنمية والتحديث والاندماج في الاقتصاد العالمي، مهما سمينا هذه الأهداف الوطنية الكبرى.

المطلب الأول: المعرفة من جانبها العلمي

تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بينت لنا بأن التعاون العلمي الجزائري الأوروبي قد ساهم في تطوير بعض المؤشرات الكمية لإنتاج المعرفة في من جانبها العلمي، وذلك بزيادة معدلات النشر العلمي المشترك، إيفاد الباحثين والطلبة لإتمام دراستهم الأكاديمية في أوروبا، أو في شكل تربصات قصيرة ومتوسطة المدى تمنح للباحثين وأساتذة جامعيين،...،إلخ، حيث أتاح هذا التعاون العلمي الدولي رفيع المستوى الحصول على الموارد والتكنولوجيات من الشركاء الأوروبيين الأكثر تقدماً، غير أن هذا التعاون قد يؤثر في خطة البحوث المحلية ويثبط التعلم التكنولوجي والإبداع، لاسيما عندما يقوم الشركاء الأوروبيين بتقديم حلول جاهزة للاستخدام.

وهو ما أشار إليه تقرير اليونسكو، إلى أن النجاحات العلمية الدولية في إطار التعاون العلمي الأكاديمي، التي يمكن الإطلاع عليها منشورة، أو حتى المكافآت المغرية، لا تضمن بالضرورة أن تقود إلى تطبيقات من النمط الصناعي على المستوى المحلي، إذ تستطيع استراتيجيات التعاون أن تكون ذات تأثير سيء على اختيار مواضيع البحث، بما أن الإمكانيات المادية والوجهة العلمية تجتمع غالباً مع مصالح مجتمعات الشمال الصناعية، مما يؤدي إلى انصراف باحثي الجنوب عن المواضيع البحثية التي لا تهم بلادهم. فوجود أمراض ونباتات مهددة بالانقراض لا ينجم فقط عن فقر البلدان النامية أو لا مبالاة مخابر الشمال الصيدلانية والزراعية، بل ينجم أحياناً عن عدم اهتمام نسبي لباحثي البلدان المعنية، وأكثر من كل شيء عدم قدرة توليد معارف علمية وتكنولوجيا داخلية المنشأ، تكون هي هدف العاملين الذين يساهمون في القرار في المجالين العلمي والتقني، إذ تبدوا أن الإمكانيات التي تمنحها الشبكات الافتراضية مخيبة للآمال لعديد من البلدان إذ لم تدور ضمن سياسات واستراتيجيات تنمية علمية وتقنية على المدى البعيد.[1]

(1)- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 115-116.

فالتمويل الأوروبي للبحث العلمي قدتكون له أولوياته التي تخدم مصالح الدول المـُمولة التي قد تتفق أحياناً، وتتعارض في أحيان كثيرة مع الأولويات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، حيث تزداد أهميته في مجالات بحثية معينة[1]. بالإضافة إلى قلة التخطيط الدقيق في معظم الحالات لتحديد مجالات ومواضيع الأبحاث المنجزة في إطار التعاون العلمي حيث تراعي أغلبها إما خدمة الحاجات الداخلية الآنية، أو معالجة مواضيع تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الأوروبية، مع ضعف التعاون مع الدول العربية التي يمكن أن تحقق معها نتائج إيجابية من خلال جمع الإمكانيات المادية والقدرات المعرفية، كما تبقى العلاقة العلمية بين الجامعات الجزائرية ضعيفة جداً من حيث حجمها ونوعيتها.[2]

إذ أنه بالرغم استقطاب الجامعة الجزائرية للغالبية العظمى من حملة الدكتوراه، إلا أن دورها في المجهود الوطني للبحث العلمي والتطوير بقي محدوداً جداً، لعدم توجه معظمهم لتبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية الوطنية، وهذا يرجع لعدم قيام الجهات البحثية بالتخطيط المسبق للبحوث التي يقومون بها بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني من حيث تطوير الإنتاج أو حل مشاكل قائمة يعاني منها حقل من حقوله أو إيجاد طرق سبل إنتاجية جديدة تعود بالفائدة على الجهات الإنتاجية، وهكذا فالبحوث المنتجة بعيدة عن تلبية حاجات قطاع الصناعة أو الزراعة أو المجتمع مما يصعب أو يستحيل تطبيقها والاستفادة منها عملياً.[3]

بالنسبة لمجالات مضامين البحث التي تستفيد من التعاون النشط في إطار التعاون العلمي الأورومتوسطي، من المناسب أن نبرز في هذا الصدد أن المجالات التي يسهم فيها الإتحاد الأوروبي لصالح بلدان الشراكة الأورومتوسطية إسهاماً أعلى، لا تنتمي بالضرورة إلى مجالات البحث التي تستفيد من أكبر عدد من المشروعات، وهي ملاحظة هامة لأنها تعكس الفارق بين ما هو مدرج ويعتبر هاماً للمفوضية الأوروبية والمشاركة الحقيقة للبلدان الشريكة

(1)– محياّ زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

(2)– عبد المجيد بن نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 08-10.

(3)– نصيرة قريشي، "إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر"، **مداخلة ألقيت في: يوم دراسي حول: دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** (جامعة الشلف، الجزائر، 2013/04/16).

غير الأوروبية(*). يبدو ذلك نتيجة منطقية لآلية لديها مهمة خدمة البحوث الأوروبية ولا نزال بعيدين عن المبادئ المعلنة بسياسات البحث المشترك الأورومتوسطية.(1)

وبخصوص طريقة اختيار مواضيع البحث في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي وحسب ما صرح به المسئول السابق عن العلاقات الخارجية لجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف البروفيسور العربي لوكارفي بحكم تجربته كعضو سابق في مخبر بحث فرنسي، أنها تختلف باختلاف التخصصات العلمية، ففي مجال تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية غالباً ما يقوم الباحثون المحليون بالمبادرة باختيار المواضيع مثل: الهجرة، مشكل اللغات في الجزائر، المدينة والبادية العلاقات الجزائرية الفرنسية،...،إلخ، هدف الدول الأوروبية من دراسة هذه المواضيع يكمن في محاولة فهم المجتمع الجزائري، لأسباب عدة أهمها: إثراء بحوثهم الأنثربولوجية ومعرفة السوق الجزائرية لإنتاج وتصدير منتجات حسب طبيعة المجتمع والثقافة الجزائرية فضلاً عن تكوين إطارات تقوم مستقبلاً بتسيير البلاد، بهدف إقامة علاقات معهم لتمرير مشاريعهم، لخدمة مصالحهم.

أما بالنسبة لتخصصات العلوم التكنولوجيا، فنسبة 10%والتي تمثل الأقلية، تُترك لهم حرية اقتراح المواضيع، للاستفادة من دراسة "السوق التكنولوجيا الجزائرية"، ومحاولة معرفة مشاكل الجزائر، هنا يدخل عامل المنافسة على الأسواق مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أما بالنسبة للأغلبية نسبة 90%الذين تُقترح عليهم المواضيع، وغالباً ما تكون المنحة من الدولة الأم، بمعنى أن اليد العاملة تكون بدون أية تكاليف، هنا لا بد من الإشارة إلى مشكلة الباحثين الأوروبيين الذين يفضلون، إما الهجرة إلى أمريكا للبحث عن ظروف معيشية أحسن(*)،وإما العمل في الشركات حيث يتقاضون راتباً مهماً من 02 إلى 10 أضعاف الباحثين

(*)- في الأردن، بعض الباحثين يترددون في المشاركة في بعض المشاريع البحثية الأوروبية أو الأمريكية بسبب مشاركة الباحثين الإسرائيليين، وذكروا أنهم يعتقدون بأن هذه المشاريع تهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة، للمزيد أنظر في:
- ساري حنفي، ريغاس أرفانيتس، **مرجع سبق ذكره**.

(1)- ريغاس أرفانيتيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 266.

(*)- هنا لابد للإشارة لما جاء في تقرير اليونسكو حول التفاوتات العالمية في وجه المعرفة، أن هناك شرخاً معرفياً كبير يفصل الشمال عن الجنوب، وإحصاءات براءات الاختراع المودعة في العالم دليل هام على ذلك، النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها هي أن تفاوتاً كهذا في ميدان الملكية الفكرية يميل إلى مضاعفة التفاوت بين البلدان الصناعية والنامية، في المقابل هناك درساً آخر يبرز هو الفوارق الكبيرة في التنافسية التي تفصل ما بين البلدان في منطقة جغرافيا

الأكاديميين، لذلك يهجرون التعليم، وهو ما طرح مشكلة نقص عدد الباحثين الأوروبيين لدراسة مواضيع معينة، وبالتالي سد فراغ الباحثين الأوروبيين بأقل تكلفة ممكنة، فالباحث الجزائري يدرس أي موضوع يـُقترح عليه، حيث أن أغلبها تكون مواضيع برامج بحث (كل باحث يأخذ موضوع معين من هذا البرنامج)، ثم يقومون في الأخير بجمع النتائج وتنسيقها في شكل بحث كامل، في المقابل يستفيد الباحث الجزائري من طريقة البحث التي لم يعرفها في الجزائر، وتكون لديه نظرة شاملة عن الأمور.[1]

التطور الكمي لا يخفي القصور النوعي حيث مازالت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر عبارة عن مؤسسات استهلاكية للمعرفة التي ينتجها لها الآخرون، وهذا راجع لانخفاض نسبة المشتغلين بالبحث العلمي الجامعي إلى أعضاء هيئة التدريس حيث ترتكز غالبية البحوث العلمية الجامعية لدى من يرغبون في الترقي إلى الدرجات الأعلى لاستفاء شرط الترقية، ثم يتوقف لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس بعد وصولهم إلى رتبة الأستاذية، في الوقت الذي تمثل هذه الرتبة قمة العطاء العلمي الجاد وليس التوقف، والذي يرجع لأسباب مرتبطة لكثرة العبئ التدريسي والمهام الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس إضافة لكثرة الأعباء الإدارية لدى نسبة كبيرة منهم.

بعينها، فالشرخ المعرفي متعدد إذن، فبالإضافة إلى شرخ عميق بين الشمال والجنوب، هناك شروخ شمال-شمال أو جنوب-جنوب، ووجود تفاوتات كهذه في وجه المعرفة بين البلدان له عواقب خطيرة ومثيرة للقلق، لأن هجرة الأدمغة لن تمس البلدان النامية غير المجهزة بما يكفي من البنى التحتية للمعرفة فقط، بل أيضاً بلدان المرحلة الانتقالية، والبلدان الصناعية المتقدمة، للمزيد أنظر في:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005، **مرجع سبق ذكره.**

(1)– مقابلة شفوية مع البروفيسور العربي لوكارفي، حول: "كيفية اختيار مواضيع البحث في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي"، مسؤول سابق عن العلاقات الخارجية لجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، عضو سابق في مخبر بحث فرنسي، تخصص هندسة ميكانيكية (طاقويات)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بتاريخ 2017/05/12 على الساعة 10:05– 12:16.

المطلب الثاني: المعرفة من جانبها التقني

من بين أهم أهداف الجزائر من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كما ذكرنا سابقاً الاستفادة من التطور التكنولوجي للدول الأوروبية، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا، أو من خلال استفادتها من رخص الاستغلال، وكذا الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى (مخرجات الإبداع)، لاسيما وأن الجزائر تقيم أكثر من 50% من تبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي، كما تعد أوروبا أول مستثمر في الجزائر، وهي رقم واحد في المساعدات المالية والتمويلات بحو الي 03 مليارات يورو سنوياً في شكل قروض ومنح لمنطقة المتوسط عامة والجزائر خاصة، كل هذا من شأنه أن يساعد في خلق فضاء جديد للابتكار الجزائري الأوروبي يكون مدعماً للتبادلات التجارية.

وتعرف عملية نقل التكنولوجيا أو التقانة: بأنها تلك العملية التي بموجبها يتم نقل المعرفة بأبعادها المتشبعة سواء أكانت المعرفة العلمية أم تقنية، وصولاً إلى الصورة المتكاملة لإنبات العلوم وتقاناتها في المجتمع والنقل يجب أن يوصل المجتمع إلى مستوى علم التقنيات وليس الهدف هنا هو الحصول على التقنية بمعنى معرفة تشغيل وا إدارة الأجهزة والآلات التي تستورد لغرض المؤسسات الإنتاجية ولغرض إيجاد صناعة تقليدية هدفها الإنتاج فقط والربح ومنعزلة عن أي حالة مطلوبة للتطور العلمي والتقني، أي المطلوب نقل علم وتقانة بمفهومها الشامل: استعاب، تمثيل، مواءمة، تطوير وتصنيع لعناصر تطبيقية مفردات العلم والتقانة وليس مفهوم مجرد تحقيق التدفق التقاني (التكنولوجي).[1]

وعند الحديث عن نقل التكنولوجيا فإنه لابد من التمييز بين النقل الأفقي والنقل الرأسي للتكنولوجيا. "النقل الرأسي،vertical Transfer": تعني ترجمة البحوث التي تجرى في مؤسسات البحث العلمي إلى وسائل متقدمة للإنتاج أو طرق متقدمة ومتطورة للخدمات المساعدة، ويلعب عامل الزمن دوراً مهماً في النقل الرأسي للتكنولوجيا، ومع تطور الثورة العلمية والتكنولوجيا قصرت الفترة الزمنية ما بين اكتشاف الحقائق العلمية وابتكار وسائل تقنية جديدة، وبين تطبيقاتها العملية.

(1)- محمد حواس، **التكنولوجيا والعولمة الثقافية**(بيروت: دار المنارة، 2003)، ص 15.

أما النقل "الأفقي للتكنولوجيا، Horizontal Transfer": فيقصد به النقل المادي (آلات ومعدات وخبرات،...،إلخ) من الدول المتقدمة القادرة على تحقيق النقل الرأسي إلى دول أخرى أقل تقدماً أو لم تنجح في تحقيق وانجاز النقل الرأسي.[1]

ولا يمكن إعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول النقل الأفقي إلى نقل رأسي يرتبط إرتباطاً عضوياً وديناميكياً بهياكل المجتمع المحلي والبيئة التي تحيط بها.

قد يحدث نقل التكنولوجيا من خلال التجارة عندما تستورد شركات محلية سلع رأسمالية وخدمات تجارية، وخدمات مهنية وتقنية، وأشكالاً أخرى من الآلات والنظم التي تجسد التكنولوجيات، أو عندما تشتري حقوق الملكية الفكرية، وبالمثل فإن نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يأخذ الأشكال المذكورة أعلاه ويمكن أن يشمل بالإضافة إلى ذلك، استيراد الآلات والتسويق ونظم إدارة التوزيع المطلوبة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية بنجاح.

أولاً - واردات وصادرات السلع الرأسمالية:

إن القراءة البسيطة للهيكل السلعي للميزان التجاري الجزائري الموضحة في (الجدول رقم 30)، يبين أن الاستثمار في البحث والتطوير لم يكن له أي مردود يذكر في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، أو إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختلافات التي تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات، فالنسبة المرتفعة لواردات الجزائر من السلع المصنعة الموضحة في نتائج الجدول السابق، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على عمليات البحث والتطوير، والتي لم يتغير قيمة استرداها من فترة (2005-2015)، والتي تتجاوز في المتوسط 57% من جملة الواردات لسنة 2015 (34% سلع تجهيز، 23% سلع نصف مصنعة)، تؤكد ولو بشكل جزئي ضعف حجم ونوعية الأبحاث العلمية فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤشر على عدم وجود تقاطع بين مخرجات البحث العلمي والعملية الصناعية في الجزائر في القطاعين العام والخاص (أنظر الشكل رقم 25-أ).

(1)- إسماعيل العربي، **فصول في العلاقات الدولية**(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 209.

الجدول رقم(30): تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر لفترة (2005-2015):

السنوات	محروقات		مواد غذائية وسلع استهلاكية غير غذائية		سلع التجهيز الصناعي والزراعي		مواد خام ومواد نصف مصنعة	
	ن-إ-و(*)	ن-إ-ص(**)	ن-إ-و	ن-إ-ص	ن-إ-و	ن-إ-ص	ن-إ-و	ن-إ-ص
2005	1.0	98.02	55.2	0.1 (***)	39.9	0.07	23.7	1.70
2006	1.1	97.83	54.1	0.1(***)	40.1	0.1	27.0	1.70
2007	1.2	97.78	50.4	0.6	36.8	0.1	30.5	1.97
2008	1.5	97.55	49.8	0.2(***)	43.0	0.1	29.0	2.20
2009	1.4	97.70	54.8	0.2(***)	39.2	0.1	29.0	1.90
2010	2.4	97.40	54.2	0.5(***)	43.4	0.1	28.4	1.90
2011	2.5	97.20	50.2	0.5(***)	39.2	00	26.3	2.20
2012	9.8	97.20	47.6	0.4(***)	35.5	00	24.8	2.30
2013	8.0	96.90	50.7	0.6(***)	37.1	00	24.0	2.40
2014	5.0	95.89	51.0	0.51(***)	33.0	0.03	25.0	3.54
2015	5.0	94.54	51.0	0.62(***)	34.0	0.05	26.0	4.76

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-République Algérienne Démocratique Et populaire, Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Rapport Sur** :Evolution Du Commerce Extérieure De L'Algérie Par Groupes D'Utilisation Période :(2005-2015).

نسبة 49% من واردات الجزائر كما هي مبينة في (الشكل رقم 25-ب)، مصدرها الإتحاد الأوروبي، علماً بأن اتفاق الشراكة لم يغير الكثير مقارنة مع الفترة السابقة، حيث حافظ الإتحاد على نفس الوضع كأول مورد للجزائر (50% قبل اتفاق الشراكة).[1]

(*)- نسبة المساهمة من إجمالي الواردات.

(**)- نسبة المساهمة من إجمالي الصادرات.

(***)- مواد غذائية فقط.

(1)- نسرين لعراش،"صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي 14 مليار دولار بين 2005-2015"، أنظر في:

http://www.aljazairalyoum.com تاريخ الإطلاع:(2018/04/19).

بالرغم من وجود أدلة على أن الواردات من السلع الرأسمالية مؤشر جيد على نقل التكنولوجيا أو فوائد البحث والتطوير من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة في هذه الحالة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر، مع ذلك فإن التطور التكنولوجي أو المحتوى المعرفي للسلع الرأسمالية قد يختلف اختلافاً كبيراً حتى داخل نفس الفئة من الآلات (على سبيل المثال سوائل الاتصالات)، ونتيجة لذلك قد تتفاوت قدراتها على أن تكون بمثابة قنوات لنقل التكنولوجيا.[1]

الشكل رقم(25-أ): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية الجزائرية لسنة 2005(*):

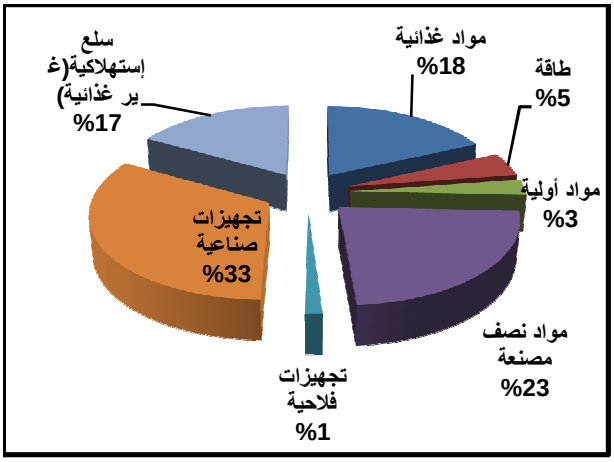

الشكل رقم(25-ب): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2015 (*):

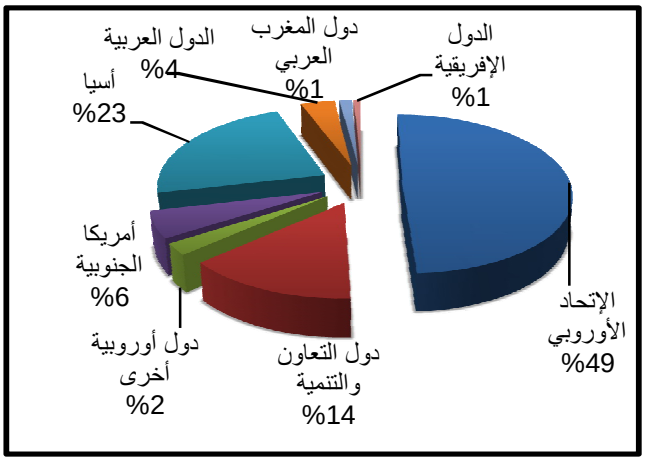

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-République Algérienne Démocratique Et populaire, Ministère Des Finances , Direction Générale Des Douanes, **Rapport Sur** :" Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie Pour L'Année 2016, p 40 .

كما أن مردود التعاون العلمي الجزائري الأوروبي لم ينعكس بما فيه الكفاية على ما تصنعه وتُصدره الجزائر من سلع ومنتجات، حيث أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية وعدم ربطها بالعملية الصناعية إلى ضعف وغياب الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والتطور التقني (كالهواتف، الكمبيوتر، وصناعة السيارات،...،إلخ)، وهذا ما يفسر إلزامية استرداها من الخارج،كما أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية إلى عدم الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، والاعتماد على سلسلة من عمليات التركيب، والتجميع، والتعليب، وفي هذا الصدد

(1)- الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، وآخرون، "الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا"، **ورقة معلومات أساسية حول:" التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في إفريقيا"**، الدورة التاسعة لمؤتمر الوزراء(نجيريا، 30/29 مارس 2014)، ص15.

تشير الإحصاءات الصناعية العربية إلى أن نسبة الصناعات التحويلية من الناتج القومي لم تتغير طيلة فترة الدراسة، إذ لم تتعدى نسبة 4.8% في أحسن حالاتها سنة 2009، وهو ما يعني استمرار النمط الاقتصادي نفسه، وعدم تأثير السياسات الجديدة في إحداث تغير يذكر لصالح تشجيع التجديد الإبداعي.[1]

إن هذه الوضعية أدت إلى إبقاء الطابع الأحادي للصادرات، إذ مازالت الثروة الباطنية من نفط وغاز تمثل عماد الصادرات الجزائرية بنسبة 94%. كما ساهم استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، خاصة بالنسبة للصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، في ظهور نتائج سلبية تمثلت في تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر، وهبوط مساهمة الصادرات التحويلية، وربط نمو اقتصادها بمصادر داخلية محدودة، إذ يتضح من خلال (الشكل رقم26-أ) تلك الهيمنة والمكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات، والتي نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية، بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 94%، في حين تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات ممثلة نسبة 06% (تتصدر المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى بنسبة 05%، تليها نسبة 01% للمواد الغذائية) ضعيفة هيكلياً ودون إمكانيات البلد في مجال تنويع الصادرات.

فبالرغم من أن اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي جاء في الأصل لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز الاستثمارات الأوروبية خارج المحروقات، إلا أن الشركات الأوروبية استغلت غياب تصور لمشروع اقتصادي واضح لدى الحكومة الجزائرية لاستنزاف مداخيل الجزائر النفطية بأقل التكاليف، حيث يوضح (الشكل رقم 26-ب)، بأن نسبة 67% من مجموع صادرات الجزائر كانت إلى الإتحاد الأوروبي. [2]

(1)- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية :20012-2017**، ص 14.

(2)– بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني**(ديسمبر 2015)، ص 16.

الشكل رقم(26-أ): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2015 (*):

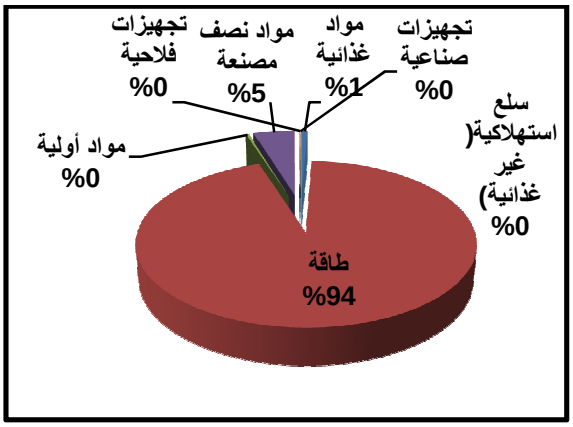

الشكل رقم (26-ب): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2015 (*):

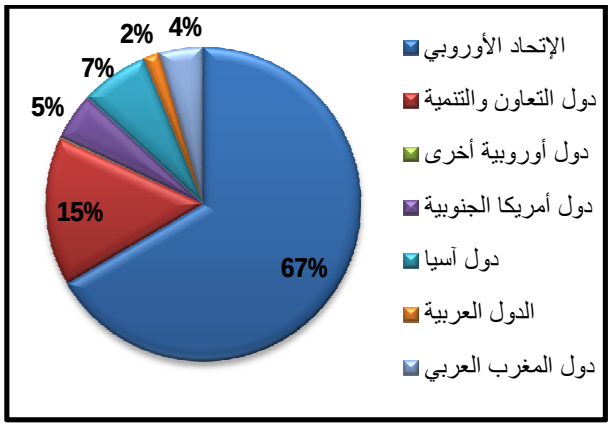

(*) - **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-République Algérienne Démocratique Et populaire, Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Rapport Sur** :" Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie Pour L'Année 2016, **Op Cit,** p 45,47.

وهذا يدل على أن الاهتمام بعملية إنتاج السلع التي تتطلب بحثاً وتطويراً قليلة جداً، حيث أن البترول المُصدر هو عبارة عن مواد خام وليست مصنعة، كما أن التكنولوجيا المستخدمة في استخراجه ليست جزائرية، وفي الإطار نفسه لا يمكن فصل تواضع صادرات الجزائر من السلع التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، عن تواضع مستوى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر فتواضع الأولى يمثل نتيجة متوقعة لتواضع الثانية.(1)

ثانياً - صادرات الجزائر من السلع ذات الكثافة المعرفية:

يتضح لنا من خلال نتائج (الجدول رقم 31) ضعف صادرات السلع التكنولوجية ذات الكثافة العالية من حيث البحث والتطوير في الجزائر مثل: الحاسوب والمنتجات الطبية والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية،...،إلخ، نتيجة لضعف حجم ونوعية الإنتاج العلمي حيث نلاحظ بأن حصة الجزائر من هذه المنتجات في مجموع صادراتها من السلع بلغت نسبة 4.17% سنة 2000، بعد سنة 2007 لم تتعدى نسبة 01%، هو ما يدل على أن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الذي دخلت فيه الجزائر منذ سنة 2005 لم يغير شيئاً من واقع صادرات

(1)- وفاء تنقوت، أحمد سلامي، "مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد(07)(ديسمبر، السنة 2017)، ص 179.

التكنولوجيا المتقدمة، لذلك كان لابد عليها من استيراد المعرفة أي نقلها، ونقل التكنولوجيا يعني شراء المعرفة المؤدية إلى الصناعة بواسطة تراخيص أو تنازل بمنحه صاحب التكنولوجيا للمتلقي لقاء مقابل يتفق عليه.

الجدول رقم(31): تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنوعة خلال فترة (2000-2015) (*):

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	04.17	0.62	01.06	02.29	01.05	01.48	01.62	0.72
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	0.66	0.63	0.5	0.16	0.13	0.19	0.16	0.15

(*)-**المصدر:** بيانات البنك الدولي، أنظر في: **www.bankword**

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن القطاع الاقتصادي في الجزائر غير تنافسي، لذا فهو في غنى عن تطوير الإنتاج من خلال الأبحاث العلمية، بل هو في غنى عن إبداعات جديدة تخلق له التميز، وهكذا يبقى البحث العلمي في القطاع الاقتصادي في حالة ركود، إذ يستورد معظم الأبحاث العلمية كما يستورد المنتجات الصناعية والزراعية، وبذلك يفتح سوقاً استهلاكية للغرب عامة وأوروبا خاصة في جميع الميادين، في حين نجد البلدان الصناعية المتطورة تعمل جاهدة للانتقال إلى مجالات صناعية جديدة تكون أكثر كثافة في مضمون المعرفة فيها، ذلك أن الاقتصاد الحديث يرتكز بشكل كثيف على نواتج غير مادية مثل البرمجيات، والسلع التي تملك مضموناً منخفض القيمة المادية، وسوف تتنقل هذه المنتجات إلى البلدان الأخرى مع احتفاظ بلدان منشئها بمداخيلها من حقوقها في ملكيتها.[1]

وهو ما أكد عليه تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015-2016، الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، احتلت الجزائر في مجال الابتكار والتطوير المرتبة 124 عالمياً، هو ما يدل على أنها لا تعتمد بشكل كبير في تنافسيتها وتنافيسة مؤسساتها على الابتكار، وهو ما يتضح

(1)- أنطوان زحلان،"العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (383) (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2011)، ص26.

من خلال مؤشر كل من التعليم العالي، ومستوى الاستعداد التكنولوجي، الابتكار ومدى تقدم المؤسسات، أنظر (الجدول رقم 32).

الجدول رقم (32): ترتيب الجزائر وفق بعض المحاور الرئيسية للابتكار في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015 - 2016 (*):

المؤشر	دلالة المؤشر	الرتبة على المستوى		الوضع
		العربي	العالمي	
الاستعداد التكنولوجي	القدرة من الاستفادة من التطورات التكنولوجيا المحققة محلياً أو المستوردة، يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المعايير كمعدل مستخدمي الانترنيت، عدد المشاركين في الهاتف الثابت والمحمول،...،إلخ.	13	119	-استعداد تكنولوجي ضعيف، نتيجة ضعف توافر أحدث التقنيات، وضعف استيعاب المؤسسات الجزائرية للتكنولوجيا ونقلها.
التعليم العالمي والتدريب	-معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي. -نوعية تعليم الرياضيات والعلوم. -نوعية النظام التعليمي. -مدى تدريب الموظفين.	10	99	-قلة الاهتمام بدراسة العلوم والتكنولوجيا، وضعف نوعية النظام التعليمي في الجامعات.
مدى تقدم المؤسسات	-قوة وتطور المؤسسات.	12	128	-ضعف المؤسسات .
الابتكار	-حجم العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير. -معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. -البحوث العلمية المنشورة. -براءات الاختراع والعلامات التجارية. -الصادرات من المنتجات التكنولوجيا.	11	119	-ضعف وقلة الاعتماد على الابتكار في خلق تنمية للاقتصاد، وخلق مزايا تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-World Economiààc Forum , **The Global Competitiveness Report 2015-2016**, Geneva, Switzerland, 2015, PP:94-356

ما ورد في الجدول السابق من مؤشرات، حسب تقرير التنافسية العالمية أثبتت أن الوضع الوطني للابتكار عاجزاً عن أداء مهامه لعدم توافر مناخ مشجع على الابتكار.

كما أن مسألة علاقة البحث العلمي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تضعنا أمام مفارقة كبيرة تتمثل، في انفصال الجامعة عن البحث العلمي واقتصارها على التعليم العالي والتكوين هذا من جهة، ومن جهة أخرى بُعد الأبعاد العلمية على قلتها سواء في الجامعات أو في مراكز البحث عن المجتمع وواقعه ومتطلباته الحقيقية، كما أن هذه الأبحاث على قلتها وعلى الرغم من بعدها عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد فهي تبقى حبيسة الجامعات ومراكز البحث ولا يتم تطويرها إلى منتجات توجه للأسواق، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها: [1]

- مسألة التوازن الأمثل بين البحوث الأساسية والتطبيقية، بسبب تقلص الحجم في البحوث التطبيقية في مقابل البحوث الأكاديمية الأساسية، والتي لا تتعدى هذه الأخيرة أدراج المكتبات الجامعية والسبب حسب المختصين، يعود إلى إعادة هيكلة الجامعات إذ أن البحث التطبيقي يجب أن تقابله مؤسسات اقتصادية قوية وقطاع اقتصاد قوي يطالب الباحث بالابتكار؛
- الانفصام ما بين الجامعات والمراكز البحثية من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى؛
- الضعف الذي تعاني منه عملية تسويق البحث العلمي وتوظيف نتائجه يعود إلى ضعف البنية الصناعية وعدم وصولها مرحلة النضج المناسبة لاستثمار نتائج البحث العلمي ومردوديته؛
- عدم وجود قنوات وسيطة تربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الاقتصادية وتعمل على إيصال نتائج الأبحاث إلى ميدان التطبيق العلمي، ونقص التمويل المخصص لعملية التسويق والتوظيف؛
- غياب ثقافة الابتكار داخل المؤسسات الاقتصادية والصناعية الجزائرية، فالبحث العلمي في الجزائر ما يزال مركزاً في الجامعات والمعاهد أكثر من القطاعات الأخرى التي قلّما تولي

(1)- حسينة براهمي، "تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: دراسة حالة جامعة باتنة 1992-2001"، **مذكرة ماجستير** (كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة، 2005)، 38-39.

البحث العلمي أهمية أو تستثمر في نتائجه، فما تم تسجيله من براءات الاختراع لم يتم الاستفادة منها في القطاع الصناعي.

ثالثاً - نقل التكنولوجيا من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

باعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات هي المسئولة عن معظم أنشطة البحث العلمي والتطوير في العالم وتمتلك معظم براءات الاختراع، فإن القرارات التي تتخذها هذه الشركات بالنسبة لوجهة الاستثمار المباشر تعني أيضاً قرارات بنقل التكنولوجيات الحديثة وتوطينها في البلد، غير أن حالة الجزائر تخالف هذه القاعدة فرغم تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الأوروبية خلال العشرية الأخيرة، والتي بلغت حسب أرقام ديوان الإتحاد الأوروبي للإحصائيات أزيد من 16 مليار أورو مع نهاية سنة 2015، لتصبح بذلك الجزائر المستفيد الأول والأساسي من الاستثمارات الأوروبية في المغرب العربي[1]، إلا أنها لم تساهم في نقل تكنولوجيا حديثة لقطاع الإنتاج في البلاد، بسبب تركيز معظم هذه الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات و التي هي عبارة عن تنقيب أو تركيب مصانع على الجاهز، وقد تجلت هذه الوضعية في التقارير الدولية حول مستوى التكنولوجيا المستعملة من طرف هذه الشركات.

وهناك قضية هامة في مجال نقل التكنولوجيا تكمن في رأي افتراض إدارة المفتاح، مفاده أن نقل التكنولوجيا لا تترتب عليه تكلفة[*] وأن كل ما يجب القيام به هو نقل التكنولوجيا وا ٍدارة المفتاح، غير أن الدلائل تشير إلى أن هذا ليس صحيحاً في كثير من الأحيان، إذ أن هناك

---

(1)- "الجزائر المستفيد الأول من الاستثمارات الأوروبية في المغرب العربي"، **جريدة الرائد**، العدد (1815)(19 أفريل 2018)، ص 05.

(*)- في المقابل تعارض الدول الصناعية الكبرى أي تنظيم إلزامي بشأن نقل التكنولوجيا، وترى بأن تطلعات البلدان النامية إلى تسهيل هذا النقل لا تنسجم مع الأنظمة الاقتصادية للدول الصناعية، فالقسط الأكبر من التكنولوجيا في هذه الدول ناجم عن بحوث وابتكارات ونفقات قام بها القطاع الخاص، وبالتالي فإن الاختراعات والمعلومات مملوكة له، وهو لا يسعى إلى مساندة الدول بل إلى تحقيق أقصى المكاسب وأعلى الأرباح من ممتلكاته، ولا توجد قوانين تجبر شركات هذا القطاع على نقل التكنولوجيا، فالحكومات في خدمة الشركات وليس العكس، كما تتمتع هذه الشركات بالحرية في التصرف بالتكنولوجيا المملوكة لها، ويحق لها اختيار العقود المناسبة لها بالاتفاق مع المشتري. للمزيد أنظر في:

- صباح نعوش، "نقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، شبكة الجزيرة الإعلامية"، أنظر في:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/19/%D9%86%D9%82%D9%84

تاريخ الإطلاع: (2018/04/03).

تكلفة تترتب على تعلم كيفية استخدامها وخدمتها وصيانتها إلى جانب تكاليف التدريب، وتأتي كل تكنولوجيا بدرجة عالية جداً من المعرفة الكامنة/أو الضمنية، التي تنشأ من الثقافة والمجتمع الذي أنتجت فيهما، ومن ثم فإن الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المنقولة، وتكييفها مع الظروف والثقافة المحلية عادة ما يتطلبان التعلم الذي لا يكون دون تكلفة.[1]

ثُم إنّ عملية نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى المجتمع، أو من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، تحتاج إلى إستراتيجية واضحة وخطّة عمل. وتمثل الجامعات حلقة واحدة من مجموع حلقات تكوّن في مجموعها نظاماً متكاملاً لنقل التكنولوجيا، ولا بد من قيام كل جهة بتأدية دورها على أكمل وجه حتى تنجح عملية نقل التكنولوجيا، علماً بأن ضعف أي حلقة في النظام يؤدي إلى ضعف النظام بكامله، وهو ما يقود بالتالي إلى عدم إمكانية نقل التكنولوجيا بالشكل المطلوب [2]. والإطلاع على مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية يوضح لنا أن الحديث عن نقل التكنولوجيا، والمعارف الصناعية والعلمية في الاتفاقية جاءت عامة دون تحديد الآليات اللازمة لتسهيل نقل التكنولوجيا، كما أنه لم تتعهد دول الإتحاد الأوروبي الجزائر بخطة المساعدة في هذا المجال، هو ما يؤكد على أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يتجاهل إلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا إلى الدول المتوسطية النامية ومن بينها الجزائر، واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية.[3]

في هذا الإطار يرى المستشار الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفي أن الحكومة الجزائرية إذا ما عرفت كيف تستثمر في هامش تحركها ستتمكن من تحويل مخاطر الوضع الحالي إلى فرص للمستقبل وفق معيار الإقلاع والنشوء وذلك بالنظر إلى القطاعات الرائدة والتي هي دون سقف النمو مثل: الفلاحة (الصناعة الفلاحية)، الصناعة (المنشآت الصغرى والمتوسطة) المحروقات (التحويل والبتروكمياء)، المناجم(الاستخراج والتحويل)، الخدمات (البنوك والسياحة) المعلومات (الاتصال وتكنولوجيا المعلومات)، ولدينا فرصة للإقلاع (إذا بدأنا الآن في خطة

(1)- الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، وآخرون، "الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

(2)-عدنان نايفة، محمد السيّد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

(3)- فاطمة الزهراء رقايقية، **مرجع سبق ذكره**، ص 192

الطريق) وفرصة للصعود أي النشوء في سنة 2030، إذا استكملنا خطة الطريق المبنية على المفاتيح الخمسة للنمو وهي: [1]

1- نمو قياسي للاستشراف 2050؛
2- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الرائدة في النمو قطاع المصارف والمالية؛
3- تطبيقات للمعرفة في الأداء الاقتصادي؛
4- الابتكار ونظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال؛
5- تجسير العلاقة بين البحث العلمي والإنتاج؛
6- وأخيراً الإدارة الحديثة للمؤسسة المنتجة.

يبقى أهم تحد أمام السلطات اليوم هو إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمديين المتوسط والبعيد أي بالبحث في أدوات التصحيح الأكثر ملائمة لأهداف اليقظة الإستراتيجية[*]، وذلك بالإسراع في التقاط إشارات المستقبل وتحليليها وتصميم التوصيات العملية الأكثر نجاعة.

(1)– بشير مصيطفي، **صناعة الغد: نهاية الربع الأزمة والحل** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2015)، ص 25.

(*)- **اليقظة الإستراتيجية**: تعني الانتباه إلى أن المستقبل حافل بإشارات ضعيفة الظهور عن بعد وقد تصدمنا بظهورها بشكل فجائي فتكون إذن صادفة أولاً، ثم التنبؤ بتلك الإشارات قبل ظهورها عن طريق الاستثمار في طريق التوقع ونظم المعلوماتثانياً، ومحاولة الكشف عن علاقة تلك الإشارات ذات الصبغة المستقبلية بحاضر المجتمع ثالثاً، وأخيراً تطوير الذهنية الإستشرافية لدى السكان وواضعي السياسات تمهيداً لإقامة مجتمع معلومات والاقتصاد المبني على الاستشراف للمزيد أنظر:

- بشير مصيطفي، **صناعة الغد: مقالات في الاستشراف**(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2013).

المبحث الثاني: معوقات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وأهم المقترحات الكفيلة بتعزيز إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطية

لا شك أن التعاون العلمي مع الدول الأوروبية، قد أضفى مزايا الدخول في مجالات جديدة للعلم وأساليب حديثة للتناول، والاستفادة من إمكانيات بحثية ومالية قد لا تتوفر بأي حال على المستوى المحلي، وكذا تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات، ودعم البحوث المشتركة بين الجامعات، قيام تنافسية بين الجامعات الأوروبية من أجل استقطاب الطلبة مما أدى ويؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل العروض.

ومع ذلك يصعب تجاهل المخاطر الناتجة عن غياب رؤية بحثية ونظام مؤسسي بحثي مستقرّ ، ما يجعل عملية البحث تنحاز إلى أهداف وبرامج وتوجهات الدول التي ينتمي إليها الباحثون من الخارج. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم معوقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، وأهم المقترحات والحلول الكفيلة بتعزيز إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي.

المطلب الأول: معوقات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية

سنطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم المعوقات التي تحدّ من عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بالاعتماد على وجهة نظر الأساتذة الباحثين أفراد عينة الدراسة الميدانية؛ باعتبارهم الأقرب لإعطائنا تشخيص واقعي لهذا التعاون العلمي والمشاكل التي تحدّ وتعيق عملهم كباحثين في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي.

أولاً - النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي:

توضح نتائج (الجدول رقم 33) بأن نسبة 29.5%من أفراد عينة الدراسة الميدانية وهي نسبة ضئيلة، ترى بأن النصوص القانونية والتنظيمية محفزة لإنتاج المعرفة.

في المقابل نجد بأن أغلب أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية بنسبة 58% (راجع الجدول رقم33) يتفقون على أن النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي غير محفزة لإنتاج المعرفة، وهذا راجع لعدة أسباب أدرجها لنا أفراد العينة في ما يلي:

-طبيعة الاتفاقيات والنصوص القانونية التي تنظم علاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي والتي تتسم بالعمومية وعدم الدقة، فهي تركز على الأهداف، وتكتفي بتحديد المجال وبعض نقاط الاتفاق العامة حول المسائل التي يمكن توفرها(تنقل الباحثين، الإشراف المزدوج، توقعات الميزانية،...،إلخ)، دون إعطاء أهمية للتفاصيل(مشاكل الإقامة، صعوبة الحصول على التأشيرة، عدم كفاية الوقت، غياب مرافقة الباحثين على مستوى الدول المستقبلة،...،إلخ)، وهو ما تتفق عليه 36% من الأساتذة المبحوثين. وأما ما نسبته 22% من إجابات أفراد نفس العينة تتفق على مشكل نقص المعرفة، بسبب غياب الدعم الإعلامي لهذه المشاريع والبرامج والمنح،...،إلخ، عن طريق تنظيم اجتماعات، وأيام دراسية،...،إلخ، تشرح مضمون هذه الاتفاقيات والنصوص، مما أدى أحياناً إلى تأخر وصول المعلومة في الوقت المناسب، وأحياناً كثيرة إلى غياب تقديم أية معلومات، مما أدى إلى جهل الأساتذة لمضمون هذه الاتفاقيات والنصوص، وهو ما تأكده نتائج نفس الجدول حيث نجد بأن 12% من أفراد عينة الدراسة الميدانية ليس لديهم أيةُ إجابة حول طبيعة هذه النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، حيث يبرر بعض الأساتذة بقولهم: أنه لم يتم الاطلاع على محتوى هذه النصوص والاتفاقيات.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى برنامج التكوين الإقامي في الخارج، والذي بلغ مجموع عدد المستفيدين منه لفترة (2005-2017) 5053 أستاذ مساعد، ومكلف بالدروس، وطلبة الدكتور اه الغير الأجراء لإنهاء أطروحاتهم(3978 في إطار برنامج «PNE»، و1075 في إطار برنامج «PROFAS»)[*]. وصلت مجموع مناقشات أطروحات الدكتوراه 2129 رسالة في فترة (2005-2013) هذه الحصيلة في تطور مستمر بحيث لا يزال 714 أستاذ وطلبة دكتوراه الغير أجراء في إطار تربص. مع تسجيل بعض الملاحظات أدرجها لنا **الدكتور سمير حسنى**، بحكم استفادته من برنامج التكوين الإقامي في الخارج، في أهم النقاط التالية[1]:

(*)- راجع الجدول رقم(19).

(1)- مقابلة أجريت مع الدكتور "سمير حسنى"، مستفيد سابق من منحة التكوين الإقامي في الخارج، إلى جامعة Paris 08 بفرنسا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، بتاريخ 2018/02/07، على الساعة 10:15- 11:00.

- مشكل اكتظاظ برمجة المناقشات التي تواجه الأساتذة المستفيدين من المنح.
- عدم إجبار المترشحين على تقديم دليل يثبت إتقانهم للغات الأجنبية في إطار برنامج «PNE» (على الأقل لغة البلد المستقبل)، وذلك عكس برنامج «PROFAS» الذي يشترط على المستفيدين ضرورة إتقان اللغة الفرنسية، وهنا نتساءل حول مدى إمكانية تحقيق المترشح لأهداف التكوين الإقامي من مشاركة في ملتقيات، ولقاءات علمية وتقنية، الاستفادة من الإشراف المزدوج، اكتساب الجوانب العلمية والتكنولوجيا الجديدة في المجالات الدقيقة المتقدمة،...،إلخ، في المؤسسة المضيفة دون إتقان اللغات الأجنبية.
- تسهر اللجنة التنظيمية على تنظيم المسابقات الجهوية، لانتقاء المترشحين لتكوين الإقامي في الخارج غير أن واقع مقابلات هذه الندوات الجهوية، في أغلب الأحيان لا تقام على أسس علمية أكاديمية، بل هي شكلية.
- عدم وجود تشريعات ومراسيم لتنظيم علاقة المترشح بالمشرف المزدوج، حيث يتم غالباً اختيار المشرف المزدوج بالاعتماد على الوساطة والعلاقات الشخصية،...،إلخ، هو ما يؤثر في طبيعة العلاقة الأكاديمية بين المترشح والمشرف المزدوج، وينعكس على مضمون الأطروحة فالتشريعات القانونية المتعلقة بالتكوين الإقامي لا تفرض على المشرف المزدوج أية مهام وبالتالي يمكن أن لا يقوم بأي إشراف حقيقي، بل حتى أنه يمكن أن يتنازل على المترشح في أية لحظة، وهذا ما حدث للعديد من المترشحين (لأن المترشح ليس مسجل في المؤسسة المستقبلة).
- بعد انتهاء التكوين الإقامي في الخارج، يلاحظ عدم حضور المشرف المزدوج في مناقشة الأطروحة، إلا في حالات نادرة، وهنا نطرح السؤال حول الجدوى من هذا الإشراف المزدوج.

الجدول رقم(33): يبين العلاقة بين متغير الجنس ومتغير مدى تحفيز النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون لإنتاج المعرفة(*):

تصنيف الإجابات / متغير الجنس	النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي محفزة لإنتاج المعرفة					
	نعم		لا		بدون إجابة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الذكر	38	19	56	28	08	04
الأنثى	21	10.5	61	30.5	16	08
المجموع الكلي	59	29.5	117	58.5	24	12

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ثانياً - الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة لإجراء البحوث في الدول الأوروبية:

نلاحظ من خلال نتائج (الجدول رقم 34) الذي يبين العلاقة بين متغير مدى توفر الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية ومتغير التخصص العلمي، بأن نسبة 42.5% من أفراد عينة الدراسة الميدانية يتفقون على أن التعاون العلمي قد وفر لهم كافة الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة لإجراء البحوث في الدول الأوروبية، نسبة 31% منهم من تخصصات علمية، ونسبة 15.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

نلاحظ أن هناك تأثيراً واضحاً لمتغير التخصص العلمي، حيث نجد بأن أغلب الأساتذة الباحثون في التخصصات العلمية يؤكدون على أن التعاون العلمي قد وفر لهم كافة الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة لإنجاز بحوثهم (توفير الموارد اللازمة للبحث، تعظيم الموارد التنظيمية، طرح الأفكار، مراقبة الجودة،...،إلخ) وربما هذا مرتبط بطبيعة بحوثهم التطبيقية التي تحتاج إلى مخابر ووسائل غير متوفرة على المستوى المحلي.

في المقابل نجد نسبة 43.5% من أفراد نفس العينة يؤكدون على أن التعاون العلمي لم يوفر لهم كافة الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة، نسبة 28% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، نسبة 15.5% من تخصصات علمية، وذلك حسب رأيهم يعود لعدة عوامل: منه ما هو مرتبط بظروف التكوين بالبلدان الأوروبية المضيفة، فمن خلال تحليل

إجابات الأساتذة المبحوثين، تبين لنا بأن هؤلاء الأساتذة واجهتهم مشاكل تتصدر في القائمة مشكل الإيجار، وغياب التغطية الكاملة للأستاذ طوال المرحلة التكوينية، ارتفاع التكاليف العلمية، صعوبة الحصول على رسالة استقبال، والمشرف المزدوج، ورسالة توصية، التعسف في منح التأشيرة،..،إلخ، هذا إن دلّ على شئ، إنما يدل على عدم مساهمة هذه الظروف في الرفع من الكفاءة الوظيفية لدى الأستاذ الجامعي، وهو ما اتفقت عليه نسبة 30% من أعضاء الهيئة التدريسية، وأما ما نسبته 13.5% من أفراد نفس العينة يرجعون عدم توفر الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة لإجراء البحوث في الدول الأوروبية إلى صعوبة الإجراءات الإدارية الناتجة عن فراغات قانونية لم يعالجها الطرف الجزائري جيداً في هذه الاتفاقيات، وكثرة العراقيل البيروقراطية، هو ما جعل الحصول على المنح أو المشاركة في البرامج والمشاريع العلمية،...،إلخ، يتطلب نوعاً من الوساطة، الأمر الذي جعلها تقتصر على فئة معينة فقط.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الدول الغربية إلى دعم المشاركة العلمية للأستاذ الجامعي في الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، يجد أساتذة جامعة الجزائر أمامهم عقبات تتمثل في مشكلة التعويض المالي عن إجراءات السفر وتكاليفها بهذا الخصوص، والملاحظ أن هناك فئة غير قليلة من هذه العينة تلجأ إلى تمويل نفسها بإمكانياتها الشخصية، وذلك بسبب تقاعس الإدارة عن تغطية التكاليف المادية للمشاركة، وهذا يخالف ما هو موجود في نص تعليمة تحسين المستوى في الخارج التي أشرنا إليها سابقاً بخصوص استفادة الأساتذة من عطل علمية لا تتجاوز سبعة أيام للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية، مستفيدين من مبالغ مالية قابلة للتحويل قصد تعويض مصاريف تلك التربصات، فما هو موجود في القانون شئ ، وما هو مطبق في الواقع شيء آخر(*).

(*)- للمزيد أنظر في :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم 02، متعلقة بتحسين المستوى في الخارج، **مرجع سبق ذكره**.

الجدول رقم(34): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير وفرة الإمكانيات والتسهيلات الإدارية(*):

تصنيف الإجابات / التخصصات	الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية					
	نعم		لا		بدون إجابة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
العلوم الاجتماعية والإنسانية	07	03.5	10	05	02	01
الحقوق والعلوم السياسية	12	06	31	15.5	06	03
علوم الاقتصاد والتسيير	08	04	10	05	02	01
آداب ولغات	04	02	05	02.5	01	0.5
المجموع الجزئي	31	15.5	56	28	11	05.5
علوم الطبيعة والحياة	08	04	05	02.5	03	01.5
العلوم الدقيقة	08	04	02	01	01	0.5
علوم الهندسة والتكنولوجيا	38	19	24	12	13	06.5
المجموع الجزئي	54	27	31	15.5	17	08.5
المجموع الكلي	85	42.5	87	43.5	28	14

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ثالثاً -المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي من طرف الجهات المحلية الجزائرية:

حسب ما ورد في أجوبة الأساتذة المبحوثين (الجدول رقم35) الذي يبين العلاقة بين متغير الجنس، ومتغير المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي من طرف الجهات المحلية الجزائرية، نجد بأن أغلبية الإجابات بنسبة 75.5% تتفق على أنه لا توجد هناك متابعة وتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي من طرف الجهات المحلية، مقابل نسبة 22% فقط من مجموع الإجابات التي ترى بأن البحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي تخضع للمتابعة والتقييم، أما نسبة 02.5% لم يدلوا بأية إجابة.

حسب متغير الجنس، تأتي إجابات المبحوثين على نفس المنوال، في نتائج نفس الجدول توضح أنه لا يوجد تأثير واضح لمتغير الجنس على إجابات المبحوثين، إذ تتقارب النسب عموماً بين الذكور بنسبة 39.5%، والإناث بنسبة 36% من مجموع الأساتذة المستجوبين الذين يتفقون على أنه لا توجد هناك متابعة وتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي، وهذا بحكم تساوي ظروف العمل داخل النسق العلمي الجامعي بين الجنسين من الأساتذة الباحثين الذين يشتركون في نفس الانشغالات ويتقاسمون نفس الظروف وبالتالي يشتركون في نفس الاهتمامات والاتجاهات.

الجدول رقم(35): يبين العلاقة بين متغير الجنس ومتغير المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي(*):

تصنيف الإجابات / متغير الجنس	المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي					
	نعم		لا		بدون إجابة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الذكر	20	10	79	39.5	03	01.5
الأنثى	24	12	72	36	02	01
المجموع الكلي	44	22	151	75.5	05	02.5

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

رابعاً - مستوى الشراكة العلمية الحالية وعلاقتها بزيادة إنتاج المعرفة على المستوى المحلي:

تساهم ظاهرة العولمة في إلغاء القيود على حركة العلماء والمؤسسات البحثية والبرامج التكنولوجية ومشروعات التطوير عبر الحدود، بهدف تحقيق تكامل وتشابك في سوق البحوث العلمية على الصعيد العالمي. ومن هنا فإنه يمكن النظر إلى العولمة بوصفها عملية ترتبط باتساع في أسواق الخدمات البحثية واقتصاديات البحث العلمي، ولسوف يُوكل إلى كل دولة وضع القواعد والآليات التي ستسمح لها بحماية إنتاجها الفكري والبحثي وتعظيم الاستفادة من

توسع الأسواق البحثية عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، فيما يخص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وشقها الخاص بالبحث والتطوير.[1]

إذن الوضع العولمي قد يفيد البحث العلمي والتطوير إذا ما توفر على شروط الشراكة بجذب الخبرة والمعرفة (المشاركة في إنتاج المعرفة) بالوسائل المعلوماتية والقدرة على تأمين وحفظ مواردها من المدخلات الجيدة والمخرجات الفعالة، وقد يكون سلبياً يزيد من هجرة الأدمغة ذات الكفاءات العالية وامتصاصها، إن لم تكن جامعاتنا ومؤسساتنا على قدر مقبول على الأقل من الجذب اللازم لحركية ذوي الكفاءات والمهارات واستيعابهم كمدخلات أو كمخرجات.

وهو نفس الاتجاه الذي تبينه نتائج (الجدول رقم 36) لمستوى الشراكة العلمية الحالية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حسب متغير المؤهل العلمي، حيث نجد بأن نسبة 48.5% من مجموع الأساتذة المبحوثين، (منهم نسبة 21.5% حاصلين على شهادة دكتوراه، ونسبة 27% حاصلين على شهادة ماجستير)، يتفقون على أن مستوى الشراكة العلمية الحالية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كفيلة بانتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية (هجرة الأدمغة، عدم الاهتمام بالبحث المحلي،...،إلخ)، تقابلها 27% فقط من نسبة الأساتذة، الذين يعتبرون أن مستوى الشراكة العلمية الحالية كفيلة بزيادة إنتاج المعرفة على المستوى المحلي، (منهم نسبة 08% لديهم شهادة ماجستير، نسبة 19% من حاصلين على شهادة الدكتوراه). أما نسبة 09.5% من الأساتذة يتفقون على أن المستوى الحالي للشراكة العلمية كفيل بزيادة إنتاج المعرفة على المستوى المحلي، وفي نفس الوقت انتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية، ونسبة 08% من أفراد العينة لم تكن لديهم أية إجابة، في حين نسبة 03.5% من أفراد نفس العينة قد كان لديهم رأي آخر يتمثل في كون هذا التعاون العلمي لا يمثل أية إضافة للإنتاج المعرفي في الجزائر باعتباره يهتم بدراسة مواضيع خارج احتياجات البلاد، مما جعل الدول الأوروبية أكثر استفادة من هذا التعاون العلمي.

(1)- معتز خورشيد، "**عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته بالألفية الثالثة**"، جامعة القاهرة: المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، ص 222.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين يتفقون على أن المستوى الحالي للشراكة العلمية الجزائرية الأوروبية كفيل بانتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية وبإدخال متغير المؤهل العلمي لاحظنا أن الاتجاه العام للجدول لم يتغير حيث تتوزع الأغلبية بين الأساتذة المبحوثين بصفة متقاربة.

الجدول رقم(36): يبين العلاقة بين متغيري المؤهل العلمي ومستوى الشراكة العلمية الحالية(*):

تصنيف الإجابات / المؤهل العلمي	مستوى الشراكة العلمية الحالية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كفيلة بـ:									
	زيادة إنتاج المعرفة على المستوى المحلي		انتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية		زيادة إنتاج المعرفة + انتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية		إجابات أخرى بدون إجابة			
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
ماجستير	16	08	54	27	07	03.5	02	01	08	04
دكتوراه	38	19	43	21.5	12	06	12	06	08	04
المجموع الكلي	54	27	97	48.5	19	09.5	14	07	16	08

(*)-**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى هجرة العقول، الوضع الاقتصادي للباحثين والمحسوبية، وزيادة أعداد الكفاءات البطالة، وعدم تقدير العلماء من دولهم، إضافة إلى الافتقار إلى عوامل التشجيع على الابتكار والاختراع وغياب المكافأة المالية والمعنوية من المسئولين التي تتناسب مع جهود الباحثين، مقابل كل هذا هناك عوامل جذب للعقول من الدول المتقدمة عامة والأوروبية خاصة والمتمثلة في مهارة دول العالم الصناعي وسياسته في اجتذاب الكفاءات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي، كما يعد التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصراً جاذباً لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية[1]. وتشير دراسة منظمة اليونسكو إلى إجراءات الانتقاء التي اتخذتها هذه البلدان لتسهيل هجرة العلماء والمهندسين والأطباء والفزيائيين، عن طريق

(1)– الأخضر عزي، نادية براهيمي، "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة لواقع الجامعة الجزائرية"، مداخلة قدمت إلى المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ص 419، أنظر في:
تاريخ الإطلاع:(2017/04/16) **http://sustech.edu/files/workshop/2016051105023389.pdf**

نظام الحصص الخاص بذوي الكفاءات، وتعديل نظام التأشيرة للطلبة البارزين والزائرين بموجب برامج التبادل العلمي.[1]

في هذا الإطار يقوم "مجلس البحث الأوروبي" بتطوير الجامعات على كامل مساحته الجغرافية، ويؤكد على الدفع باتجاه إجراء إصلاحات جذرية وانتهاج حاكميه فعالة في الجامعات تشجع على استقطاب الكفاءات العلمية أينما كانت داخل وخارج الإتحاد الأوروبي، وهو ما يقتضي تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول إلى الدول الأوروبية وتسهيل الاندماج في المجتمع المحلي ولتحقيق هذا الهدف خلص مؤتمر برشلونة الذي عقد بمناسبة الاحتفال بمرور خمس سنوات على بدء عمل المجلس، لعدد من التوصيات الكفيلة بجذب أفضل الباحثين من خارج الإتحاد الأوروبي، أولها العمل نحو استباقية وا ٍعداد حزمة متكاملة من الإصلاحات والإجراءات الجانبية بما في ذلك تحسين المرتبات، ومنح حقوق التقاعد، إضافة إلى مجموعة من العوامل الجاذبة الأخرى مثل: رفع نوعية الرعاية الصحية والاجتماعية، استقطاب الباحثين الموهوبين الشباب ضمن أعضاء الفريق البحثي، وتخفيض الروتين في أدنى الحدود الممكنة وكذالك وضع نظام فعال لاتخاذ القرار عند تسلم طلبات المنح البحثية،...،إلخ[2]. في المقابل نجد أن هذه المحفزات عبارة عن معوقات للباحثين ونشاط البحث العلمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.

تشير الإحصائيات في هذا المجال إلى أن أكثر من ثلاثة ألف من الكفاءات الجزائرية من أطباء وباحثين وجامعيين غادروا الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط، وما لا يقل عن عشرة آلاف باحث جزائري يتواجدون حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وأن الجزائر قد تفقد إطاراتها كلياً خلال ثلاثين عاماً في حال لم تراجع السلطات سياساتها اتجاههم، وبخصوص نزيف الطلبة المتفوقين وهجرتهم أيضاً، فإن الحكومة الجزائرية لجأت مؤخراً إلى إصدار قانون يلزم الطلبة الجامعيين على العودة إلى وطنهم فور

(1)– عبد القادر رزيق المخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2010)، ص143.

(2)- وائل معلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 64-65.

انتهاء منحتهم الدراسية في الخارج، غير أن هذه الخطة فشلت في وقف نزيف الهجرة [1]، ففي البداية هدف معظم الطلبة الجزائريون المنتقلون إلى الخارج هو الدراسة التي تتطلب منهم الإقامة في بلد المقصد لمدة أطول ومع مرور الوقت يجد بعض الطلبة أنفسهم تعودّوا على البيئة الخارجية، وبعضهم من كوّن أسرة، وبعضهم من توظف واستقر، لهذه الأسباب وغيرها يجد الطلبة الجزائريون صعوبة عند تخرجهم في العودة إلى الجزائر.

خرج من الجزائر حوالي 23 ألف و281 طالب جزائري قاصدين دول «OCDE» في سنة 2012، يتوزعون على خمس دول رئيسية في المنظمة، وتعتبر فرنسا الوجهة الرئيسية مقارنة بباقي الدول الأخرى فهي استقبلت لوحدها نحو 21 ألف و804 طالب.[2]

تشير الأرقام التي أعلنت عنها وزارة التعليم العالي، إلى أنه من بين 750 طالباً مستفيداً من منحة دراسيّة في فرنسا، 50% فقط منهم عادوا إلى الجزائر،وهو ما جعل الدولة تنفق أموالاً طائلة على تأهيل ذوي الشهادات الجامعية وتغطية تكاليف دراستهم في جامعات الغرب.

لا شكّ أنّ خسارة الجزائر من وراء هذا النزيف المتزايد في كفاءتها ضخمة، فمتوسط تكلفة تكوين كفاية جزائرية يصل إلى مائة ألف دولار، وخسارة الاقتصاد الجزائري يسبب هجرة الأدمغة منذ بداية الأزمة الأمنية إلى اليوم لا تقل عن أربعين مليار دولار، وتصل إلى أكثر من مائة مليار دولار خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

إذ بات مؤكداً أن تبني نظام «L.M.D» وحده لا يمكن اعتباره حلاً لمشكلة التعليم العالي في الجزائر، مهما كثرت إيجابيات هذا النظام؛ بل يمكن الجزم بأن هذا النظام يحمل أهدافاً أوروبية واضحة نحو تكريس هذا النزيف، وترسيخه، ذلك أن هذا النظام الذي سارعنا إلى تبنيه ثم تسارعنا في تعميمه، لا يخفي أصحابه أنهم إنما يهدفون به إلى استقطاب الكفاءات الأجنبية من الدول النامية في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، وتوفير المناخ الملائم لهجرة الأدمغة

(1)– عبد القادر تواتي، "تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر"، **مداخلة قدمت في أعمال اليوم الدراسي حول: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق**(جامعة البويرة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب واللغات،22 أفريل 2013)، ص 73.

(2)– فاطمة مانع، "أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وأثرها السلبية على التنمية"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (15)، المجلد (02)(جامعة خميس مليانة، الجزائر، السنة 2016)، ص 276.

إليهم، فقد تضمنت وثيقة بولونيا الإصلاحية ستة أهداف عامة ينبغي الوصول إليها، كما يحمل التعليم المعولم احتمالات السيطرة الفكرية الامبريالية وا ضعاف الثقافات الوطنية[1].وا ن العمل على مساعدة الدول الأفريقية وبعض الدول الأسيوية على اعتماد هذا النظام سوف يسهل عملية هجرة الأدمغة حيث تحتاج أوروبا إلى أكثر من عشرين مليون خبير في التقانة الحديثة بحلول سنة 2050.[2]

في سنة السنة الدراسية (2012-2013)، بلغ عدد الطلبة المسجلين في النظام «L.M.D» في فرنسا ما يلي: ليسانس 6768 طالب (33%)، ماستر11749(58%) طالب الدكتوراه 1895 (09%) طالب.[3]

إذ تعد فرنسا البلد المستقبل الأول للطلبة الجزائريين، وصل عددهم حسب آخر إحصائيات 2015 للسفارة الفرنسية[*] 23000 طالب، يمثلون المجموعة الأكثر من عدد الطلبة الأجانب في فرنسا بعد المغرب والصين ويتجدد كل عام حوالي 3500 طالب جديد، متوسط عمرهم 24 سنة نسبة 64% من مجموع هؤلاء الطلبة مستوى ماستر، 65% منهم رجال 75 %من هؤلاء الطلبة من ثلاث ولايات (تيزي وزو، بجاية، الجزائر).[4]

يتوزع مجموع هؤلاء الطلبة الجزائريين على مجموعة من التخصصات العلمية، تأتي العلوم الطبية في المرتبة الأولى، ثم علوم المادة والحياة، وفي في المرتبة الأخيرة تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية، (أنظر الجدول رقم37).

(1)–منير بشّور، "تأثير العولمة على التعليم العالي والبحوث في البلدان العربية"، **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الاقليمي الثاني للبلدان العربية**(الرباط، المغرب، 25-26 ماي، 2007)، ص 05.

(2)– عبد القادر تواتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

(3)– مانع فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

(*)- يعد "كامبوس فرانس، Campus France" المصلحة الموجهة للطلبة الجزائريين أو الأجانب المقيمين في الجزائر والراغبين في متابعة دراستهم العليا في فرنسا وهي تملك هياكل استقبال في الفضاءات الخمسة المخصصة لهذا الغرض في المعاهد الفرنسية في :الجزائر العاصمة، عنابة، قسنطينة، وهران، تلمسان.

(4) - République Française, Ministère Des Affaires Etrangères Et Du Développement International, Ambassade De France En Algérie, **"Fiche Curie Algérie" ,** P09.

الجدول (رقم37): توزيع الطلبة الجزائريين حسب التخصصات العلمية في الجامعات الفرنسية(*):

التخصصات	نسبة (%) الطلبة الجزائريين			
	1993	1996	1999	2002
العلوم الطبية	54	55.4	43.8	40.6
علوم المادة والحياة	28.2	23	24.4	33.7
علوم الإنسانية والاجتماعية	17.8	21.6	31.8	25.7
المجموع	**9124**	**8705**	**5417**	**6259**

(*)-**source:** République Française, Ministère Des affaires Etrangéres, Direction générale De La Coopération International Et Du Développement, **Les Systèmes Nationaux De Recherche Et Dinnovation Du Monde Et Leurs Relations Avec La France, Elément De Rétrospective Situation Actuelle Et Futurs Possibles, Les Pays De Maghreb**, Mai 2005, p34.

إن معالجة مشكل هجرة الكفاءات، والعمل على إقناعها للعودة إلى وطنها، أو توقيف هذا النزيف ومنع استمراره وتفاقمه المنذر بفقدان كل الإطارات خلال 30 سنة القادمة، مرهون برؤية واقعية واضحة، تعمل من خلالها الدولة على توفير نفس الظروف والإمكانيات والحقوق والامتيازات التي جعلت هذه الكفاءات تهجر، وتصر على عدم العودة.(1)

إضافة للمعوقات السابقة، فقد علق أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية حول السؤال المفتوح الموجه إليهم، حول أهم العراقيل والعوائق الأخرى، التي تحد من عملية إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية كالأتي:

1- هيمنة التخصصات العلمية على التعاون العلمي الجزائري الأوروبي:

بالرغم من الطابع الجزئي والغير كافي للمنشورات العلمية في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، إلا أنها تبرز الديناميكية المسجلة في هذا المجال لاسيما بمساعدة التسهيلات الممنوحة في التنقل للأساتذة خارج الوطن للمشاركة في الملتقيات والاحتكاك بأساتذة من مستوى عالي، غير أن هذه الديناميكية سجلت فقط في العلوم الأساسية، فحسب الإحصائيات والمؤشرات التي تصدرها مؤسسة (طومسون وويتز، Thomson Reuters) التي

(1)– عبد القادر تواتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

قسمت العلوم التقنية في الجزائر حسب مؤشر التخصص إلى ثلاث مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى الفروع التي يقل فيها مؤشر تخصصها عن الواحد (01)، وهي فروع علم المناعة 0.03، والعلوم العصبية بمؤشر0.09، ثم فروع علم الأوروام بمؤشر 0.09، تميزت الجزائر بضعف تخصصها في هذه الفروع. أما المجموعة الثانية فتضم العلوم في مؤشر تخصصها محصور ما بين (01) و(02) حيث تعتبر الجزائر متوسطة التخصص فيها، وتضم الرياضيات والإحصاء بمؤشر 1.87، والكيمياء بمؤشر1.41، والإعلام الآلي بمؤشر1.25، علم البيئة بمؤشر1.12، علم الغذاء والتغذية بمؤشر1.06. أما المجموعة الثالثة فتضم العلوم في مؤشر تخصصها أكبر من (02) حيث تعتبر فيها الجزائر قوية التخصص وتضم الهندسة الميكانيكية وميكانيك السوائل بمؤشر2.74، الهندسة الكيميائية بمؤشر2.61 الفيزياء التطبيقية بمؤشر2.58، والمواد والمعادن بمؤشر2.35، الفيزياء العامة والنووية بمؤشر2.32، البصريات و الإلكترونيك والإشارة بمؤشر2.16.[1]

حسب رأي الأساتذة المبحوثين فإن مشكلة هيمنة التخصصات العلمية في إطار التعاون العلمي مع الدول الأوروبية يرجع لمجموعة من الأسباب، منها ما هو مرتبط بشروط نشر المقالات العلمية المطلوبة لمناقشة أطروحة الدكتوراه التي تضعها مختلف الجامعات الجزائرية ففي مختلف تخصصات العلمية يشترط نشر مقالات علمية مصنفة دولياً التي توجد على قائمة (تومسن رويتز،Thomson Reuters)، أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يتطلب الأمر شرط النشر في المجالات المصنفة دولياً، بل تقبل المقالات المنشورة في المجالات المصنفة وطنياً ، وهو ما يتفق عليه حوالي 28%من أفراد عينة الدراسة الميدانية، هذا من جهة.

من جهة أخرى يعود هذا المشكل إلى عامل اللغة المستخدمة في البحث والكتابة، إذ أن كثيراً ما ينشر في الوقت الحاضر في الحقول الموضوعية المتخصصة وخاصة العلمية منها هو باللغة الإنجليزية أو الفرنسية التي تعتبر اللغة المعتمدة في مختلف المجالات العلمية المصنفة دولياً لذا تقتصر الفائدة على الباحثين الذين يتقنون اللغات الأجنبية، وينعكس سلباً على هؤلاء

(1)– عز الدين نزعي، "تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية" أنظر في: **file:///C:/Users/acer/Downloads/0c4e919bae49b08f78a32c84e7c1e3ee%20(2).pdf** تاريخ الإطلاع: (2017/12/13).

الذين لا يتقنون سوى اللغة العربية في إنجاز أبحاثهم كما هو الحال بالنسبة لأساتذة تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما تتفق عليه نسبة 50% من أعضاء الهيئة التدريسية.

فاللغة العربية لا تستعمل في مجال البحث العلمي إلا في إنجاز الأبحاث الخاصة بالعلوم الشرعية وبعض حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي مغيبة في مجالات البحث العلمي والتقني بكل فروعه، فلا حضور لها إلا في شعب وأقسام كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية. ويعود أسباب تغيب اللغة العربية عن ممارسة البحث العلمي الجامعي في الدول العربية بصفة عامة إلى ضعف القناعة والثقة في الباحثين ومؤسسات البحث العلمي الجامعي، كما وأن انعدام بيئة البحث العلمي أدى إلى اغتراب العلماء والباحثين العرب.[1]

للتوضيح أكثر ارتأينا للبحث عن العلاقة بين متغيري التخصص العلمي وا إتقان اللغات وعلاقتهما بإنتاج المعرفة في إطار التعاون العلمي، من خلال معطيات (الجدول رقم 38-أ-ب-ج) الذي يبين لنا مستوى إتقان اللغات لدى المبحوثين. بالنسبة للغة العربية والتي تعد اللغة الأم يتضح لنا بأن نسبة 100% بمعنى جميع الأساتذة المبحوثين يتقنونها محادثة، نسبة 98.5% يتقنونها كتابة، أما نسبة 97.5% يتقنونها قراءة، (أنظر الجدول رقم38-أ)، وبالرغم من كونها اللغة الوطنية والرسمية، إلا أنها ليست اللغة المعتمدة في التدريس في معظم الجامعات والكليات ذات التخصصات التقنية والتكنولوجيا، وكليات الطب والهندسة،...،إلخ، وهذا الأمر راجع لعدم توفر الكتابات والدراسات في هذه الميادين باللغة العربية، وكذلك لطبيعة التكوين الذي تلقاه أعضاء هيئة التدريس والباحثينو الذي لم يكن باللغة العربية.

(1)- بلقاسم اليوبي،"اللغة العربية والبحث العلمي الجامعي في الوطن العربي"، **نص من محاضرة بمناسبة**، الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية 18 ديسمبر 2013"، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة الملك عبد العزيز ص09.

الجدول رقم(38-أ): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير مستوى اللغة العربية(*):

الخيارات / التخصص العلمي	محادثة				كتابة				قراءة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الأساسية	102	51	00	00	102	51	00	00	98	49	04	02
العلوم الإنسانية والاجتماعية	98	49	00	00	95	47.5	03	01.5	97	48.5	01	0.5
المجموع	200	100	00	00	197	98.5	03	01.5	195	97.5	05	02.5

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالنسبة للغة الفرنسية توضح نتائج (الجدول رقم 38-ب)، بأن 84% من مجموع الأساتذة الباحثين يتقنونها محادثة (منهم نسبة 50.5% من تخصصات علمية، ونسبة 33.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، وما نسبته 87.5% يتقنون نفس اللغة كتابة (50% من تخصصات علمية وتكنولوجيا، ونسبة 37.5% منهم من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، أما نسبة 99.5% من مجموع الأساتذة الباحثين يتقنون اللغة الفرنسية قراءة (منهم نسبة 51% من التخصصات العلمية والتكنولوجيا، ونسبة 48.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية).

الجدول رقم (38-ب): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي و متغير مستوى إتقان اللغة الفرنسية(*):

الخيارات / التخصص العلمي	محادثة				كتابة				قراءة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الأساسية	101	50.5	01	05.	100	50	02	01	102	51	00	00
العلوم الإنسانية والاجتماعية	67	33.5	31	15.5	75	37.5	23	11.5	97	48.5	01	0.5
المجموع	168	84	32	16	175	87.5	25	12.5	101	99.5	01	0.5

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

أما عن اللغة الانجليزية فإن مجموع عدد الأساتذة الذين يتقنونها محادثة هو49% (منهم 33.5% من التخصصات العلمية والتكنولوجيا، ونسبة 15.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية). أما نسبة 68.5% من مجموع الأساتذة يتقنونها كتابة (43% من تخصصات علمية، 25.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ونجد ما نسبته 89% من مجموع الأساتذة الباحثين يتقنونها قراءة (منهم 47.5% من تخصصات علمية 41.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، (أنظر الجدول رقم 38-ج).

في المقابل نجد بأن نسبة 51% لا يتقنون اللغة الانجليزية محادثة (17% منهم أساتذة علميين، 33.5% أساتذة من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية). وما نسبته 31.5% لا يتقنونها كتابة(08% من تخصصات علمية، 23.5% من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، وتبقى نسبة كبيرة مما ينبغي أن تكون.

الجدول رقم (38-ج): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي و متغير مستوى اللغة الانجليزية(*):

الخيارات / التخصص العلمي	محادثة				كتابة				قراءة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العلوم الأساسية	67	33.5	35	17.5	86	43	16	8	95	47.5	07	03.5
العلوم الإنسانية والاجتماعية	31	15.5	67	33.5	51	25.5	47	23.5	83	41.5	15	07.5
المجموع	98	49	102	51	137	68.5	63	31.5	178	89	22	11

(*)- **المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نستنتج مما سبق بأن أساتذة التخصصات العلمية أكثر إتقاناً للغات الأجنبية مقارنة بأساتذة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ نجد بأن اللغة الفرنسية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 84% محادثة، 87.5% كتابة، 99.5% قراءة، وهذا الأمر في تقديرنا من تبعيات الاستعمار الفرنسي الذي ترك اللغة الفرنسية اللغة الأولى في الجامعات الجزائرية، رغم جهود التعريب إلا أنها مازالت محافظة على مرتبتها، ومن جهة أخرى يرجع إلى ارتباط البحث العلمي

والتعليم العالي في الكثير من التخصصات بفرنسا، حتى وأن علمنا أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم في هذا العصر، وهي اللغة المعتمدة بالدرجة الأولى في البحث في أغلب دول العالم وخاصة المتقدمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن أهم قواعد المعرفة في العالم تعتمد النشر باللغة الانجليزية ومنها قاعدة البيانات Scops، وقاعدة البيانات Web Of Science، إلا أن نسبة الباحثين المتحكمين في هذه اللغة لم يتجاوز نسبة بنسبة 49% محادثة، 68.5% كتابة، 89% قراءة، وهي نسبة قليلة جداً .

ويعود هذا الضعف إلى عدم إعطاء الألوية الكافية لتعلم اللغات على اعتبار أن الأستاذ الباحث عليه يتقن لغتين على الأقل من أجل مواكبة التطورات والإطلاع على المستجدات المعرفية والعلمية. بالإضافة إلى وجود خلل على مستوى منظومة التكوين بخصوص مشكل اللغة فلا توجد آليات مدروسة على مستوى برامج التعليم العالي على الأقل،...،إلخ، على اعتبار أن الخلل في منظومة التكوين بخصوص مشكلة اللغة يتعدى منظومة التعليم العالي إلى منظومة ما قبل التعليم العالي، فمخرجات ما قبل التعليم العالي أصبحت تؤثر سلباً على التعليم العالي من حيث ضعف تكوينها في مجال اللغات الأجنبية.[1]

2- <u>التعاون العلمي الجزائري الأوربي مع مزود واحد "فرنسا"</u>:

تأكد نسبة 74% من أفراد عينة الدراسة الميدانية، بأن التعاون العلمي الجزائري الأوروبي يرتكز أساساً مع دولة واحدة وهي فرنسا حيث تعتبر الشريك العلميالأو ّل للجزائر[*]، وهو ما يدعوا إلى ضرورة تنويع الشركاء العلميين.

للحديث عن طبيعة العلاقات العلمية الجزائرية، ومدى تغلغل النفوذ الفرنسي في المؤسسات التعليمية الجزائرية، لابد من الحديث عن أطوارها المختلفة من المواجهة إلى التعايش

(1)- أحمد دناقة،"الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي: دراسة على عينة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة: الأغواط، غرداية، ورقلة"، **<u>مذكرة ماجستير</u>**(كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة ورقلة الجزائر، 2011/2010)، ص 122.

(*)- نسبة 70%الشراكات العلمية الجزائرية في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي تقام مع مزود واحد وهو فرنسا، حيث يتخذ هذاالتعاون أشكالاً عديدة، مثل المشاركة في برامج البحث الجامعي، شبكة مدارس الدكتوراه، اتفاقيات ثنائية الشهادة (Co-Diplômassions)، الإشراف المزدوج على الأطروحات، الملتقيات،...،إلخ.

والتنسيق والتعاون الكامل، وهل هي علاقات صحيحة مبنية على الاعتماد المتبادل أم أنها علاقات تبعية بين المركز والأطراف؟.

يعد النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر أحد أهم نتائج الحقبة الاستعمارية، حيث عملت فرنسا على ربط مستعمراتها بها أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وثقافياً، في فترة ما بين (1830-1962)، والذي كان من نتائجه استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الاستقلال[1].وانطلاقاً من الوعي بدور التعليم في تشكيل الهوية الوطنية، وباعتباره أحد العوامل الحاسمة في التنمية، ركزت التجربة التنموية الجزائرية منذ الاستقلال على التعليم في مختلف أطواره ومستوياته. غير أن حرص فرنسا على التعاون الثقافي والعلمي، والميراث الثقيل للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وعدم وجود الإطارات الوطنية القادرة على تحمل عبء النهوض بالتعليم جعل النظام التعليمي في الجزائر تابعاً للنظام الفرنسي، فكانت كل البرامج والمناهج الجزائرية هي امتداد للبرامج والمناهج الفرنسية في المرحلة الانتقالية.[2]

وللخروج من وضعية التبعية هذه، بادرت القيادة الجزائرية بانتهاج سياسة التعريب منذ سنة 1967، والتي اعتبرت استكمالاً للاستقلال الوطني واستعادة لمعالم الشخصية الوطنية الجزائرية والعربية الإسلامية. إلا أن معركة التعريب، رغم النجاحات التي حققتها، تعرضت للعديد من المشاكل والعراقيل والمناورات من طرف دعاة الفرنسية.

فقد وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال أمام صنفين من النخب، نتيجة تكوينها واختلاف مشاربها الثقافية طيلة فترة الاستعمار الفرنسي، نخبة مفرنسةلغة وفكراً وسلوكاً، نتيجة تكوين المدارس الفرنسية، وتولت تسيير إدارة وأجهزة الدولة ومختلف المؤسسات الاقتصادية والتعليمية، ونخبة مـُعربة أخذت تكوينها على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أو في مدارس المشرق العربي، فتشبعت بقيم الثقافة العربية والإسلامية، فلم تستطع الثورة ولا الدولة الجزائرية المستقلة، أن تتجاوز هذا المكون الثنائي للنخب الجزائرية، ولا التخفيف من حدة التناقضات بين توجهاتها، فبقيت السياسة التعليمية والثقافية في الجزائر، رغم وضوحها على

(1)- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية 2009)، ص 231-232.

(2)- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**(القاهرة: دار الفجر، 2004)، ص107.

صعيد القرارات والاختيارات، تعاني من صراع طرفي هذه الثنائية في مجال التطبيق، وظل موضوع التعريب في قلب هذا الصراع.(1)

ولقد استطاع الاحتلال الفرنسي، أن يجعل من اللغة الفرنسية بعد الاستقلال، اللغة الثانية بعد اللغة العربية. بل كانت هي اللغة المتداولة لكل المؤسسات الجزائرية. وهي لا تزال لغة التجارة والفنون والعلوم والتكنولوجيا، الإعلام والصحافة.وإن إدراك فرنسا لأهمية النفوذ الثقافي واللغوي في العالم عموماً، وفي إفريقيا على وجه التحديد، جعلها تؤسس منظمة الدول الناطقة بالفرنسية الفر انكفونية، Francophonie"(*)، تهدف من خلالها إلى حماية مصالحها الإستراتيجية معتمدة في ذلك على نفوذ لغتها،وإشعاعها الثقافي، وتشترك الجزائر بصورة منتظمة في قمم المنظمة الدولية للفر انكفونية منذ قمة بيروت 2002 كضيف ملاحظ بوفد ترأسه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما شاركت في قيمة كيبيك بكندا سنة 2008 كعضو خاص وبالرغم من عدم الانتماء الرسمي للجزائر إلى هذه المجموعة، إلا أنها تبقى أكبر الدول الفرانكفونية في العالم.

يعتبر المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر من أنشط المؤسسات الثقافية في البلاد، حيث تحول من مركز إلى معهد يجمع أربع مراكز جهوية في أكبر المدن الجزائرية: وهران، الجزائر عنابة، وتلمسان، في انتظار توسيعه إلى مناطق أخرى من الجنوب، وقد جاء إعادة ترتيب وهيكلة المعهد، حسب تصريحات المسؤولين الفرنسيين في إطار إعادة الاعتبار للغة والثقافة الفرنسية في خارج مستعمراتها القديمة، ضمن ما يسمى بالدبلوماسية الثقافية الفرنسية(**)، الأمر الذي ساعد المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر على العمل بنشاط كبير هو الاستقلالية التي يتمتع

---

(1)-عبد العالي دبلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 111،115.

(*)- **يقصد بالفرانكفونية**: بمعناها البسيط والمباشر المؤسسة التي لها عناية خاصة بمن يتكلم الفرنسية، سواء كلغة أم أو لغة كلغة ثانية، والسعي إلى تعزيز هذه الخاصية والحفاظ عليها والمساهمة في إبراز ايجابياتها على الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية، ويعود تاريخ تأسيسها إلى 20 مارس 1970، ومقرها الرئيسي فرنسا، تضم في عضويتها 56 بلداً وحكومة للمزيد أنظر في:

- عبد الإله بلقزيز، **الفرانكفونية إيديولوجيا سياسات تحدي ثقافي، لغوي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(**)- للمزيد حول:" الدبلوماسية الثقافية الفرنسية"، أنظر في:

- République Française, Ministère Des Affaires Étrangère, **Rapport 2013 Sur** :" Une Diplomatie Scientifique Pour La France", janvier 2013.

بها عن السفارة، وكذا الميزانية المخصصة له والمقدرة بـ 14 مليون يورو، 44% منها مخصصة للتعاون العلمي الجامعي، 17% مرصودة لتعليم اللغة الفرنسية ودعم النشاطات الثقافية التي يقدمها المعهد.[1]

لقد تمكنت الفرانكفونية من النجاح في تكوين نخبة متفرنسة ساهمت بقدر كبير، في ربط الصلات الثقافية والعلمية بين الجزائر وفرنسا، وكان هؤلاء بمثابة السفراء لفرنسا في الجزائر يحافظون على مصالح فرنسا السياسية، الاقتصادية والثقافية[2]، وبحكم مواقعهم الحساسة في مؤسسات الدولة الجزائرية وميلهم الثقافي لفرنسا فهم يعملون على مسايرة السياسات الفرنسية المختلفة في الجزائر. ففي أحدث تقرير لها كشفت المنظمة الدولية للفرانكفونية حول وضع اللغة الفرنسية في الجزائر أن عدد الفرانكفونيين في بلادنا يقدر بنحو 11.2 مليون جزائري، وجاء في التقرير أن الجزائر هي الثانية بعد تونس من حيث عددالفر انكوفونيين بنسبة 57% من عدد السكان. هذه الأرقام والمعطيات تكشف وبجلاء حجم التأثير الفرنسي على المشهد الثقافي والاجتماعي، وبالتالي التأثير على المشهد السياسي والاقتصادي.[3]

إن سياسة التعريب التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، جعلت فرنسا تدرك أن هذا الأمر من شأنه أن يدفع دولاً افريقية أخرى لانتهاج نفس السياسة باتجاه استعادة ثقافتها ولغتها الأصلية. كما أن إدراك القادة الأفارقة لتراجع اللغة الفرنسية أمام اللغة الانجليزية، وبروز لغات أخرى في العالم، أدى بصانع القرار الفرنسي إلى توظيف كل الأدوات للحيلولة دون استعادة الجزائر واستقلالها اللغوي والثقافي. وقد تجلى ذلك في معارضتها الدائمة لكل المبادرات التي تمس مصالحها الثقافية في الجزائر. وفي هذا السياق، فقد عملت الحكومة الفرنسية على استعادة حضورها الثقافي والعلمي من خلال توقيعها للاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية بتاريخ 11 مارس 1986. وبعدها وثيقة إطار الشراكة للتعاون والصداقة بين الجزائر وفرنسا، الذي وقعه

(1)- زهية منصر،"تنافس فرنسي تركي على النفوذ، واسبانيا وانجلترا تكفيان بالترويج اللغوي"، أنظر في:
تاريخ الإطلاع:(2018/04/07**).** **www.al-fadjr.com/ar/index.php?news**

(2)- مهدي ساتي صالح، "الفرانكفونية ومستقبل الثقافة افريقيا"، **مجلة دراسات إفريقية**،العدد (17)(مركز البحوث والدراسات الإفريقية، يونيو 1997)، ص 84.

(3)- محمد بخوش،"مّحدّدات النفوذ الفرنسي في الجزائر"، **جريدة الرائد**، العدد 1713، 2013/12/17، ص 04.

رئيسا الدولتين[*] في 19 ديسمبر 2012 لتصبح اللجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى التي تجتمع فيها الحكومتان في خلال مؤتمرات القمة المنتظمة (الفرنسية-الجزائرية)، حجر الزاوية في التعاون الجزائري الفرنسي لبلورة العديد من المشاريع المشتركة، وعليه تحرص فرنسا في تعاونها العلمي على مرافقة عملية إصلاح الشهادات الجامعية (الإجازة، الماجستير الدكتوراه)، وتدريب المدرسين، الباحثين، إنشاء أقطاب الامتياز (المدرسة الجزائرية العليا للأعمال، المدرسة العليا للتكنولوجيا، الأقسام التحضيرية، وشبكة مؤسسات التعليم العالي للتكنولوجيا) والمساهمة في تحسين نظام التعليم والتدريب المهني. كما عين الجانبان هدفاً يقضي بتحديد وضعية قانونية متفق عليها للمركز الثقافي الجزائري والمدرسة الجزائرية في باريس.تعتبر ميزانية مشروع التعاون الذي تخصّصه فرنسا لقطاع التعليم العالي والبحث بالجزائر من أكبر الميزانيات في العالم على مستوى الشبكة الدبلوماسية الفرنسية[1].

باعتبار الجزائر من أهم المستعمرات الفرنسية، مازالت تحظى بمكانة لدى فرنسا حكومة وشعباً، كما أن هناك رغبة فرنسية للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر بما يضمن لها نوع من السيطرة والتبعيةسياسياً واقتصادياً وثقافياً. كما أنه لا يمكننا الحديث عن علاقة تعاون بين طرفي علاقة غير متكافئيتن.

3- عدم التكافئ بين طرفي العلاقة التعاونية:

الشراكة الأورومتوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين شمال متقدم وجنوب متأخر توجد فجوة كبيرة بينهما اقتصادية، اجتماعية في دخل الفرد وعمره وتعليمه وما ينفق عليه في المجالات الصحية والثقافية، وكذا في الإنتاج والناتج القومي.

كما أن مفهوم الشراكة هي فكرة أوروبية الأصل، ومضمون اتفاقيات الشراكة وأهدافها وآلياتها جميعها أوروبية الصياغة، مع المشاركة الهامشية للجانب العربي، وبالتالي فلا يتوقع من هذه الشراكة أن تعكس بالضرورة الأولويات العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة بقدر ما تعكس الأولويات الأوروبية.[2]

(*)- الرئيس الدولة الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس الفرنسي فرونسوا هولند.

(1)- الجمهورية الفرنسية، الدبلوماسية الفرنسية،"فرنسا والجزائر"، **مرجع سبق ذكره**.

(2)– محمد أنور فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

يصعب الحديث فيها عن طرفين متكافئين في العلاقة التي تحدد اتفاقيات الشراكة إطارها. فالإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة يطمح في ممارسة دور عالمي على الساحة الدولية في مواجهة دول صغيرة متفرقة ومنكفئة على نفسها في معظم الأحيان تواجه مشاكل سياسية اقتصادية واجتماعية يحاول التجمع الأوروبي حلها وفق صيغة تناسب دوره وطموحاته.[1]

كما أن أسباب هذه المشاركة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط وهو محاولة لاحتواء الآثار السلبية الاجتماعية في دول جنوب المتوسط، كالهجرة والعنف وتوسيع أسواقها،...،إلخ.[2]

فضلاً عن ذلك يرى الجانب الأوروبي كما يقول فليب المسؤول عن دائرة المشرق العربي أنه لابد للدول المتوسطية التخلي التدريجي عن قدر لا بأس به من استقلاليتها التقليدية عند تحديد سياستها الاقتصادية مراعاة للشريك الأوروبي، تجدر الإشارة هنا أن هذا لا يطبق في الوقت نفسه على المجموعة الأوروبي، وبناء عليه فإنه يمكن القول أن مثل هذا الالتزام هو أبعد ما يكون عن الشراكة وأقرب ما يكون إلى الهيمنة.[3]

من هذا المنطلق يتفق أغلبية الأساتذة الباحثين بنسبة 76% بأن التباين في مستوى التطور التكنولوجي بين طرفي العلاقة التعاونية،و هيمنة الطرف القوي تكنولوجياً (الدول الأوروبية) على الطرف الضعيف (الجزائر)، يؤدي بالضرورة إلى ظهور ما يسمى بالاستعمار العلمي، بحيث يعامل الباحثون الأوروبيون، الباحثين المحليين كمساعدين وليس كشركاء، كما يتم تسويق نتائج البحوث في البلدان الأوروبية.

في حين ترى نسبة 32% من الأساتذة الباحثين بأنه لا يمكن أن نحمل الجانب الأوروبي وحده مسؤولية ضآلة النتائج المحققة بعد عقد من الزمن من مسار الشراكة، لكن الموضوعية تقتضي بأن نحمل الجزائر جزءاً من هذه المسؤولية لعدم تفاعل مؤسساتها وضعف أدائها وقلة

---

(1)– حسن نافعة، "اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:(2018/02/02). **http://www.afkaronline.org/arabic**

(2)– محمد تقرورت، محمد متناوي، "حصيلة اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول شمال إفريقيا :دراسة تقييمية مقارنة" **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حولآثار وا نعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006)، ص 08.

(3)– أحمد فارس العوران، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

كفاءتها وعدم القدرة على توفير شروط الاستفادة الفعالة مما يتيحه هذا المسار من فرص في مجالات عدة.

فالقدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها اتفاقيات الشراكة أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها يتوقف أولاً وأخيراً على قدرة وكفاية النظم السياسية المحلية، فالمشكلة الحقيقية لا تكمن في نصوص الاتفاقيات فقط، لكنها تكمن كذلك في مدى قدرة الجزائر على الإرادة الرشيدة لعلاقاتها مع الخارج.[1]

وأخيراً نستنتج بأن نتائج هذا الجانب من المعوقات تتفق مع نتائج الدراسة التي توصلت إليها نتائج استطلاع ميرا حول معوقات التعاون العلمي، الذي يقدم الآراء التي تم التعبير عنها من قبل باحثي الدول الأوروبية وبلدان الشراكة الأورومتوسطية، فيما يخص العوامل التي تحد من مشاركتهم في إعلانات الاقتراحات، التمويلات الدولية في المجال العلمي حيث قام المستقصون بترتيبها حسب أهميتها، تأتي في المرتبة الأولى البيروقراطية المفرطة والتي تبدوا عائقاً أساسياً، وللمفارقة فهي تعتبر عاملاً أكثر إعاقة في أوروبا عنها في بلدان الشراكة الأورومتوسطية، ثم تأتي في المرتبة الثانية صعوبات متعلقة في العثور على شركاء أو تكوين ائتلاف، في المرتبة الثالثة تأتي معرفة متوسطة بإعلانات عن تقديم الاقتراحات أو التمويلات العلمية، تليها في المرتبة الرابعة صعوبات مرتبطة بإعلانات التقدم بالاقتراحات والتمويلات التي تعد انتقائية للغاية، أما صعوبات المرتبة الخامسة مرتبطة بنقص الوقت، المرتبة السادسة صعوبات تتعلق بقواعد المحاسبة والمالية الخاصة بالمؤسسة، تأتي في المرتبة السابعة نقص المعرفة أو التدريب حول كيفية تقديم اقتراح مشروع، في المرتبة الثامنة التمويلات المالية لا تكفي، في المرتبة التاسعة لا توجد إعلانات عن تقديم مقترحات أو تمويلات، في المرتبة العاشرة مشاكل تتعلق بالفروق الثقافية واللغوية، في المرتبة الحادي عشرة المؤسسة التي ينتمي إليها الباحثون لم تصب إلى مستوى علمي كاف.[2]

(1)– حسن نافعة، **مرجع سبق ذكره**.

(2)– ريغاس أرفانيتيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 267.

المطلب الثاني: المقترحات الكفيلة بتعزيز عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

بعدما تطرقنا في المطلب السابق لأهم المشاكل والمعوقات التي تحد من عملية إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم الحلول والمقترحات التي يراها الباحثون أفراد عينة الدراسة الميدانية أنها كفيلة بالقضاء على المشاكل والمعوقات التي تحد عملية إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وتساهم في بلورة أسس من التعاون أكثر فعالية.

أولاً - على المستوى القانوني:

جاءت اقتراحات أفراد عينة الدراسة الميدانية على المستوى القانوني، مركزة على مجموعة من العوامل والتي جاءت متقاربة النسب من حيث درجة الاتفاق عليها من طرف الأساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية كالآتي:

يتفق 52% من أفراد العينة، على ضرورة إعادة النظر في محتوى النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي، وذلك بجعلها أكثر وضوحاً ودقة وتركيزاً، من خلال تحديد الضمانات المقررة للباحثين ومراكز البحوث وتبادل التجارب. في حين تؤكد نسبة 45%من أفراد نفس عينة الدراسة على إلزامية عقد اجتماعات ولقاءات وملتقيات مع الأساتذة الباحثين لتوضيح محتوى هذه النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، وتبادل المعلومات حول التشريعات والتنظيمات والبرامج ذات الصلة بالتعاون، وذلك بهدف تمرير المعلومات إلى الباحثين في الوقت المناسب.

بينما نجد نسبة 61% من الأساتذة الباحثين يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتربصات، والعطل العلمية،...،إلخ، وذلك من خلال ربطها بالإنتاج العلمي للأساتذة الباحثين، مع ضرورة وضع نظام لتقييم مردودية أدائهم،إلزامية تقديم حصيلتهم العلمية في تقرير مفصل لهيئة مختصة، ومناقشة النتائج المتوصل إليها وتثمينها لتجنب تبذير الأموال والوقت.

في هذا الإطار نجد بأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفق تعليمة وزارة التعليم العالي رقم (02)، المؤرخة في 14 جوان 2017 بعنوان "تحسين المستوى بالخارج"، قد قامت بتحديد معايير الانتقاء في برامج تحسين مستوى الأساتذة الجامعيين في الخارج، والتي لا تقل مدتها أو تساوي ستة أشهر، حيث عمدت الوزارة على توحيد الإجراءات وشروط الاستفادة حيث وضعت إجراءات تلزم المستفيد بعد عودته بتقديم تقرير التربص مؤشر عليه من طرف الهيئة التي يجرى فيها التربص، على أن يتضمن التقرير أهداف التربص، مكان الإقامة وفترتها ومدتها، التجارب المجسدة أو غيرها من الأعمال، والنتائج المحققة (المقالات، المداخلات، مدى التقدم في الأطروحة، والتعهد المحتمل بالمناقشة).

أما بالنسبة للمستفيدين من الإقامة العلمية قصيرة المدى ذات المستوى العالي، فيلتزم المستفيد بعد عودته بتقديم تقرير التربص موقع من طرفه، شهادة المشاركة، نسخ من المداخلات المقدمة، التكليف بمهمة مؤشر عليه من طرف شرطة الحدود.

بينما تلزم نفس التعليمة الوزارية المشاركين في التظاهرات العلمية الدولية،وا إقامات التعاون بعد العودة بتقديم تقرير المشاركة موقع من طرفه، شهادة المشاركة، نسخ من المداخلات المقدمة.[1]

ووفق ما تم رصده فإن التعليمة شدّدت على الإجراءات خصوصاً بعد عودة المتربص من الخارج وتقديمه لمبررات وأدّلة عن مشاركته الفعلية، وهو إجراء يهدف للقضاء على استغلال التربصات العلمية بالخارج للسياحة ولأغراض غير بحثية وغير علمية.

إذ لا ننكر أن هناك فئة من الأساتذة يتخذون هذا النوع من التكوين وسيلة للإسرخاء واكتشاف المناطق الجغرافية، واتخاذها كمنطلق لعدم العودة إلى الوطن وفتح مجال الهجرة إلى البلدان الأجنبية.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" تعليمة رقم 02 مؤرخة في 14 جوان 2017 متعلقة بتحسين المستوى بالخارج"، **مرجع سبق ذكره**، ص 06-07.

وحسب ما أفاد به أساتذة عينة الدراسة الميدانية، فهناك تناقض في التعليمة، ومرده أن الوزارة ألغت من جهة رسالة الاستقبال ومن جهة أخرى، ألزمت بتوقيع تقرير التربص من طرف المؤسسة المستقبلة بالخارج.

كما شددت الوزارة في قرارها الأخير معايير القبول والانتقاء في برامج التكوين الإقامي بالخارج، خاصة أن هذه الأخيرة كانت محل جدل لسنوات بسبب التلاعبات الحاصلة والتي أدت إلى عدم تحقيق نتائج ملموسة في مجال البحث العلمي، مع استنزاف الملايير من ميزانية الدولة المخصصة للبحث العلمي، وفي إطار تحديد وترشيد النفقات بسبب التقشف شددت الوزارة إجراءات القبول في مثل هذه البرامج.

حيث اشترطت الوزارة المعنية أن يستند برنامج التكوين بالخارج إجبارياً إلى برامج التعاون الدولي واتفاقيات الشراكة والاتفاقيات الدولية ما بين الجامعات، واشترط القرار فيما يخص المرشحين للتكوين الإقامي بالخارج من فئة الطلبة، أن يكون المترشح مرتباً حسب المعدلات العامة المحصل عليها خلال المسار الجامعي دون إعادة السنة، أو من بين الطلبة الثلاثة الأوائل في الدفعة للشعب والتخصصات المعتمدة وطنياً، وأن لا يتعدى سن المترشح بتاريخ 31 ديسمبر 2017، 23 سنة بالنسبة لحائزي شهادة الليسانس، و25 سنة بالنسبة إلى حائزي شهادة الماستر، مهندس دولة، هندس معماري، أو شهادة دكتور بيطري، دكتور في طب الأسنان، دكتور في الصيدلة، و27 سنة بالنسبة إلى حائزي شهادة دكتوراه في الطب، ويخضع المترشحون لمسابقة كتابية وفق الإجراءات المعمول بها، أو مسابقة عن طريق دراسة الملفات أو الانتقاء عن طريق لجنة خاصة تنشأ لهذا الغرض.[1]

أما فيما يخص الطلبة غير الأجراء الذين هم بصدد تحضير أطروحة الدكتوراه، فيتم انتقاؤهم بعد دراسة ملفاتهم من قبل المجالس العلمية للمؤسسات المسجلين فيها بانتظام في الدكتوراه إبتداءً من التسجيل الثاني فما فوق، وكذا مرورهم على اللجان الخاصة التي تنظمها الندوات الجهوية للجامعات، مع اشتراط تقديمهم لشهادة استقبال أصلية صادرة عن هيئة جامعية

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" قرار رقم 379 المؤرخ في 05 أفريل 2017، يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي في الخارج بعنوان سنة 2017"، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

بالخارج ذات قدرات تكنولوجية وعلمية عالية، مع إثبات إشراف ثنائي وخطة عمل مصادق عليها من طرف الهيئات العلمية لمؤسسات التكوين العالي، وألا تتعدى سن المترشح 30 سنة بتاريخ 31 ديسمبر 2017.[1]

فيما اشترط القرار على الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون لأطروحة الدكتوراه، نفس الشروط العلمية سالفة الذكر بالنسبة إلى الطلبة دون تحديد شرط السن، على أن تتم دراسة الملفات من طرف المجالس العلمية للمؤسسة المستخدمة ومن طرف اللجان الخاصة التي تنظمها الندوات الجهوية للجامعات.[2]

ثانياً - على المستوى التنظيمي:

يعد الواقع التنظيمي من بين أهم الموارد التي تعول عليها علاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، هذا من منطلق أن التنظيم الجيد والمحكم يسهل عملية التعاون العلمي بشكل كبير، ويرفع من مردوديته، لذا يقترح أساتذة أفراد عينة الدراسة الميدانية في الجانب التنظيمي أهم الاقتراحات الآتية:

نسبة 43% من الأساتذة الباحثين يقترحون تسهيل الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال تسهيل عملية انتقال وتبادل الباحثين في الاتجاهين، وا ٍجراءات الحصول على رسائل الاستقبال ومساعدة الباحثين على إيجاد مشرف مزدوج، القيام بتسهيلات جمركية لاقتناء واستراد الأجهزة والمواد الكيميائية الخاصة بالمخابر،...،إلخ، ومحاولة القضاء على العوائق البيروقراطية بتوفير بيئة ملائمة للبحث العلمي والتطوير، حسب ما هو موجود في النصوص القانونية.

ثالثاً - على المستوى المالي:

إن تمويل البحوث العلمية في إطار التعاون العلمي الأورومتوسطي، هو بنسبة 90% من الدول الأوروبية، ونسبة 10% دول جنوب المتوسط، ويبدوا ذلك كنتيجة منطقية لآلية كان لديها

(1)– **المرجع، نفسه**، ص 04.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" قرار رقم 379 المؤرخ في 05 أفريل 2017، يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي في الخارج بعنوان سنة 2017"، **مرجع سبق ذكره** ص 05.

مهمة خدمة البحوث العلمية الأوروبية، إذ لا نزال بعيدين عن المبادئ المعلنة بسياسات البحث المشترك الأورومتوسطية.[1]

كما يخضع الحصول على بعض هذه الأموال للمشروطية السياسية، لذلك دقت الباحثة "شانا كوهين، Shana Cohen" ناقوس الخطر حول تأثير تدفقات المعونة الدولية وعملية الاندماج في السوق العالمي، وفي دور المؤسسات الأكاديمية، ليس فقط من حيث موضوع البحث، ولكن أيضاً من حيث توجهات النقاش الفكري في التغيير الاجتماعي والسياسي فبالنسبة إليها قد يكون النهج الليبرالي الجديد في التعلم والبحث هو المسؤول عن التغيرات في بنية العمل الأكاديمي وتقييمه.[2]

لذا يتفق 50% من أفراد عينة الدراسة الميدانية على ضرورة التمويل المشترك للبحوث والبرامج والمبادرات، كي لا تكون مجرد مساعدات لا تأثير للجزائر فيها من حيث تلبية الحاجيات وتحديد الأولويات، مع ضرورة زيادة المخصصات المالية الخاصة بجانب التعاون العلمي، وتعزيز الشفافية في تسييرها بتحديد الإجراءاتفي منحها، وا إدارتها وفق قواعد صارمة (متابعة صرف هذه النفقات وما يقابلها من إنتاج علمي).

في حين نجد نسبة 40% من أفراد نفس العينة، تتفق على ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة للبحث العلمي والتطوير في الجزائر، حتى لا يكون قطاع البحث العلمي والتطوير رهين تقلبات أسعار قطاع المحروقات في السوق الدولية.

وهو ما أكدته سياسة التقشف التي اعتمدها القطاع من جراء انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية والذي أدى إلى خفض الميزانية المخصصة للبحث العلمي، حيث قامت الوزارة بتقليص عدد المنح للسنة الجارية 2017[*]، رغم أن جميع الأساتذة المستفيدين من المنح قاموا مسبقاً بكل الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك، وأكدت وزارة التعليم العالي أن المنشور الذي

(1)- ريغاس أرفانيتس، **مرجع سبق ذكره**، ص 269.

(2)- ساري حنفي، ريفاس أرخانيتس، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

(*)- أنظر المادة (02) من القرار رقم 1267 المؤرخ في 23 ديسمبر 2015، يتضمن تحديد نسبة الأساتذة والباحثين المستفدين من العطل العلمية برسم السنة الجامعية 2017/2016، بنسبة خمسة بالمئة (05%) من التعداد الحقيقي لكل سلك.

أصدرته الوزارة لا يخص فقط مشاركة الجامعيين الجزائريين في التظاهرات العلمية المنظمة في الخارج، بل يتعلق كذلك بتنظيم التظاهرات العلمية في الجزائر من خلال استقبال المحاضرين الأجانب الزائرين للجزائر، وتنظيم علاقات التعاون مع الشركاء الأجانب وتسجيل الطلبة والمتربصين الأجانب بالجزائر وكذا تنظيم التنقلات في إطار المهمات الرسمية في الخارج.[1]

فاستكمال تنفيذ أي سياسة يتوقف على مدى توفر مصادر التمويل، حيث اعتمدت الجزائر في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، و الذي خصص مبالغ مالية معتبرة للبحث العلمي والتطوير، على موارد الموازنة العامة، والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى لاسيما الاقتراض من الخارج، غير أن الاعتماد على مصادر موارد الموازنة العامة يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب، وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل، لأن اعتماد هذه المصادر على الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

رابعاً -<u>على المستوى العلمي</u>:

يتفق 69%من أفراد عينة الدراسة الميدانية على ضرورة أن تكون أعمال البحث في إطار التعاون العلمي حول مشكلات ذات مصلحة مشتركة بين الطرفين الجزائري والأوروبي، وذلك من خلال التحديد الجيد لمواضيع البحث الجديرة بالاهتمام، بدءاً برصد المشاكل المشتركة العابرة للدول، وتحديد تقاطعها مع المشاكل الخصة لكل دولة، وصولاً لخطط موحدة لمواجهة التحديات المشتركة.

بينما تقترح نسبة 26% من أفراد عينة الدراسة الميدانية على ضرورة تطوير التبادلات العلمية والحراك الأكاديمي للباحثين من الشمال إلى الجنوب، فحسب رأيهم فإن أغلب التبادلات العلمية هي في شكل تربصات علمية ومنح من الجنوب إلى الشمال، والتركيز على زيادة تنظيم ورشات عمل قصيرة المدى تحت تأطير خبراء أوروبيون،و إنشاء مخابر بحث مشتركة ومجلات علمية دولية محكمة مشتركة، تنظيم ملتقيات علمية مشتركة، ولجان علمية مشتركة لمناقشة البحوث.

(1)- أفتيس زايدي، "تجميد جميع منح التكوين بالخارج لأساتذة التعليم العالي"، أنظر في:
تاريخ الإطلاع:(03/03/ 20018). **<u>https://www.ennaharonline.com</u>**

ضرورة تنويع الشركاء العلميين في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي على غرار فلندا، السويد، ألمانيا،..،إلخ، و عدم الارتباط العلمي الكلي بفرنسا، هو ما أكدت عليه نسبة 53% من إجابات الأساتذة المبحوثين، وهو نفس الرأي الذي دعى إليه مدير البحث العلمي والتطوير حفيظ أوراق لضرورة قطع علاقات التعاون العلمي مع الجامعات الفرنسية لأنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب واستبدلها بالعملاق التكنولوجي الألماني، وتوسيع الاستفادة من توسيع مجالات التعاون التكنولوجي مع هذا البلد المتطور اقتصادياً وصناعياً، فضلاً عن التوصل إلى ماهية الإمكانيات والفرص المتاحة للباحثين والطلبة الجزائريين، وكذا سبل التموين لتمكينهم من إجراء تربصات في مراكز البحث والجامعات الألمانية، خاصة وأن للجزائر علاقات إستراتيجية في مجالات البحث في الطاقة والتكنولوجيات الفضائية، مشيراً إلا أن الجامعات الألمانية لها احتكاك مع المحيطين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تسعى الوزارة إليه من خلال الاستفادة من هذه التجربة على حد قوله.

كما تتفق نسبة 40% من أفراد عينة الدراسة الميدانية، على ضرورة توسيع مجال الاستفادة من التعاون العلمي لكل العلوم والتخصصات العلمية، بما فيها تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك لتعزيز العلم وتحقيق تكامل العلوم والتخصصات لخدمة المجتمع، وتوفير مزيداً من فرص البحث العلمي والمنح الدراسية والحرية الأكاديمية.

حيث لاحظنا بأن الفئات الأكثر استفادة من التعاون العلمي مع الدول الأوروبية (النشر العلمي، التأطير المزدوج، المنح،...،إلخ)، نجدها ضمن تخصصات العلوم الأساسية بينما تحتل العلوم الاجتماعية مرتبة متدنية لاعتبارات تتصل أساساً بعامل اللغة.

هو ما جعل نسبة 82% من أفراد نفس العينة، يتفقون على ضرورة الاهتمام بالمستوى اللغوي للأساتذة الباحثين عامة، و أساتذة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة حيث يرون بأن هذه الإشكالية تعيق كثيراً عملية تحديد وجهة التربصات، وعملية الاستفادة من المنح، ومستوى التحصيل العلمي، معدل النشر العلمي الدولي،...،إلخ لاسيما وأن اللغة الإنجليزية تعد لغة النشر في الدوريات المفهرسة، وفي قواعد المعلومات العالمية، إذ نجد أن نسبة 96% من المقالات العلمية في العالم مكتوبة باللغة الإنجليزية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إعادة ترتيب الأفكار وتنظيم الخطوات للتعامل مع هذا الواقع، لأن الإطلاع على المستجدات

العلمية والبحثية في هذه الحالة مستحيل بغير إتقان اللغة الإنجليزية باعتبارها ضرورة لمتابعة المستجدات في العلوم، فتعلم اللغات يعتبر مسألة أساسية، فعلاوة على سهولة الاتصال الآلية و التي لا تزيد أهميته عن الجانب العملي، فإن المعرفة بلغة الآخر تكسب التبادل الشفوي والحوار زخماً ومذاقاً ولوناً لا يستطيع أي مترجم مهما بلغت موهبته ترجمتها.

وفي هذا الإطاقرأّ ت وزارة التعليم العالي والبحث العليم برنامجاً خاصاً لجلب الأساتذة الأجانب إلى الجامعات الجزائرية، في عدة تخصصات بهدف تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية إقليمياً ودولياً وتحسين مستوى التكوين العلمي، حيث تم تخصيص ميزانية وسكنات وظيفية للأساتذة الأجانب الذين سيتم جلبهم سواء كانوا مقيمين أو زائرين وهذا لتمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على الخبرات العالمية والخروج من القوقعة المحلية. لذا أعدت الوزارة برنامجاً يمتد على مدة أربع سنوات (2014-2017)، ركز اهتمامه على تحسين مستوى التكوين في اللغات الأجنبية، وخاصة الانجليزية والاسبانية والألمانية والإيطالية وحتى الفرنسية، وتطوير بعض اللغات الأخرى كالروسية والكورية والصينية وحتى الفارسية. [1]

وأضاف المسؤول عن العلاقات الخارجية للتعليم العالي والبحث العلمي أرزقي سعيداني بأن العمل على تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية دولياً عملية مستمرة ودائمة، حيث أن الجامعات الجزائرية تربطها 1200 اتفاقية دولية مع جامعات أجنبية، نظمت حوالي 300 ندوة دولية، وزارها أساتذة من مستوى عال من 64بلداً، فضلاً عن منح دراسية لتكوين 200 طالب جزائري في جامعات أجنبية في تخصص اللغات الأجنبية، وتكوين أساتذة مساعدين وأساتذة محاضرين في تخصص اللغات الأجنبية كذلك. وكانت وزارة التعليم العالي قد أعلنت رغبتها في جلب نحو1000 أستاذ جامعي من إسبانيا برتبة دكتوراه وماستر للتدريس في الجامعات الجزائرية في اللغتين الاسبانية والانجليزية لرفع مستوى التكوين والتحصيل العلمي في هاتين اللغتين للطلبة الجزائريين، واشترطت معايير صارمة في المستوى العلمي والمعرفي لهم، وكذلك سنوات الخبرة التي لا يجب أن تقل عن 12 سنة خبرة في ذات المجال.[2]

---

(1)- حسان حويشة، "أساتذة أجانب بالجامعات الجزائرية لتحسين ترتيبها العالمي"، بوابة الشروق، ص01-02، أنظر في: تاريخ الإطلاع:(2017/03/12) **https://www.echoroukonline.com/ara/articles/171779.html**

(2) **-** حسان حويشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

تشكل الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج عناصر قوة أكيدة ينبغي استعادتها أو الاستفادة منها عن بعد في إطار الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وذلك من خلال محاولة خلق جو عام يساعد على احتواء الكفاءات محلياً، والتي تعد السياسة الأنجع لتجنيب البلاد الخسائر المادية التي تنجم عن الاستعانة بالخبرات الأجنبية، وهو ما أكدت عليه نسبة 87% من أفراد عينة الدراسة الميدانية.

فإذا كان الإتحاد الأوروبي يسعى جاهداً لاستقطاب الخبرات البحثية من بلدان خارج أوروبا، فالأولى بنا أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على قدراتنا البحثية من الضياع واستقطابها وتقديم كل الدعم اللازم لها في الداخل كما في الخارج، فقد تضمن المسح الذي شمل ستة مائة وخمسين من الحاصلين على منح من المجلس الأوروبي سؤالاً عن الظروف التي تجعل الباحثين على استعداد لمغادرة أوروبا والعودة إلى أوطانهم الأصلية، وقد برزت إجابتان على هذا السؤال: يعود الباحث إلى وطنه في حال توفر ظروف عمل جيدة وتوفر البنى التحتية العلمية في الوطن،وا إتباع إجراءات تعيين شفافة في تلك الأوطان.[1]

لذلك يجب التسلح بالأدوات الأكثر فعالية لرفع قدراتنا التنافسية، وعلى رأس تلك الأدوات بذل كل ما يلزم للمحافظة على كفاءاتنا وتقديم الدعم اللازم لها على اختلاف أوجهه إذ يمكن الاستفادة من الكفاءات المهاجرة الجزائرية بطريقتين مختلفتين:

1-<u>التخفيف من حدة هجرة الكفاءات</u>: يتم ذلك بإتاحة المناخ السياسي والأكاديمي اللازم لازدهار البحث العلمي، لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات، وتوفير الحرية الفكرية للعلماء، ونشر مناخ علمي إيجابي وتشجيع المواهب العلمية، والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، إضافة إلى ضرورة أن تكون قواعد التوظيف والترقية عادلة وشفافة بحيث تكافئ المتميزين مادياً ومعنوياً يربط التعيينات والترقيات ربطاً أكبر بالبحث العلمي.

2-<u>الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في المهجر</u>: يكون ذلك ببناء شراكة مع العقول الجزائرية المهاجرة، فالعلماء الجزائريون اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية، لذلك فإنه بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض

(1)- وائل معلا، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص 62-63.

البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات الجزائرية، أن يكونوا خير عون إذا أُحسن الاختيار.[1]

يمكن الإشارة هنا إلى أن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، قد دعا أثناء افتتاح السنة الجامعية سنة 2009 بجامعة فرحات عباس بسطيف، الكفاءات المهاجرة للعودة، وتعهد أن توفر لهم الدولة الجزائرية جميع الشروط، وأن تعطيهم مقابلاً بقيمة ما يتلقوه في الدول الأوروبية والأمريكية.[2]

كما قد تم عقد عدة ملتقيات ومؤتمرات دولية، تجمع الكفاءات الجزائرية بالخارج مع نظرائهم في الجزائر، وبعض ممثلي المجتمع المدني الجزائري المهتم بقضايا الجالية والهجرة وقد كانت تلك الملتقيات فرصة للتحسيس بالدور والواجب التنموي للكفاءات المهاجرة وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات والجامعات الجزائرية.[3]

في نفس الإطار أشار وزير التعليم العالي الجزائري السابق رشيد حوارببة إلى أنه تم تعبئة ما يفوق 800 أستاذ باحث وخبير وتم إدماجهم ضمن تسع شبكات موضوعاتية يعملون فيها جنباً إلى جنب مع نظرائهم العاملين داخل الوطن، وأوضح أن النظام التعويضي الذي يجرى إعداده يهدف إلى تحفيز هذه الفئة ومنحها المكانة المستحقة بوصفها جزءاً من النخبة الوطنية.[4]

بهدف الاحتكاك وتبادل الخبرات والإطلاع على فرص الأعمال والشراكة التي توفرها السوق الجزائرية في شتى المجالات أمام حاملي المشاريع من أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا، احتضنت وحدة تطوير الأجهزة الشمسية ببوسماعيل تيبازة، بتاريخ 04 ديسمبر 2013 يوماً دراسياً حول موضوع: "الشراكة والأعمال لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا"، هدف هذا اللقاء الذي يندرج في إطار برنامج نشاطات الوكالة إلى إبراز فرص الأعمال والشراكة التي

(1)- الأخضر عزي، نادية براهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 419.

(2)- رسالة جامعة سطيف، "كلمة رئيس الجمهورية فخامة رئيس الجمهورية لجامعة سطيف"، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

(3)- صالح زياني، منير مباركية، " نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** العدد (13)(جامعة ورقلة، جوان 2014)، ص 324-325.

(4)- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.

تمنحها وتوفرها السوق الجزائرية في شتى المجالات أمام أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا.[1]

والذي يعد ثمرة تعاون بين الإتحاد الأوروبي ومعهد البحث والتطوير بفرنسا ومرسيليا للإبداع وأصحاب المشاريع في دول بحر الأبيض المتوسط، وهو موجه للرعايا الجامعيين المقيمين بفرنسا الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع تكنولوجي في دولهم، إذ قام 17 باحث بعرض ابتكاراتهم ومشاريعهم التي حازوا بها بجوائز تقديرية في مجالات وتخصصات تعتمد على التكنولوجيات الحديثة كالصيدلة والطب، والفلاحة والتغذية والإليكترونيك والميكانيك. وقد مثلت هذه التظاهرة العلمية فرصة اغتنمها الباحثون الجزائريون المقيمون بالخارج لاسيما بفرنسا لدعوة الجهات الوصية إلى ضرورة تذليل العقبات وتبسيط أكثر للإجراءات وتوضيح الرؤى تشجيعاً لابتكاراتهم في المجال العلمي والتقني، ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم ببلادنا، حيث طرحوا العديد من الأفكار بحثاً عن شركاء اقتصاديين للدخول إلى السوق الوطنية.[2]

ويبقى الشكل الأكثر خطورة، هو أن بعض الكفاءات أصبحت ترى أن وضعها في الدول المضيفة أفضل مما تقترحه دولتها الأم، والبعض يرى ما تقترحه السلطات الجزائرية غير كاف.

خامساً - <u>على المستوى المؤسساتي</u>:

تتفق نسبة 45%من أفراد عينة الدراسة الميدانية على ضرورة إنشاء هيئات متابعة للتوصيات التي تتبناها الدول في مؤتمراتها الدورية من أجل تقويم ما يتم إنجازه وتحقيقه في إطار التعاون العلمي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حيث يجب، وخلق مكاتب على مستوى الجامعات لإيصال المعلومات في وقتها مع شرح مفصل للتدابير المنظمة لها، مع إعطاء وقت كاف للأستاذ من أجل الاستفادة منها، وتكملة الاتفاقيات بمؤسسات متخصصة، مع وضع هيئات لمتابعة وتقييم الأعمال البحثية.

([1])-Souad Labri, Rencontre D'affaires Et De Partenariat, Infosoir, 08/12/2013 . Regarde : https://www.djazairess.com/fr/search/Bou+Isma%C3%AFl+Rencontre+d'affaires+et+de+partenariat

([2])-Algérie Presse Service, Tipasa: Plaidoyer Pour L'aplanissement Des Difficultés Aux Innovations Des Algériens Etablis En France, 07/12/2013, Regarde: **<u>https://www.djazairess.com/fr/apsfr/334468</u>**

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية

سنتناول من خلال هذا الجزء من البحث أهم السيناريوهات المحتملة للتعاون العلمي للجزائري الأوروبي، ذلك من منطلق أن مجال البحث لا يقتصر فقط على دراسة ما هو موجود في الواقع المعاش، إنما لا بد من التطلع لآفاق المستقبل من أجل تكوين قدرة على التنبؤ بأهم التحديات والرهانات الجديدة التي تواجه المنطقة الأورومتوسطية ككل والتي سوف تؤثر على مختلف مظاهر التعاون في المنطقة، عموماً إذا كان ماضي العلاقات بين الشمال وجنوب المتوسط حافلاً بالتحفظات فإن المستقبل يحمل في طياته فرصاً عديدة لتطوير وتصحيح هذه العلاقات، كما أنه ينطوي أيضاً على مخاطر كبرى بحدوث تراجع في هذه العلاقات.

المطلب الأول: سيناريو الفشل:

هذا السيناريو مبني على تعطل مسار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، حيث تعد النتائج المحققة في الجانب الاجتماعي والثقافي ضئيلة جداً، فمنذ البداية لم يحضى هذا الجانب من الشراكة بنفس أهمية الجانبين الاقتصادي والسياسي، وهنا تصدق فرضية صامويل هنتغتون والتي تأكد على أننا في اتجاه صراع حضاري وفكري لا محالة، بحيث المشاعر العدائية ورفض الآخر في تنامي مستمر، وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمقترب جديد يدل على بروز تهديد جديد لأمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، والكل يلاحظ هذه التخوفات وما يتبعه من فرض القيود على الحريات الدينية للمسلمين في الأراضي الأوروبية، وهذه المعوقات من شأنها جعل أي نوع من الشراكة يكون مستحيلاً ولا يمكن تطبيقه من بين أهم مؤشرات هذا السيناريو:

أولاً - طبيعة التطورات الجارية على صعيد تجربة العمل الأوروبي المشترك:

إن زيادة الصراعات داخل الإتحاد الأوروبي واتساعها، وانسحاب دول منه بسبب الأزمات الاقتصادية، وعدم السيطرة على كل ما من شأنه المحافظة على وحدة الإتحاد، فإن ذلك يعني بأن الوحدة الأوروبية تسير نحو نهايتها، وسيكون من نتائج ذلك تفكك ونهاية الشراكة، كما أن تعرض الإتحاد الأوروبي أو بعض دوله للأزمات الاقتصادية، كتلك التي حدثت في سنة 2008، قد تؤدي إلى انهيار اقتصاديات بعض الدول الأوروبية ذات الاقتصاد الضعيف، من

الدول التي انضمت حديثاً للإتحاد، أي أنها ستكون بحاجة إلى المساعدات من الدول الغنية في الإتحاد، وهو الأمر الذي يعني إعادة توزيع ميزانية الإتحاد الأوروبي من جديد على النحو الذي يُستقطع فيه جزء رئيسي من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية إجمالاً، والدول المتوسطية بصفة خاصة، كما أن الدول التي انضمت للإتحاد ستعمل على التركيز على قضايا الشأن الأوروبي ومن ثم تحد من اهتمامات أو انشغالات الاتحاد بقضايا غير أوروبية وتحديداً تلك الخاصة بجنوب المتوسط. (1)

ومن هنا يبدو واضحاً أن التطورات الخاصة بتجربة العمل الأوروبي المشترك سوف تؤثر بشكل ملموس على العلاقة مع دول جنوب المتوسط وتحديداً العربية منها، لا يعني ذلك أن التطورات الخاصة بالاتحاد الأوروبي ستكون حتماً سلبية ولكن على الأرجح أن تكون كذلك أما عن مدى وحدة الاختلاف ومساحة السلبي فيها فسوف تتوقف على التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط نفسها، الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن البعد الثاني الخاص بالتطورات المتوقعة في جنوب المتوسط.

ثانياً - <u>طبيعة التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط:</u>

يبدوا واضحاً بأن التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط تسير في اتجاه معاكس إلى حد ما عن الاتجاه العام الذي تسير باتجاهه التطورات في القارة الأوروبية، فبالإضافة إلى حقيقة أن دول منطقة جنوب المتوسط تنتمي إلى العالم الثالث، فإن هذه المنطقة لم تشهد حتى الآن أي عمل حقيقي على صعيد التعاون الإقليمي، ومن ثم فنحن نتحدث عن علاقة الاتحاد الأوروبي بكل دولة على حدى في الضفة الجنوبية، كما أن التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط تشير بوضوح إلى وجود فوارق هائلة بين المنطقتين على النحو الذي يضع حدوداً لآفاق التعاون المستقبلي بينهما، ويحد أيضاً من قدرة أي دولة من جنوب المتوسط على الفعل الذاتي في العلاقة مع الإتحاد الأوروبي. (2)

---

(1)- عماد جاد،"مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، **<u>مداخلة قدت إلى مؤتمر: العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 سبتمبر: الدوافع والآفاق</u>**"(عمان، 22-25 نوفمبر2005)، ص 15-16.

(2)- **<u>المرجع نفسه</u>**، ص 17.

كما مثلت ثورات الربيع العربي، تحدياً حقيقياً واختباراً هو الأول من نوعه أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية والتحديات الخارجية، فقد كانت الثورات العربية أزمة على حدوده الجنوبية، وهي الأزمة الكاشفة للعديد من الإختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسته الخارجية، والتي استدعت مراجعته للسياسة المتوسطية من حيث الأولويات والسياسات.

فقد جاءت ثورات الربيع العربي في الوقت الذي تأججت فيه أزمة اليورو اشتعالاً وهي الأزمة التي هددت بتماسك الاتحاد الأوروبي، لذا ركز الإتحاد على كيفية حل أزماته الداخلية مما جعل السياسة الخارجية في آخر أولوياته، وهو ما أثر سلباً في سياسته الخارجية تجاه ثورات الربيع العربي من خلال فشله في طرح رؤية للتعامل معها، بل وأصبح دوره تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، كما أسفرت الأزمة عن إتباع الإتحاد لسياسات تقشفية قوضت من قدرته على تقديم الحوافز المالية، في إطار سياسة المشروطية، مما أثر بالسلب في فعالية سياساته تجاه جنوب المتوسط. (1)

كما أكدت تجارب التاريخ على عدم زوال التناقضات القائمة بين أوروبا والمتوسط وخاصة دول المغرب العربي ومنها الجزائر في شتى المجالات، فضلاً على أن ارتباط الدول المغاربية بالدول الأوروبية لن يساعدها على أن تصبح أكثر تكاملاً ونمواً ، بل يعمل على إدماجها فيما يسمى بـ: "الليبرالية الجديدة"، وما يتبع ذلك من أنواع الهيمنة والتبعية على جميع المستويات، وبالتالي اندماج الدول المتوسطية في الاقتصاد العالمي المهيمن. وأن الدول الأوروبية وبكونها الطرف الأقوى والأغنى والأكثر تقدماً وتطوراً فقد حرصت على أن تنحصر التفاعلات من جانب واحد فقط، وهو جانب التدفق من الشمال إلى الجنوب شاملاً المساعدات والأفكار والأطر النظرية أيضاً ، فالواضح حتى إلى حد الآن أن الاتجاه العام لدى دول الإتحاد الأوروبي يتمثل في ضخ المساعدات والأفكار وأيضاً الأطر النظرية دون أن تترك العلاقة للتفاعل ودون أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً الثقافية. (2)

---

(1)- رغدة البهي، " السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات،مجلة السياسة الدولية هايدي عصمت كارس،2015/12/26، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: (2017/03/08) **http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx**

(2)- عماد جاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

وبالتالي لابد من إعادة النظر في حزمة البرامج الأوروبية المطروحة على دول جنوب المتوسط والحرص على مراعاة جوانب الخصوصية الثقافية والحضارية بمفهومها الشامل لدى مجتمعاتها. وهو الأمر الذي لا يمكن أن يأتي إلا من رؤية أوروبية تؤمن بأن العلاقة مع دول جنوب المتوسط هي علاقة تفاعلية متبادلة وليست مجرد توجيه من جانب وتلقي من جانب آخر. (1)

-نجد الدكتور سمير أمين يطرح جملة من الانتقادات، يستهلها بجزمه بأن عملية الشراكة الأورو-متوسطية فشلت كلياً ومرجع ذلك أن المشروع قد صمم على أسس غير مقبولة وعديمة المصداقية وبالتالي يستحيل تطبيقها، وا ن كانت تحمل بعض النو ايا الصادقة وذلك راجع إلى تركيبة الطرفين، الإتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة واحدة، وأما دول جنوب وشرق المتوسط تتفاوض كل واحدةعلى حدى، حيث قُدم لهذه الدول مشروع اتفاق تحت عنوان الشراكة.(2)

-أما الدكتور عامر لطفي فتطرق إلى مفهوم الشراكة في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من حيث مدلولها وأهدافها لينتهي في الأخير بمقومات الشراكة الناجحة.

فمن مفهوم الشراكة يرى الكاتب بأن الشراكة لابد أن تستند على طرفين اثنين وذلك لإقامة تعاون حقيقي ومتطور يستند على "مبدأ المصالح المشتركة"، الذي يقوم على أساس إمكانية قيام الأطراف المتعاونة بتبادل القيم ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية عبر تدفقاتعكسية مفيدة للأطراف جميعاً ومتطورة كماً ونوعاً مع مرور الزمن، فإذا غاب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة عن مساعدة من طرف ما للطرف الآخر، هذا ما نلاحظه من خلال الشراكة الأورومتوسطية حيث يغلب عليها طابع المساعدات لرفع وتيرة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتحسين البنى التحتية بشكل عام بما يخدم مصلحة الطرف الأوروبي، ونظراً لغياب مبدأ المصالح المشتركة بقيت العلاقات بين الطرفين ضعيفة وغير مستقرة محكومة بالتقلبات

(1)-عماد جاد، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

(2)- سمير أمين، "الأقلمة الأورو-متوسطية-البديل"، في العلاقات العربية الأوروبية، قراءة عربية ناقدة، سمير أمين وآخرون(مصر: مركز البحوث العربية والافريقية، 2002)، ص95

والتغيرات في المنطقة، قابلة للتراجع باستمرار.[1] وفي الأخير يتطرق إلى مقومات الشراكة الناجحة فيحصرها في ثلاث مقومات أساسية وهي:[2]

أ-الإرادة السياسية: لابد من توفر الإرادة السياسية لإقامة الشراكة بين الطرفين المتفاوضين حيث تؤمن التغلب على عدة معوقات وتتجاوزها.

ب-القناعة بالمشروعات المطروحة للتفاوض: أي أنه لابد أن تتبع القناعة من كلا الطرفين لدراسة المشروعات المشتركة، التي تعود بالنفع على الطرفين، وهذا لا يمكن بلوغه إلا بالأخذ والعطاء وطرح البدائل والمناقشة والتقييم، وذلك لبيان مصالح كل طرف واحترامها من قبل الطرف الآخر، بل لا بد من عملية إقحام للأطراف المعنية للتفاوض على المشروعات المشتركة الواجب تنفيذها للوصول إلى شراكة حقيقية، وليس التكيف مع مبادئ طرحت من قبل طرف آخر.

ج-ضرورة التعاون: وذلك بأن تكون المسؤولية كاملة للأطراف المعنية سواء في طرح المشروعات المشتركة أو تطبيقها على أرض الواقع لاحقاً وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها على جميع الأصعدة، وجعل كل طرف المصلحة المشتركة هي ركيزته الأولى للعمل الجماعي.

نستنتج مما سبق أن الشراكة الحقيقية للطرفين المتفاوضين تكون بتحقيق مشروعات مشتركة تعود بالنفع العام على الطرفين، لا يستأثر فيها طرف على آخر بهذه الشراكة.

المطلب الثاني: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية هامة مفادها أن التعاون العلمي الجزائري الأوروبي سيستمر على حاله، بتحقيق مكاسب الطرف الأوروبي وتعزيز موقعه الريادي في الفضاء الأورومتوسطي، بينما ستبقى وضعية الدول الجنوبية بما فيها الجزائر في وضعية التبعية وفق معادلة (رابح-فاشل)، فرغم المسميات المختلفة لصيغ العلاقات من تعاون ومشاركة وشراكة إلا أن المحتوى الحقيقي لهذه العلاقات يشير بوضوح إلى تحكم أوروبي كامل في مسار التفاعل،

(1)- عامر لطفي، "الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية في ظل برشلونة"، **مجلة قضايا إستراتيجية** (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ماي 1997)، ص 08.

(2)- **المرجع نفسه**، ص19

فالإتحاد الأوروبي يدخل العلاقة بصفته طرفاً واحداً، بينما يحرص على أن تكون علاقاته وتفاعلاته مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط على أساس فرادى، ومن بين أهم مؤشرات هذا السيناريو:

أولاً -نمط العلاقة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية:

في إطار العلاقات الدولية وبسبب الإختلالات البنيوية بين الكتلة الأوروبية المنتمية للعالم المتقدم، والموحدة في المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تمتلك من المقومات الكبيرة في إدارة علاقتها الدولية في مختلف الجوانب، ودولة مثل الجزائر المنتمية إلى عالم الجنوب والتي كانت إلى وقت قريب مستعمرة أوروبية، نقول في إطار هذه المعادلة المختلفة أنه من الصعوبة بما كان الحديث عن تكافئ الفرص في إطار التعاون والتنافس فنتيجة لهذه المعادلة التي قامت على أساسها الشراكة الغير سوية والغير متكافئة بين الطرفين فإن الحصيلة إلى حد الآن تعكس الإطار العام لاتفاق الشراكة والذي عزز بموجبه الطرف الأوروبي موقعه الريادي في الفضاء الأورومتوسطي، إذ يمكن أن نلمس مجموعة من الحقائق التالية:

1-أولوية الجانب الاقتصادي في اتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلاسل ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً وهي الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية، ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين السلال الثلاثة، مع اتخاذ مبادرة على تكثيف التعاون إقليمياً وثنائياً في آن واحد، علماً بأن المستوى الإقليمي للتعاون شكل ما نسبته 10% فقط من الشراكة الأورومتوسطية. وبالرغم من أن الدول الأوروبية تتحدث في كل مرة على الشق الإنساني وضرورة الاهتمام به بنفس درجة المجالات الأخرى. [1]

(1)- إزابيل شيفر، "مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصاديأكثر الجوانب تقدماً"، (ترجمة: عارف حجاج) أنظر في:

تاريخ الإطلاع: (2018/03/12). **http://p.dw.com/p/7VRx**

إلا أن الواقع يثبت على أن الجانب الاقتصادي هو الذي استحوذ على الجزء الأكبر من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، يعمل من خلالها على استعادة منطقة جنوب المتوسط، خاصة دول المغرب العربي إلى المجال الحيوي الأوروبي و الفوز به في إطار التنافس الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتوسيع نطاق أسواقها جنوب المتوسط، بمعنى آخر يكون مفهوم الشراكة من وجهة نظر أوروبية هو بناء فضاء اقتصادي وأمني وأوروبي يستجيب لديناميكيات العولمة بأبعادها الإقليمية، وعلى هذا الأساس عرف ناصف حتى الشراكة بكونها، "نهج أوروبي للتحالف مع الدول التي كانت في وقت ما ضمن دائرة النفوذ الأوروبية بأسواقها، وموارد ها الأولية، وبما فرض عليها من ثقافة ولغة".[1]

2- عدم إعطاء أهمية للجانب الاجتماعي:

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي والإنساني للشراكة تحديداً البعد العلمي، لو قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بين التعاون العلمي والتقني في اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، نجد بأنه هناك ازدواجية المعايير في التعامل مع الموضوع، فمثلاً بالنسبة للجزائر النص على جانب التعاون العلمي، كان كبند فرعي ضمن التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، بهدف تشجيع إقامة صلات وثيقة بين المجموعة العلمية في أوروبا والجزائر من خلال السماح بالنفاذ إلى برامج البحث والتطوير في أوروبا ومشاريعها في شبكات التعاون اللامركزي وتقوية طاقات البحث وتفعيل الاختراع التقني ونشر المعرفة الفنية.

في حين نجد أن موضوع التعاون التقني والعلمي في اتفاقيات المشاركة الأوروبية الإسرائيلية تم النص عليه كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي مع إسرائيل وقد تم تفعيل هذا التعاون في 04 اتفاقيات منفصلة وهي:

-اتفاقية ملكية مشغلي وسائل الاتصال والملكية الحكومية.

اتفاق التعاون الفني والعلمي بين الاتحاد الأوروبي وا إسرائيل والبرنامج الإطاري الأوروبي للتنمية التقنية والبحوث.

-اتفاقية المواصفات والمقاييس المخبرية الجديدة.

(1)- محمد الهناش ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص 05.

-الاتفاقية المتعلقة بانضمام إسرائيل إلى برنامج جاليليو لملاحة الأقمار الصناعية التابعة للإتحاد الأوروبي.

يرى المفكر العربي سمير أمين بأن المشاريع الأورو-الإفريقية، والمشاريع الأورو-العربية غطاء لمشروع إمبريالي جديد يسمح لأوروبا الغربية بالسيطرة على جنوبها الإفريقي والعربي وشرقها الأوروبي، على شكل أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية محاولة منها لإحياء ماضيها الاستعماري وا ٍن مشروع الأقلمة في العالم الثالث لا يأخذ معناه الصحيح إذ لم يصمم لوضع هياكل متناسبة مع البحث العلمي والتكنولوجي الناجح القادر على تطوير التكنولوجيات والمساعدة في نشرها الفعلي مع ضمان الحماية داخل الفضاء الإقليمي المعني إن فعل ذلك يدخلنا بالضرورة في صراع (يجب القبول به) ضد قواعد الحماية المزعومة للملكية الثقافية والصناعية أي ملكية الاحتكارات الصيدلية لبلدان الشمال التي لا يهمها محو الإيدز في إفريقيا، بقدر ما يهمها جلب الأرباح الباهظة من بيع الأدوية بأثمان مرتفعة.[1]

أما الدكتور عبد الحميد براهيمي فيصيف التجمع المتوسطي بأنه فكرة أوروبية نيوكولونية، حيث تتميز العلاقات الأورومتوسطية بالعلاقات الأورو-مركزية والهيمنة الاقتصادية والثقافية والبحث عن أسواق جديدة وعن منافذ جديدة.

كما يحاول التجمع الأوروبي أن يساهم في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الضفة الجنوبية وفق صيغة تناسب دوره وطموحاته، تقوم هذه الصيغة على معادلة يلتزم الاتحاد الأوروبي بموجبها بتقديم دعم مالي وتقني مغر إلى الدرجة التي تشجع دول الضفة الجنوبية في المقابل على فتح أسواقها وربط اقتصادياتها بالاقتصاد الأوروبي، بصفة خاصة، وبالاقتصاد العالمي بصفة عامة، وأيضا تحديث مجتمعاتها بما يتلاءم أو يتوافق مع منظومة القيم الغربية، وما يسمى بالملائمة التشريعية.[2]

في هذا الإطار تدخل عملية الاستيراد الجاهز للأنظمة التعليمية من الغرب على اعتقاد أن استقدام نظام متطور لدى الآخر يجعلنا أيضاً تتطور، مع العلم أن أي نظام تعليمي ينبغي أن يتطابق مع معطيات اجتماعية وا ٍنسانية محلية وفق الموروث الثقافي والحضاري، وتبني

(1)- سمير أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

(2)– حسن نافعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

الجزائر للنظام (ل.م.د)، بدون تحديد أسسه ولا ماهيته، جعل بوادر فشله تلوح في الأفق بعد سنوات قليلة من اعتماده. (1)

ثانياً -ازدواجية التعامل مع مسألة الهجرة في إطار التعاون الجزائري الأوروبي:

إذ نجد بأن مسألة الهجرة التي أخذت حيزاً كبيراً من النقاشات في إطار مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، فيها ازدواجية التعامل الأوربي فمن جهة تطالب إيقاف تدفق الهجرة إلى بلدانها، ومن جهة أخرى تفتح أبوابها على نخب دول الجنوب الأمر الذي يقلل من فرص التنمية للدول الجنوب. (2)

فبالرغم من كل التنازلات والامتيازات التي تعرضها السلطات الجزائرية على الكفاءات المهاجرة مقابل العودة والعمل في الوطن وتنميته، لم تلقى استجابة معتبرة، بل على العكس لا يزال نزيف العقول مستمراً، وبشكل أكثر خطورة، فبعض الكفاءات أصبحت ترى بأن وضعها في الدول المضيفة أفضل مما تقترحه دولتها الأم، والبعض الآخر يرى ما تقترحه السلطات الجزائرية غير كاف. هو ما أكدته تدفقات الطلبة الجزائريين على المركز الثقافي الفرنسي، للراغبين في الحصول على شهادة إتقان اللغة الفرنسية الضرورية لإتمام دراستهم بالجامعات الفرنسية وغيرها من الجامعات الأوروبية التي تشترط إتقان اللغة الفرنسية.(3)

فبعدما كان التسجيل بشكل مباشر بالمركز، اضطر عشرات آلاف من الطلبة من مختلف ولايات الجزائر إلى التوافد إلى العاصمة منذ صبيحة يوم الأحد 29 سبتمبر لغاية 01 نوفمبر 2017، مما تسبب في حالات من الإغماءات وسط الوافدين، كما ظهر في فيديوهات نشرها بعض الحاضرين، فتسجيل 700 ألف طالب بالمركز الثقافي الفرنسي يعتبر صفعة للجامعة

(2)– إبراهيم بن داود، عبد القادر البقيرات، "نظرية التكامل المجتمعي واستشراف رفع قياس أداء جامعات العالم الإسلامي"**مجلة الدراسات المستقبلية**، الجزء (17)، العدد (01)(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ماي 2013)، ص48.

(2)– سعيد اللاوندي، "عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع، الآفاق، التحيات"، **مجلة قضايا**، العدد (13)(المركز الدول للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي 2006)، ص 45.

(3)- سارة بوكابوية، "طوابير ومعاناة أمام المعهد الفرنسي، طلبة جزائريون يصابون بالإغماء من أجل فيزا الدراسة في فرنسا هاف بوست عربي"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:(2018/01/04) . **http://www.huffpostarabi.com/2017/10/30/storyn18420322.html**

الجزائرية والبلد والتاريخ، والأهم من كل هذا هل تعمدت فرنسا إهانة الجزائر عشية أول نوفمبر بفتحها التسجيل في كل التخصصات لـ700 ألف طالب في يوم واحد؟، فالجزائر تحتفل بعيد اندلاع الثورة التحريرية، وكفاءاتها في طوابير الانتظار أمام المعهد الفرنسي للحصول على الفيزا.

في نفس الوقت مازالت فرنسا تستغل تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في الجزائر لاستقطاب المزيد من كفاءاتها، وهو ما تأكد في محتوى المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية الفرنسية رقم (0274)(*)، الصادرة في 17 نوفمبر 2017 الذي ينص على إلغاء شهادة المعادلة لتخصص الطب، بعدما قررت السلطات الفرنسية منح رخص مؤقتة للعمل لفائدة طلبة الطب الأجانب في مختلف تخصصات الطب والصيدلة وجراحة الأسنان المتخصصين بعدد مناصب مفتوحة تقدر بـ5 آلاف منصب[1] يأتي هذا الإجراء الفرنسي بالتزامن مع الإضراب الذي يشنه الأطباء الجزائريون المقيمون للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وما زاد المشهد غرابة مشاركة الأطباء المقيمين العاملين بأكبر المستشفيات في الجزائر مستشفى "مصطفى بشا" في هذا الإضراب. في الوقت الذي يؤكد فيه المرسوم التنفيذي الفرنسي، علىأنّ الطبيب الأجنبي وبعد حصوله على الموافقة بالانتقال إلى العمل في الأراضي الفرنسية، سيتمتع بنفس الحقوق فيما يتعلق بالأجور والإجازات والحماية الاجتماعية مثله مثل أي طبيب فرنسي.

وأظهرت دراسة حكومية فرنسية، أنّ باريس ستكون بحاجة إلى أطباء أجانب يتصدرهم الجزائريون حالياً، وذلك لسد العجز في عدد الأطباء الذي تعانيه البلاد و الذي أصبح يهدد المساواة في الحق في العلاج، كما أشارتوزارة الصحة الفرنسية إلى أنّه في آفاق 2025 سيرتفع عدد الأطباء بنسبة أقل من الحاجة العامة للعلاج، ولفتت إلى أن معالجة الوضع لا يمكن أن تتم من دون مراجعة القوانين، لأنّ عدد الأطباء العامين والمتخصصين سيبقى مستقراً

(*)- أنظر الملحق رقم (06).

([1])- République Française, Décret N° 2017-1601 Du 22 Novembre 2017 Relatif A L'exercice Temporaire De La Médecine, De La Chirurgie Dentaire Et De La Pharmacie Dans Le Cadre Des Articles L. 4111-1-2 Et L. 4221-1-1 Du Code De La Santé Publique, JORF N°0274 Du 24 Novembre 2017,P02.

رغم أنّ الواقع يفرض رفع عدد الممارسين لتلبية حاجيات الفرنسيين من حيث العلاج في فرنسا[1]. وهو ما سيزيد من هجرة الكفاءات الجزائرية وزيادة انتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية تحديداً إلى فرنسا.

المطلب الثالث: سيناريو الإستمرارية والتغيير:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن نتائج التعاون العلمي الجزائري الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية لم تكن متكافئة من حيث الفرص، إذ تبدوا فرص الشريك الأوروبي أكبر من فرص الطرف الثاني الجزائري، رغم ذلك تحاول الجزائر الاستمرار في هذه الشراكة وتطوير فرصها بجهود حثيثة، بهدف تحسين المتحقق من تلك الفرص من جهة، من جهة أخرى تبذل مجهودات لتحسين وضعية البحث العلمي والتطوير، للوصول إلى معادلة (ناجح-ناجح)، من بين أهم المؤشرات:

أولاً -جهود الجزائر في تحسين وضعية البحث العلمي والتطوير:

إن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2015، يحمل في طياته آفاق البحث العلمي والتطوير، يعد نقلة نوعية للبحث العلمي يجعله في خصم التنمية، يهدف المشرع الجزائري من خلاله إلى تحويل نتائج البحث والمعرفة من النطاق الأكاديمي إلى العالم الاقتصادي والاجتماعي وذلك بعد تحديد مواضيع الأبحاث العلمية وفقاً للاحتياجات الوطنية[*]. كمرحلة جديدة يمكن أن نقول عنها دسترة الحقوق الأكاديمية وحرية البحث العلمي والتطوير للتمكين الجامعة من المساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني، كما عزز التعديل الدستوري لسنة 2016 [**] البحث العلمي بإنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي يتولى مهمة ترقية البحث العلمي، فضلاً عن اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير.

---

(1)- أسماء منور،"فرنسا توظف 5 آلاف طبيب أجنبي في مستشفياتها"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:(2018/03/12). **https://www.ennaharonline.com**

(*)- للتفصيل أكثر في الأهداف يمكن الإطلاع على المواد (07) و(08) من القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21، **مرجع سبق ذكره.**

(**)- للتفصيل أنظر، المادة (44) من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري، **مرجع سبق ذكره.**

لقد أبدت النخب الجامعية ارتياحها لإدراج حرية البحث العلمي ضمن تعديل الدستور الجديد واعتبرت إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إضافة نوعية ستعطي لهذا الميدان المكانة التي يستحقها للمساهمة في التنمية الوطنية والابتكار.

وفي هذا السياق قال البروفيسور شاهد العربي مدير "جامعة وهران01" لجريدة "الشعب" أن تعديل الدستور تطرق إلى ما يسمى بالجيل الثالث من الحريات الفردية على غرار الحق في بيئة سليمة وحرية البحث العلمي،...إلخ، واعتبر أن الجزائر سايرت التطورات الديمقراطية الحاصلة في العالم بدسترتها للحريات الأكاديمية على اعتبار أن هذه الأخيرة منصوص عليها في دساتير كبريات البلدان الديمقراطية وبلادنا تصبوا إلى هذه المرتبة، كما أفاد بأهمية إعطاء البحث العلمي المرتبة الدستور لأنه يعني البحث عن المجهول، و أنه من الضروري جداً أن يحصل الباحث على كامل الحرية كي يحصل على النتائج الجديدة والابتكارات، وأشار إلى الظروف الاقتصادية التي تعرفها البلاد في الوقت الراهن، وتوجهاتها نحو اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، بالقول أن الجزائر بحاجة ماسة اليوم للباحث وكي يلعب دوره المنوط في ميدان التطور لابد أن يحظى بالمكانة التي يستحق. وأوضح أن الإضافة التي حملها تعديل الدستور، هي أن القوانين السابقة تعتبر الباحث مواطناً عادياً، أما الآن فيصبح له مقام خاص ومحمي من قبل القانون، لكن هذا يحملنا في نفس الوقت مسؤولية كباحثين لأن الحرية لا تعني الفوضى أو المساس بمصالح الآخرين.

كما أكد "سماتي زغبي" الأمين العام للفيدرالية الدولية للباحثين، أن دسترة البحث العلمي معناه تكريس مهنة مستقلة وليست مهنة تستند إلى التكوين الجامعي ما يمكنها من المساهمة في التنمية تكون قاطرة لجر البلاد نحو الرقي والتقدم، ورأى في الهيئة العلمية الجديدة على مستوى الرئاسة رسالة مفادها أن القاضي الأول للبلاد سيكون على اطلاع بما يدور داخل الحقل العلمي، لأن المجلس الوطني هو من سيتولى مهمة تقييم الانجازات ويعطي التوجهات الكبرى للبحث العلمي.[1]

(1)– حمزة محصول،" وثيقة مراجعة الدستور حملت إضافات للبحث العلمي والتكنولوجي"، 2016/01/16 أنظر في :
www.ech-chaab.net تاريخ الإطلاع: (2017/07/12).

ثانياً -المطالبة الجزائرية بتقييم الشراكة الأورومتوسطية:

على ما يبدو أن الدبلوماسية الجزائرية كان لها ملاحظات حول الشراكة الأورومتوسطية والفرص التي ستحققها للجزائر قبل الدخول فيها، لذلك لم يكن الدخول في هذه الشراكة سريعة ومبكرة كما في الحالتين المغربية والتونسية من ناحية، من ناحية ثانية أن الدبلوماسية الجزائرية تعرف حجم وثقل الجزائر الجيوسياسي في المنطقة، لذلك كانت المباحثات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي صعبة نوعاً ما، وكان من نتائجها أنها تأخرت في التوقيع عليها إلى عام 2002، مع ثلاثة سنوات إضافية للدخول حيز التنفيذ سنة 2005، وبذالك كانت الجزائر آخر الدول التي انضمت للشراكة. بعد مرور عشر سنوات من دخول الشراكة حيز التنفيذ لم تكن الدبلوماسية الجزائرية بقناعتها مرتاحة للعشر سنوات التي مضت وكانت ترى أن الفرص التي جنتها منها لم تكن بالمستوى المطلوب، وأن الخسائر كانت أكبر، لذا كان من الضروري أن تبدي الدبلوماسية الجزائرية رأيها ومن ثم المطالبة وبشكل صريح بضرورة إعادة تقييم الشراكة.[1]

وهذا التقييم الذي تنشد إليه الجزائر لا يستهدف التشكيك بالشراكة بالقدر الذي تعمل على ضمان إعادة التوازن إليها، لاسيما وأن هذه الشراكة أقامت حواراً مفتوحاً وتعاوناً شاملاً يتضمن الأبعاد السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية.

إذ قامت الجزائر بجهود كبيرة باتجاه إعادة تقييم الشراكة، فقد أبلغ وزير خارجية الجزائر رمطان لعمامرة، مسئولي الإتحاد الأوروبي على هامش الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة في بروكسل، علىعدم ر ضى حكومته عن نتائج تنفيذ اتفاق الشراكة وعليه فقد بات من الضروري إعادة النظر في هذه الشراكة من خلال تقييم أكبر وبشكل دقيق في ظل الاحترام المتبادل وتوازن المصالح، وأكد على وجود إمكانية تكييف الشراكة بشكل يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجزائر لأن ظروف إبرام هذا الاتفاق في سنة 2002 لم تعد نفسها اليوم سواء في الجزائر أو في أوروبا.

(1)- محمد الهناش ناجي، الشراكة الأوروجزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، كلية العلوم، جامعة تكريت، العراق، 27 جانفي 2017، أنظر في:
http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2017-02-10-23-44-46/747-2017-01-27-
تاريخ الإطلاع:(2018/03/06).

بناءاً على الرغبة اتفق الطرفان الجزائري والأوروبي خلال زيارة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي سبتمبر 2015، على إجراء مفاوضات المراجعة للشراكة بين الطرفين، لأجل تكييفه وقد برر الطلب الجزائري بدراسة أعدها مجموعة من الخبراء تضمنت المبررات وراء ذلك. ولقد وجهت الجزائر انتقادات بشأن الشراكة، وكانت وجهة نظرها أن هذه الشراكة تحقق مصلحة الجانب الأوروبي على حساب المصلحة الجزائرية، ويؤمل من محادثات إعادة التقييم الانتقال إلى مرحلة جديدة تعود بفائدة أكبر على الطرفين، وتصحيح الإختلالات والمسارات بشكل صحيح، وتسوية المشاكل وا ٍقامة شراكة عادلة. (1)

إن هدف الجزائر بمطالبتها بإعادة تقييم اتفاق الشراكة الأورومتوسطية كان من أجل الوصول إلى نتائج أفضل، بالتركيز أكثر على الجانب الاقتصادي والتجاري لاتفاق الشراكة (*)،لابد هنا أن نذكر على سبيل المثال النجاح التفاوضي في تأجيل منطقة التبادل الحر من عام 2012 إلى عام 2017، ومن ثم إلى عام 2020، رغم صعوبة جولات المفاوضات يفتح لها الآفاق الواسعة لقيادةالشراكة مستقبلاً مع الإتحاد الأوروبي وا ٍرغامه على مشاركتها له في سياساته، وهذا من منطلق دافعين مهمين:

- دور الجزائر كفاعل أساسي في الحفاظ على استقرار المنطقة.
- كون الجزائر ممول موثوق بالغاز للاتحاد الأوروبي.

عدالة المطلب الجزائري، وتفهم الجانب الأوروبي لهذا المطلب، أدى إلى اتفاق مشترك بين الطرفين لضرورة إعادة تقييم الشراكة وبما يؤمن مصالح الطرفين على وفق معادلة (رابح-رابح)، بالانتقال إلى مرحلة جديدة تعود بفائدة أكبر على الجانبين، والتي يمكن أن تتكفل بجميع جوانب الأبعاد، والمضي قدماً نحو تصحيح ما لم يتم تطبيقه بشكل جيد وتعزيز المكتسبات، وتسوية المشاكل من جذورها وا ٍقامة شراكة عادلة، وعلاقات ثقة وروابط أكثر قرباً وذات فائدة متبادلة.

(1)- "محادثات جزائرية أوروبية حول مراجعة اتفاق الشراكة"، 2015/12/09، أنظر في:
تاريخ الإطلاع:(2018/03/28). **http://www.mae.gov.dz/news_article/3593.aspx**.

ثالثاً -تبادل زيارة بين المسؤولين:

بهدف تعميق المحادثات حول سبل التطبيق الفعلي لإجراءات المرافقة المتفق عليها في إطار التقييم المشترك لتطبيق اتفاق الشراكة، وبدعوة من وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، قامت السيدة فديريكا موغريني الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، بزيارة رسمية للجزائر لمدة يومين 09-10 أفريل 2017، وهي الزيارة الثانية من نوعها التي تقوم بها بعد سبتمبر 2015، بهدف تعزيز علاقات التشاور والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وتأكيداً لإرادتهما لإقامة تعاون واسع وشامل ومعمق على كافة المستويات، كما مثل اللقاء فرصة لبحث آفاق تعزيز وتوسيع علاقات الشراكة.

في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، قامت السيدة موغريني في اليوم الأول من زيارتها 09 أفريل 2017 بإلقاء محاضرة لها بجامعة الجزائر 3، وذالك بمناسبة "**الذكرى 30 عن برنامج المبادلات بين طلاب جزائريين وأوروبيين اراسموس+**"، الذي تشارك فيه الجامعات الجزائرية بموجب اتفاق التعاون العلمي الجزائري الأوروبي. أمام حضور كبير من الطلبة وأساتذة ومسؤولين جامعيين صرحت المسئولة الأوروبية أن التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أصبح في الآونة الأخيرة مكثفاً حيث يعمل الطرفان بشكل وثيق على إيجاد حلول للمشاكل المشتركة و أن الأولوية بالنسبة للطرفين تكمن في إيجاد العلاقة بين الجامعة وعالم الشغل من جهة وتوفير مناصب شغل من جهة أخرى، وأشارت إلى أن 600 طالب جزائري استفادوا من منح في إطار برنامج "اراسموس+" بين سنتي (2015-2016)، كما استفاد منه أيضاً العديد من الأساتذة الجامعيين، وقد كانت هذه المحاضرة فرصة لفتح النقاش للطلبة لطرح تساؤلاتهم وانشغالاتهم حول برامج بحث التعاون الأوروبية الجزائرية.[1]

كما قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ طاهر حجار، بزيارة لبروكسل بلجيكا، في 26 أكتوبر 2017، للتوقيع على اتفاق التعاون في العلوم والتكنولوجيا، والذي يقضي بمشاركة

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" الجزائر الإتحاد الأوروبي: الأستاذ محمد مباركي يستقبل فديريكا موغريني بجامعة الجزائر 3"، أنظر في :
https://www.mesrs.dz/ar/activite/-/asset_publisher/p6wGth8Kfee5/content/m-mohamed mebarki-assiste-a-la-conference-de-mme-federica-mogherini-al%E2%80%99universitealger تاريخ الإطلاع: (2017/04/25).

الجزائر في مجال البحث والابتكار في منطقة المتوسط (PRIMA)[*] ولقد سمح هذا اللقاء للطرفين للبحث في سبل التعاون وكيفية تعزيزه في ميادين البحث العلمي والابتكار كما أن التوقيع على هذا الاتفاق سيمكن الطرفين من تعزيز تعاونهما الثنائي في ميادين إستراتيجية ذات الاهتمام المشترك.[1]

تهدف مبادرة الشراكة من أجل البحوث والابتكار فى منطقة المتوسط إلى تعزيز التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل في مجال البحث والابتكار في دول حوض البحر المتوسط، وذلك من خلال إنشاء برنامج لتمويل مشروعات بحثية تستهدف مواجهة التحديات المجتمعية المشتركة التي تواجه عمليات الإنتاج الغذائي المستدام، وتوفير المياه في منطقة حوض البحر المتوسط وهذا على أساس من الملكية والتمويل المشتركين للمشروعات البحثية، حيث تقوم الدول الأعضاء بالاشتراك في إدارة وتمويل مبادرة ميزانية أكثر من 494 مليون يويرو (274 مليون يورو من الدول المشاركة، 220 مليون يورو من الدول الأوروبية)، مع قيام الاتحاد الأوروبي بتوفير تمويل إضافي لهذه المشروعات من خلال برنامج "هورايزون 2020"، بالإضافة إلى مساهمات الدول المشاركة. [2]

(*)- **برنامج بريما:** "Partnership For Research And Innovation In The Mediterranean Area" (PRIMA) برنامج أوروبي مشترك معني بالبحث والابتكار يطلق عليه الشراكة في مجال البحوث والابتكار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (بريما)، يتمحور هذا البرنامج حول إيجاد حلول مبتكرة لمشكلات الأنظمة الغذائية والمواد المائية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وتطبيق تلك الحلول، يشارك في هذا البرنامج سبع دول غير أعضاء في الإتحاد الأوروبي وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، وتركيا. للمزيد أنظر في:

-"Partnership For Research And Innovation In The Mediterranean Area" (PRIMA),Consulter :
https://ec.europa.eu/research/environment/index.cfm?pg=prima

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الأستاذ طاهر حجار يجري محادثات في بروكسل مع المفوض الأوروبي للبحوث"، أنظر في: تاريخ الإطلاع: (2018/02/15).
https://www.mesrs.dz/ar/activite/-/asset_publisher/p6wGth8Kfee5/content/hadjar-s-entretient-a-bruxelles-avec-le-commissaire-europeen-a-la-recherche?redirect=https%31

(2)-"Partnership For Research And Innovation In The Mediterranean Area": (PRIMA), Algeria joins PRIMA Research And Innovation Partnership, Brussels, 27 Octobre 2017, Regarde;
https://ec.europa.eu/research/index.cfm?pg=newsalert&year=2017&na=na-261017
تاريخ الإطلاع: (2018/03/20).

كما تهدف مبادرة (بريما،PRIMA)، إلى تعزيز الشراكة والتفاعل بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص والحكومة والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بالإضافة إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير حلول مبتكرة للمسائل الملحة؛ لتجنب تجزئة الجهود البحثية، مع مراعاة الجوانب البيئية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية ويستمر البرنامج العلمي (بريما،PRIMA) لمدة 10 سنوات (2018-2028).[1]

-ضرورة إقامة برامج إقليمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، حيث تندرج العناصر المختلفة في استراتيجيه شاملة، وباستلهام التجارب الناجحة لبعض البرامج الثنائية التي مولها الإتحاد الأوروبي، لذلك فإن إطلاق مبادرة إقليمية مكرسة لتنمية القدرات الجماعية بهدف محاربة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية، مع ضرورة إيجاد آلية تسمح بإقامة ممر بين احتياجات دول جنوب وشرق المتوسط والبلدان الأوروبية على صعيد الابتكار.

ثانياً -استشراف مغرب عربي قوي:

لقد احتضنت تونس في جويلية 2016، الاستشراف للمغرب العربي لسنة 2030 على هامش فعاليات الملتقى الذي تنظمة سنوياً جمعية يوغرطة للاندماج المغاربي، حول ترقية قطاع السياحة في المنطقة المغاربية والتي لا تتجزأ عن الفضاء العربي الأوسع، وقد حضر أعمال الندوة مسؤولون وبرلمانيون وجمعيات مدنية وخبراء، خرج هذا الملتقى والندوات الأخرى بوثيقة تسمى" نشرية اليقظة"، والتي لخصت ندوات الاستشراف للمغرب العربي لعام 2030 في شكل معطيات وتوصيات عملية، لترسل النشرية إلى جميع هيئات المغرب العربي والحكومات والجمعيات وتنشر النشرية عبر الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي.[2]

يحمل هذا الاستشراف نفساً طويلاً، عبر ثلاثة مسارات في الزمن سميت بخطط الطريق: 2012-230-2050.

(1)– محمود سعد، "توقيع إتفاقية الشراكة من أجل البحوث والابتكار بين مصر والإتحاد الأوروبي"، بوابة الأهرام 30 /2017/10، أنظر في :

تاريخ الإطلاع:(19/03/ 2018) **http://gate.ahram.org.eg/News/1634550.aspx**

(2)– بشير مصيطفى،"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"، **سلسلة صناعة الغد**(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2016) ص151-152.

- **الخطة الأولى:** هي خطية اليقظة الإستراتيجية للمغرب العربي.
- **الخطة الثانية:** هي خطة الصعود الشامل للمغرب العربي.
- **الخطة الثالثة:** هي خطة التطور للمغرب العربي.

وعند نهاية كل مرحلة يتم قياس منسوب الوعي الجماهيري ودرجة اليقضة لدى الحكومات بجدوى تطبيق رؤية التقدم وفق معايير قياس علمية محددة كما يتم تقييم أداء المبادرة في حفز الحكومات على تجسيد تلك الرؤية.

والمؤكد أن نجاح استشراف المغرب العربي 2030 سيسمح بإنتاج مقاربة عملية ومعرفية وعلمية لاستشراف العالم العربي كافة والمغرب العربي بالخصوص لمواجهة الشراكة الأوروبية نداً لند دون تبعية أو رضوخ أو تشرذم في العلاقات الأوروبية المغاربية، حتى لا يفتح الباب أما الأطماع الأوروبية في القارة السمراء. [1]

وأخيراً نقول بأنه بالنظر إلى الأوضاع الحالية التي تعيشها كل منطقة في الضفتين، والمستوى الذي بلغته الشراكة، فإن السيناريو المستقبلي المرجح هو السيناريو الثاني، أي استمرار الوضع الحالي مع بعض التحسن في أرقام المبادلات.

(1)- بشير مصيطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

الخلاصة والاستنتاجات:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد مدى مساهمة النتائج العلمية المحققة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي في تحقيق التنمية في الجزائر، ثم حصر أهم المشاكل التي تعيق عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وحوصلة أهم الحلول والمقترحات لتفعيل عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي، لنتناول أخيراً أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي، توصلنا إلى أن:

قلة التخطيط الوطني الدقيق في تحديد مجالات ومواضيع الأبحاث المنجزة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، أدى إلى غياب ملائمة المعرفة العلمية لاحتياجات المجتمع. فالتمويل الأوروبي للبحوث العلمية كان له تأثيراته التي تخدم مصالح الدول الممولة التي قد تتفق أحياناً، وتتعاض في أحيان كثيرة مع الأولويات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي الجزائري، كما أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يتجاهل إلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا للاستفادة من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد توجه الطرفين لإقامة علاقة تعاون علمية إستراتيجية.

هو ما يدل على أن هناك مجموعة من المشاكل تتقارب في حدتها تعيق عملية إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية والتي تتمحور حول: طبيعة النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية، المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، طبيعة المستوى الحالي للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي الكفيل بانتقال المعرفة إلى الدول الأوروبية(عدم الاهتمام بمواضيع البحث المحلية، هجرة الكفاءات)،...،إلخ.

أما عن أهم السبل والمقترحات الكفيلة بترقية التعاون العلمي الجزائري الأوروبي فهي تتلخص في: ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، تسهيل الإجراءات الإدارية والقضاء على العوائق البيروقراطية، ضرورة التمويل المشترك للبحوث والبرامج والمبادرات حتى لا تكون مجرد مساعدات لا تأثير للجزائر فيها من حيث تلبية الحاجات وتحديد الأولويات، التحديد الجيد لمواضيع البحث الجديرة بالاهتمام والتي تخدم مصلحة الطرفين، تنويع الشركاء العلميين مع توسيع الاستفادة من التعاون العلمي لجميع التخصصات العلمية، مع ضرورة الاهتمام بالمستوى اللغوي للباحثين الجزائريين، إضافة إلى محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المجودة في الخارج والتي تمثل عناصر قوة ينبغي استعادتها أو الاستفادة منها عن بعد

إنشاء هيئات مشتركة لمتابعة وتقييم ما تم انجازه وتحقيقه في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي.

وأخيراً توصلنا إلى أن مستقبل التعاون العلمي الجزائري الأوروبي مرتبط بمدى نجاح أو فشل الشراكة بين الضفتين في حوض المتوسط.

الخـــــاتمـــة

الخـاتمـــة:

بعد انتهائنا من التنقيب عن واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، على أساس تشخيص واقعها وتحليل متغيراتها، تبين لنا بأن لا أحد يعارض حقيقة أننا نعيش عصراً أصبحت فيه المعرفة دالة للثروة ومصدراً أساسياً للنمو،ومحركاً فاعلاً لجميع الأنشطة الاقتصادية، فقد أضحى تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكثر فأكثر بمتغير امتلاكها لمصادر المعرفة، ومرهونا بمدى قدرتها على إنتاجها، لاسيما أن امتلاك الموارد المادية لم يعد كافياً وحده لتحقيق تنمية شاملة.

بما أن عملية إنتاج المعرفة مرتبطة بالبحث العلمي ارتباطاً عضوياً ، وأنها عملية تراكمية لها دور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثاً ،واستخداماً وتطبيقاً ، فإنه لا مجال فيها للعزلة والانغلاق على الذات، حيث تقتضي نجاح سياسة البحث العلمي والتطوير ضرورة انفتاح منظومة التعليم العالي، والبحث العلمي والتكنولوجي على العالم في ظل الاتجاهات الدولية الحديثة، وذلك من خلال العمل في إطار شراكة دولية تؤمن بأن امتلاك المعرفة حق إنساني مطلق لكل شعوب الأرض، و أن الشراكة على هذا الأساس تضمن الانتفاع اللامشروط من التراكم المعرفي العالمي، كما تضمن العمل على إنتاج المعرفة محلياً، تمهيداً لتحقيق تنمية شاملة، وبالتالي استقلال قومي حقيقي.

لقد احتلت سياسات الدول العربية المتعلقة بالتعليم العالي خلال السنوات القليلة الماضية مساحة هامة ضمن برامج التعاون العلمي الإقليمي لاسيما في إطار الشراكة الأورومتوسطية حيث تلقت الجامعات ومؤسسات البحث العربية دعماً ومساعدات كبيرة من قبل الدول المانحة؛ وحسب ما جاء في مضمون عملية برشلونة فإن مفهوم الشراكة يؤكد على الاعتماد المتبادل ومن ثم على النتائج الإيجابية لكلا طرفي العلاقة. غير أن اختلال التوازن بين الدول سياسياً واقتصادياً ، واجتماعياً ، قد ألقى بضلاله على واقع العلاقة التعاونية، فالمانح هنا هي الدول الأوروبية والتي تضع سياساتها وفقاً لمصالحها ولديها مؤسسات تضع هذه السياسات، بينما

المتلقي والتي هي دول الضفة الجنوبية، تنظر إلى الأمر كأنه قضية الحصول على منح وليس تعاون، دون أن تقف موقف واحد ويكون لها مؤسسات تحدد مصالح بلدانها وتتعامل في سياستها الخارجية على هذا الأساس، فلا يتوقع من هذه الشراكة أن تعكس بالضرورة الأولويات العربية بقدر ما تعكس الأولويات الأوروبية.

من هذا المنطلق استهدف البحث في جانبه التطبيقي تسليط الضوء على تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بهدف تحديد الدور الذي لعبته الشراكة الأورومتوسطية في رفع الإنتاجية العلمية للباحثين الجزائريين، ومدى مساهمة النتائج العلمية المحققة في التغلب على المشكلات والتحديات التي نواجهها بطرق علمية لبلوغ التنمية، وبعد ذلك شخصنا أهم المشاكل التي تعترض عملية إنتاج المعرفة، هذا ما سمح لنا بحصر الحلول الكفيلة بترقيةالتعاون العلمي الجزائري الأوروبي؛ ليساهم بكل قوة في دينامكية المنظومة المعرفية وبعدها المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، هذه الطريقة في البحث سمحت لنا كذلك باستخلاص أهم السيناريوهات المتوقع حصولها في المستقبل القريب وبعيد المدى، وأعتقد أن هذه التوقعات من أهم إفرازات هذا البحث.

تبين لنا بأن محددات البيئة الداخلية تفرض مجموعة من القيود والضغوط تحول دون تشكل بيئة قادرة على استيعاب متطلبات عملية إنتاج المعرفة في الجزائر. في حين أفرزت محددات البيئة الخارجية مجموعة من التحديات، فرضت تغيرات سريعة على جميع الدول لإدخال إصلاحات عميقة وجذرية في مختلف الميادين طبقاً لمفهوم العولمة، حيث لقيت فكرة التعاون العلمي الدولي قبولاً واسعاً بوصفها إحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة وتبادلها ونقلها، وضرورة ملحة تحتاجها جميع البلدان على حد سواء، لإيجاد حلولاً صحيحة لمشكلاتها المتعددة والتحديات الكبرى التي تواجهها.

جاء ضمن هذا المسعى اهتمام الجزائر بإقامة علاقات تعاون في المجال العلمي، وكانت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أهم ما استفادت منه الجزائر، للوصول إلى التميز واكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا. غير أن تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بينت لنا بأن جميع علاقات الترابط التي تتشكل بين النظامين الوطني للبحث

العلمي والتطوير في الجزائر مع النظام البحثي الأوروبي، هي علاقات بسيطة، سطحية لا تتعدى زيادة معدلات النشر العلمي المشترك، إيفاد الباحثين والطلبة لإتمام دراستهم الأكاديمية في أوروبا، أو في شكل تربصات قصيرة ومتوسطة المدى تمنح للباحثين وأساتذة جامعيين، والاستفادة من إمكانيات بحثية ومالية لم تكن متوفر على المستوى المحلي. في حين تقل علاقات التعاون المباشر بين المؤسسات البحثية الجزائرية والأوروبية في مجال اكتساب ونقل التكنولوجيا، أو عملية التعاون الدولي ذات الهدف الوحيد هو تكوين اليد العاملة المتخصصة بغية التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

عدم وجود تخطيط وطني دقيق لتحديد مجالات ومواضيع الأبحاث المنجزة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، أدى إلى غياب إستراتجية تربط وظيفياً بين إنتاج المعرفة العلمية واحتياجات المجتمع المتطورة باستمرار. فالتمويل الأوروبي للبحوث العلمية كانت له (في الواقع) تأثيراته التي تخدم مصالح الدول المانحة التي قد تتفق أحياناً، وتتعاض في أحيان كثيرة مع الأولويات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، كما أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يتجاهل تماماً إلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا للاستفادة من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد توجه الطرفين لإقامة علاقة تعاون علمية إستراتيجية.

هذا ما يؤكد وجود معيقات عميقة تحد من عملية إنتاج المعرفة في الجزائر وربما في سائر الدول العربية المنضوية في إطار الشراكة الأورومتوسطية. تتمثل هذه المعيقات أساساً في طبيعة النصوص القانونية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، ومستوى الإنفاق المادي والتسهيلات الإدارية، والمتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي. لذا فإن المستوى الحالي للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي كفيل بانتقال آليات إنتاج المعرفة إلى الدول الأوروبية وليس العكس وهذا بسبب عدم الاهتمام بمواضيع البحث المرتبطة بالمشاكل المحلية، إضافة إلى عامل آخر مهم للغاية هو هجرة الكفاءات العلمية القادرة فعلاً على استيعاب مناهج وتقنيات الاختراع والتطوير، التي تعرّضت عن قصد لسياسات الجذب والإغراء المادي والحضاري والتي تعجز دولهم عن توفيرها لهم، وهذا في الواقع يمثل معضلةً حقيقيةً أمام الدول الضعيفة، ولا يبدو له حلاً في الأفق أو المستقبل القريب. ومع هذا يمكن إيجاد حلول أولية كفيلة بترقية التعاون العلمي الجز ائري الأوروبي وبالتالي تحد

بنسب معينة من نتائج هذه المعضلة؛ كضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقضاء على العوائق البيروقراطية، والتمويل المشترك للبحوث والبرامج والمبادرات حتى لا تكون مجرد مساعدات تخدم في الواقع الطرف المانح، والتحديد الجيد لمواضيع البحث الجديرة بالاهتمام والتي تخدم مصلحة الطرفين، وتنويع الشركاء العلميين مع توسيع الاستفادة من التعاون العلمي لجميع التخصصات العلمية، مع ضرورة الاهتمام بالمستوى اللغوي للباحثين الجزائريين، إضافة إلى محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المجودة في الخارج والتي تمثل عناصر قوة ينبغي استعادتها أو الاستفادة منها عن بعد، مع ضرورة إنشاء هيئات مشتركة لمتابعة وتقييم ما تم انجازه وتحقيقه في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي. وأخيراً يبقى مستقبل التعاون العلمي الجزائري الأوروبي مرتبط بمدى نجاح أو فشل الشراكة بين الضفتين في حوض المتوسط. وعلى هذا المستوى (أي مستوى فشل أو نجاح هذه الشراكة)، يجب الإقرار ابتداءً بأن الهدف الذي يجب أن تتفق عليه كل أطراف الشراكة الأورومتوسطية على مستوى تبادل المعرفة العلمية هو قضية نقل آليات وطرق ومناهج إنتاج المعرفة التقنية والعلمية إلى دول الجنوب النامية، الأمر الذي يسمح لها ببناء ذاتي سيؤول إلى تحقيق استقلال حقيقي. لكن الأمر ليس كذلك، فمن خلال التحليلات النظرية التي عرّضت متغيرات الإشكالية للمساءلة العلمية، وعلى أساس النتائج الميدانية التي أعادت تركيب العلاقة بين هذه المتغيرات على ضوء الواقعية الكلاسيكية، فإنه يمكن الحكم على أن الشراكة الأورومتوسطية لم تساهم على الإطلاق في تحقيق المأمول والمتوقع في مجال إنتاج معرفة حقيقية قادرة على بناء نهضة عميقة، وهذا رغم وجود مظاهر شكلية لتعاون علمي يبدو في الظاهر أنه تعاون حقيقي وبنّاء. وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بيننا وبين دول الشمال هي علاقة تعاون لا علاقة شراكة باعتبار أن مصطلح الشراكة يقتضي الندية والتوازي في الإمكانات المادية والمعنوية بين الأطراف المشتركة، وحتى التعاون كان عموديا ولم يكن أفقيا ما يعني أننا الطرف الأضعف في المعادلة، ولسنا فاعلين في فرض شروط تسمح بأخذ المعرفة اللازمة لبناء تنمية حقيقية تنتهي إلى استقلال البلاد عن التبعية الحضارية، وهذا الضعف ناتج طبعاً عن الضعف السياسي والاقتصادي. فالمؤشرات الحقيقية لهذا التعاون العلمي تدل على مستويات ضعيفة جداً، بسبب

اقتصار هذا التعاون العلمي على بعض أشكال التعاون التي نصنفها في الأشكال الصورية والمتمثلة في استفادة الباحثين من تربصات بحث في مدة زمنية لا تسمح بتكوين عميق في التخصصات الدقيقة المعنية بإنتاج معرفة تقنية قادرة على إخراج دول الجنوب من التبعية. كما أن زيادة معدلات النشر العلمي المشترك لا تعني شيء في هذه القضية كذلك، ورغم أهمية هذه الأشكال في تأهيل الكوادر والكفاءات البشرية للقيام بعملية البحث والتطوير، إلا أن التجربة تبين بوضوح عدم كفايتها للانطلاق بأعمال بحثية جدية وتأسيس قاعدة البحث العلمي، لأن الهدف من التعاون العلمي هو ملائمة نتائج البحث العلمي مع الظروف المحلية، وتوطين تقانات جديدة وأساليب عمل تتفاعل مع البيئة المحلية لتصير قادرة على معالجة إشكاليات هذه البيئة. لذلك يجب التركيز على تنفيذ الأعمال البحثية والفنية من خلال التعاون العلمي الخارجي محلياً، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة محلياً، مع ربط هذه الأعمال بالمتطلبات المحلية. إن هذه التوجهات التي توصلنا إليها بعد نهاية هذا البحث سمحت لنا بنفي الفرضية الأساسية التي بنيت عليها الدراسة، والتي أثبتت أن الشراكة الأورومتوسطية ساهمت بشكل كبير في زيادة إنتاج المعرفة في الجزائر. وهذا ما يجعلنا نقول بأن بعض المظاهر العلمية الناتجة عن الاتفاقية والتي تبدو (في البداية) عند إلقاء نظرة سطحية على الواقع أنها إيجابية؛ كالحراك العلمي الأكاديمي للأساتذة والطلبة، والنشر العلمي المشترك، والمشاركة في الملتقيات العلمية والاستفادة من الإشراف المزدوج، هي عند النظر العميق معاول هدم وليست عوامل بناء، لأن هذا التعاون العلمي يساهم في الواقع في انتقال المعرفة إلى الدول الأوروبية، لأنه يهتم بدراسة إشكاليات خارجة عن اهتمامات الجزائر، وبالتالي لا تمثل أية إضافة حقيقية للإنتاج المعرفي الجزائري، مما جعل الدول الأوروبية أكثر استفادة من هذا التعاون العلمي لأنه زاد في هجرة الكفاءات العلمية الجزائرية للدول الأوروبية. ويجب الإقرار بعد هذا النفي للفرضية الأساسية للدراسة أن إثبات الفرضيات الفرعية الأخرى لن يغير من أمر الواقع شيء.

فإثبات فرضية تقر بأن الاحتكاك العلمي بين الباحثين والأساتذة الجزائريين والأوروبيين من خلال التكوين في الخارج بكل أنواعه، وحضور الملتقيات العلمية، والإشراف العلمي، زاد من مستوى إنتاج المعرفة العلمية في شكل منشورات علمية مشتركة، وخبرات تدريسية. سيسمح لنا فقط بالحديث عن الحصول على المعارف والخبرات والمهارات، وتوسيع دائرة الاتصال بين

أفراد الأسرة العلمية، وارتياد مدارس الدكتوراه ودورات التدريب الأوروبية، ومخابر ووحدات بحث الجامعات المضيفة، بالإضافة إلى تسهيل الإمكانيات المتاحة في مجال الحراك المهني بعد التخرج في عدد من التخصصات، وتمكين أصحاب أطروحات الدكتوراه من فرص النشر العلمي الدولي المحكم خلال وبعد مناقشة الأطروحة.

أما على مستوى تأثير اللغات الأجنبية على المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية. فإن هذا المتغير (إتقان اللغات) واضح التأثير في الدفع إلى المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية، إذ أن أغلبية الأساتذة المشاركين في الملتقيات العلمية الأوروبية يتقنون اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية) إتقاناً جيداً بحثاً وكتابة ونطقاً، فباعتبار بحوث المؤتمرات والملتقيات العلمية تتضمن العرض المباشر والحوار مع الباحثين المشاركين، فالمشاركة تقتصر على الباحثين الذين يتقنون اللغات، فيداخلون ويعقبون ويتعرفون على أهل العلم والخبرة في مجال تخصصهم. لكن ما تأثير ذلك على واقع إنتاج المعرفة في الجزائر، إذا كان المشاركون أنفسهم غير واعين تماماً بأن هذا العبء (إنتاج المعرفة في الجزائر) يقع على عاتقهم، فوعيهم لا يتجاوز حد مشاركة علمية في أوروبا تسمح لهم بالتأهيل الوظيفي (يعني مصلحة شخصية) وفي أحسن الأحوال إقامة علاقات ربما تسمح لهم بالهجرة في المستقبل القريب. وفي كلا الحالتين تبقى هذه الذهنية بعيدة عن الاستعداد لبناء عنصر بشري قادر على حمل هذا العبء.

أما افتراض عدم وجود تأثير لاتفاقيات الشراكة العلمية بين الجزائر والدول الأوروبية على نشر بحوث ودراسات الباحثين الجزائريين في الدوريات الأوروبية المتخصصة. فقد أدت الزيادة المطردة لاتفاقيات التعاون العلمي، وبرامج البحث العلمي في إطار التعاون العلمي الجزائري، إلى زيادة إقامة علاقات تعاون علمية بين الباحثين الجزائريين والأوروبيين، مثل: زيادة معدلات النشر العلمي في المجلات العلمية الأوربية المتخصصة والمشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية،...إلخ، غير أن هذه الزيادة لم ترتبط بأداء كيفي متميز. وهذا ما يسمح لنا بنفي هذه الفرضية حيث لا يوجد هناك تأثير لاتفاقيات الشراكة العلمية بين الجزائر والدول الأوروبية على نشر بحوث ودراسات الباحثين الجزائريين في الدوريات الأوروبية المتخصصة وهو تأكيد للنفي الأول المتعلق بالفرضية الأساسية. في المقابل هناك مجموعة من العوائق متقاربة في حدتها تحد من عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

أي إثبات صحة الفرضية البديلة بأن معوقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي تحد من عملية إنتاج المعرفة في الجزائر. إذ نجد أن أكثر من ثلثي الأساتذة الجزائريين أعضاء الدراسة الميدانية غير مطلعين على مضامين الاتفاقيات العلمية المبرمة بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وهذا راجع لقلة الاهتمام وضعف الاتصال، والأهم من هذا عدم تلمس مخرجات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي على مستوى هذه الشراكة.

-من بين أهم النتائج المتوصل إلها:

- على الرغم من كون الجانب الإنساني في العلاقات الأورومتوسطية، يمثل عنصر مهم في تحقيق تقارب وتفاهم الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، غير أن الأهداف الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية تركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية، التي تخدم مصلحة دول الإتحاد الأوروبي، على حساب الجانب الإنساني الذي من دونه لا يمكن أن نتحدث بتاتاً عن تعاون حقيقي قوامه تكافئ الفرص والمصالح بين طرفي العلاقة التعاونية.

- عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة في مجال التعاون العلمي، تحدد الاحتياجات الأولية للمجتمع تبنى على أساسه المشاريع العلمية التي يتم تناولها في إطار التعاون العلمي، هذا ما جعل النشاط العلمي للباحثين الجز ائريين في إطار التعاون العلمي جهوداً مشتتة ومجزأة، وفي اتجاهات مختلفة دون أي تراكم علمي واضح.

- استحالة المشاركة في إنتاج المعرفة في الدول الأوروبية، والإطلاع على المستجدات العلمية والبحثية، بدون إتقان اللغات الأجنبية.

- إن الزيارات العلمية التي يقوم بها الباحثون الجزائريون للدول الأوروبية مهمة، ولكن الأهم من ذلك هو استقدام الخبراء الأوروبيون المختصين من الخارج للمساعدة على تطوير البحوث المحلية، وهذا يتطلب تعريفاً واضحاً لاحتياجات بحثية محلية، ورصد إمكانات مادية كافية لتشجع الكوادر الخارجية للعمل في المؤسسات البحثية المحلية.

- إن النجاحات العلمية المحققة في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، التي يمكن الإطلاع عليها منشورة، أو حتى المكافآت المغرية، لا تضمن بالضرورة أن تقود إلى تطبيقات من النمط الصناعي على المستوى المحلي، إذ تستطيع استراتيجيات التعاون أن تكون ذات

تأثير سيء على اختيار مواضيع البحث، بما أن الإمكانيات المادية والوجهة العلمية تجتمع غالباً مع مصالح مجتمعات الدول الأوروبية، مما يؤدي إلى انصراف الباحثين الجزائريين عن المواضيع البحثية التي تهم بلادهم.

- بالرغم من الزيادة المطردة لعدد اتفاقيات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، إلا أنه لم يرتبط بهذه الزيادة أداء كيفي متميز. فالبحوث والدراسات ما هي إلا جهود منفصلة عن بعضها البعض، فالبحث العلمي لا ينتهي بالإجابة عن إشكال فحسب،وا ٍنما منتهاه أن يستثمر في إنتاج المعرفة أو تغيير الواقع.

- الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين يتأثر بواقع وحالة الشراكة الأورومتوسطية، لكن ليس بصفة كلية، بل هناك عوامل أخرى تخرج عن إطار الشراكة يجب البحث عنها ودراستها بجدية، فالتعاون العلمي نظام مفتوح يتكامل مع بيئة (داخلية وخارجية)، يجب أن تكون حاضنة له، حيث يحتاج إلى مدخلات من نوع خاص (باحثين متميزين، ميزانية معتبرة للبحث العلمي، تشريعات واضحة، أنظمة إدارية سلسة) وا ٍلى نموذج معرفي وتسييري خاص يضمن معالجة هذه المدخلات، لأن طبيعة المخرجات تتحدد وفق طبيعة مدخلاتها، وكذلك حسب نوعية الأنظمة التي تتفاعل معها، والتي تستقبل مخرجاتها من جامعات، ومؤسسات اقتصادية.

-الوضع المعولمي قد يفيد البحث العلمي والتطوير إذا ما توفر على شروط الشراكة بجذب الخبرة والمعرفة (المشاركة في إنتاج المعرفة) بالوسائل المعلوماتية والقدرة على تأمين وحفظ الموارد من المدخلات الجيدة والمخرجات الفاعلة، وقد يكون سلبياً يزيد من هجرة الكفاءات وامتصاصها إذ لم تكن جامعاتنا على قدر مقبول على الأقل من الجذب اللازم لحركية ذوي الكفاءات والمهارات واستيعابهم كمدخلات ومخرجات.

-رغم كل التنازلات والامتيازات التي تعرضها السلطات الجزائرية على الكفاءات المهاجرة مقابل العودة والعمل في الوطن وتنميته، لم تلقى أية استجابة معتبرة بل العكس نزيف العقول لا يزال مستمراً .

وللتوصل إلى ما تصبو إليه الجزائر من خلال هذا التعاون العلمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، يمكن أن نقدم أهم التوصيات التالية:

- الاعتماد على سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها، وفي نفس الوقت العمل بكل جدية على إنتاج العلم والتكنولوجيا، وعدم الاكتفاء بعملية النقل لوحدهامع ضرورة إعادة النظر في ترتيبات وا ٍجراءات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي، بما يخدم مصالح جميع الأطراف المتعاونة.

-رفع نسبته الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وجعله في مستوى التطلعات المنتظرة من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بإعتبارة القطاع المنتج للموارد البشرية المؤهلة القادرة على قيادة ركب التنمية وكذلك لإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجيا اللازمة لهذه التنمية، مع وضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بفعالية وكفاءة وفق الأولويات.

- ضرورة تنويع مصادر تمويل قطاع البحث العلمي حتى لا يبقى هذا القطاع رهين تقلبات أسعار قطاع المحروقات في السوق الدولية، حيث تطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي غير مستقر.

-الاهتمام بالمستوى اللغوي للأساتذة الباحثين؛ لأن تعلم اللغات تعد مسألة أساسية في عصر العولمة، مع ضرورة توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للبحث والإبداع والابتكار.

- إجراء مسح شامل للكفاءات الجزائرية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها، ومواقعها، وميادين اختصاصها وظروف عملها، ومحاولة بناء شراكات علمية معها للاستفادة من قدرات هذه العقول، ومعارفها من واقعها.

-إذا تم في الماضي عقد اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة، والدول المتوسطية متفرقة، فإنه من الأجدر بالدول المغاربية تصور وضع صيغة للتنسيق والتكامل، عبر إستراتيجية موحدة تتيح الدخول في شراكة أورو-مغاربية، بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي كطرف والدول المغاربية مجتمعة كطرف ثاني. وذلك لتقوية مراكز الدول المغاربية في إطار حوار الشراكة مع الأطراف الأخرى بغية الاستفادة من الظروف الدولية المحيطة،

وتقوية الموقف التفاوضي اتجاه أوروبا والعالم الخارجي بصفة عامة. ويكون الإتحاد المغاربي نواة لتكامل عربي منشود.

وفي الأخير نأمل أن يبقى مجال دارستنا مفتوحا كقاعدة انطلاق للباحثين المختصين للتوسع أكثر في هذا الموضوع، والبحث عن آليات جديدة من خلال المبادرة بدراسات أخرى علمية ميدانية متخصصة كما أرجو أنني قد وُفقت ولو بشكل بسيط في وضع لبنة أولية في صرح إعادة النظر في موضوع التعاون العلمي الجزائري الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الجداول:

رقم الجدول : **الصفحة**

الجدول رقم (01): يوضح تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر..... 109

الجدول رقم (02):. يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج تنمية الموارد البشرية..... 113

الجدول رقم (03): تطور إنشاء مخابر البحث الجامعية بين سنة (2000-2015)..... 158

الجدول (رقم 04): تطور مجموع عدد الأساتذة الدائمين حسب الدرجة العلمية..... 163

الجدول (رقم 05): تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير في مرحلة التدرج..... 163

الجدول (رقم 06): تطور عدد الباحثين الدائمين..... 164

الجدول (رقم 07): تطور النشر العلمي الدولي..... 169

الجدول (رقم 08-أ): مؤشرات حجم النشر العلمي الدولي للفترة الممتدة (2000-2011) 169

الجدول (رقم 08-ب): النشر العلمي حسب التخصصات العلمية..... 170

الجدول رقم (09): يبين الشركاء العلميين للجزائر في جميع التخصصات العلمية (العشر الأوائل)، لفترة (1996-2001)..... 171

الجدول رقم (10-أ): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير النشر في المجالات العلمية المحكمة الأوروبية 173

الجدول رقم (10-ب): يبين لغة نشر المقالات العلمية لأعضاء عينة الدراسة الميدانية..... 174

الجدول رقم (10-ج): يبين العلاقة بين متغير المؤهل العلمي ومتغير عدد مرات النشر في المجالات العلمية الأوروبية المحكمة..... 174

الجدول رقم (10-د): يبين طبيعة المقالات المنشورة..... 175

الجدول رقم (10-هـ): يبين دول نشر المقالات العلمية..... 172

الجدول رقم (11-أ): يوضح العلاقة بين متغير التخصص العلمي والمشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية..... 180

الجدول رقم (11-ب): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية محادثة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية... 180

الجدول رقم (11-ج): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الفرنسية كتابة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية..... 181

الجدول رقم (11-د): يبين العلاقة بين متغير إتقان الفرنسية قراءة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية..... 181

الجدول رقم (11-هـ): يبين العلاقة بين متغيري إتقان اللغة الانجليزية محادثة والمشاركة في ملتقيات علمية أوروبية..... 182

جدول رقم (11-و): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الانجليزية كتابة ومتغير المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية..... 182

الجدول رقم (11-ز): يبين العلاقة بين متغير إتقان اللغة الانجليزية قراءة ومتغير المشاركة في ملتقيات علمية أوروبية..... 183

الجدول رقم (11-ح): يبين العلاقة بين الرتبة الوظيفية ومجموع عدد الملتقيات المشارك فيها..... 185

الجدول رقم (11-ط): طبيعة المشاركة في الملتقيات العلمية الأوروبية..... 185

الجدول رقم (11-ي): يبين الدول الأوروبية المشارك فيها..... 186

الجدول رقم(12-أ): يبين العلاقة بين متغير الرتبة الوظيفية ومتغير تأليف الكتب في دور نشر أوروبية..... 188

الجدول رقم (12-ب): يبين العلاقة بين متغير الرتبة الوظيفية ومتغير عدد الكتب المنشورة..... 189

الجدول رقم(12-ج): طبيعة عمل التأليف عند الباحثين أعضاء الدراسة الميدانية..... 189

الجدول رقم(13): يوضح مجموع عدد المطبوعات الدراسية في الدول الأوروبية للأساتذة المبحوثين. 189

الجدول رقم(14-أ): يوضح ترجمة كتب أجنبية للأساتذة المبحوثين..... 193

الجدول رقم (14-ب): يوضح طبيعة عمل الترجمة..... 193

الجدول رقم (15-أ): يوضح العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير الإشراف والتأطير في الجامعات الأوروبية..... 194

الجدول رقم(15-ب): يوضح طبيعة الإشراف والتأطير على الأطروحات في الجامعات الأوروبية.. 195

الجدول رقم (15-ج): يوضح الجامعات الأوروبية التي تم الإشراف فيها..... 196

الجدول رقم (16-أ): يوضح العلاقة بين متغيري التخصص العلمي والعضوية في لجنة مناقشة الأطروحات في الجامعات الأوروبية..... 196

الجدول رقم (16-ب): يوضح الجامعات الأوروبية المشارك فيها..... 196

الجدول رقم (16-ج): طبيعة عضوية لجنة المناقشة 197

الجدول رقم (16-د): يوضح صفة عضوية المناقشة في الجامعات الأوروبية..... 197

الجدول رقم (17): يوضح مشاركة الأساتذة المبحوثين في لجنة التأهيل الجامعي في الدول الأوروبية 197

الجدول (رقم 18): العدد السنوي للأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة التكوين الإقامي بالخارج للفترة الممتدة من (2005-2017)..... 201

الجدول (رقم19): توزيع مجموع الأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من التكوين الإقامي بالخارج «PNE» الممولة من طرف الجزائر، حسب الدول المستقبلة للفترة الممتدة من (2005-2013)..... 205

الجدول (رقم20): توزيع مجموع عدد الأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة التكوين الإقامي بالخارج«PNE» الممولة من طرف الجزائر، حسب الدول المستقبلة للفترة الممتدة من (2013-2016)..... 207

الجدول رقم (21- أ-ب-ج-د): يوضح استفادة الأساتذة الباحثين من برنامج التكوين الإقامي بالخارج..... 211

الجدول (رقم 22-أ): يوضح العلاقة بين متغيري الاستفادة من برنامج التكوين الإقامي في الخارج والانتماء إطار الانتماء للمشاريع البحثية لمشاريع البحث الأوروبية..... 214

الجدول (رقم23): العدد الإجمالي لمجموع العطل العلمية، للفترة الممتدة من (2007-2012) حسب السنوات و بلدان التكوين..... 216

الجدول (رقم24): يوضح مجموع عدد التربصات قصيرة المدى لفترة (2010-2015)..... 218

الجدول رقم(25-أ-ب-ج): يبين استفادة الأساتذة المبحوثين من تربصات علمية إلى الدول أوروبية 220

الجدول (رقم26): مجموع عدد الطلبة المستفيدين من منح التكوين الإقامي في الخارج حسب الدول المستقبلة..... 223

الجدول (رقم 27-أ): يوضح نتاج براءات الاختراع لأفراد عينة الدراسة الميدانية في مراكز البحوث 234

الجدول (رقم 27-ب): وضح إنتاج براءات الاختراع لأفراد عينة الدراسة الميدانية في مراكز البحوث الأوروبية..... 235

الجدول رقم (27-ب): يوضح طبيعة براءة الاختراع لأفراد عينة الدراسة الميدانية الأوروبية..... 235

الجدول رقم (28): يوضح متلاك أفراد عينة الدراسة الميدانية لاكتشافات أو ابتكارات مسجلة في المكاتب الأوروبية..... 235

الجدول رقم (29): يوضح الاكتشافات والابتكارات الثنائية والجماعية مع الباحثين الأوروبيين..... 235

الجدول رقم (30): تطور الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر لفترة (2005-2015)..... 249

الجدول رقم (31): تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنوعة خلال فترة 253

(2015-2000).....
الجدول رقم (32): ترتيب الجزائر وفق بعض المحاور الرئيسية للإبتكار في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015- 2016..... 254
262
الجدول رقم (33): يبين العلاقة بين متغير الجنس ومتغير مدى تحفيز النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون لإنتاج المعرفة.....
الجدول رقم (34): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير وفرة الإمكانيات والتسهيلات الإدارية..... 264
الجدول رقم (35): يبين العلاقة بين متغير الجنس ومتغير المتابعة والتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي..... 265
الجدول رقم (36): يبين العلاقة بين متغيري المؤهل العلمي ومستوى الشراكة العلمية الحالية..... 267
الجدول (رقم37): توزيع الطلبة الجزائريين حسب التخصصات العلمية في الجامعات الفرنسية..... 271
الجدول رقم(38-أ): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي ومتغير مستوى اللغة العربية..... 274
الجدول رقم (38-ب): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي و متغير مستوى إتقان اللغة الفرنسية..... 274
الجدول رقم (38-ج): يبين العلاقة بين متغير التخصص العلمي و متغير مستوى اللغة الانجليزية 275

فهرس الأشكال:

قائمة الأشكال: **الصفحة:**

الشكل رقم(01): يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي..... 114

الشكل رقم(02): يوضح نسبة النفقات المخصصة لبرنامج دعم النمو حسب القطاعات..... 119

الشكل رقم: يبين حصص اللغات في المنشورات العلمية العالمية..... 136

الشكل رقم (04): توزيع مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي..... 155

الشكل رقم (05): توزيع مراكز البحث الغير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حسب التخصصات العلمي..... 156

الشكل رقم (06): توزيع وحدات البحث التابعة لمراكز البحث حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي..... 156

الشكل رقم:(07): توزيع وحدات البحث التابعة للجامعات حسب التخصصات العلمية والتوزيع الجغرافي..... 157

الشكل (رقم 08): توزيع عدد المخابر حسب التخصصات الكبرى لسنة 2015..... 159

الشكل رقم (09): النسب المؤوية لعدد المخابر حسب التخصصات الكبرى..... 160

الشكل (رقم10): عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان لسنة 2014..... 165

الشكل (رقم 11): تطور عدد الأساتذة الباحثين المشاركين في أنشطة البحث من فترة (2000-2015) 165

الشكل رقم (12-أ): توزيع منح التكوين الإقامي بالخارج «PNE»، و«PROFAS» حسب التخصصات العلمية لفترة (2005-2017)..... 202

الشكل رقم(12-ب): التوزيع الجغرافي لمنح التكوين الإقامي بالخارج «PNE»، و«PROFAS» لفترة (2005-2017)..... 202

الشكل رقم(13-أ): توزيع مجموع منح «PNE» الممولة من طرف الجزائر حسب التخصصات العلمية للفترة الممتدة بين (2005-2017)..... 204

الشكل رقم (13-ب): التوزيع الجغرافي لمنح «PNE» الممولة من طرف الحكومة الجزائر..... 204

الشكل رقم (14-أ): توزيع مجموع عد منح «PNE» لفترة (2005-2013) حسب نتغير الدول المستقبلة..... 206

الشكل رقم (15-أ): توزيع مجموع عدد منح «PNE» لفترة (2013-2016) حسب الدول المستقبلة..... 208

الشكل رقم (15-ب): توزيع مجموع عدد المنح «PNE» ذات الوجهة الأوروبية حسب الدول المستقبلة لفترة (2013-2016) 208
الشكل رقم (16-أ): العدد السنوي للأساتذة وطلبة الدكتوراه المستفدين من منحة «PROFAS» في إطار التعاون الجزائري الفرنسي لفترة(2005-2017)..... 209
الشكل رقم (16- ب): توزيع منح «PROFAS» لفترة (2005-2017) حسب التخصصات العلمية..... 210
الشكل رقم (16-ج): التوزيع الجغرافي لمنح «PROFAS» لفترة (2005-2017)..... 210
الشكل (رقم17): تطور عدد العطل العلمية ذات المستوى عالي في الخارج حسب سنوات بداية التكوين..... 217
الشكل رقم (18-أ): توزريع مجموع العطل العلمية لفترة (2007-2012) حسب الدول المستقبلة 217
الشكل رقم (18-ب): توزيع مجموع العلمية ذات الوجهة الأوروبية لفترة (2007-2012) حسب الدول المستقبلة..... 217
الشكل (رقم 19): تطور مجموع عدد التربصات العلمية قصيرة المدى لفترة (2010-2015).... 219
الشكل رقم (20-أ) النسب المؤوية لمجموع عدد الطلبة المستفدين من منحة «PNE» لفترة (2006-2016) حسب الدول المستقبلة..... 224
الشكل (20-ب): النسب المؤوية لمجموع عدد الطلبة المستفدين من منحة «PNE» لفترة (2006-2016) ذات الوجهة الأوروبية ، حسب الدول المستقبلة..... 224
الشكل (رقم 21): طور مجموع عدد براءات الاختراع الوطنية بالنسبة لمجموع عدد المخترعين... 232
الشكل (رقم 22): لتوزيع النسبي لمجموع براءات الاختراع للمخترعين المحليين لسنة 2015 233
الشكل (رقم 23): يوضح تطور إنتاج براءات الاختراع على المستوى الدولي للمخترعين الجزائريين المتواجدين في الخارج 237
الشكل رقم (24): يبين مجموع عدد براءات اختراع للباحثين الجزائريين لفترة (2012-2015) وفق الدول التي تحصلوا فيها على هذه البراءات..... 237
الشكل رقم (25-أ): لتوزيع السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2015..... 250
الشكل رقم (25-ب): لتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2015..... 250
الشكل رقم (26-أ): لتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2015..... 252
الشكل رقم (26-ب): لتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2015..... 552

فهرس المحتويات

فهرس الملاحق

رقم الملحق:	عنوان الملحق:	الصفحة:
(01)	الاستبيان	335
(02)	اتفاقية لشراكة الأوروجزائرية.....	349
(03)	اتفاقية التعاون العلمي الجزائري الأوروبي.....	359
(04)	مقابلة شفوية مع البروفيسور لعربي لوكارفي.....	366
(05)	مقابلة شفوية مع الأستاذ سمير حسنى.....	367
(06)	المرسوم التنفيذي الصادر في 15 نوفمبر 2017، في الجريدة الرسمية الفرنسية رقم 0274، الذي ينص على إلغاء شهادة المعادلة لتخصص الطب.....	368

الملاحق

الملحق رقم (01):

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إستمارة الإستبيان

في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، الموسومة بـ:" **واقع وآفاق إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية** "، نتقدم إليكم بهذه بالاستمارة التي تندرج ضمن متطلبات هذه الدراسة؛ تهدف إلى محاولة معرفة مدى مساهمة الشراكة العلمية مع الاتحاد الأوروبي في إنتاج المعرفة في الجزائر لذا نرجوا من أساتذتنا الأفاضل الإجابة على هذه الأسئلة بكل عناية وتركيز، ونعلم سيادتكم أن إجابتكم ستستعمل لأغراض علمية لا غير، ولكم منا وافر الشكر والتقدير على حسن تعاونكم .

من إعداد طالبة الدكتوراه:
لامية حروش

تحت إشراف الأستاذ:
د.محمد طوالبية

-البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- التخصص العلمي: ....

3- الجامعة الأصلية:.....

4- المؤهل العلمي: ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى أذكرها:.....

5- الخبرة المهنية: أقل من 4 سنوات ☐ من 4، 9 سنوات ☐ 10 سنوات، فأكثر ☐

6-الرتبة الوظيفية :

أستاذ مساعد قسم ب ☐ أستاذ مساعد قسم أ ☐ أستاذ محاضر قسم ب ☐

أستاذ محاضر قسم أ ☐ أستاذ التعليم العالي ☐ باحث دائم ☐

7- الرتبة في مجال البحث :

مدير مخبر بحث ☐ رئيس فرقة بحث ☐ عضو فرقة بحث ☐

رئيس وحدة بحث ☐ عضو وحدة بحث ☐ رئيس مركز بحث ☐ عضو مركز بحث ☐

8- ما مستوى إتقانكم للغات التالية:

العربية: محادثة ☐ كتابة ☐ قراءة ☐

الفرنسية: محادثة ☐ كتابة ☐ قراءة ☐

الإنجليزية: محادثة ☐ كتابة ☐ قراءة ☐

لغات أخرى: .....

- إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

9- هل قمتم بالنشر في مجلات علمية محكمة أوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، ماهي عدد مرات النشر؟ :.....

هل هذه المقالات التي قمتم بنشرها في المجلات العلمية الأوروبية:

مقالات فردية ☐ مشتركة مع باحثين محليين ☐ مشتركة مع باحثين أوروبيين ☐

ماهي لغة نشر هذه المقالات: الفرنسية ☐ الإنجليزية ☐ لغات أخرى أذكرها:.....

ما هي الدولة الأوروبية التي نشرتم فيها:.....

10- هل شاركتم في ملتقيات علمية في دول أوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، فكم كان عددها:

ملتقيان فأقل ☐ من 3،5 ملتقيات ☐ 5 ملتقيات أو أكثر ☐

ما هي الدول الأوروبية التي شاركتم فيها:.....

كيف كانت طبيعة مشاركتكم في هذه الملتقيات العلمية الأوروبية :

منظم ☐ مشارك بمداخلة فردية ☐ مشارك بمداخلة مشتركة مع ب ☐

مشارك بمداخلة مشتركة مع باحث أوروبي ☐ عضو في اللجنة العلمية للملتقى ☐ معقب ☐

11- هل سبق لكم تأليف كتب، ونشرها في دور نشر أوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، كم كان عدد الكتب التي قمتم بنشرها في دور النشر الأوروبية ؟

أقل من 02 ☐ أكثر من 03 ☐

أذكر دور النشر التي نشرتم فيها:.....

وهل التأليف كان عمل :

فردي ☐ مشترك مع باحثين محليين ☐ مشترك مع باحثين أوروبيين ☐

12- هل سبق لكم تأليف مطبوعات دراسية في دول أوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل شاركتم في ترجمة كتب أجنبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، فهل هو عمل :

فردي ☐ مشترك مع باحثين محليين ☐ مشترك مع باحثين أوروبيين ☐

أخرى أذكرها:.....

.....

14- هل سبق لكم وأن قمتم بالإشراف والتأطير العلمي على الأطروحات في الجامعات الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، أذكر هذه الجامعات:.....

وحول ماذا كانت طبيعة الإشراف والتأطير:

مذكرة الماستر ☐

رسالة الماجستير ☐

أطروحة الدكتوراه ☐

15- هل سبق لكم وأن شاركتم في عضوية لجنة مناقشة الأطروحات في الجامعات الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم أذكر هذه الجامعات: ....

وهل عضوية لجنة المناقشة كانت على:

مذكرة الماستر ☐

رسالة الماجستير ☐

أطروحة الدكتوراه ☐

وكيف كانت صفة العضوية :

رئـــيساً ☐

ممتحنـــا ☐

16- هل سبق لكم المشاركة في لجنة التأهيل الجامعي في دول أوروبية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، كيف كانت طبيعة المشاركة :

رئيســـاً ☐

عضواً مناقشاً ☐

عضواً مدعواً ☐

17- هل سبق لكم الانتماء أو الانتساب إلى المشاريع البحثية في الدول الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، فهل الانتماء كان في إطار:

مركز بحث ☐

وحدة بحث ☐

مخبر بحث ☐

فرقة بحث ☐

مشروع بحث ☐

أخرى أذكرها:.....

18- هل لديكم براءة اختراع مودعة أو في طريق الإيداع في إحدى مراكز البحث الأوروبية ؟

نعم ☐ ☐ لا

إذا كانت إجابتكم بنعم هل هي:

فردية ☐ ضمن فرقة بحث محلية ☐ ضمن فرقة بحث أوروبية ☐

أخرى أذكرها:.....

19- هل لديكم ابتكار أو اكتشاف مسجل في إحدى المكاتب الدولية الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، فما هو هذا الابتكار أو الاكتشاف:.....

20- هل شاركتم في ابتكارات أو اكتشافات ثنائية أو جماعية مع باحثين أوروبيين ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، فما هي :.....

.....

-برامج التعاون العلمي الأورومتوسطية :

21- هل استفدتم من تربصات علمية إلى دول أوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، حدد الوجهة:.....

ماهو هدفكم من التربص:

إنهاء الأطروحة ☐ اكتساب معارف ومهارات جديدة ☐

الاحتكاك بالأساتذة والخبراء ☐ تحسين المستوى العلمي والأداء البيداغوجي ☐

أخرى أذكرها:.....

بعد إنهاء التربص هل حققتم هدفكم نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم "بلا" فلماذا ؟ :.....

.....

.....

22- هل استفدتم من منحة التكوين الإقامي بالخارج (PNE) إلى إحدى الدول الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، أذكر الدولة:.....

هل حققتهدفكم الأساسي المتمثل في الاستفادة من الإشراف المزدوج وا إنهاء أطروحة الدكتوراه ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بلا فلماذا؟ .....

.....

.....

هل حققتم أهداف علمية أخرى نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها: .....

.....

.....

23 -هل سبق لكم وأن شاركتم في برامج التبادل العلمي الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بنعم، حددها:

برنامج "الإطار السابع" (FP7) ☐

برنامج "تومبوس" (Tempus) ☐

برنامج "اراسموس موندوس" (Erasmus Mundus) ☐

برنامج "هورايزون" (Horizon 2020) ☐

أخرى أذكرها:.....

كيف تم اختيار موضوع بحثكم في إطار هذه البرامج؟:.....

.....

.....

.....

-معوقات إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

24 - هل النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعلاقات التعاون العلمي الجزائري الأوروبي محفزة لإنتاج المعرفة ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بلا فلماذا ؟:.....

.....

25- هل التعاون العلمي وفر لكم كافة الإمكانيات المادية والتسهيلات الإدارية اللازمة لإجراء البحوث في الدول الأوروبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم بلا فلماذا ؟:.....

.....

إذا كانت هناك معوقات أخرى أذكرها: .....

.....

.....

26-هل هناك متابعة وتقييم للبحوث المنجزة في إطار التعاون العلمي من طرف الجهات المحلية الجزائرية ؟

نعم ☐ لا ☐

27-في رأيكم هل مستوى الشراكة العلمية الحالية بين الجزائر والدول الأوروبية كفيلة بـــ :

تنمية قطاع البحث العلمي وزيادة الإنتاج المعرفي على المستوى الوطني ☐

انتقال المعرفة كلياً إلى الدول الأوروبية (هجرة الأدمغة، عدم الاهتمام بالبحث المحلي،...، إلخ) ☐

أخرى أذكرها:.....

.....

28- ماهي أهم العراقيل والعوائق التي تحد من عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية؟

.....

.....

.....

.....

- <u>تقديم الاقتراحات والبدائل:</u>

29-ما هي أهم اقتراحاتكم لتعزيز إنتاج المعرفة في الجزائري في إطار الشراكة العلمية الجزائرية الأوروبية ؟

على المستوى القانوني: .....

.....

.....

.....

.....

على المستوى التنظيمي:.....

.....

.....

.....

.....

على المستوى المالي:.....

.....

.....

.....

.....

على المستوى العلمي :.....

.....

.....

.....

على المستوى المؤسساتي:.....

.....

.....

.....

.....

30- كيف ترى مستقبل إنتاج المعرفة في لجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية ؟

.....

.....

.....

.....

Université Hassiba Benbouali
Faculté de Droit et Sciences Politiques
Département des Sciences Politiques

Questionnaire

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat de troisième cycle en sciences politiques, option études euro-méditerranéens ,intitulée : « Etat des lieux et Perspectives de la production de la connaissance en Algérie dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen».Nous nous adressons à vous par le biais de ce formulaire qui fait partie intégrante d'une étude en vue de mesurer l'étendue de la contribution du partenariat scientifique avec l'union européenne dans la production de connaissance en Algérie. C'est pourquoi nous vous prions de bien vouloir nous aider pour la réalisation de cette recherche en répondant au questionnaire ci-joint.

Nous vous assurons que les résultats de cette étude seront exploités exclusivement dans le cadre de cette thèse de doctorat.

Nous vous remercions d'avance pour votre aide et pour votre soutien.

Établi par la doctorante :
Lamia Harrouche

I -<u>Données personnelles</u> :

1- Sexe : masculin ☐ féminin ☐

2-

Spécialité scientifique :……

3-L'université d'origine :…….....

4-Diplôme obtenu :

Magister ☐ Doctorat ☐ Autre :.....

5-Expérience professionnelle :

Moins de 4ans ☐ De 4ans-9ans ☐ 10 ans et plus ☐

6- Grade professionnel :

Maître-assistant classe B ☐ Maître-assistant classe A ☐

Maître de conférences class B ☐ Maître de conférences classe A ☐

Professeur ☐ Chercheur permanent ☐

7- Titre de recherche :

Directeur de laboratoire de recherche ☐ Responsable d'équipe de recherche ☐

Membre d'une équipe de recherche ☐ Responsable d'unité de recherche ☐

Membre d'une unité de recherche ☐ Directeur d'un centre de recherche ☐

Membre d'un centre de recherche ☐

8- Votre niveau dans les langues suivantes :

Arabe :	lu ☐	écrit ☐	parlé ☐
Français :	lu ☐	écrit ☐	parlé ☐
Anglais :	lu ☐	écrit ☐	parlé ☐

Autre :……

II-<u>La production de connaissance dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen</u> :

9 –Avez-vous déjà publié dans des revues scientifiques européennes ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui :

a- Combien de fois avez-vous publié ?.....

b- Les articles que vous avez publiés dans ces revues sont :

Des articles individuels ☐

En collaboration avec des chercheurs locaux ☐

En collaboration avec des chercheurs européens ☐

c- Quelle est la langue utilisée dans la publication de ces articles ?

Français ☐ Anglais ☐ Autre:….....

10-Avez-vous participé à des colloques scientifiques dans des pays européens ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

a- Combien de fois avez-vous participé ?.....

b- Quels sont les pays européens dans lesquels vous avez participé ? ……...

c- En quelle qualité avez-vous participé à ces colloques scientifiques européens ?:

Membre du comité organisateur ☐

Participant avec une communication individuelle ☐

Participant avec une communication commune avec un chercheur local ☐

Participant avec une communication commune avec un chercheur européen ☐
Membre du Comité scientifique du colloque ☐

11- Avez-vous déjà rédigé des ouvrages que vous avez publiés au sein de maison d'éditions européennes ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

a- Combien d'ouvrages avez-vous publiés ?

Moins de 02 ☐ Plus de 03 ☐

b- Quels sont les noms des maisons d'éditions où vous avez publié ?

……..

c- La rédaction de ces ouvrages a été :

Un travail individuel ☐
Un travail en collaboration avec des chercheurs locaux ☐
Un travail en collaboration avec des chercheurs européens ☐

12- Avez-vous rédigé des polycopiés pédagogiques dans des pays européens ?

Oui ☐ Non ☐

13- Avez-vous participé à la traduction d'ouvrages étrangers ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, cette traduction était-elle :

Individuelle ☐
En collaboration avec des chercheurs locaux ☐
En collaboration avec des chercheurs européens ☐

Autre:……..
.....

14- Avez-vous déjà assuré l'encadrement de mémoires et de thèses au sein des universités européennes ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

a- Quelles sont les universités où vous avez participé à cet encadrement ?

…….....

b- Quel était l'objet de cet encadrement :

Mémoire de master ☐
Mémoire de magister ☐
Thèse de doctorat ☐

15- Avez-vous déjà été membre d'un jury de soutenance de thèse dans des universités européennes ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

a- Quelles sont ces universités?.....

b- Vous étiez membre d'un jury de soutenance d'un(e) :

Mémoire de master ☐
Mémoire de magister ☐
Thèse de doctorat ☐

c – En quelle qualité avez-vous participé au jury de soutenance :

Président ☐
Examinateur ☐

16- Avez-vous déjà participé au jury d'habilitation universitaire dans des pays européens?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, en quelle qualité avez-vous participé ?

Président ☐
Examinateur ☐
Membre invité ☐

17- Avez-vous déjà participé aux projets de recherche dans les pays européens ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, votre participation était dans :

Un Centre de recherche ☐
Une Unité de recherche ☐
Un Laboratoire de recherche ☐
Une équipe de recherche ☐
Un projet de recherche ☐

Autre, veuillez préciser, …….....

18- Avez-vous un brevet déposé ou en voie de dépôt dans un centre de recherche européen ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, quelle était sa nature :

Individuel ☐
Au sein d'une équipe de recherche nationale ☐
Au sein d'une équipe de recherche européenne ☐

19- Avez-vous une invention ou une découverte inscrite au sein d'un bureau international européen ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, quelle est cette invention ou découvert.....

20 -Avez-vous participé aux inventions ou découvertes bilatéralement ou collectivement avec des chercheurs européens?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, quelles sont ces inventions ou découvertes :…….....

III-<u>Programmes de coopération scientifique euro-méditerranéenne</u> :

21- Avez-vous déjà bénéficié de stages scientifiques dans des pays européens ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

a- Quelle était la destination ? ……..…….....

b- Quelle était l'objectif de vos stages scientifiques :

Finalisation de thèse ☐
Acquisition de nouvelles connaissances et compétences ☐
Echange avec des enseignants et experts ☐
Amélioration du niveau scientifique et de la performance pédagogique ☐

Autre, veuillez préciser, …….....

c- Au terme de votre stage, avez-vous atteint votre objectif ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est non, veuillez préciser pourquoi ?……....

22- Avez-vous bénéficié d'une formation résidentielle à l'étranger au sein du « programme national exceptionnel,(P.N.E) »dans un pays européen ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui,

-Avez-vous atteint votre objectif principal en ce qui concerne la cotutelle et la finalisation de votre thèse de doctorat ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est non, veuillez préciser pourquoi…….....

.....

- Avez-vous réalisé d'autres objectifs scientifiques ?

Oui ☐ ☐

Si votre réponse est oui, quels sont ces objectifs?.....

24- Avez-vous déjà participé dans un programme européen de coopération scientifique ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est oui, quel est ce programme ?

Le septième programme-cadre de recherche et de développement technologique (FP7) ☐

Tempus, Erasmus Mundus ☐

Programme de coopération algéro-français « TASSILI » ☐

Horizon 2020 ☐

Erasmus + ☐

Autre, veuillez préciser, …….....

Comment votre thème de recherche dans ces programmes a-t-il été choisi ?

……

……...

……

.....

IV- Les obstacles de la production de connaissance dans le cadre du partenariateuro-méditerranéen :

26- Les textes juridiques et réglementaires relatifs à la coopération scientifique algéro- européenne sont-ils motivants pour la production de connaissance ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est non, veuillez préciser pourquoi…….....

……

……

27- La coopération scientifique vous a-t-elle offert toutes les dispositions matérielles, financières ainsi que les facilités administratives nécessaires pour effectuer des recherches dans les pays européens ?

Oui ☐ Non ☐

Si votre réponse est non, veuillez préciser pourquoi…….....

……

……

……

28- Y a-t-il un suivi et une évaluation de la recherche effectuée dans le cadre de la coopération Scientifique du côté des autorités locales algériennes ?

Oui ☐ Non ☐

29- A votre avis, le niveau actuel du partenariat scientifique entre l'Algérie et les pays Européens est-il en mesure de :

Développer le secteur de la recherche scientifique, et augmenter la production de connaissances au niveau national ☐

Transférer des connaissances totalement vers les pays européens (la fuite des cerveaux, manque d'intérêt porté à la recherche nationale) ☐

Autre, veuillez préciser, …….....

.....

30- A votre avis, quels sont les principaux obstacles et contraintes qui entravent le processus de production de connaissance en Algérie dans le cadre du partenariat euro- méditerranéen ?

……..……..……

……

……..……..……

……..…

V- <u>Vos propositions et solutions</u> :

31- Quels sont vos propositions les plus importantes pour renforcer la production de connaissance en Algérie dans le cadre de la collaboration scientifique algéro-européenne :

Sur le plan juridique :…….....

.....

.....

.....

Sur le plan organisationnel (réglementaire) :…….....

…….....

.....

……...

Sur le plan scientifique :…….....

…….....

…….

.....

Sur le plan institutionnel :…….....

.....

.....

.....

32- Comment voyez-vous l'avenir de la production de connaissance en Algérie dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen ?

.....

.....

.....

.....

.....

.

AGREEMENT

between the European Union and the People's Democratic Republic of Algeria on scientific and technological cooperation

THE EUROPEAN UNION, hereinafter referred to as 'the Union',

of the one part, and

THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA, hereinafter referred to as 'Algeria',

of the other part,

hereinafter referred to as 'the Parties',

HAVING REGARD TO the importance of science and technology for the economic and social development of the two Parties and the reference made in Article 51 of the Euro-Mediterranean Agreement establishing an Association between the European Community and its Member States, of the one part, and the People's Democratic Republic of Algeria, of the other part, which came into force on 1 September 2005;

HAVING REGARD TO the European Neighbourhood Policy and the Union's strategy for strengthening its relations with neighbouring countries;

WHEREAS the Union and Algeria have undertaken joint research, technological development and demonstration activities, in various fields of common interest, and it would be to their mutual advantage for each to take part in the other party's research and development activities, on a reciprocal basis;

WISHING to establish a formal framework for cooperation in scientific and technological research which would make it possible to extend and intensify cooperative efforts in the fields of common interest and to encourage the use of the results of this cooperation to further the Parties' mutual economic and social interests;

WISHING to open the European Research Area to non-member countries and in particular to the Mediterranean partner countries;

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

Article 1

Scope and principles

1. The Parties shall encourage, develop and facilitate cooperation activities between the Union and Algeria in fields of common interest where they are pursuing research and development activities in science and technology.

2. Cooperation activities shall be conducted on the basis of the following principles:

(a) promotion of a knowledge-based society to foster the social and economic development of both Parties;

(b) mutual benefit based on an overall balance of advantages;

(c) reciprocal access to the activities of research programmes and technological developments undertaken by each Party;

(d) timely exchange of information which may facilitate cooperative activities;

(e) appropriate exchange and protection of intellectual property rights;

(f) participation and funding in compliance with the relevant laws and regulations of the Parties.

Article 2

Means of cooperation

1. Legal entities established in Algeria, as defined in Annex I, including either physical persons or private or public legal persons, shall participate in indirect cooperation activities of the Union's Framework Programme for research and technological development and demonstration activities (hereinafter referred to as the 'Framework Programme'), in accordance with the terms and conditions established by or referred to in Annexes I and II.

Legal entities established in the Member States of the Union, as defined in Annex I, shall participate in Algeria's research programmes and projects in thematic areas equivalent to those of the Framework programme under the same terms and conditions established by, or referred to in Annexes I and II.

2. Cooperation may also take the following forms:

(a) regular discussions on the guidelines and priorities for research policies and planning in Algeria and the Union;

(b) discussions on cooperation, developments and future prospects;

(c) the timely provision of information concerning the implementation of programmes and research projects of Algeria and of the Union, and concerning the results of work undertaken within the framework of this Agreement;

(d) joint meetings;

(e) visits and exchanges of research workers, engineers and technicians, including for training purposes;

(f) exchanges and sharing of equipment, materials and testing services;

(g) contacts between programme or project managers of Algeria and the Union;

(h) participation of experts in seminars, symposia and workshops;

(i) exchanges of information on practices, laws, regulations, and programmes relevant to cooperation under this Agreement;

(j) research and technological development training;

(k) reciprocal access to scientific and technologic information in the framework of this cooperation;

(l) any other means to be adopted by the European Union-Algeria Joint Scientific and Technological Cooperation Committee, as defined in Article 4, and deemed in conformity with the policies and procedures applicable in both Parties;

(m) supporting the optimum exploitation of the results of research and development by innovating companies in order to promote the spread of new knowledge and innovation;

(n) assisting the management of scientific research and supporting the setting up of an information system on research;

(o) examining the possibility of cooperation in setting up incubators and nurseries and the start-up and creation of research centres, including by means of European programmes other than the Framework Programme;

(p) promoting cooperation by means of research and development projects;

(q) access to research infrastructures;

(r) possibility of co-financing and coordinating research activities.

Article 3

Enhancement of cooperation

The Parties shall make every effort, within the framework of their applicable legislation, to facilitate the free movement and residence of research workers participating in the activities covered by this Agreement and to facilitate cross-border movement of goods intended for use in such activities.

Article 4

Management of the Agreement

European Union-Algeria Joint Scientific and Technological Cooperation Committee

1. The coordination and facilitation of activities under this Agreement shall be performed on behalf of Algeria, by the Ministry of Higher Education and Scientific Research and, on behalf of the Union, by the European Commission, acting as executive agents of the Parties (hereinafter referred to as 'executive agents').

2. The executive agents shall establish a joint committee called the 'European Union-Algeria Joint Scientific and Technological Cooperation Committee' (hereinafter 'the Joint Committee'), whose functions shall include:

(a) ensuring, evaluating and reviewing the implementation of this Agreement, as well as modifying its Annexes or adopting new ones to take account of developments in the Parties' scientific policies, subject to the fulfilment by each of the Parties of its internal procedures for that purpose;

(b) identifying, on an annual basis, potential sectors where cooperation should be developed and improved and examine any measure which could be taken to that end;

(c) regularly examining the future orientations and priorities of research policies and research planning in Algeria and the Union and the prospects for future cooperation within the framework of this Agreement;

(d) making recommendations to the Parties with regard to the implementation of this Agreement, including the identification and recommendation of additions to the activities referred to in Article 2(2) and specific measures to improve the mutual access provided for under Article 1(2);

(e) making, subject to each Party's domestic approval processes, technical amendments to this Agreement as may be required.

3. The Joint Committee, which shall be formed of representatives of the Executive Agents, shall adopt its rules of procedure.

4. The Joint Committee shall normally meet once a year, with the location of that meeting alternating between the Union and Algeria. Extraordinary meetings shall be held whenever necessary and agreed between the Parties. The conclusions and recommendations of the Joint Committee shall be sent for information to the Association Committee of the Euro-Mediterranean Agreement establishing an Association between the European Community and its Member States, of the one part, and the People's Democratic Republic of Algeria, of the other part.

Article 5

Financing

The level of participation in research activities under this Agreement is set according to the conditions defined in Annex I and is subject to the legislation, regulations, policies and conditions of implementation of the programmes in force in the territory of each Party.

When one Party grants financial support to participants of the other Party in connection with indirect cooperative activities, any grants and financial or other contributions made by the funding Party to participants of the other Party in support of those activities shall be granted tax and customs duty exemption in accordance with the relevant laws and regulations in force in the territory of each Party at the time such grants and financial or other contributions are made.

Article 6

Dissemination and use of the results and information

The dissemination and the use of the results and information obtained and/or exchanged and the management, allocation and exercise of intellectual property rights resulting from the research activities undertaken under this Agreement shall be subject to the conditions provided for in Annex II.

Article 7

Final provisions

1. Annexes I and II shall form an integral part of this Agreement. Any questions or disputes relating to the interpretation or implementation of this Agreement shall be settled by mutual agreement of the Parties.

2. This Agreement shall enter into force once the Parties have notified each other of the completion of their internal procedures for its conclusion. Pending the completion of these procedures by the Parties, the Parties shall provisionally apply this Agreement upon its signature. Should a Party notify the other that it will not conclude the Agreement, the projects and activities commenced during the period of provisional application and which are still ongoing at the time of the aforementioned notification shall continue until their completion under the conditions laid down in this Agreement.

3. Either of the Parties may terminate this Agreement at any time by giving six months' notice. Projects and activities in progress at the time of termination of the Agreement shall continue until their completion under the conditions laid down therein.

4. This Agreement shall remain in force after the initial period until such time as either Party gives notice in writing to the other Party of its intention to terminate it. In this event, the Agreement shall cease to have effect six months after the receipt of such notification.

5. If one of the Parties decides to modify its research programmes or projects referred to in Article 1(1), the executive agent of that Party shall notify the executive agent of the other Party of the precise content of the amendments in question. By way of derogation from paragraph 3 of this Article, this Agreement may be terminated under mutually agreed conditions should either of the Parties notify the other within one month after the adoption of the amendments referred to in this paragraph of its intention to terminate this Agreement.

6. This Agreement shall apply, on the one hand, to the territories in which the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union apply and under the conditions laid down in these Treaties, and, on the other hand, to the territory of the People's Democratic Republic of Algeria. This shall not prevent the conduct of cooperative activities on the high seas, in space, or the territory of third countries, in accordance with international law.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised to that end by the European Union and the People's Democratic Republic of Algeria respectively, have signed this agreement.

DONE in duplicate at Algiers, on the nineteenth day of March in the year two thousand and twelve, in the Bulgarian, Czech, Danish, Dutch, English, Estonian, Finnish, French, German, Greek, Hungarian, Italian, Latvian, Lithuanian, Maltese, Polish, Portuguese, Romanian, Slovak, Slovenian, Spanish, Swedish and Arabic languages, each text being equally authentic.

За Европейския съюз
Por la Unión Europea
Za Evropskou unii
For Den Europæiske Union
Für die Europäische Union
Euroopa Liidu nimel
Για την Ευρωπαϊκή Ένωση
For the European Union
Pour l'Union européenne
Per l'Unione europea
Eiropas Savienības vārdā –
Europos Sąjungos vardu
Az Európai Unió részéről
Għall-Unjoni Ewropea
Voor de Europese Unie
W imieniu Unii Europejskiej
Pela União Europeia
Pentru Uniunea Europeană
Za Európsku úniu
Za Evropsko unijo
Euroopan unionin puolesta
För Europeiska unionen

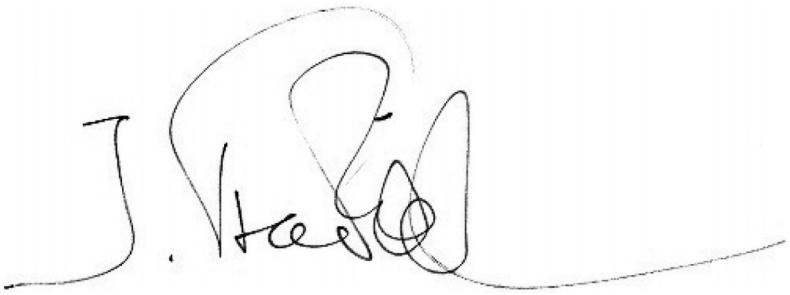

عن الإتحاد الأوروبي

За правителството на Алжирската демократична народна република
Por el Gobierno de la República Argelina Democrática y Popular
Za vládu Alžírské demokratické a lidové republiky
For regeringen for Den Demokratiske Folkerrepublik Algeriet
Für die Regierung der Demokratischen Volksrepublik Algerien
Alžeeria Demokraatliku Rahvavabariigi valitsusele
Για την κυβέρνηση της Λαϊκής Δημοκρατίας της Αλγερίας
For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria
Pour le gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire
Per il governo della Repubblica algerina democratica e popolare
Alžīrijas Tautas Demokrātiskās Republikas valdības vārdā –
Alžyro Liaudies Demokratinės Respublikos Vyriausybės vardu
Az Algériai Demokratikus és Népi Köztársaság kormánya részéről
Għall-Gvern tar-Repubblika Demokratika Popolari tal-Alġerija
Voor de regering van de Democratische Volksrepubliek Algerije
W imieniu rządu Algierskiej Republiki Ludowo-Demokratycznej
Pelo Governo da República Argelina Democrática e Popular
Pentru Guvernul Republicii Algeriene Democratice şi Populare
Za vládu Alžírskej demokratickej ľudovej republiky
Za Vlado Ljudske demokratične republike Alžirije
Algerian demokraattisen kansantasavallan hallituksen puolesta
För Demokratiska folkrepubliken Algeriets regering

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ANNEX I

Terms and conditions for the participation of legal entities established in Member States of the Union and in Algeria

For the purpose of this Agreement, a 'legal entity' means any natural person, or any legal person created under the national law of its place of establishment or under Union law or international law, having legal personality and being entitled to have rights and obligations of any kind in its own name.

I. Terms and conditions for the participation of legal entities established in Algeria in indirect actions of the Framework Programme

1. The participation of legal entities established in Algeria in indirect actions of the Framework Programme shall follow the conditions laid down by the European Parliament and the Council according to Article 183 of the Treaty on the Functioning of the European Union.

2. The Union may grant funding to legal entities established in Algeria participating in the indirect actions referred to in paragraph 1 in accordance with the terms and conditions laid down by the decision(s) taken by the European Parliament and the Council in accordance with Article 183 of the Treaty on the Functioning of the European Union, the Union's Financial Regulation and other applicable Union legislation.

3. Provision must be made for the performance of controls and audits carried out by, or under the authority of, the European Commission and the European Court of Auditors in either a grant agreement or contract entered into by the Union with a legal entity established in Algeria in order to conduct indirect action or in the grant decision issued by the Union.

In the spirit of cooperation and mutual interest, the relevant Algerian authorities shall provide any reasonable and feasible assistance as may be necessary or helpful in order to perform such controls and audits and recovery measures.

II. Terms and conditions for the participation of legal entities established in Member States of the Union in Algerian research programmes and projects

1. Any legal entity established in the Union, created under the national law of one of the Member States of the Union or under Union law, may participate in Algerian research and development programmes and projects jointly with Algerian legal entities.

2. The rights and obligations of legal entities established in the Union participating in Algerian research projects in the context of research and development programmes, as well as the terms and conditions applicable for the submission and evaluation of proposals and for the granting and conclusion of contracts in such projects shall be subject to Algerian laws, regulations and government directives governing the implementation of research and development programmes, as applicable to Algerian legal entities and ensuring equal treatment, taking into account the nature of the cooperation between Algeria and the Union in this area.

The financing of legal entities established in the Union participating in Algerian projects as part of research and development programmes shall be subject to Algerian laws, regulations and government directives governing the operation of these programmes, as applicable to non-Algerian legal entities.

III. Information on participation opportunities

Algeria and the European Commission shall regularly make available information on current programmes and participation opportunities for the benefit of legal entities established in the two Parties.

ANNEX II

PRINCIPLES GOVERNING THE ALLOCATION OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS

I. Scope

For the purposes of this Agreement, 'intellectual property' shall have the meaning given in Article 2 of the Convention establishing the World Intellectual Property Organisation, signed at Stockholm on 14 July 1967.

For the purposes of this Agreement, 'knowledge' shall mean the results, including information, irrespective of whether or not it can be protected, as well as copyrights or rights pertaining to such information, resulting from applications for, or the issue of, patents, designs, plant varieties, supplementary protection certificates or similar forms of protection.

II. Intellectual property rights of legal entities of the Parties participating in indirect cooperation activities

1. Each Party shall ensure that its treatment of the intellectual property rights and obligations of legal entities established in the other Party's territories participating in indirect cooperation activities carried out pursuant to this Agreement, and the related rights and obligations arising from such participation, is consistent with the relevant laws and regulations and international conventions that are applicable to the Parties, including the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Annex 1C to the Marrakech Agreement Establishing the World Trade Organisation as well as the Paris Act of 24 July 1971 of the Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works and the Stockholm Act of 14 July 1967 of the Paris Convention for the Protection of Industrial Property.

2. Each Party shall ensure that the participants in indirect cooperation activities of the other Party have the same treatment with regard to intellectual property as is accorded to the participants of the first Party under the rules of participation of each research programme or project, or its applicable laws and regulations.

III. Intellectual property rights of the Parties

1. Unless otherwise specifically agreed by the Parties, the following rules shall apply to knowledge generated by the Parties in the course of activities carried out in accordance with Article 2 of this Agreement:

   (a) The Party generating such knowledge shall be the owner of that knowledge. Where their respective share of the work cannot be ascertained, the Parties shall have joint ownership of such knowledge;

   (b) The Party owning that knowledge shall grant access rights to it to the other Party for carrying out activities referred to in Article 2 of this Agreement. Such access rights shall be granted on a royalty-free basis.

2. Unless otherwise agreed between the Parties, the following rules shall apply to scientific literature from the Parties:

   (a) Where a Party publishes data, information and technical or scientific results arising from the activities undertaken under this Agreement in journals, articles, reports and books, including audiovisual works and software, a worldwide, non-exclusive, irrevocable royalty-free licence to translate, reproduce, adapt, transmit and publicly distribute the works in question shall be granted to the other Party;

   (b) All copies of data and information, protected by copyright, which have to be publicly distributed and prepared under this section, shall indicate the name(s) of the author(s) of the work unless an author explicitly declines to be named. Each copy shall also bear a clearly visible acknowledgement of the cooperative support of the Parties.

3. Unless otherwise specifically agreed by the Parties, the following rules shall apply to confidentiality information of the Parties:

   (a) When communicating to the other Party information relating to activities carried out pursuant to this Agreement, each Party shall identify the information it wishes to remain undisclosed through confidential insignias or legends;

   (b) The receiving Party may under its own responsibility communicate undisclosed information to bodies or persons under its authority for the specific purposes of implementing this Agreement;

(c) With the prior written consent of the Party providing undisclosed information, the receiving Party may disseminate such undisclosed information more widely than otherwise permitted in point (b). The Parties shall cooperate in developing procedures for requesting and obtaining prior written consent for such wider dissemination, and each Party shall provide such approval to the extent permitted by its domestic policies, regulations and laws;

(d) Non-documentary undisclosable or other confidential information provided in seminars and other meetings between representatives of the Parties arranged under this Agreement, or information arising from the secondment of staff, use of facilities or indirect cooperation activities, shall remain confidential when the recipient of such undisclosable or other confidential or privileged information was made aware of the confidential character of the information communicated prior to such communication being made, pursuant to point (a);

(e) Each Party shall endeavour to ensure that the undisclosed information received by it under points (a) and (d) is protected as provided herein. If one of the Parties becomes aware that it will be, or may become, unable to comply with the non-dissemination provisions laid down in points (a) and (d), it shall immediately inform the other Party thereof. The Parties shall thereafter consult to define an appropriate course of action.

الملحق رقم (04):

مقابلة شفوية مع البروفيسور العربي لوكارفي، حول: "كيفية اختيار مواضيع البحث في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي"، مسؤول سابق عن العلاقات الخارجية لجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، عضو سابق في مخبر بحث فرنسي، تخصص هندسة ميكانيكية (طاقويات)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بتاريخ 2017/05/12 على الساعة: 10:05– 12:16.

السؤال: باعتباركم مسؤول سابق عن العلاقات الخارجية لجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، وبحكم تجربتكم كعضو سابق في مخبر بحث فرنسي، في رأيكم كيف يتم اختيار مواضيع البحث في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي ؟

الإجابة:

بخصوص طريقة اختيار مواضيع البحث في إطار التعاون العلمي الجزائري الأوروبي هي تختلف اختلاف التخصصات ، ففي مجال تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية غالباً ما يقوم الباحثون المحليون بالمبادرة باختيار المواضيع مثل: الهجرة، مشكل اللغات في الجزائر، المدينة والبادية العلاقات الجزائرية الفرنسية،...،إلخ، هدف الدول الأوروبية من دراسة هذه المواضيع يكمن في محاولة فهم المجتمع الجزائري لأسباب عدة أهمها: إثراء بحوثهم الأنثربولوجية ومعرفة السوق الجزائرية لإنتاج وتصدير منتجات حسب طبيعة المجتمع والثقافة الجزائرية فضلاً عن تكوين إطارات تقوم مستقبلاً بتسيير البلاد، بهدف إقامة علاقات معهم لتمرير مشاريعهم، لخدمة مصالحهم.

أما بالنسبة لتخصصات العلوم التكنولوجيا، فنسبة 10%والتي تمثل الأقلية، تُترك لهم حرية اقتراح المواضيع، للاستفادة من دراسة "السوق التكنولوجيا الجزائرية"، ومحاولة معرفة مشاكل الجزائر، هنا يدخل عامل المنافسة على الأسواق مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أما بالنسبة للأغلبية نسبة 90%الذين تُقترح عليهم المواضيع، وغالباً ما تكون المنحة من الدولة الأم، بمعنى أن اليد العاملة تكون بدون أية تكاليف، هنا لا بد من الإشارة إلى مشكلة الباحثين الأوروبيين الذين يفضلون، إما الهجرة إلى أمريكا للبحث عن ظروف معيشية أحسن، وا ٍما العمل في الشركات حيث يتقاضون راتباً مهماً من 02 إلى 10 أضعاف الباحثين الأكاديميين، لذلك يهجرون التعليم، وهو ما طرح مشكلة نقص عدد الباحثين الأوروبيين لدراسة مواضيع معينة، وبالتالي سد فراغ الباحثين الأوروبيين بأقل تكلفة ممكنة، فالباحث الجزائري يدرس أي موضوع يُقترح عليه، حيث أن أغلبها تكون مواضيع برامج بحث (كل باحث يأخذ موضوع معين من هذا البرنامج)، ثم يقومون في الأخير بجمع النتائج وتنسيقها في شكل بحث كامل، في المقابل يستفيد الباحث الجزائري من طريقة البحث التي لم يعرفها في الجزائر، وتكون لديه نظرة شاملة عن الأمور.

الملحق رقم (05):

مقابلة شفوية مع الدكتور "سمير حسنى"، مستفيد سابق من منحة التكوين الإقامي في الخارج لجامعة Paris 08 بفرنسا، تخصص علوم إنسانية وا ٍجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، بتاريخ 2018/02/07، على الساعة 10:15- 11:00.

السؤال: بحكم استفادتكم من منحة التكوين الإقامي في الخارج، ما رأيكم في برنامج التكوين الإقامي في الخارج ؟

الإجابة:

بالرغم من أهمية برنامج التكوين الإقامي في الخارج، إلا أن هناك العديد من المعوقات تحد من فعاليته من أهمها:

- مشكل اكتظاظ برمجة المناقشات التي تواجه الأساتذة المستفيدين من المنح.
- عدم إجبار المترشحين على تقديم دليل يثبت إتقانهم للغات الأجنبية في إطار برنامج «PNE» (على الأقل لغة البلد المستقبل)، وذلك عكس برنامج «PROFAS» الذي يشترط على المستفيدين ضرورة إتقان اللغة الفرنسية، وهنا نتساءل حول مدى إمكانية تحقيق المترشح لأهداف التكوين الإقامي من مشاركة في ملتقيات، ولقاءات علمية وتقنية، الاستفادة من الإشراف المزدوج، اكتساب الجوانب العلمية والتكنولوجيا الجديدة في المجالات الدقيقة المتقدمة،...،إلخ، في المؤسسة المضيفة دون إتقان اللغات الأجنبية.
- تسهر اللجنة التنظيمية على تنظيم المسابقات الجهوية، لانتقاء المترشحين لتكوين الإقامي في الخارج غير أن واقع مقابلات هذه الندوات الجهوية، في أغلب الأحيان لا تقام على أسس علمية أكاديمية، بل هي شكلية.
- عدم وجود تشريعات ومراسيم لتنظيم علاقة المترشح بالمشرف المزدوج، حيث يتم غالباً اختيار المشرف المزدوج بالاعتماد على الوساطة والعلاقات الشخصية،...،إلخ، هو ما يؤثر في طبيعة العلاقة الأكاديمية بين المترشح والمشرف المزدوج، وينعكس على مضمون الأطروحة، فالتشريعات القانونية المتعلقة بالتكوين الإقامي لا تفرض على المشرف المزدوج أية مهام، وبالتالي يمكن أن لا يقوم بأي إشراف حقيقي، بل حتى أنه يمكن أن يتنازل على المترشح في أية لحظة، وهذا ما حدث للعديد من المترشحين (لأن المترشح ليس مسجل في المؤسسة المستقبلة).
- بعد انتهاء التكوين الإقامي في الخارج، يلاحظ عدم حضور المشرف المزدوج في مناقشة الأطروحة، إلا في حالات نادرة، وهنا نطرح السؤال حول الجدوى من هذا الإشراف المزدوج.

JORF n°0274 du 24 novembre 2017
texte n° 10

Décret n° 2017-1601 du 22 novembre 2017 relatif à l'exercice temporaire de la médecine, de la chirurgie dentaire et de la pharmacie dans le cadre des articles L. 4111-1-2 et L. 4221-1-1 du code de la santé publique

NOR: SSAH1727640D
ELI: https://www.legifrance.gouv.fr/eli/decret/2017/11/22/SSAH1727640D/jo/texte
Alias: https://www.legifrance.gouv.fr/eli/decret/2017/11/22/2017-1601/jo/texte

Publics concernés : étudiants en médecine étrangers ; médecins, pharmaciens et chirurgiens-dentistes spécialistes étrangers ; unités de formation et de recherche de médecine, unités de formation et de recherche d'odontologie, unités de formation et de recherche de pharmacie ; Conseil national de l'ordre des médecins, Conseil national de l'ordre des chirurgiens-dentistes, Conseil national de l'ordre des pharmaciens ; Centre national de gestion des praticiens hospitaliers et des personnels de direction de la fonction publique hospitalière ; agences régionales de santé.
Objet : autorisation temporaire d'exercice pour des étudiants en médecine étrangers et professionnels médecins, pharmaciens et chirurgiens-dentistes étrangers.
Entrée en vigueur : le texte entre en vigueur le lendemain de sa publication.
Notice : le décret précise les modalités d'autorisation temporaire d'exercice permettant à des étudiants en médecine étrangers ainsi qu'à des médecins, chirurgiens-dentistes et pharmaciens spécialistes étrangers de venir suivre une formation complémentaire en France.
Il détermine la procédure de délivrance de l'autorisation qui associe notamment de manière étroite le conseil national de l'ordre compétent et le Centre national de gestion. Il fixe les durées minimale et maximale de cette autorisation, les types de formation pouvant être suivies et il précise les modalités selon lesquelles il peut être mis fin à cette autorisation.
Références : le décret est pris pour l'application de l'article 121 de la loi n° 2016-41 du 26 janvier 2016 de modernisation de notre système de santé. Les dispositions du code de la santé publique et des autres textes modifiées par le présent décret peuvent être consultées, dans leur rédaction résultant de cette modification, sur le site Légifrance (http://www.legifrance.gouv.fr).

Le Premier ministre,
Sur le rapport de la ministre des solidarités et de la santé,
Vu le code de l'éducation, notamment le chapitre II du titre III de son livre VI ;
Vu le code des relations entre le public et l'administration, notamment ses articles L. 231-4 et L. 231-6 ;
Vu le code de la santé publique, notamment ses articles L. 4111-1-2 et L. 4221-1-1 ;
Vu le code du travail, notamment le titre IV du livre II de sa première partie ;
Vu le décret n° 2007-704 du 4 mai 2007 modifié relatif à l'organisation et au fonctionnement du Centre national de gestion des praticiens hospitaliers et des personnels de direction de la fonction publique hospitalière et modifiant le code de la santé publique (dispositions réglementaires) ;
Vu le décret n° 2014-1288 du 23 octobre 2014 modifié relatif aux exceptions à l'application du principe « silence vaut acceptation » sur le fondement du 4° du I de l'article 21 de la loi n° 2000-321 du 12 avril 2000 relative aux droits des citoyens dans leurs relations avec les administrations (ministère des affaires sociales, de la santé et des droits des femmes) ;
Vu le décret n° 2016-1597 du 25 novembre 2016 relatif à l'organisation du troisième cycle des études de médecine et modifiant le code de l'éducation ;
Le Conseil d'Etat (section sociale) entendu,
Décrète :

Article 1

Après la section 4 du chapitre Ier du titre Ier du livre Ier de la quatrième partie du code de la santé publique (partie réglementaire), il est inséré une section 5 ainsi rédigée :

« Section 5
« Autorisation temporaire d'exercice pour les médecins et les chirurgiens-dentistes spécialistes titulaires d'un diplôme permettant l'exercice de la spécialité dans leur pays d'origine

« Art. R. 4111-33.-Le médecin ou chirurgien-dentiste spécialiste mentionné au 2° de l'article L. 4111-1-2 peut se voir délivrer une autorisation temporaire d'exercice de la médecine ou de la chirurgie dentaire dans les conditions

suivantes :
« 1° Il bénéficie d'une promesse d'accueil par un établissement de santé public ou privé à but non lucratif pour suivre une formation continue diplômante ou non diplômante permettant l'acquisition ou l'approfondissement d'une compétence dans sa spécialité ;
« 2° Il présente un projet professionnel qui justifie le projet de formation envisagé ;
« 3° Il justifie du niveau de maîtrise de la langue française nécessaire à la formation suivie et à l'accomplissement des fonctions hospitalières requises pour cette formation. Une dérogation à cette obligation peut être accordée lorsque la promesse d'accueil mentionne que les fonctions seront exercées sans contact avec les patients et sans participation à la permanence des soins, dans le cadre d'activités de recherche. La demande de dérogation est expressément mentionnée dans le dossier prévu par l'article R. 4111-34 ;
« 4° La formation en stage se déroule au sein de lieux de stage agréés pour le troisième cycle des études médicales ou odontologiques en application des dispositions des articles R. 632-27 ou R. 634-14 du code de l'éducation ;
« 5° La demande présente des garanties suffisantes pour la santé publique, notamment au vu des compétences professionnelles du praticien.

« Art. R. 4111-34.-I.-L'entité désignée par l'accord mentionné au 2° de l'article L. 4111-1-2 ou, à défaut, l'établissement de santé auteur de la promesse d'accueil établit le dossier de demande d'autorisation temporaire d'exercice en lien avec la personne concernée. Elle l'adresse au directeur général du Centre national de gestion des praticiens hospitaliers et des personnels de direction de la fonction publique hospitalière (centre national de gestion) qui s'assure du caractère complet du dossier, puis le transmet sans délai pour avis au conseil national de l'ordre compétent et au ministre chargé de la santé.
« L'avis du conseil national de l'ordre est réputé rendu dans un délai de deux mois à compter de la réception d'un dossier complet par le directeur général du Centre national de gestion.
« Le silence gardé par le ministre sur les demandes d'autorisation temporaire d'exercice pendant quatre mois à compter de la réception d'un dossier complet par le directeur général du centre national de gestion vaut décision de rejet.
« Un arrêté du ministre chargé de la santé fixe le délai précédant la prise de fonctions dans lequel le dossier doit être adressé au Centre national de gestion, le modèle de formulaire de demande et la liste des pièces justificatives à fournir.
« II.-Le ministre chargé de la santé délivre une autorisation temporaire d'exercice de la médecine ou de la chirurgie dentaire au praticien mentionné au 2° de l'article L. 4111-1-2 lorsque celui-ci remplit les conditions posées à cet article et à l'article R. 4111-33. L'autorisation est accordée pour un service ou un pôle hospitalier donné, et pour une durée qui ne peut être inférieure à trois mois ni supérieure à deux ans. Elle mentionne si le praticien bénéficie d'une dérogation à l'exigence de maîtrise de la langue française en application du 3° de l'article R. 4111-33.
« III.-L'autorisation est notifiée à l'intéressé et à l'établissement d'accueil. Une copie en est adressée au directeur général du centre national de gestion et au conseil national de l'ordre. Ce dernier transmet au conseil départemental de l'ordre concerné les informations nécessaires en vue de l'inscription au tableau de l'ordre.

« Art. R. 4111-35.-I.-Le praticien spécialiste autorisé à exercer son activité dans le cadre de la présente section signe une convention d'accueil avec l'établissement de santé d'accueil et la personne de droit public ou privé mentionnée au 2° de l'article L. 4111-1-2 ou désignée par l'accord de coopération bilatéral, qui prévoit :
« 1° Soit que le praticien est indemnisé par la personne de droit public ou privé mentionnée au premier alinéa ou tout autre organisme autre que l'établissement de santé d'accueil, pendant toute la durée de son autorisation d'exercice ;
« 2° Soit qu'il est rémunéré par l'établissement de santé d'accueil contre remboursement éventuel par la personne de droit public ou privée mentionnée au premier alinéa.
« Cette convention est conforme à un modèle fixé par arrêté du ministre chargé de la santé.
« Lorsqu'il est accueilli par un établissement de santé public, le praticien est régi, pendant la durée de la convention d'accueil, par les dispositions de la section 4 du chapitre II du titre V du livre Ier de la sixième partie relatives au statut des praticiens contractuels, sous réserve des dispositions du III au V du présent article.
« Lorsqu'il est accueilli par un établissement de santé privé à but non lucratif, le praticien est embauché dans le cadre d'un contrat à durée déterminée, conformément aux dispositions du titre IV du livre II de la première partie du code du travail.
« II.-Avant de prendre ses fonctions, le praticien justifie :
« 1° Etre en situation régulière au regard de la réglementation relative aux conditions de séjour et de travail en France ;
« 2° Qu'il remplit les conditions d'aptitude physique et mentale pour l'exercice des fonctions hospitalières nécessaires à la formation suivie, par la production d'un certificat médical ;
« 3° Qu'il remplit les conditions d'immunisation contre certaines maladies fixées en application de l'article L. 3111-4.
« III.-Par dérogation au premier alinéa et au quatrième alinéa de l'article R. 6152-407, la période sur laquelle est calculée la durée moyenne de travail est de trois mois. Le cinquième alinéa de cet article n'est pas applicable.
« Les obligations de service du praticien sont définies en fonction de la formation suivie et peuvent être partagées entre son activité hospitalière, une activité de recherche et un temps de formation universitaire.
« IV.-Le praticien a droit aux congés prévus par l'article R. 6152-418-2 sous les réserves suivantes :
« 1° La durée des congés annuels est définie, sur la base de vingt-cinq jours ouvrés, au prorata des obligations de service hebdomadaire. La durée des congés pouvant être pris en une seule fois ne peut excéder vingt-quatre jours ouvrables. Les congés sont fractionnables dans la limite de la demi-journée ;
« 2° En cas de congés de maladie, le praticien conserve la totalité de ses émoluments pendant une durée de trois mois, puis la moitié pendant les trois mois suivants. Le bénéfice de l'arrêt de travail n'a pas pour effet de reculer la date du terme de la convention d'accueil. Le directeur de l'établissement de santé d'accueil peut mettre fin à la convention d'accueil dès lors que la période d'arrêt, continue ou cumulée, excède un quart de la durée totale de la convention d'accueil. Il peut aussi mettre fin à la convention d'accueil en cas d'état pathologique ou d'infirmité incompatible avec l'exercice des fonctions constaté par un médecin agréé ;
« 3° Les dispositions relatives au congé de longue maladie, au congé de longue durée, à la reprise à temps partiel thérapeutique et au congé sans rémunération lié à l'état de santé ne sont pas applicables.

« Le praticien ne peut s'absenter de son service qu'au titre des congés mentionnés au présent article et des obligations liées à sa formation théorique et pratique ou ses activités de recherche.
« V.-Lorsque le praticien est indemnisé en application du 1° du I du présent article, les dispositions des articles R. 6152-416 et D. 6152-417 ne sont pas applicables.
« Lorsque le praticien est rémunéré par l'établissement de santé d'accueil en application du 2° du I du présent article, sa rémunération est fixée conformément au 1° de l'article R. 6152-416. A cette rémunération s'ajoutent, le cas échéant, les indemnités de sujétion prévues par le 1° de l'article D. 6152-417.
« VI.-Le praticien accueilli est inscrit au tableau de l'ordre et soumis aux dispositions du code de déontologie de sa profession.
« En cas de faute disciplinaire, d'insuffisance professionnelle ou d'une maîtrise insuffisante de la langue française préjudiciable à l'exercice des fonctions, le directeur de l'établissement de santé d'accueil peut mettre fin à la convention d'accueil du praticien après avis du responsable de la structure d'accueil du praticien et du chef de pôle.
« Lorsqu'il engage cette procédure, le directeur peut suspendre le praticien à titre conservatoire.
« Les décisions du directeur de l'établissement de santé mettant fin à la convention d'accueil sont motivées. Elles ne peuvent intervenir qu'après que le praticien a été mis à même de présenter des observations écrites, et, le cas échéant, sur sa demande, des observations orales. L'intéressé peut se faire assister par un conseil ou représenter par un mandataire de son choix.
« VII.-Le médecin spécialiste est accompagné pendant toute la durée de sa formation par le coordonnateur local de la spécialité mentionné au 2° de l'article R. 632-14 du code de l'éducation.
« Le chirurgien-dentiste spécialiste est accompagné pendant toute la durée de sa formation par le coordonnateur interrégional de la spécialité mentionné à l'article R. 634-12 du même code.
« Le coordonnateur saisit le conseil national de l'ordre et le ministre chargé de la santé de toute information préoccupante.
« VIII.-A l'issue de sa période de formation, le praticien se voit remettre un document établi par l'établissement de santé d'accueil attestant de la formation complémentaire suivie.
« Il peut également suivre, dans le cadre de cette formation complémentaire, une option d'une spécialité prévue à l'article R. 632-21 du code de l'éducation, une formation spécialisée transversale prévue à l'article R. 632-22 du même code ou un autre enseignement. L'université auprès de laquelle il a suivi cette formation lui délivre une attestation certifiant son bon suivi.

« Art. R. 4111-36.-A l'issue de chaque période d'un an, un rapport d'évaluation portant sur l'accomplissement des fonctions exercées dans le cadre de l'autorisation temporaire d'exercice par les personnes mentionnées au 2° de l'article L. 4111-1-2 est transmis au conseil national de l'ordre compétent par l'établissement de santé d'accueil. Ce rapport est transmis au plus tard deux mois après la fin de chaque période d'un an.

« Art. R. 4111-37.-Le ministre chargé de la santé met fin à l'autorisation temporaire d'exercice de la médecine ou de la chirurgie dentaire en cas :
« 1° De dénonciation de l'accord bilatéral ou de l'accord de coopération mentionné au 2° de l'article L. 4111-1-2, à la date d'effet de la dénonciation ;
« 2° De dénonciation de la convention d'accueil du praticien par le directeur de l'établissement de santé d'accueil, à la date d'effet de la dénonciation ;
« 3° D'abandon de la formation ou des fonctions hospitalières par le praticien.
« Il peut également y mettre fin lorsque l'accomplissement des fonctions par le praticien accueilli présente un risque pour la santé publique.
« Sauf dans les cas mentionnés au 1° et au 2°, la décision du ministre ne peut intervenir qu'après que le praticien a été mis à même de présenter des observations écrites, et, le cas échéant, sur sa demande, des observations orales. L'intéressé peut se faire assister par un conseil ou représenter par un mandataire de son choix.
« La décision du ministre mettant fin à l'autorisation temporaire d'exercice de la médecine ou de la chirurgie dentaire entraîne la dénonciation de la convention d'accueil. Le conseil national de l'ordre compétent est informé.

« Art. R. 4111-38.-Les établissements de santé d'accueil soumettent pour avis les projets d'accord de coopération mentionnés au 2° de l'article L. 4111-1-2 aux ministres des affaires étrangères et chargé de la santé. Dans l'hypothèse d'un accord qui n'associe pas d'établissement de santé, l'université signataire soumet celui-ci pour avis à ces mêmes ministres. L'avis des ministres est réputé rendu dans un délai d'un mois à compter de la transmission des projets d'accord.
« Il est placé auprès du ministre chargé de la santé un groupe de suivi des accords de coopération mentionnés au 2° de l'article L. 4111-1-2. Les établissements de santé d'accueil transmettent à ce groupe de suivi le rapport d'évaluation prévu par l'article R. 4111-36. »

Article 2

Après la section 9 du chapitre Ier du titre Ier du livre II de la quatrième partie du même code (partie réglementaire), il est inséré une section 10 ainsi rédigée :

« Section 10
« Autorisation temporaire d'exercice pour les pharmaciens spécialistes titulaires d'un diplôme permettant l'exercice de la spécialité dans leur pays d'origine

« Art. R. 4221-33.-Les dispositions de la section 5 du chapitre Ier du titre Ier du livre Ier sont applicables à l'autorisation temporaire d'exercice des pharmaciens spécialistes délivrée en application du 2° de l'article L. 4221-1-1, sous réserve des adaptations suivantes :

« 1° La promesse d'accueil doit être faite par un établissement public de santé ;
« 2° Les lieux de stage doivent être agréés en application de l'article D. 633-14 du code de l'éducation ;
« 3° L'accompagnement des pharmaciens spécialistes durant leur formation est assuré par le coordinateur interrégional mentionné par l'article D. 633-12 du même code. »

Article 3

I. - Les personnes mentionnées au 1° de l'article L. 4111-1-2 du code de la santé publique peuvent se voir délivrer une autorisation temporaire d'exercice de la médecine dans les conditions suivantes :
1° Ils suivent un diplôme d'études spécialisées complémentaires dont la validation nécessite, en application de l'article R. 632-33 du code de l'éducation, dans sa version antérieure au décret susvisé du 25 novembre 2016, l'accomplissement d'au moins deux semestres de fonctions hospitalières de plein exercice conformément à la maquette de formation fixée en application de l'article R. 632-31 du même code, dans sa version antérieure au décret susvisé du 25 novembre 2016 ;
2° Ils sont inscrits à l'université où ils effectuent leur troisième cycle de médecine, dans les conditions prévues par la section 3 du chapitre II du titre III du livre VI du code de l'éducation dans sa version antérieure au décret susvisé du 25 novembre 2016 ;
3° La formation en stage se déroule au sein de lieux de stage agréés pour le troisième cycle des études de médecine en application des dispositions de l'article R. 632-27 du même code de l'éducation relevant d'établissements de santé publics ou privés à but non-lucratif.
II. - La demande d'autorisation temporaire est présentée et instruite selon les modalités prévues à l'article R. 4111-34 du code de la santé publique. L'arrêté du ministre chargé de la santé mentionné au dernier alinéa du I de cet article peut prévoir des adaptations pour tenir compte de la spécificité des personnes mentionnées au 1° de l'article L. 4111-1-2.
Le ministre chargé de la santé délivre une autorisation temporaire d'exercice de la médecine aux personnes mentionnées au 1° de l'article L. 4111-1-2 lorsqu'elles remplissent les conditions posées à cet article et au présent article et que la demande présente des garanties suffisantes pour la santé publique. L'autorisation est accordée pour accomplir les semestres de fonctions hospitalières prévues par la maquette du diplôme d'études spécialisées complémentaire suivi, pour une durée qui ne peut excéder le nombre de semestres prévu par cette maquette de formation.
III. - Dans les établissements de santé publics, les fonctions hospitalières sont accomplies sous le statut d'assistant spécialiste prévu aux articles R. 6152-501 à R. 6152-537 du même code pour les internes à titre étranger et sous le statut de praticien attaché prévu aux articles R. 6152-601 à R. 6152-637 du code de la santé publique pour les étudiants. Dans les établissements de santé privés à but lucratif, elles sont accomplies dans le cadre d'un contrat à durée déterminée régi par le code du travail.
IV. - Les dispositions des articles R. 4111-36 à R. 4111-38 du code de la santé publique sont applicables.
V. - Les dispositions du présent article sont abrogées à compter de l'année universitaire 2021-2022. Toutefois, les personnes concernées n'ayant pas achevé le troisième cycle de leurs études à cette date continuent à bénéficier de ces dispositions.

Article 4

L'article R. 6134-2 du code de la santé publique est ainsi modifié :
1° Après le troisième alinéa de l'article, sont insérés les deux alinéas suivants :
« 3° Les médecins ou chirurgiens-dentistes spécialistes mentionnés au 2° de l'article L. 4111-1-2 titulaires d'un diplôme de spécialité permettant l'exercice effectif et licite de la spécialité dans leur pays d'origine, dans les conditions définies aux articles R. 4111-33 à R. 4111-38 ;
« 4° Les pharmaciens spécialistes mentionnés au 2° de l'article L. 4221-1-1 titulaires d'un diplôme de spécialité permettant l'exercice effectif et licite de la spécialité dans leur pays d'origine, dans les conditions définies à l'article R. 4221-33. » ;
2° Au dernier alinéa, les mots : « au présent article » sont remplacés par les mots : « au 1° et au 2° du présent article ».

Article 5

Après le 19° de l'article 2 du décret du 4 mai 2007 susvisé, il est inséré un alinéa ainsi rédigé :
« 20° La gestion des dossiers de demande d'exercice temporaire de la médecine, de la chirurgie et de la pharmacie en application des articles L. 4111-1-2 et L. 4221-1-1 du code de la santé publique. »

Article 6

A l'annexe du décret n° 2014-1288 du 23 octobre 2014 susvisé, après la ligne relative à l'autorisation d'installation de débit de boisson à consommer sur place dans les zones protégées, est insérée la ligne suivante :
«

Autorisation temporaire d'exercice de la médecine, de la chirurgie dentaire et de la pharmacie	Articles L. 4111-1-2 et L. 4221-1-1	4 mois

».

Article 7

Les lieux de stages agréés en application des dispositions du code de l'éducation antérieures au décret susvisé du 25 novembre 2016 sont autorisés à accueillir les médecins dans le cadre d'une autorisation temporaire d'exercice jusqu'à l'expiration de leur agrément.

Article 8

La ministre des solidarités et de la santé est chargée de l'exécution du présent décret, qui sera publié au Journal officiel de la République française.

Fait le 22 novembre 2017.

Edouard Philippe

Par le Premier ministre :

La ministre des solidarités et de la santé,

Agnès Buzyn

قائمة المصادر والمراجع العلمية

قائمة المصادر والمراجع العلمية:

I- القواميس والموسوعات:

أ-باللغة العربية:

1- أحمد (رضا)، "معجم متن اللغة"، **موسوعة لغوية حديثة**، مج 04، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960.

2- الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، **موسوعة علم السياسة**، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

3- بن منظور بن محمد (جمال الدين) ، **لسان العرب**، ط2، بيروت: دار صادر.

4- منضور إبن ، **لسان العرب**، مج9، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.

5- مصطفى (إبراهيم)، الزيات (أحمد حسن)، وآخرون، **المعجم الوسيط**،ج13، إسطنبول: المكتبة الإسلامية، 1989.

6- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، بيروت: دار المشرق، 2001.

ب -باللغة الفرنسية:

7- Ives (Lacoste), **Géopolitique De La Méditerranée**,Paris, Armand Colin.

8-Grand usuel , Larousse, **Dictionnaire Encyclopédique**, Paris: Larousse, 1997.

9-Oxford, **Advanced learner s dictionary**, 5thed, London: oxford, 1995.

10- Pascal Boniface-Iris-Armand Colin , **L'année Stratégique 2016: Analyse Des Enjeux Internationaux** ,Paris ,2015, www.iris-france.org

II- الكتب:

أ-باللغة العربية:

11- إدريس ثابت (عبد الرحمن)، **نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

12- أمين (سمير)، "الأقلمة الأورو-متوسطية-البديل"، **في: العلاقات العربية الأوروبية، قراءة عربية ناقدة**، سمير أمين وآخرون، مصر: مركز البحوث العربية والافريقية، 2002.

13- أرفانيتيس (ريغاس)، "التعاون الأورومتوسطي في مجالي البحث والابتكار"، في: **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2012**، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

14- الأثرم رجب (عبد الحميد)، **دراسات في تاريخ الاغريق وعلاقته بالوطن العربي**، ليبيا: جامعة قار يونس، ب س ن.

15- الدجاني (محمد سليمان)، منذر (سليمان الدجاني)، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، عمان: دار زهران، 2008.

16- الحسيني (عبد الحسن)، **إستراتيجيات العلوم والتعليم في اسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

17- السالم سالم (بن محمد)، **صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية**، ط02، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2010.

18- السيد (ياسين)،"التحليل الاجتماعي لسياسات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي"، في **العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح**"، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

19- ـــــ (ـــــ)، الشريف (توفيق)، **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل** القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

20- السيد منسي (عبد العليم)، عبد الله (الرزاق إبراهيم)، **الترجمة أصولها ومبادئها**، مصر: دار النشر للجامعات المصرية، 1995.

21- العلالي (صادق)، **العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية-قانونية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 .

22- العربي (إسماعيل)، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1990.

23- بلقزيز (عبد الإله)، **الفرانكفونية إيديولوجيا سياسات تحدي ثقافي، لغوي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

24- بن أشنهو (عبد اللطيف)، **عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق**، الجزائر: ألفا ديزتي، 2004.

25- بخوش (مصطفى)، **البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996.

26- جواس (حسن)، **طبيعة الإتحاد الأوروبي: دراسة قانونية، سياسية، تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدّستور الأوروبي**، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

27- دبلة (عبد العالي)، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، القاهرة: دار الفجر، 2004.

28- دياب (آصف)، عبد الواحد (نجيب)، "دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة"، **في: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006.

29- ديكسون (جون)، **العلم والشتغلون في البحث العلمي في العصر الحديث**، ترجمة: شعبة الترجمة في اليونيسكو)، عالم المعرفة، العدد 12، ب س ن.

30- ولعوا (فتح الله)، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، المغرب: دار طوبقال 1997.

31- زحلان (أنطوان)، **العرب وتحديات العلم والتقانة تقدم من دون تغير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

32- ـــــ(ـــــ)، **العلم والسيادة التوقعات والإمكانيات في البلدان العربية**، ترجمة: حسن الشريف)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

33- حواس (محمد)، **التكنولوجيا والعولمة الثقافية**، بيروت: دار المنارة، 2003.

34- حمام (محمد)، **الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، الرباط: الهلال العربية للطباعة والنشر، ب س ن.

35- حنفي (ساري)، أرخانيتس ريفاس، **البحث العلمي العربي ومجتمع المعرفة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

36- كنج روجر، **الجامعة في عصر العولمة**، (ترجمة: فهد بن سلطان السلطان،الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2008.

37- لحاج (علي)، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

38- مونتغمري (سكوت)، **هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟: اللغة الانجليزية ومستقبل البحث العلمي**، (ترجمة: فؤاد عبد المطلب)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.

39- محمد الجميل (عائشة محمد أحمد)، **السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية: مصر كحالة دراسية (2001-2010)**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

40- محمد (الخطيب)، **تاريخ الحضارة العربية**، دمشق: منشورات دار العلاء، 2010.

41- محمد فتحي (عبد الهادي)، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد** القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

42- محمد صادق (إسماعيل)، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا...؟ ولماذا تراجعنا**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

43- محمود (الزهيري محمد أحمد)، **البحث العلمي والتنمية الإقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية**، مصر: دار المغربي للطباعة، 2006.

44- مصيطفي (بشير)، **صناعة الغد: مقالات في الاستشراف**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2013.

45- ـــــ (ـــــ)، **صناعة الغد: نهاية الريع الأزمة والحل**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2015.

46- ـــــ(ـــــ)، "اقتصادنا: الفرصة المتبقية"، **سلسلة صناعة الغد**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2016.

47- نايفة (عدنان)، السيد سليم محمد، وآخرون، **العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي: الواقع والطموح** عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

48- سمير محمد (عبد العزيز)، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، 2001.

49- عبد الحي (رمزي أحمد)، **البحث العلمي في الوطن العربي ماهيته ومنهجيته**، القاهرة: زهران الشرق 2009.

50- صاغور (هشام)، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2009.

51- قاسيمي (أمال)، تمغارت (أسمهان)، وآخرون، **الجزائر :إشكليات الواقع ورؤى المستقبل** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)، 2013.

52- رزيق المخادمي (عبد القادر)، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

53- ـــــ (ـــــ)، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

54- رضا عباس (بتول)، **حاضر العالم ومستقبلنا: دراسة في حضارة الموجة الثالثة لألفن توفلر**، عمان: دار دجلة، 2010.

55- رقايقية (فاطمة الزهراء)، **الشراكة الأورومتوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، عمان: دار زهران النشر والتوزيع، 2014.

56- شمامة (خير الدين)، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر: دار قرطبة،2009.

57- توفلر (ألفن)، **حضارة الموجة الثالثة**، (ترجمة: عصام الشيخ قاسم)، ليبيا: الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990.

58- خضر (عبد الفتاح)، **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**، ط3، السعودية: سلسلة دراسات، 1992.

59- غالب (ياسين سعد)، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

60- غربي (محمد)، **واقع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون 2014.

61- غريفيش (مارتن)، أوكالاهان (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،(تر جمة: مركز الخليج العربي للأبحاث الإمارات العربية المتحدة)، مركز الخليج العربي للأبحاث 2008.

ب-باللغة الأجنبية:

62-Bichara (BKhader), **Le Grand Maghreb L'europ:Enjeux Perspective** , Paris, Publisid, 1992

63- Bechara (Khader), **Le Partenariat Euro-méditerranéen Après La Conférence De Barcelone** , Paris, l'armathan, 1997.

64-R.Belfield Clive And M.Levin Henry, **Education Privatization; Causes, Consequences And Planning Implication.** Paris: UNESCO, International Institute For Education, 2002.

65-Sajitha (Baskir), **Trends In International Trade In Higher Education: Implications And Options For Developing Countries.** USA-Washington: The World Bank, March 2007.

III- المقالات العلمية:

أ-باللغة العربية:

66- الإمام سالمة، "السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة:مقاربة في التحليل الذ ُظمي" **مجلة العلوم الإنسانسة والإجتماعية**، العدد 27، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016.

67- الأطرش عبد القادر، " تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه حول العالم العربي"، تحرير: عبد الوهاب بن حفيظ، **في تقرير حول: "الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية"**، الجزء الأول العلوم الاجتماعية، تونس، 2016.

68- الجوزي جميلة، "دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية"، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، العدد (11)، جامعة الجزائر، السنة 2011.

69- الجمال أحمد مختار، "التعاون المصري الأوروبي"، **سلسلة قضايا**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد (29)، السنة (03)، 2008.

70- الحوات علي، "المؤتمر العالمي جول التعليم العالي (2009) فعاليات جديدة في التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التغيرات المجتمعية والتنمية، باريس– منظمة اليونسكو 08/05 يوليو 2009"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد(08)، طرابلس، السنة 04، 2009.

71- اللاوندي سعيد، "عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع، الآفاق، التحيات"، **مجلة قضايا** العدد (13) المركز الدول للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي 2006.

72- العوران أحمد فارس، "الشراكة الأورومتوسطية من خلال إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية :دراسة تحليلية أولية"، **مجلة الجامعة**، المجلد (19)، العدد (01)، دمشق، 2002.

73- بودالي محمد،" أزمة البحث العلمي في الجزائر"، **مجلة الحقيقة**، العدد (06)، جامعة أدرار، ماي 2005.

74- بوساحة نجاة، "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** الجزائر، جامعة ورقلة، العدد(08)، السنة 2012.

75- بوفليح نبيل ،"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة الشلف، العدد (09)، السنة 2013.

76- بوروبي عبد اللطيف، "العلاقات الأوربية المغاربية بعد عام 2001، تعاون بلا شراكة" مناقشات وآراء **مجلة المستقبل العربي**.

77- بطاهر علي، "سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** جامعة الشلف، العدد(01)، جوان، السنة 2006.

78- بن جميل هناء، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014**مجلة أبحاث اقتصادية وا دارية**، العدد (19)، جامعة بسكرة، جوان 2016.

79- بن داود إبراهيم، البقيرات عبد القادر، "نظرية التكامل المجتمعي واستشراف رفع قياس أداء جامعات العالم الإسلامي"**مجلة الدراسات المستقبلية**، الجزء (17)، العدد (01)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ماي 2013.

80- براهمي صباح، عوفي مصطفى، الجامعات العربية بين الواقع وتحديات العولمة، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد (09)، الجزء الأول، جامعة باتنة، ديسمبر 2012.

81- بخوش مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (03)، جامعة بسكرة، أكتوبر 2002.

82- جلال عبد الحليم،"الأستاذ الباحث في الجزائر: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (20)، جامعة سطيف جوان 2015.

83- زحلان أنطوان، "العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (383)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2011.

84- زياني صالح، مباركية منير، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (13)، جامعة ورقلة، جوان 2014.

85- زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2009" **أبحاث إقتصادية وا دارية**، المركز الجامعي خنشلة، العدد(07)، جوان، السنة 2010.

86- حماد عبد الغني، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة" **مجلة المستقبل العربي**، العدد (25)، ديسمبر 1999.

87- حمداوي عمر، بخوش أحمد، "انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحوث: من منظور بعض الأساتذة بجامعة قاصدي مرباح بورقلة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد (08)، جوان، السنة 2012.

88- كتاب حياة، "الترجمة الأدبية والعلمية في الوطن العربي"، **مجلة الممارسات اللغوية**، مخبر الممارسات اللغوية جامعة مولود العدد(03) معمري تيزي وزو، الجزائر، السنة 2011.

89- ـــــ(ـــــ)، "أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في اللغة العربية ودورها في تنمية وتوجيه مستقبل البحث في الدراسات اللغوية"، **مجلة الممارسات اللغوية**، العدد (30) مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، السنة 2014.

90- لورد كريستن، "هل نحن مقبلون على على آلفية جديدة من المعرفة، خمس سنوات على تقرير التنمية البشرية العربية حول بناء مجتمع المعرفة"، **في مشروع معهد بروكنغز حول علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الإسلامي، بحث تحليلي**، مركز الصبيان سياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكغز أفريل 2008.

91- لطفي عامر، "الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية في ظل برشلونة"، **مجلة قضايا إستراتيجية** دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ماي 1997.

92- لفتة رائد صابر،"إستراتيجيات التحول إلى مجتمع المعرفة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد (13)، العراق، السنة 2004.

93- لقرون نذير،" الجزائر في ظل حكم الرئيس بوتفليقة: عهد المكاسب والإنجازات"، **مجلة الحدث العربي والدولي** ،العدد (51)، مصر، أفريل، السنة 2006.

94- مانع فاطمة، "أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وأثرها السلبية على التنمية"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (15)، المجلد (02)، جامعة خميس مليانة، الجزائر، السنة 2016.

90- محمد رشدي سلطاني، "المعارف الجماعية وأثرها على نشاط الإبداع في المؤسسة"، **أبحاث إقتصادية وا دارية**، العدد (11)، جامعة بسكرة، جوان 2012.

91- منصوري كمال، خليفي عيسى، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد (04)، الجزائر، جوان 2006.

92- ناصر عيسى، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة ،العدد (08)، السنة 2008.

93- ساقور عبد الله، "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها: طلبة قسم علم الاجتماع نموذجاً "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (17)، الجزائر، جامعة عنابة، جوان السنة 2007.

94- ساتي صالح مهدي، "الفرانكفونية ومستقبل الثقافة إفريقيا"، **مجلة دراسات إفريقية**، العدد (17)، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، يونيو 1997.

95- عباس عمار،"التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل، دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد (12)، جوان 2014.

96- عدالة جعفر، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد(02)، 19 ديسمبر 2014.

97- صباح الخيكاني نزار كاظم، "إمكانيات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (12) العدد(01)، السنة 2010.

98- قريش نصيرة، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية(2010-2014)" **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد (06)، جامعة الشلف، السنة 2011.

99- شكراني الحسين، "البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورومتوسطية" فميب" **بحوث إقتصادية عربية**، العدد (22)، مارس، 2014.

100- تنيرة بكر مصباح، "الوطن العربي في المنظور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي: التحديات والطموح" **مجلة شؤون عربية**، العدد (10)، القاهرة، جوان 2002.

101- تنقوت وفاء، سلامى أحمد، "مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** العدد(07) ديسمبر، السنة 2017.

102- غربي علي، حفيظي سليمة، "الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد (02)، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2012.

ب -باللغة الأجنبية:

103 -Ben Yalend Danielle, " Fiches Pays 54 Etats La Lanpe", **Jeune Afrique-Hors**-Série n° ,42 Paris, 2016.

IV- الوثائق الحكومية :

أ- الجرائد الرسمية:

أ-1- باللغة العربية:

104- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67-62، مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1386 الموافق لـ 27 مارس سنة 1967، يتضمن المصادقة على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الألمانية، الموقع عليه في مدينة الجزائر في 31 ديسمبر 1966، **الجريدة الرسمية**، العدد 35، 28 أفريل 1967.

105- ـــ، مرسوم رقم 87-138، مؤرخ في 12 شوال عام 1407/ الموافق لـ 09 يونيو سنة 1987، يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني والنصوص اللاحقة بها بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقعة على التوالي في باريس يوم 11 مارس 1986 ومدينة الجزائر 07 سبتمبر 1986، **الجريدة الرسمية**، العدد 24، 10 يونيو 1987.

106- ـــ، مرسوم رئاسي رقم 91-257 مؤرخ في 22 محرم عام 1412 الموافق لـ 03 غشت سنة 1991، يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التقني والتكنولوجي والعلمي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة بلجيكا، الموقعة في بروكسل يوم 07 أكتوبر 1987، **الجريدة الرسمية**، العدد37، 07 غشت 1991.

107- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 92-23 مؤرخ في 08 رجب عام 1412 الموافق لـ 13 يناير سنة 1992، يتضمن إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني وتنظيمه وعمله **الجريدة الرسمية**، العدد 05، الصادرة في السنة 1992.

108- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 95-40 مؤرخ في 26 شعبان 1415 الموافق لـ 28 يناير 1995، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة وتنظيمها وعملها، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادرة في 04 فيفري 1995.

109- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 95-183 مؤرخ في 04 صفر عام 1416 الموافق لـ 02 يوليو سنة 1995، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير البحث الجامعي وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الصادرة في12 يوليو سنة 1995.

110- ـــ، مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 7 ديسمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، السنة 33، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

111- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 98-137 مؤرخ في 06 محرم عام 1419 الموافق لـ 03 مايو سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجيا وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 28، 06 مايو 1998.

112- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 99-244، مؤرخ في 21 رجب عام1420، الموافق لـ أكتوبر 1999، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، 3 نوفمبر 1999.

114- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 99-257 مؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق لـ 16 نوفمبر، 1999، يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 82، 21 نوفمبر 1999.

115- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 99-256 مؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 1999، يحدد كيفيات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 82 السنة 1999.

116- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق لـ 31 أكتوبر 1999، يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 77.

117- ـــ، المرسوم الرئاسي رقم 200-365، مؤرخ في 20 شعبان عام 1421 الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 2000، يتضمن التصديق على الاتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية، الموقعة في الجزائر في 05 أفريل 1993، **الجريدة الرسمية**، العدد 68، الصادرة في 19 نوفمبر 2000.

118- ـــ، مرسوم رئاسي رقم 200-365، مؤرخ في 20 شعبان عام 1421، الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 2000، يتضمن التصديق على الاتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية، الموقعة في الجزائر في 05 أفريل 1993، **الجريدة الرسمية** العدد 68، الصادرة في 19 نوفمبر 2000.

119- ـــ، مرسوم رئاسي رقم 03-202، مؤرخ في 03 ربيع الأول 1424 الموافق لـ 05 ماي سنة 2003، يتضمن التصديق على اتفاق التعاون في مجال الثقافة والعلوم والتكنولوجيا بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطاليا، الموقع في الجزائر يوم 03 يونيو 2002، **الجريدة الرسمية**،العدد 32، الصادرة 07 ماي 2003.

120- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 51، الصادرة في 24 أوت 2003 .

121- ـــ، قانون رقم 05-05 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 26 أفريل سنة 2005، يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع في فالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، **الجريدة الرسمية**، العدد 30، الصادرة في 27 أفريل2005.

122- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 08-238 مؤرخ في 24 رجب عام 1429، الموافق لـ 27 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي تنفيذي رقم 92-22 مؤرخ في 08 رجب عام 1412، الموافق لـ 13 يناير سنة 1992 المتضمن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها، **الجريدة الرسمية**، العدد 43.

123- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 10-36، مؤرخ في 05 صفر عام 1431 الموافق لـ 21 يناير 2010، يحدد مهام و تشكيلة اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، 24 الصادرة في يناير 2010.

124- ـــ، القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1914 الموافق لـ: 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **الجريدة الرسمية**، العدد 62.

125- ـــ، القانون رقم 02-03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق ل 10 أفريل سنة 2002، **الجريدة الرسمية**،العدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.

126- ـــ، القانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية**، العدد 71.

127- ـــ، القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ23 فيفري سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **الجريدة الرسمية**، العدد 10.

128- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 08-251 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 30 غشت سنة 2008، يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية**، العدد 46.

129- ـــ، المرسوم التنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429، الموافق لـ 03 ماي سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، **الجريدة الرسمية**، العدد 23.

130- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 10-35 مؤرخ في 05 صفر عام 1431 الموافق لـ21 يناير سنة 2010، يحدد مهام المجلس الوطني للتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشكيلته وكيفيات سيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 06 الصادرة في 24 يناير 2010.

131- ـــ، مرسوم رئاسي رقم 13-121، مؤرخ في 22 جمادي الأول عام 1434 الموافق لـ 03 أفريل 2013، يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، الموقع بالجزائر يوم 19 مارس 2012، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، الصادرة في 12 ماي 2013.

132- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 99-244 يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق لـ 31 أكتوبر 1999، **الجريدة الرسمية**، العدد 77.

133- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 08-130مؤر ّخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 ماي سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، **الجريدة الرسمية**، العدد 23.

134- ـــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم02، **متعلقة بتحسين المستوى بالخارج**، مؤرخة في 31 ديسمبر 2013.

135- ـــ، مرسوم تنفيذي رقم 08-130، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، المؤرخ في 27 ربيع ثاني 1429، الموافق لـ 03 ماي 2008، **الجريدة الرسمية**، العدد 23.

136- ـــ، المرسوم رئاسي رقم 14-196، مؤرخ في 08 رمضان عام 1435، الموافق لـ 06 يوليو سنة 2014، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 42، الصادرة في 09 يوليو 2014.

137- ـــ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية** العدد 14، السنة 53، الصادرة في 07 مارس 2016.

138- ـــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار رقم 379 المؤرخ في 05 أفريل 2017، يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي في الخارج بعنوان سنة 2017**.

139- ـــ، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ديسمبر 2011، يحدد كيفيات تطبيق المواد 06 و27 و28 من المرسوم الرئاسي رقم 309-03 المؤرخ في 14 رجب 1434 الموافق لـ 11 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 71.

140- ـــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمة رقم 02، **تتعلق بتحسين المستوى بالخارج**، الجزائر، 2013/12/31.

أ-**2- باللغة الفرنسية:**

141 -République Algérienne Démocratique Et Populaire ,Décret n° 70-35 du 19 février 1970 portant publication de l'accord entre la République algérienne démocratique et populaire et le Royaume de Belgique relatif à l'admission des stagiaires signé à Alger le 8janvier 1970, **JORADP** N° 025**,** du 13-03-1970**.**

142-République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique Et De Développement Technologique, La Recherche Scientifique En Algérie Indépendante.

143- République Française, Décret N° 2017-1601 Du 22 Novembre 2017 Relatif A L'exercice Temporaire De La Médecine, De La Chirurgie Dentaire Et De La Pharmacie Dans Le Cadre Des Articles L. 4111-1-2 Et L. 4221-1-1 Du Code De La Santé Publique, JORF N°0274 Du 24 Novembre 2017.

ب- وثائق حكومية أخرى:

ب-1-باللغة العربية:

144- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير جول: ما مكانة الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**.

145- ـــ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **تقرير حول : الظرف الاقتصادي، للسداسي الأول من سنة 2015**.

146- ـــ، **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، "برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014"، 2010/05/22.

147-ـــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائري، **خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

148- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية 20012:-2017**.

149- بنك الجزائر، بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني**، ديسمبر 2015.

150- بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، "السيد جوزي مانويل باروزو، رئيس اللجنة الأوروبية يحل بالجزائر من أجل تعزيز العلاقات الثنائية"، الإتحاد الأوروبي، **مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر**، الفصل الثالث، العدد 25، السنة 2013.

ب-2- باللغة الفرنسية:

151 -République Française, Ministère Des affaires Etrangères, Direction générale De Coopération International Et Du Développement, **Les Systèmes Nationaux De Recherche Et D'innovation Du Monde Et Leurs Relations Avec La France, Elément De Rétrospective Situation Actuelle Et Futurs Possibles, Les Pays De Maghreb**, Mai 2005.

152 -République Française, Ministère Des Affaires Etrangères Et Du Développement International, Ambassade De France En Algérie, **"Fiche Curie Algérie.**

153 -République Française, Ministère Des Affaires Étrangère, **Rapport 2013 Sur** :" Une Diplomatie Scientifique Pour La France", janvier 2013 .

154 -République Algérienne Démocratique Et Populaire, C.N.E.S, **Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015**, "Quelle Place Pour Les jeunes Dans La Perspective Du Développement Humain Durable En Algérie", Algérie, 2016.

155- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La recherche Scientifique Et Du Développement Technologique, Direction Générale De La Recherché Scientifique Et Du Développement Technologique, **Recueil Des Brevets D'invention 3ém Edition 2013**.

156- République Algérienne Démocratique Et Populaire , "Délégation De l'Union Européenne En Algérie", **Rapport Sur La Coopération Union Ueropéenne-Alérie**, 2014.

157-République Algérienne Démocratique Et populaire, Ministère Des Finances , Direction Générale Des Douanes, **Rapport Sur** :Evolution Du Commerce Extérieure De L'Algérie Par Groupes D'Utilisation Période :(2005-2015).

158-République Algérienne Démocratique Et populaire, Ministère Des Finances , Direction Générale Des Douanes, **Rapport Sur** :" Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie Pour L'Année 2016 .

V- تقارير المنظمات الدولية:

159- الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005 حول**: "من مجتمع الملومات إلى مجتمعات المعرفة"، فرنسا: منشورات اليونسكو، 2005.

160-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير المعرفة العربي 2009، " نحو تواصل معرفي منتج"**، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر، 2009.

161-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير الإقليمي حول: المؤتمر الإقليمي العربي: **حول التعليم العالي" نحو فضاء عربي للتعليم العالي : التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية**، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2009.

162- مؤسسة الفكر العربي، "التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية"، **البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز**، بيروت: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2010.

163- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **تقرير اليونيسكو لعام 2010، حول:** الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم"، فرنسا: منشورات اليونسكو، 2010.

164- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام "2030، **ملخص تنفيذي**، منشورات اليونسكو 2015.

165- الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، وآخرون، "الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا"، **ورقة معلومات أساسية حول:" التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في إفريقيا"**، الدورة التاسعة لمؤتمر الوزراء، نجيريا، 30/29 مارس 2014.

VI- الدراسات غير المنشورة:

166- بوضياف (محمد)، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.

167- براهمي (حسينة)، "تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: دراسة حالة جامعة باتنة 1992-2001"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة، 2005.

168- دويس (محمد الطيب)، "تشخيص وتقييم النظام الوطني للإبتكار في الجزائر1996-2009"، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2012.

169- دناقة (أحمد)،"الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي: دراسة على عينة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة: الأغواط، غرداية، ورقلة"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة ورقلة الجزائر، 2011/2010.

170- كرميش (آمال)، "الشراكة الأوروجزائرية: فرص وحدود الإدماج في اقتصاد المعرفة"، **أطروحة الدكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، 2016/2015.

171- محمد (النجار ندار)، "دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ضل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة جامعة غزة"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة 2012/2011.

VII- المؤتمرات والندوات العلمية:

172- أمين (سيد معين)، "مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الإقتصادي الثامن حول: الجزائروالشراكة الأجنبية الجزائر**، 09/10 ماي 1999.

173- المعني (مسلم)، "الترجمة العلمية ودورها في دعم مسيرة التعريب"، **الندوة السادسة حول: المسؤولية عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي**، جامعة عمان، 2010.

174- الشريوني عمر (بن مساعد)، "التحول إلى مجتمع المعرفة وأثره في تعزيز الأمن الفكري"، **المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات**، السعودية، 25/22 مارس، 1430هـ.

175- بن أحمد (محمد)، "توظيف البحث العلمي لتنمية مجتمع المعرفة"، **مداخلة قدمت إلى وقائع المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة**، دمشق، 18/15 ديسمبر 2003.

177- بن عنتر (عبد الرحمان)، "دور المعلومة الصناعية في تطوير المؤسسات وتحقيق الميزة التنافسية" **ندوة حول تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية**، الجزائر: 06/04 ديسمبر 2012.

178- بشّور (منير)، "تأثير العولمة على التعليم العالي والبحوث في البلدان العربية"، **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الاقليمي الثاني للبلدان العربية**، الرباط، المغرب، 26/25 ماي، 2007.

179- جاد (عماد)، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، **مداخلة قدت إلى مؤتمر: العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 سبتمبر: الدوافع والآفلق"**، عمان، 25/22 نوفمبر2005.

180- جعيجع (نبيلة)، براهيمي (حياة)، "إسهامات إدارة المعرفة في تحسين الأداء التنافسي وتطوير الكفاءات في منظمات الأعمال"، **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديا الحديثة**، 14/13 ديسمبر 2011.

181- جفال (عبد الحميد)،"آثار العولمة على النظام التربوي في الجزائر بين ضرورة التغيير والهيمنة العالمية"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية**، جامعة بسكرة.

182- دهيمي (زينب)، "مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية" **مداخة قدمت ليوم دراسي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

183- هارون (الطاهر)، حفيظ (فطيمة)، "إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي: تونس، المغرب، الجزائر"، **مداخلة قمت إلى الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة**، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، نوفمبر 2005.

184- حفيظي (نور الدين)، راوية (نبينة)، "النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية"**مداخلة قدمت إلى ملتقى وطني حول تثمين أدبيات البحث العلمي**، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، ديسمبر 2015.

185- مبارك (بوعشية)،"الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-، مداخلة قدمت إلى المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، **مدارس الدكتوراه**، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013.

186- مونيس (بخضرة)، "نظام (ل. م. د)وا إمكانيته المعرفية: ميدان العلوم الاجتماعية نموذجاً"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية**، 2014/03/02.

187- محمود مصطفى (نادية)، "البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، الدوافع، الأهداف والمسار: رؤية نقدية"، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: تفعيل التعاون الإقليمي بين دول البحر الأبيض المتوسط**، القاهرة، 22/20 نوفمبر 2004.

188- مصطفى شلعب (عبد السلام)،"أساليب وآليات تصعيد استثمار الطاقات العلمية والتقنية المتاحة بالجامعات والمؤسسات البحثية في أنشطة البحث والتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية"، **مداخلة قدمت إلى المؤتمر العربي الأول حول: الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث العلمي والتطوير**، الجزائر، 23/21 ماي 2000.

189- مظلوم محمد (جمال الدين)،" نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية: دول الجوار"، **مداخلة قدمت للملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم،05/03 فيفري 2013.

190- عبد السلام جامل (عبد الرحمان)، "محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، "التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة" ،مداخلة قدمت إلى:**المؤتمر الدولي الأول حول التعليم الإلكتروني**، 17/ 19 أفريل 2006.

191- عبو (عمار)، عبو (هدى)، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، **ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، جامعة الشلف 2011/04/27.

192- عزوز (علي)، "دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر"، **مداخلة قدمت إلى: الملتقى الوطني حول:آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، جامعة الجزائر 25/24/23/ 26 أفريل 2012.

193- علي (شنيب)، تبرا حنا ماهر (عبد الرحمن)، "دراسة عن أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتركيم المعرف في تحقيق التنمية العربية الشاملة"، **مداخلة قدمت إلى: المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر**، الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة 03/02 أفريل 2002.

194- عراب (رزيقة)، سجار (نادية)،" محتوى الشراكة الأوروجزائري"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول:آثار وا نعكاسات إتفاق الشراكة الأورمتوسطية على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006.

195-عرابة (الحاج)، تمجغدين (نور الدين)، "وظيفة البحث العلمي كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الإقتصادية"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: مجتمع المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**، جامعة الشلف، 28/27 نوفمبر 2007.

196- قويدري (محمد)، "واقع وآفاق بعض أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة الأغواط**، 26/25/24/3 أفريل 2012.

197- قريشي (نصيرة)، "إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر"، **مداخلة ألقيت في: يوم دراسي حول: دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة الشلف، الجزائر، 2013/04/16.

198- رميدي (عبد الوهاب)، سماي (على)،" الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول:آثار وا نعاكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006.

199- تواتي (عبد القادر)، "تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر" **مداخلة قدمت في أعمال اليوم الدراسي حول: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق**، جامعة البويرة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب واللغات، 22 أفريل 2013.

200- تقرورت (محمد)، متناوي (محمد)،" حصيلة اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول شمال إفريقيا :دراسة تقييمية مقارنة"، **مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حولآثار وا نعكاسات إتفاق الشراكة على**

الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006.

201- غانم (محمد)، "البحث العلمي في الجامعات العربية ودوره في تنمية القدرات التكنولوجيا"، **مداخلة قدمت إلى الندوة الثانية حول: آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي**، جامعة دمشق، 2007.

VIII- المراجع الخاصة بالمكتبة الإلكترونية:

مواقع الانترنيت:

أ-المواقع الحكومية:

أ-1-باللغة العربية:

202- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2016/09/12 **https://www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre-htm**

203- المجلس الشعبي الوطني، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، أنظر في:

204- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، برنامج دعم النمو 2005-2009، على الموقع:

www.Finances.Alegia.dz

205- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الأستاذ طاهر "حجار يجري محادثات في بروكسل مع المفوض الأوروبي للبحوث"، أنظر في: تاريخ الإطلاع: 2018/02/15 **https://www.mesrs.dz/ar/activite**

206- "محادثات جزائرية أوروبية حول مراجعة اتفاق الشراكة"، 2015/12/09، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/03/28. **http://www.mae.gov.dz/news_article/3593.aspx**

207- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، النصوص القانونية، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، 14 سبتمبر 2015، أنظر في الموقع:

http://www.apn.dz/AR/textes-de-lois-ar/26

تاريخ الإطلاع: 2016/06/14 .

208- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنظر في :

تاريخ الإطلاع: 2016/05/12. **https://www.mesrs.dz**

209- الجمهورية الفرنسية، سفارة فرنسا في الجزائر، "المؤتمر الفرنسي الجزائري الثالث للتعليم العالي والبحث"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:(2017/09/06) **https://dz.ambafrance.org**

210- وثيقة إعلان برشلونة، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي،28/27 نوفمبر 1995، أنظر في:

http://www.de//bn.ec.europa.eu/ar/eu_and_med/barcelona

211- المفوضية الأوروبية، برنامج تمبوس، Tempus، أنظر في:

http://www.europa:eu.int//comm/dgs/education culture

212- الإتحاد الأوربي، "مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر"، أنظر في:

http://eeas .europa.eu/delegations/algeria

213- التقرير الاستراتيجي العربي 2001، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 02، أنظر في:

تاريخ الإطلاع :12/03/ 2017 **http://www.ahram.org**

214- البنك الدولي العالمي، "معطيات البنك الدولي": أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2017/09/12. **www.bankword**

215- الجمهورية الفرنسية، الدبلوماسية الفرنسية،"فرنسا والجزائر"، أنظر في :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/

تا يخ الإطلاع:2017/09/02

ب- وثائق أخرى:

216- البهي (رغدة)، "السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، مجلة السياسة الدولية، 2015/12/26، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2017/03/08 **http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx**

217- الهناش (ناجي محمد)، "الشراكة الأوروجزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، كلية العلوم، جامعة تكريت، العراق، 27 جانفي 2017، أنظر في:

http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2017-02-10-23-44-46/747-2017-01-27-

تاريخ الإطلاع: 2018/03/06.

218- البلادي (عبد الرحمن)، "فائدة حضور الملتقيات العلمية"، أنظر في:

http://www.elcuk.org/2015/04/03/11benefits-of-attending-conferences/

تاريخ الإطلاع: 2017/11/01.

219- بوحنية (قوي)، الجامعات العربية والسوق العولمة الدولية، منتديات ستار تايمز، مطبوعات صحافة وا ٍعلام ،أنظر في:

تاريخ الإطلاع:2017/10/07. **http://www.startimes.com/?t=2922564**

220- بوكابوية سارة، "طوابير ومعاناة أمام المعهد الفرنسي، طلبة جزائريون يصابون بالإغماء من أجل فيزا الدراسة في فرنسا هاف بوست عربي"، أنظر في:

http://www.huffpostarabi.com/2017/10/30/storyn18420322.html

تاريخ الإطلاع: 2018/01/04.

221- ديب (بوجمعة)، "الترجمة وسيلة للتنمية والإقلاع الثقافي"، خبراء يستعرضون أهميتها، أنظر في :

تاريخ الإطلاع: 2017/10/14 **htt:www.el-massa.com**

222 – هاني (عرب)، "مهارات البحث العلمي"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:2016/05/02. **heniharab@hotmail.com**

223- زايدي (أفتيس)، "تجميد جميع منح التكوين بالخارج لأساتذة التعليم العالي"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 03/03/ 20018 **://www.ennaharonline.com**

224- زكي (قاسمي)،" النشر العلمي...صوائب ومصائب"، منظمة المجتمع العلمي العربي، ملتقى العرب العلماء والأطباء والمهندسين،2015/07/2، أنظر في:

http://kenanaonline.com/users/KasemZakiAhmed/posts/756217

تاريخ الإطلاع: 2017/10/19.

225- حجار (طاهر)،"ندوة التعليم العالي في باريس العلاقات الجزائرية الفرنسية معزّزة بحوار سياسي وثيق ودائم"، حوار في جريدة المساء، 28 كانون 2017، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2017/11/02. **http://www.el-massa.com/dz**

226- حويشة (حسان)، "أساتذة أجانب بالجامعات الجزائرية لتحسين ترتيبها العالمي"، بوابة الشروق، أنظر في:

https://www.echoroukonline.com/ara/articles/171779.html

تاريخ الإطلاع: 2017/03/12.

227- حسانين (محمد رمضان)،"النشر الدولي وعودة الثقة للبحث العلمي المصري"، منظمة المجتمع العلمي العربي، ملتقى العلماء والأطباء والمهندسين العرب، 2015/10/12، أنظر في:

https://www.arsco.org/detailed/e366a2F9-aaca-28FOCC4275C1

تاريخ الإطلاع: 2017/10/19.

228- لحساسنة (حسن)، "دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقريب وجهات النظر والتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية"(ماليزيا: الجامعة العالمية الإسلامية، 2 008)، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:2016/08/07. **http://www.lahsasna@gmail.com**

229- ـــــــ (ـــــــ)، " دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقارب وجهات النظر والتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية"، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، 2008.

تاريخ الإطلاع: 2017/11/20 **lahsasna@gmail.com**

230- لعراش نسرين، "صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي 14 مليار دولار بين 2005-2015"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/04/19. **http://www.aljazairalyoum.com**

231– مزريق (عاشور)، بن نافلة (قدور)،تنّمية الموارد البشرية بين مجتمع المعلومات وا ٍدارة المعرفة، أنظر في

232-محصول (حمزة)، "وثيقة مراجعة الدستور حملت إضافات للبحث العلمي والتكنولوجي"، 2016/01/16، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2017/07/12. **www.ech-chaab.net**

233- منصر (زهية)، "تنافس فرنسي تركي على النفوذ، واسبانيا وانجلترا تكفيان بالترويج اللغوي"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/04/07**.** **www.al-fadjr.com/ar/index.php?news**

234- منور أسماء، "فرنسا توظف 5 آلاف طبيب أجنبي في مستشفياتها"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/03/12. **https://www.ennaharonline.com**

235-نافعة (حسن)، "اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/02/02. **http://www.afkaronline.org/arabic**

236- نعوش (صباح)، "نقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، شبكة الجزيرة الإعلامية"، أنظر في:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/19/%D9%86%D9%82%D9%84

تاريخ الإطلاع: 2018/04/03.

237– سعد محمود، "توقيع إتفاقية الشراكة من أجل البحوث والابتكار بين مصر والإتحاد الأوروبي"، بوابة الأهرام، 30 /2017/10، أنظر في :

تاريخ الإطلاع: 03/19/ 2018.**http://gate.ahram.org.eg/News/1634550.aspx**

238– عزي (الأخضر)، براهيمي (نادية)، "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الجزائرية"، مداخلة قدمت: للمؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، أنظر في:

http://sustech.edu/files/workshop/2016051105023389.pdf

تاريخ الإطلاع: 2017/04/16.

239- عمران (ليلى)، "حجار يحدد شروط الإقامة العلمية والتكوين بالخارج"، أنظر في:

http://www.elhiwardz.com/national/34155

تاريخ الإطلاع: 2018/03/15.

240- صيفور (سليم)، "أهمية التنمية المهنية لأساتذة التعليم الجامعي بالجزائر كمحدد للأداء الوظيفي: دراسة نظرية"، أنظر في:

file:///C:/Users/acer/Downloads/db5f448dcb935504b851634b7f55036b%20(5).pdf تاريخ الإطلاع: 2017/12/10.

241- شيفر إزابيل، "مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدماً"، (ترجمة: عارف حجاج)، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/03/12 .**http://p.dw.com/p/7VRx**

242– شوكن العبيدي هديل، "من البيانات إلى الحكمة بإتجاه إدارة المعرفة"، أنظر في:

تاريخ الإطلاع:2016/06/02. **http://www.informatics-gov-sa/modules-php**

243- "محادثات جزائرية أوروبية حول مراجعة اتفاق الشراكة"، 2015/12/09، أنظر في:

تاريخ الإطلاع: 2018/03/28. **http://www.mae.gov.dz/news_article/3593.aspx**

باللغة الفرنسية:

244-Texte Intégral De L'accord De L'association Entre L'UE Et L'Algérie, Signé Le 22/04/2002 Entré En Vigueur Le 01/03/2005 , Regarde : **www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algérie/AccordD'association.htm,** page web consulté le 12/02/2018

245 -République Algérienne Démocratique, Ministère De L'Enseignement Supérieure Et De La Recherche Scientifique, Union Européenne," Le Programme D'appui à La politique Sectorielle De L'Enseignement Supérieur et de la recherche scientifique (PAPS-ESRS)", Regarde : **www.papsens.dz/programme.** page web consulté le 17/05/2017.

246- République Française, Ministère Des Affaires Etrangères Et Du Développement International, Ambassade De France En Algérie, Fiche Curie Algérie**, www.ambafrance-dz.org.**

247- République Française, Ministère Des Affaires Etrangères, Et De Développement International, **Programme Algéro-Français Partenariat Hubert Curien**

248- **Tassili, Appel A projets 2017**, Campus France, Campusfrance.Org. Partnership For Research And Innovation In The Mediterranean Area": (PRIMA), Algeria joins PRIMA Research And Innovation Partnership, Brussels, 27 Octobre 2017, Regarde; **https://ec.europa.eu/research/index.cfm?pg=newsalert&year=2017&na=na-261017** page web consulté le:20/03/2018.

249- UNESCO, **Follow-up The world Conference on Higher Education UNESCO' s action (1998-2005)- An overview.** 2005., http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001459/145918E.pdf, page web consulté le 17/06/2017,

250- Aourag Hafid, Elément De Réflexion Sur La Classification, Les Revues Et Les Soutenances.

http://www.nasr.dz/

251- Labri Souad, "Rencontre D'affaires Et De Partenariat", Infosoir, 08/12/2013 . Regarde :

https://www.djazairess.com/fr/search/Bou+Isma%C3%AFl+Rencontre+d'affaires+et+de+partenariat

252- Algérie Presse Service, Tipasa: Plaidoyer Pour L'aplanissement Des Difficultés Aux Innovations Des Algériens Etablis En France, 07/12/2013, Regarde:

https://www.djazairess.com/fr/apsfr/334468

253- European Commission, Horizon 2020, Open To The World! Why Participate ?,European Union, 2014, Regrde: -**www.ec.europa.eu/horizon2020.** Page Web Consulté Le 10/2/2017.

254- Appel pour une politique concrète et ambitieuse de soutien à la traduction en Méditerranée,

https://www.change.org/p/appel-pour-une-politique-concr%C3%A8te-et-ambitieuse-de-soutien-%C3%A0-la-traduction-en-m%C3%A9diterran%C3%A9e

255- Knight Jane, « Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS »,**Report: The Observatory on Borderless Higher Education.** London: International Strategic Information Service, March 2002. http://www.obhe.ac.uk/products/reports/publicaccesspdf/March2002.pdf, page web consulté le : 03/03/2018

256- Bjarnason Savav, « Internationalization in Higher Education », **The Observatory on Borderless Higher Education.** 2007 , http://www.obhe.ac.uk, page web consulter le 17/02/2008.

257- OECD, « Internationalisation of Higher Education », Observer OECD, August 2004 http://www.oecd.org/dataoecd/30/4/37518274.pdf, page web consulté le 12/03/2018.

258- "Partnership For Research And Innovation In The Mediterranean Area" (PRIMA),Consulter :
https://ec.europa.eu/research/environment/index.cfm?pg=prima

VIIII -الجرائد:

259- "الجزائر المستفيد الأول من الاستثمارات الأوروبية في المغرب العربي"، **جريدة الرائد** العدد (1815)،19 أفريل 2018.

260-بخوش محمد،"حدّدات النفوذ الفرنسي في الجزائر"، **جريدة الرائد**، العدد (1713) 2013/12/17.

261- رسالة جامعة سطيف، "كلمة رئيس الجمهورية فخامة رئيس الجمهورية لجامعة سطيف" نشرة إعلامية تصدر عن جامعة فرحات عباس سطيف، العدد(05)، 2009.

فهـــرس المحتـــويـــات

المحتوى:	رقم الصفحة:
الشكر والعرفان:.....	I
الإهداء:.....	II
مقدمة:.....	أ-ق
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية.....	01
المبحث الأول: ماهية إنتاج المعرفة.....	03
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المعرفة.....	03
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول إنتاج المعرفة.....	16
المطلب الثالث: أهمية المعرفة في خدمة التنمية.....	28
المبحث الثاني: السياق العام لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية.....	35
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.....	35
الطلب الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة.....	47
المبحث الثالث: العلاقة بين إنتاج المعرفة والشراكة الأورومتوسطية.....	58
المطلب الأول: التعاون الثقافي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في القديم.....	59
المطلب الثاني: أهمية التعاون العلمي الأورومتوسطي.....	62
المطلب الثالث: البعد الثقافي في الشراكة الأورومتوسطية : المغزى والآثار.....	67
الخلاصة والاستنتاجات.....	84
الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الإنتاج المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	86
المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المؤثرة على إنتاج المعرفة في الجزائر.....	87
المطلب الأول: محددات البيئة السياسية والقانونية.....	87
المطلب الثاني: محددات البيئة الاقتصادية.....	110
المطلب الثالث: محددات البيئة الاجتماعية	116
المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة على إنتاج المعرفة في الجزائر.....	125
المطلب الأول: تأثيرات العولمة التقنية والعلمية على إنتاج المعرفة.....	125
المطلب الثاني: التوجهات الوطنية لمواجهة تحديات العولمة العلمية.....	140
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المعرفي في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	154

المطلب الأول: مدخلات البحث العلمي والتطوير.....	154
المطلب الثاني: مخرجات إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	167
الخلاصة والاستنتاجات.....	239
الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية لعملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	240
المبحث الأول: انعكاسات مخرجات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية على تحقيق التنمية في الجزائر.....	242
المطلب الأول: دور المعرفة من جانبها العلمي في تحقيق التنمية.....	243
المطلب الثاني: دور المعرفة من جانبها التقني في تحقيق التنمية.....	247
المبحث الثاني: معوقات إنتاج المعرفة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وأهم المقترحات الكفيلة بتعزيز إنتاج المعرفة في الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي	259
المطلب الأول: معوقات إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	259
المطلب الثاني: لمقترحات الكفيلة بتعزيز عملية إنتاج المعرفة في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	283
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتعاون العلمي الجزائري الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.....	294
المطلب الأول: سيناريو الفشل.....	294
المطلب الثاني: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة.....	299
المطلب الثالث:سيناريو الاستمرارية والتغيير.....	304
الخلاصة والاستنتاجات.....	313
الخاتمة.....	314
فهرس الجداول والأشكال البيانية:.....	326
فهرس الملاحق:.....	333
قائمة الملاحق.....	334
قائمة المصادر والمراجع العلمية:.....	335
الفهرس:.....	361
الملخص باللغة الإنجليزية:.....	363

Abstract

This study sought to identify the impacts of the Euro-Mediterranean partnership on the situation and prospects of knowledge production in Algeria; since international scientific cooperation represents nowadays an increasingly important tool in building scientific and technological capacities, enhancing the national innovation system, creating and publishing shared knowledge, in addition to enabling countries' institutions to overcome knowledge gaps and scarcity of resources. The results of this study showed that the euro-Mediterranean partnership has not contributed to the creation of scientific knowledge in Algeria, despite the existence of superficial aspects of a scientific cooperation that seems at first glance real and constructive. However, experience clearly proves its inadequacy to launch a serious program of research and to lay the foundations of scientific research, since the aim of scientific cooperation is to adapt scientific research results to local circumstances, establish new work techniques in harmony with local environment and capable of treating its related problems. This confirms the existence of certain obstacles to knowledge production under the Euro-Mediterranean partnership. Those obstacles are mainly related to the existing legal texts, which establish the Algerian-European scientific cooperation relations, the level of expenditure and administrative facilitations, as well as monitoring and assessing the research works that have been carried out under the Algerian-European scientific cooperation. In this connection, solutions and suggestions were mentioned as to how to limit the unwanted effects of this issue, such as the need to re-examine the existing legal texts that establish the Algerian-European scientific cooperation relations, facilitate administrative procedures and overcome bureaucratic practices; the co-financing of research programs and initiatives, that way it will not be just aids serving actually the interests of the donor, define properly interest-worthy research topics that serve both parts, diversify scientific partners with expanding scientific research cooperation benefits to all academic fields.

Key words: knowledge, scientific cooperation, Euro-Mediterranean partnership